

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

منهج القاضي

عبد الجبار في الرد على النصارى

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
معهد الدعوة وأصول الدين
قسنطينة

منهج القاضي

عبد الجبار في الرد على النصارى

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في علم مقارنة الأديان

بإشراف
دكتور بشار بو منقنا

تقديم الطالب
عبد المكيك ذمام

السنة الدراسية 96/95

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله

والصلاة والسلام على رسول الله

عبد المعبود العظيم
الإسلامية

إلهامه

إلهي

الصبوحا

أنتي كائنت تر قب لي عهدا جديدا؛ إلهي (أولاديني) (ألمر بعيني) (عنتر) (أنا بفضلها)

إلهي روح

شيخنا (أفاضل) محمد (أنتز إلهي) (عنتر) (أنا بفضلها) (نوجيها)؛

إلهي (أنا أنتزني) (الأفاضل)،

وكل من كان لنا فضل في تعليمي و تربيتي، (أخص) بالذكر منهم (أله كنتور حمزة
(العيلبياري) و (الشيخ البخاري) معلم...

إلهي (الأستاذ) (أهدوني)...

الذي كان لي خير مرب و معرف بالله...

فلم يخل علي بو فتك و منعتي زهور (أني) (أزمن) (الفقر)، ولم يردع (أهدوني)
أله كنتور (أني) جميل طبارة...

إلهي من كان لي خير رفيق و صديق،

(أهدوني) جمار بلقاضي، الذي يور لنا فضل كبير في كنيالنا هذه (أله سألنا)

إلهي كل هؤلاء...

(أهدوني) هذه (أهدوني) (عنتر) (أنا بفضلها) (أعنتر) (أعني) كل (أهدوني)

مكتوب

الفهرس العام

الفهرس العام
مقدمة البحث:

5
6

تمهيد: منهج (الفرز) في الرد على النصارى

17
19
34

المبحث الأول: أسس المنهج تفراني في الرد على النصارى
المبحث الثاني: نتائج النقد التفراني لتلقائت النصرانية

الفصل الأول: حياة القاضي عبد الجبار

41
42
50
59

المبحث الأول: عصر القاضي عبد الجبار
المبحث الثاني: حياته وثقافته
المبحث الثالث: تزوده على النصارى

الفصل الثاني: (أسس) منهج عبد الجبار في الرد على النصارى

69
71
82
86
101

المبحث الأول: الأسس المعرفية لمنهجه في الرد على النصارى
المبحث الثاني: تضوابط الإستيمولوجية لمنهجه في الرد على النصارى
المبحث الثالث: المقولات الأساسية لمنهجه في الرد على النصارى
المبحث الرابع: مناهجه المستخدمة في الرد على النصارى

الفصل الثالث: منهج عبد الجبار في الرد على مصاصي الدين (النصر) في

118
122
126

المبحث الأول: عرضه لمصاصي دين النصارى
المبحث الثاني: رده على مصاصي دين النصارى

الفصل الرابع: منهج عبد الجبار في الرد على (الإلهيات) النصرانية

147
151
161
179

المبحث الأول: رده على أئمة الإلهيات العقلية
المبحث الثاني: رده على أئمة الإلهيات الكلامية
المبحث الثالث: رده على أئمة الإلهيات التاريخية

الفصل الخامس: منهج عبد الجبار في الرد على (المسيحولوجيا) النصرانية

189
191
199
228

المبحث الأول: عرض أنواع المسيحولوجيا النصرانية
المبحث الثاني: رده على عقيدة التجسد
المبحث الثالث: رده على عقيدة الصلب

خاتمة:

240
245
251

قائمة المراجع:
الفهرس التحليلي للمحتويات

جامعة الأزهر الشريف
عبد القادر العظم للإسلامية
مقدمتي

يعد علم الملل والنحل (١) من أخصب العلوم الإسلامية التي تكونت إبان الحضارة الإسلامية، فكتبت فيه مؤلفات عديدة وتخصصت فيه أجيال من العلماء المسلمين بحثا ونقدا، مستخدمين مناهج مختلفة في تناول الأديان (٢)، ترجع جميعها في فهمها وأسسها المنهجية إلى التصور القرآني حول الأديان المختلفة (٣). وإذا كان عصرنا قد تميز بعلم كثيرة تآزرت على دراسة الأديان، فإنها - جميعا - تشترك في نسق الفكر الغربي، وفي أدواته المعرفية والتحليلية، وهذا ما يجعل الفرق شاسعا بينها وبين علم الملل والنحل في الأهداف والنتائج.

وعلم الملل والنحل علم الأديان الإسلامي قد تكون في القرون الأولى من الحضارة الإسلامية، فعالج قضايا عصره الدينية بالنماذج المنهجية الممكنة زمنها، وتكونت له وظائف حضارية مختلفة، دفاع عن الدين الإسلامي وعن الذات الإسلامية، ونقد للأديان الأخرى. أما علم الأديان المعاصر، فقد ارتضى لنفسه وظيفة تهديمية لكل وحي ودين، وتجهز لذلك بعلم إنسانية واجتماعية مختلفة، ومناهج وطرق بحث جد متطورة، لم يعرفها ولم يستخدمها الفكر الإسلامي قديما (٤)، فاحتاج علم الملل والنحل تجديدا وتحديثا، كي يمكنه أن يساير عصرنا في الأدوات والطرق الدراسية، وحتى في الأهداف المرجوة، ويكون ذا أثر.

إن البحث عن تصور إسلامي جديد حول علم الأديان يقتضي منا إستكشافا للشايات والمتغير في علم الملل والنحل، فما كان ثابتا ثابتا اعتمادنا، وما كان متغيرا كالطرق النقدية والأدوات التحليلية، أبدلناه - إن اقتضى البحث - بما هو أكثر ملائمة لعصرنا، فنفيد من المناهج الإنسانية والاجتماعية المعاصرة (٥).

والتجديد في منهج علم الأديان الإسلامي وفق المنحى العام للتصور الإسلامي للوجود والدين يمكن أن يجد له ثلاثة روافد أساسية تمدد بالقضايا الدراسية والفروض المنهجية والأدوات التحليلية والأسس المعرفية، وهي:

أ. القرآن والسنة: أوضح القرآن والسنة قضايا وتصورات تخص مفهوم الدين

(١) علم الملل والنحل هو علم دراسة الأديان في التراث الإسلامي. وقد عرف بأسماء مختلفة. منها الردود على الأديان ومفالات غير الإسلاميين.

(٢) راجع بخصوص تزيخ لكتابات الإسلامية في دراسة الأديان:

(٣) راجع د. محمد خليفة حسن أحمد، علاقة الإسلام باليهودية - رؤية إسلامية في مصادر التوراة الحالية. (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٨) ص ص ٣٩ - ٦٠.

(٤) راجع حول لمناهج لغوية الحبيثة: Michel mislin. pour une science des religions. (Paris Le Seuil. 1977)

(٥) أحمد فولاد باشا: نسق إسلامي لمناهج للبحث العلمي محاصرة قدمت لى ندوة قضايا المنهجية في الفكر الإسلامي، جمعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة - الجزائر (١٩٨٩)، ص ص ١ - ٦.

وعناصره التحليلية ووظائفه النفسية والاجتماعية والتشريعية، كما أوضحنا تصورا شموليا حول الأدیان التاريخية، وما اعترأها من تحريف وتبديل، ووسائل هذا التحريف، ودوافعه. وهذه الإشارات القرآنية توجب القيام بدراسة نقدية لكل نصوص القرآن والسنة المتعلقة بالأديان التاريخية، لاستخراج هذه التصورات والمفاهيم.

ب. التراث الإسلامي: يزخر التراث الإسلامي بكتابات علمية متنوعة حول الأديان، وتختلف نماذجها الدراسية إختلافا كبيرا؛ فمنها ما اهتم بتفسير المواقف القرآنية أو النبوية من الأديان الأخرى؛ ومنها ما اهتم بدراسة أحوال الأديان الأخرى من غير نقد، ومنها ما اهتم بنقد الأديان والرد على أصحابها. ولا يخفى أن دراسة هذا التراث سيمدنا بخبرة منهجية هائلة، تكشف عن كيفية تعامل الفكر الإسلامي مع الوحي والواقع البحثي معا ليفرز معرفة مقبولة بالدين، وتكشف عن المناهج المستخدمة وأدواتها النقدية، وهو ما يحبذ القيام بمسح شامل للتراث الإسلامي في مجال دراسة الأديان والبحث في أغواره.

ج. الفكر الغربي المعاصر: تطورت دراسة الأديان حديثا، ووظفت مناهج دراسية مختلفة، وتكافلت العلوم الإنسانية فيما بينها لتعطي معرفة شمولية بها، وصارت دراسة الأديان بغية لعلماء اللغويات والأساطير والاجتماع والنفس وغيرهم، كل يفيض بما عنده. فازدادت النتائج المعرفية عمقا ونضجا، ولكن هذا لا يمنعنا من أن نقول إن دراسة الأديان لم تعدم تأثرا بالفلسفات الغربية، إذ أن هذه الفلسفات تؤسس النسق الخلفي للمناهج الدراسية في علم الأديان، وهو ما يجعلنا نحاط من نتائجها النقدية ونظرياتها التفسيرية⁽¹⁾. ورغم أهمية علم المثل والنحل إلا أنه مازال يكرأ لم تستكشف مجالاته، وهو ما شجعنا على اختيار هذا الميدان كموضوع بحث، لتبرز بعض جهود المسلمين في هذا المجال. فاخترنا دراسة منهج القاضي عبد الجبار في الرد على النصارى.

أ. موضوع البحث :

لنبداً أولاً بتحديد ما نقصده بالمصطلحات المعنونة للبحث، أقصد منهج القاضي عبد الجبار في الرد على النصارى؛ فما الذي نقصده بالمنهج؟ وما الذي نقصده بالرد؟ وما الذي نقصده بالنصارى؟ وفهم كل ذلك ضروري، إذ تتعلق به كل التحليلات المنهجية والإجراءات المنهجية، أضف إلى هذا أن بعض هذه المصطلحات - كالمنهج - لم تكن تحمل نفس الدلالة في القاموس الفلسفي الكلامي الإسلامي.

فلا عجب أن نبغي تحليلاً لهذه المصطلحات، فالتوظيف اللغوي ينم عن بعد فكري، وكل بحث هو بحاجة إلى تبرير مصطلحاته تبريراً منهجياً، يعكس التصور الكلي للبحث، ويحدد الأدوات التحليلية والفكرية الممارسة فيه، وموجهها النقد في ميدان موضوع البحث. ولا يهمنا بعد هذا أن يكون القاضي عبد الجبار قد استخدم هذه المصطلحات أولم يستخدمها، أو أن ذلك ابتكار جديد، إذ المهم أن تكون المباحث التي تنتج تحتها قد تعرض لها وتناولها في كتاباته، ولحظتها يمكننا أن نقول أن ذلك التوظيف مشروع.

(1) راجع بخصوص المناهج الغربية الحديثة:

Bernard lauret et francois Refoule et autre, **Initiation a la pratique de la théologie**, (Paris cerf, 1987); t1, pp299-334 et461-509.

إن أهم ما يثير انتباهنا هو النموذج المستحسن إتباعه في دراسة منهج الرد، فلا شك أن القاضي عبد الجبار هو من أعظم علماء القرن الرابع الهجري، فهو المدرسة والمتكلم الكبير والعالم الفذ في الاعتزال^(١)، الذي ارتأى لنفسه غاية أن يوضح الحقيقة، ويفسر كل الجانب الخلفي للكون، بدءاً من أبسط الأحكام العقلية أو العملية والأحكام الفيزيقية، وإنهاء بأرفع الأحكام والمعارف الميتافيزيقية. فصار لازماً عده منطقياً وأخلاقياً وفيزيائياً وفيلسوفاً وعالم أديان. وتصفح كتب القاضي يكشف عن اهتمامه بالغ بقضايا علم الكلام، فدافع عن الأصوليات الاعتزالية الخمسة، ونظر لها: «المعني» بأجزائه العشرين هو أضخم عمل اعتزالي وصلنا وأرفاهم تحليلاً، إذ جمع بين سعة المعلومات وعمق الطرح والتحليل^(٢)، وهو ما يؤهله لأن يكون أعظم معتزلة القرن الرابع الهجري على الإطلاق. وخص القاضي الجزء الخامس من «المعني» بدراسة تفصيلية ونقدية تُشير الأديان التاريخية، رادا عليها، ومبيناً مقامها من النسق الاعتزالي، وقد عرض ذلك كله في مساز عرضه لأصل التوحيد، وهو ما يجعلنا نفر أن القاضي يرى إشكاليات الأديان الأخرى في التوحيد.

إن هذا الطرح يجعلنا نفترض وجود منهج عند القاضي عبد الجبار في التعامل مع الأديان وكيفيات الرد عليها. ومصطلح المنهج حديث لم يوظفه علم الكلام الإسلامي قديماً بنفس الدلالة الحديثة المتفق عليها في عصرنا. (فالمنهج هو مجموعة العمليات الذهنية التي يحاول من خلالها علم ما بنوع الحقائق المتوخاة، مع إمكانية تبياتها والتأكد من صحتها)^(٣)، وهو ما ينبىء عن وجود كل متكامل من التصورات والمفاهيم، يتم بمقتضاها تحديد وتحليل المعطيات المدروسة، ويفترض وجود ثلاثة أنشطة متكاملة؛ أولها موقف تعريفي من الواقع يعتمد على مبدأ إمكانية المعرفة الموضوعية، ويقرب إمكانية الفصل في المشاكل المدروسة، وثانيها إفتراض وجود بنى متكاملة ومتشابهة من المفاهيم والأنساق والقيم، يستطيع بها ذلك الموقف التعريفي دراسة حق معرفي معين، وتكون له قواعد وضوابط محددة لكيفية البحث وإجراءاته، وثالثها قدرة على تدليل أي موقف يمكن أن يعتمد، وهو ما يجعلنا نفترض أيضاً وجود أدوات استدلالية، وإجراءات منهجية تتبع للتوصل إلى الغاية المنشودة.

إننا لو أردنا أن نطبق هذا النموذج البحثي على كل الأديان التي درسها القاضي عبد الجبار لأفينا ذلك صعباً للغاية، بل مستحيلاً، إذ أنه قد تناول أدياناً كثيرة، وهو ما يجعل الإحاطة بها جميعاً صعبة، فصار لازماً أن نحدد ديناً نتاوله، فندرسه ونفحص في نقدياته لاستخراج معالم منهجه، ونوضح أدواته التحليلية وتقنياته الردية.

(١) راجع بخصوص القاضي عبد الجبار :

عبد الكريم عثمان القاضي القضاة عبد الجبار المعتزلي، (بيروت: دار العربية للطباعة والنشر، ١٩٦٧).
عبد المنذر الراوي، العقل والحرية، - دراسة في فكر القاضي عبد الجبار المعتزلي، ط١ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠)

(٢) راجع عرضنا لكتاب المعني في أبواب العدل والتوحيد لاحقاً.

(٣) Madeline Grawitz, methodes des sciences sociales, Sed, (France: Dalloz, 1981), p347. (٣)

وثاني المصطلحات المعنونة للبحث "الرد"، وهو ما يجعل المنهج يهتم بالجانب السلبي فقط من الموضوع المدروس، خلافا للنقد الذي هو عملية تقويمية، تهتم بالحسنات كما تهتم بالسلبيات. فالرد لا يهتم بالدراسة المنهجية النقدية للعقائد النصرانية كلها، بل لا يهتم إلا بنقاط الاختلاف بين مذهب الرد والمذهب المراد عليه، وبذلك يصير البحث منحصرًا في مجال هذه الاصطلاحات المعنونة.

والنصارى - ثالث المصطلحات المعنونة للبحث - يحتاج إلى تحديدًا أيضًا، فالنصارى مجتمع وثقافة وعقيدة وتاريخ. ويبدو أن القاضي لم يثره منهم سوى العقيدة، فلم يستعرض المجتمع والثقافة النصرانيين إلا تبعًا للعقيدة. ولا يخفى أن العقيدة النصرانية قد اعتراها تبدل بعد آخر، وفرق بعد آخر، فتشعبت وصارت نساطرة ويعاقبة وملكتية، وكاثوليك وأرثوذكس وبروتستانت، ولم يكن ذلك إلا عبر تتابع تاريخي، فكان المصطلح يتغير منلولة أو منلولاته العقيدة تبعًا للتاريخ، وهو ما يوجب علينا ضبطًا وتحديدًا زمنيًا له، ليتسنى لنا النقد المنهجي.

ويمكننا أن نقول أن القاضي قد رد على الفرق النصرانية المعاصرة له (في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي)، كما اهتم بكثير من الفرق النصرانية التي تكونت من بعد وفاة المسيح عليه السلام إلى عصره، وهو ما يجعل مصطلح "النصارى" أكثر انضباطًا، فلنقصد إذن هو الفرق النصرانية المشهورة من عهد المسيح عليه السلام إلى عهد القاضي عبد الجبار^(١).

وبعد هذا العرض للتحديدات الاصطلاحية المعنونة للبحث، نكون قد رسمنا في الذهن صورة حول غايات البحث، وعلى ضوءها يمكننا أن نصل أيضًا إلى إثبات مشروعيتها وتحديد أبعادها الدلالية، فمنهج القاضي عبد الجبار في الرد على النصارى يراد به جماع العمليات للذهنية ذات التكامل المعرفي والتي من خلالها يتحدد النشاط الاستدلالي، مفسرة العلم الديني في أخص خصائصه، لتوضح العلاقة بين الممكن دينيًا والممكن عقليًا.

وتوظيف كل هذه المصطلحات المقترحة كعنوان بكل منلولاتها يكشف عن محاور جديرة بالبحث والتصنيف تحت هذا العنوان، نصنفها كما يلي:

١. الأسس المعرفية التي يستقي منها الرد على النصارى.
٢. التصورات والضوابط الإستمولوجية التي تشكل منهج الرد.
٣. القيم التي يعتمدها منهج الرد ويهتدي بها.
٤. المناهج والطرق المقترحة للتفسير والرد.
٥. مجهودات القاضي عبد الجبار ونتائجه في الرد على النصارى.

(١) راجع بخصوص تطور لفظي نصراني:

Jean Danielou, et Henri Marrou, Nouvelle Histoire de l'Eglise, t1 (Paris: Editions du Seuil, 1963).

حيث قدم تحليلًا ونقلاً في الجزء الأول للفرق النصرانية من عهد المسيح إلى القرن السادس الميلادي، ثم أكمل من بقى من القرن السادس إلى العاشر في الجزء الثاني.

وتناول هذه الجريدة من المحاور يحتاج إماما بمجمل ردود القاضي عبد الجبار على النصارى خاصة، وبمؤلفاته عامة.

ب. أسباب إختيار البحث:

تعرضت لعبد الجبار دراسات حديثة، اشتملت بكلامياته وأسسها المعرفية، وأغفلت مجهوداته في الرد على النصارى، ونسنتني من ذلك بعض الدراسات التي اهتمت بها عرضا، ولم تكشف أعماق منهجه وأدواته التحليلية، فالدكتور عبد المجيد الشرفي^(١) والدكتور غي مونو^(٢) والدكتور عبد الستار الراوي^(٣) كلهم أشاروا لردوده على النصارى دون أن يفردوه ببحث مستقل، كما أن هذه الدراسات قد أهملت جوانب كثيرة من ردود القاضي، خاصة وأنهم لم يفيدوا من كتابه تثبيت دلائل النبوة^(٤)، والذي هو بحق نموذج فريد في الطرح. كما أنهم اهتموا بردوده دون إتفات إلى أسسه المنهجية وضوابطه النقدية.

وإذا كان لكل بحث أهدافه، فإن الباحث قد توخى من بحثه أهدافا عامة وأخرى خاصة، كما يلي:

١. الأهداف العامة:

رغم أهمية علم الأديان على المستويين المعرفي والديني، وحتى على المستوى السياسي، إلا أن هذا الميدان لم يهتم به في العالم الإسلامي، فلم تكتب فيه دراسات تحليلية تكشف عن منطلقاته وأدواته التحليلية، وتبرز مواقف التراث الإسلامي منه، وتبين مناهجه الموظفة في دراسة الأديان.

وهذا البحث يطمح إلى إبراز شيء من ذلك التراث في الرد على النصارى، ويرجع التركيز على النصارى إلى الأسباب التالية:

١. أن هناك نظرية حديثة في هذا الميدان ترى أن المسلمين في ردودهم على النصارى لم يكونوا يدركون المعنى الحقيقي للعقائد النصرانية، إذ هي - في رأيهم - تعبيرات مجازية عن حقائق غيبية إلهية متعالية، فكان أن تعامل المسلمون مع تلك التعبيرات على أنها حقائق، فانتقدوا ما لم يفهموه جيدا^(٥)، ولا يخفى أن هذه النظرية تسقط كل قيمة للردود الإسلامية^(٦).

٢. رغم ما قيل حول مناهج البحث عند مفكري الإسلام، إلا أن كثيرا من المشتغلين

(١) عبد المجيد الشرفي، الفكر الإسلامي في الرد على النصارى إلى نهاية القرن الرابع الهجري، (تونس: دار التونسية للنشر - الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٦)

(٢) (راجع)

Guy Monnot, " Les Doctrines des Chretiens" Dans le 'Moghni' de ABD AL Jabbar" Mideo, N° 16 (1983), PP. 9 - 30

(٣) الراوي، العقل والحرية، ص ٣٦-٦٤.

(٤) (راجع عرضه في الفصل الأول من هذا البحث).

(٥) (راجع الشرفي، الفكر الإسلامي في الرد على النصارى، ص ص ٢٤٦ - ٢٥٨، ٣٧٧ - ٤٠٤ و.

Monnot, les doctrines des chretiens. pp 9-30.

(٦) المصدران السابقين.

بالدراسات الكلامية عموما وبالأديان خصوصا ما زالوا يكررون أن المنهج الذي اعتمده المفكرون المسلمون في تحليل الفكر النصراني هو المنطق الأرسطي^(١)، وهو ما يسقط عنهم كل ابتكارية وخصوصية لمنهجهم في دراسة العقائد، وهذه الدعوى لم تفحص بعد.

٣. يكاد يتفق العلماء المحثون على أن للدراسة العلمية للعقائد النصرانية لم تبدأ إلا مع القرن الخامس عشر مع شارلسون ثم اسبينوزا ورينان وغيرهم إلى عصرنا مع بيتلمان وفلهاوزن^(٢)، وهو ما يرجع نشأة التاريخ النقدي للعقائد النصرانية إلى أحضان الحضارة الغربية. وكان أن نسب اكتشاف نظريات علمية إلى غير أهلها، كنظرية المصادر البشرية في الكتاب المقدس، ونظرية أسطورية قصة المسيح الإنجيلية.

٤. إن دراسة الردود الإسلامية على النصراني ستمدنا بواقع تطبيقي للمنطلقات القرآنية في ميدان البحث والتفسير، واستكناه هذه التجارب المعرفية في تعاملها مع نصوص الوحي للمنزل واعتمادها له كنسق إستيمولوجي، وموظفة ما أمكن من أدوات معرفية، وهو خير عون لنا في محاولة إعادة هيكلة علم إسلامي للأديان.

٢. الأهداف الخاصة:

ويرمي هذا البحث من جية أخرى إلى إيجاد الملح العام الذي تشكل به رد القاضي عبد الجبار، والمناهج والطرق الترأسية التي وظفها في الرد. وقد اتضح من خلال عرضنا للمفهوم الإصطلاحي للمنهج أنه لا سبيل إلى ذلك ما لم نحط علما بالنسق الفكري العام الذي يحدد قيم وتقنيات الرد. وموقف القاضي عبد الجبار من النصراني يمكن أن نعده امتدادا للموقف العام للفكر الإسلامي منهم. علاوة على أن النقد يكشف عن خصوصية الموقف الاعتزالي منهم، بما له من أنسق مبرهنة وأدوات مميزة.

والباحثون المعاصرون يعدون القاضي عبد الجبار خلاصة الفكر الاعتزالي وقمة نضجه، إذ جمع النماذج الاعتزالية المختلفة، موقفا بينها ومرجحا، لتصير الاعتزاليات نموذجا موحدا^(٣) وقد تصدى لكل الأفكار والمذاهب والأديان التي تخالف الاعتزال بنهج مميز، ونفس فريد، وهو ما يزكي إختيارنا هذا الموضوع للبحث.

وقد توفرت خصائص أخرى تجعل منه موضوعا جديرا بالدراسة، ومن ذلك مايلي:

١. أن القاضي عبد الجبار يمثل مرحلة خطيرة في تاريخ الأمة الإسلامية، إذ أنها قد انقسمت إلى دويلات صغيرة، اعتلى فيها النصراني مناصب مرموقة، كما صاروا يشكلون خطرا خارجيا مع بيزنطة النصراني، فكان القاضي خير ممثل لتلك التجربة الإسلامية، فعاشها بأحاسيسه، وتقلد فيها مناصب عالية، فكان بذلك خير من يسمح له بالحديث عن تلك

(١) لشرفي، الفكر الإسلامي في الرد على النصراني، ص ٢٤٦ - ٢٥٨.

(٢) راجع: X Leon-dufour, les Euaugiles, in encyclopoedia universalis, (Paris: E.U, 1985), p818

(٣) لرؤي، العقل والحرية، ص ٢٠ - ٢٥.

٢. يعد القاضي خاتمة علماء الإعتزال والورث الشرعي لعقائدهم، فالبحث في فكره تجاه النصراني هو كشف عن الإعتزليات عامة وموقفها من النصراني.
٣. أن ردود القاضي على الأديان عامة وعلى النصراني خاصة لم تدرس بعمق بعد، فلم يتعرض لها سوى قلة من الباحثين، فلستعرضها الشرفي في سياق عرضه ردود الفكر الإسلامي على النصراني، كما تعرض لها الأستاذ ' غي مونو' في دراسة له بشئ من السطحية وعدم التركيز.

وعلاوة على هذا، فإن نقص البحث المنهجي باللغة العربية في هذا الموضوع شجعتني على اختيار هذا البحث، فلا تكاد تعثر على بحث في موضوعنا يحمل نفس العنوان أو نفس التوجه، وهذا ما يزكي إقدامنا على هذا المشروع.
ولا أنسى هنا أن أذكر أفضال أستاذنا الدكتور عمار الطالبي، فقد أشاد بردود القاضي وإبتكاريته، رغم أنها لم تحظ بدراسة علمية، وفي ذلك تشجيع على اختيار هذا البحث (٢).

ج. صعوبات البحث:

صانف هذا البحث صعوبات كثيرة، نعدد منها صعوبات لغوية وأخرى فكرية، وأيضا منهجية وتوثيقية، وهو ما زاد الطرح المنهجي صعوبة، وتفصيلها كما يلي:
١. **الصعوبات اللغوية:** أول ما يثير الانتباه في كتابات القاضي عبد الجبار الرديّة أنها كتابات إملائية، فلم يكتب "المعني" أو "الأصول الخمسة" أو "المحيط" كتابة، ولكنه أقامها إملاء على تلامذته سنين متواليات، وهو ما جعلها ذات خصائص كتابية وأسلوبية مميزة، فيظهر فيها الاستطراد والتكرار والأسلوب الكلامي الجاف، ويغلب عليها التعقيد والتعقيد، وهو ما يجعل مهمة النقد والتحليل شاقة، ولا نستثني من كتبه سوى تثبيث دلائل النبوة، فقد نهج فيه نهج الأديب البليغ، فكان آية في الطرح والبلاغة.

أضف إلى هذا، ضعف التحقيق والأخطاء الفادحة في سياقات النصوص من تغيير وتبديل، وهو ما زاد البحث عناء (٣).

٢. **الصعوبات الفكرية:** تظهر في عدم وجود ترتيب لردود عبد الجبار على النصراني، فالمبحث الواحد يتناول فيه الإلهيات والتجسد والشرائع النصرانية، وغير ذلك، وهو ما يجعل مهمة القراءة والتصنيف صعبة للغاية، وتحتاج حذرا خاصا.

٣. **الصعوبات التوثيقية:** لا يقل التوثيق صعوبة عن ماسبق، فالدراسات المتعلقة بالرد على النصراني جد محدودة باللغة العربية وأيضا بالفرنسية والإنجليزية. أضف إلى هذا عدم وجود دراسات أكاديمية كافية حول هذا الرجل، نستطيع على ضوءها أن ننظر نظرة شمولية إلى فكره. وأما ما يتعلق بنصراني القرون الوسطى، وبنصراني العالم الإسلامي في

(١) أم متر، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري-ترجمة عبد الهادي أبو ريدة ط٤، (قاهرة: مكتبة الختجي، ١٩٦٧)، ج١، ص٨٧.

(٢) عمار طالبي، مقامة كتاب، محمد لهو زهرة، محاضرات في النصرانية، (الجزائر: دار الشهاب للنشر والتوزيع، ١٩٨٩)، ص١-٢٠.

(٣) Monnot, les doctrines des chretiens, pp 9-30

(٣) راجع:

للقرون الهجرية الأولى فلا تكاد تجد في ذلك بحثا باللغة العربية، ولا ننسى هنا الصعوبة التي لاقاها البحث في توثيق الآيات الإنجيلية التي استدل بها عبد الجبار، إذ أن لترجمة التي اعتمدها اندثرت، والترجمة الحديثة تختلف عنها في الألفاظ والتعابير، فاحتاج ذلك تدقيقا وصبرا.

وكل هذه العوامل أدت إلى السعي الجاد بحثا عن مادة علمية مقبولة، وألزمنا ذلك السفر بحثا عن مراجع بالعربية أوبالفرنسية أوالانكليزية، وأنا مدين في ذلك إلى السلطات الكنيسية بالجزائر وتونس، وأخص بالذكر الأب فليكس تليتشيا الذي قدم لي يد المساعدة في التوثيق، والسادة القائمين على مكتبة الآباء البيض بتونس، فقد منحوني كل ما من شأنه أن يساعدي على البحث، كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء المركز العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن، وأخص بالذكر الدكتور محي الدين عطية، بما منحه لي من مصادر ومراجع.

ومهما يكن من أمر، فقد أمكن تذليل هذه الصعوبات بالتتبع المتأن لكتابات القاضي والاستعانة بكل ما من شأنه أن يساعدي على ذلك.

د. الإجراءات المنهجية :

لما كان (منهج القاضي عبد الجبار في الرد على النصاري) يعني جملة العمليات الذهنية التي يحاول من خلالها رد عبد الجبار على النصاري بلوغ الحقائق المتوخاة، اقتضى ذلك تحديدا دقيقا لخطة البحث والمناهج الدراسية الموظفة والمصطلحات المستخدمة.

١ - خطة البحث:

لا يمكننا بحال أن نفصل بين منهج ما وشروطه المعرفية والاجتماعية، إذ تزيده وضوحا، ولذا توخينا في تحليلنا لمنهج القاضي في الرد على النصاري عدم الفصل بين المنهج وسياق التطور النقدي، وبينه وبين المجتمع الذي أنتجه، وبينه وبين كاتبه، وهو ما يسمح لنا باعتبار المنهج والمعرفة والمجتمع والشخصية أربع وحدات أساسية لبحثنا، ويفرض علينا تحليلا للعناصر التالية :

أ - فمن جهة، سنحلل السياق القرآني في مواقفه مع العقائد النصرانية بخصوصياته المنهجية، إذ يرجع إليه الأمر في تقرير كثير من منطلقات الردود الإسلامية على النصاري - كما سيتوضح لنا في الفصول القادمة -، وهو ما نقترحه تمهيدا للبحث.

ب - ومن جهة أخرى، فإن رد عبد الجبار على النصاري قد تكون في ظروف تاريخية-اجتماعية، والتي كانت مهدا لتكون خصوصياته. والكشف عن ذلك هو كشف عن دوافع الرد وأغراضه ووظائفه التاريخية.

ومهما يكن، فإن للقاضي ما يميزه عن غيره من الباحثين، وخصائص حياتية تجعل منه نموذجا مميذا، فكان البحث عن عصره وترجمته وثقافته، وعرض مؤلفاته في الرد على النصاري، وهذا ما نقترحه فصلا أولا.

ج - ومن جهة أخرى، سنقدم على دراسة استكشافية لنصوص ردود عبد الجبار بحثاً عن طبيعة المنهج بمفهومه السابق الذي عرفناه به، فنبرز أسسه ومقوماته وأدواته التحليلية، وهو ما نجعله فصلاً ثانياً.

د - ومن جهة أخرى، سنحلل مجهودات عبد الجبار النقدية ونتائجها في الرد النصراني، وقد اقتضى ذلك ثلاثة فصول نقدية؛

ففيتم الفصل الثالث بتناول رد عبد الجبار على مصادر الدين النصراني، فيستعرض مصادر الدين النصراني كما عرفنا وتناولها، ثم يوضح المداخل النقدية التي وظفها في نقدها.

وأما الفصل الرابع، فقد اهتم بتناول منهج عبد الجبار في الرد على الإلهيات النصرانية، فيستعرضها، ثم يحلل ردوده عليها.

وفي الفصل الخامس، سننمّ بمراسة منهج عبد الجبار في الرد على المسيحيولوجيا النصرانية، أو العقائد النصرانية المتعلقة بالمسيح، فنستعرضها، ثم نبين ردوده عليها. ثم خاتمة، نستعرض فيها نتائج البحث.

٢. مناهج الدراسة:

لا تتم المعالجة النقدية إلا بتوظيف مناهج دراسية، ويبدو أن أليقها بموضوعنا هي

ما يلي:

١. المنهج التاريخي: يفيدنا في جمع المعطيات الخاصة بالظرف التاريخي

الذي تكون فيه الخطاب، وكما يساعدنا في جمع المعطيات الخاصة بالقاضي عبد الجبار، وسيكون ذلك مدعماً بالدراسات التاريخية التحليلية.

٢. المنهج المقارن: إذ يحتاج التقييم الأمثل للجهد النقدي مقارنةً بغيره من

الجهود، بحثاً عن الإبتكارية والخصوصية، وهو ما سننمّ في جزئيات من العرض والنقد.

٣. منهج تحليل المضمون: فنفيد منه في الكشف عن شبكة المقولات

والمفردات والحقول الدلالية التي تتحكم في النص وتؤسس لاشعوره وأنظمته الدلالية.

٣. المصطلحات الموظفة:

يحسن بنا قبل أن نبدأ في التحليل النقدي أن نبين المصطلحات الجديدة التي تم توظيفها

في البحث بدلالة جديدة، هي مايلي:

١- الإلهيات: وظف هذا المصطلح مرات، فإذا أسند إلى النصرانية فإنه

ترجمة للمصطلح اللاتيني (Theology)، والذي يعني مقالات النصراني في الله والتوحيد، وما يتعلق

به، كالقول بالجواهر والأقانيم الثلاثة والعلاقة بينهما، ونظريات الفرق النصرانية المختلفة في

الإلهيات.

وإذا ورد مسنداً إلى النصرانية من غير تخصيص بفرقة ما فإنه يدل على إلهيات جميع

الفرق النصرانية. أما إذ اقترن باسم فرقة معينة فإنه يدل على إلهيات تلك الفرقة خاصة.

٢ - المسيحيولوجيا: استحدث هذا المصطلح ووضع كترجمة للمصطلح

اللاتيني (Theology)، والذي يقصد به العقائد المتعلقة بالمسيح عليه السلام وطبيعته وحقيقته. وإذا

أسند هذا المصطلح إلى القرآن، فإن المراد به موقف العقائد القرآنية من المسيح. وأما إذا أسند

إلى النصرارى من غير تقييد بفرقة ما، فإنه يدل على مسيحيولوجيا كل الفرق النصرانية، وأما إذا أسند إلى فرقة نصرانية خاصة، فإن المراد به عقائد تلك الفرقة في المسيح.

٣ - المسيحية: لستخدّم هذا المصطلح للدلالة على عقائد المسيح ودينه المنزل عليه كما ورد في القرآن.

٤ - النصرانية: ويدل هذا المصطلح على العقائد النصرانية التي تكونت بعد المسيح، ولهذا فقد يرد مقرونا بالتاريخية، وهو بذلك يفرق عن مصطلح المسيحية السابق. ويشمل هذا المصطلح جميع عقائد الفرق النصرانية، إلا إذا اقترن بتخصيص، كقولنا النصرانية الملكية، أو النسطورية، أو غير ذلك، فإنه يدل على نصرانية تلك الفرقة خاصة.

ونعتقد أن هذه الإجراءات المنهجية كافية لخصوص غمار منهج القاضي عبد الجبار في الرد على النصرارى واستكناه معتقده.

ولا يفوتني الآن أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف الدكتور بشير بوجنّانة الذي تحمل أعباء الإشراف على هذه الرسالة، كما أتوجه بخالص الشكر إلى الدكتور أنيس جميل طيارة الذي كان لي أبا عطوفا ومعلما مرشدا. والذي فتح أمامي آفاق البحث، وكم تمنيت أن يرى البحث بعد استكمالته. كما أتقدم بالشكر إلى السلطات الكنسية بالجزائر وتونس، فلهم جزيل الشكر على ما قدموه لي من مراجع. ولا أنسى أن أشكر برهان بسيس، وزالته الفاضلة، بما قدموه لي من عون طيلة إقامتي بتونس.

كما أشكر نورالدين معمري، وسامعي ادريس على إعانتهم المديدة، وعمار بلقاضي الصديق الوفي على متابعاته المثانية لخطوات البحث.

وقبل كل هذا وذاك أسجد شكرا لله رب العالمين على فتوحاته وعطاءاته للفايزة وإعنته التي أكملت بها هذا البحث، وفتح لي آفاقا ما كنت أعرفها، وآخر دعواتنا أن الحمد لله رب العالمين.

جامعة الأمير

نمبر

عبر

الفران في الرد على النصارى

القدس للعلوم الإسلامية

صنفت للحضارة الإسلامية الرد على النصارى في إطار معرفي واحد مع باقي ردودها على الأديان الأخرى، وهو ما عرف بأسماء مختلفة؛ منها علم الكلام، وعلم مقالات غير الإسلاميين، وعلم الملل والنحل، وسمي أيضا بعلم الردود، ويضاهي في وقتنا الحاضر علم الأديان.

وللرد الإسلامي على النصارى أهداف، نوجزها فيما يلي:

١ - فمن جهة، هو دفاع عن التصورات القرآنية والإسلامية بخصوص الإلهيات والمسيحولوجيا، إذ أن القرآن قد أعطى تقريرا كاملا حول الإلهيات، وأبان عن تصور كلي حول النصرانية التاريخية.

٢ - ومن جهة، أخرى هو مشروع هجومي على معتقدات النصارى في كل ما تختلف فيه مع المفاهيم القرآنية، بغية نقدها وتقويمها لتسهل دعوة معتقبيها بعد ذلك (١). وهذا يجعلنا نقول إن الرد على النصارى هو علم مخاطبة النصارى، ودعوتهم إلى العقائد الإسلامية.

والفكر الإسلامي في رده على النصارى مدين بتصويراته الأساسية حول النصارى وعقائدهم للقرآن الكريم، إذ منذ بداية نزوله على النبي عليه الصلاة والسلام بدأت تتضح المفاهيم الأساسية والتصورات الخاصة بالدين الجديد، وخالف في ذلك الأديان السائدة آنذاك. ولوضح موقفه المعرفي منها، وحدد كيفية التعامل معها، وقد حظيت النصرانية من ذلك التوضيح بنصيب وافر من العهد الأول، فوردت آيات بخصوص المسيحولوجيا في العهد المكي، ثم تلا ذلك توضيح أعمق في العهد المدني، إن في الجانب المعرفي، وإن في كيفية التعامل معها (٢)، وحول هذه الآيات تكونت مجموعات تفسيرية تبرز المسيحولوجيا للقرآنية، ثم تبلورت لتصير دراسات إسلامية متخصصة، لها تقنياتها الاستدلالية وفرضياتها المنهجية وأدواتها التحليلية.

(١) عسك الدين الإيجي، الموقف في علم الكلام، (بيروت: علم الكتب، د.ت)، ص ١١.

(٢) لشرفي، الفكر الإسلامي في الرد على النصارى، ص ١١٤-١٢١، حيث أعطى دراسة تقويمية إحصائية لهذه الآيات، تبعاً لنزولها.

وأول ما يلفتنا في موقف القرآن من النصرانية اعترافه بها وباليهودية كديانات سماوية، مصدرهما للوحي الإلهي، ثم لم تلبثا أن تغيرتا بفعل التحريف والتبديل، فهويقر أن هناك ديناً قد أنزل في مرحلة تاريخية معينة على النبي عيسى عليه السلام، وهو الذي يعده النصارى وفضلاً لدينهم، ولكن هذا لم يعدم من وجود اختلاف كبير بين التصورين القرآني والنصراني حول عقيدة المسيح(١).

والقرآن أولى أهمية خاصة لحياة المسيح عليه السلام، وإعادة سرد أحداثها، وخصها بإيضاح، وهو يخالف في ذلك - كما سنرى - جملة تصورات النصارى حول حياته عليه للسلام، كما اهتم بالرد على معتقداتهم فيه.

- والرد القرآني على النصارى يكشف عن عنصرين جديرين بالدراسة، وهما:
١. أسس المنهج القرآني في الرد على النصارى.
 ٢. نتائج للنقد القرآني للعقائد النصرانية.

المبحث الأول:

أسس

المنهج القرآني في الرد على النصارى

عرفنا المنهج سابقاً - بأنه مجموعة العمليات الذهنية التي يحاول من خلالها علم من العلوم، بلوغ الحقائق المتوخاة، مع إمكانية تبياتها والتحقق منها، وهو ما يفترض أن العملية المنهجية تعتمد على ثلاثة أنشطة متكاملة؛ عمليات ذهنية، وأهداف متوخاة، وطرق دراسية. وتحليل كل هذه للعمليات سيجعلنا نخرج عن القصد الذي توخينا، ولذلك سنهتم بالمطالب التالية:

١. الأسس المعرفية لمنهج القرآن في الرد على النصارى
٢. الضوابط الإستمولوجية لمنهج القرآن في الرد على النصارى
٣. قيم ومسلمات منهج القرآن في الرد على النصارى
٤. مناهج القرآن في الرد على النصارى.

(١) راجع: محمد لوز مره محاضرات في النصرانية، (جزائر، دار الشهاب، ١٩٨٦)، من ص ٨٣-٩٧

وهذا التفرير القرآني حول ماهية عقائد الأنبياء الأوائل يسمح بأن نعيد بناء عقائد الكتب المقدسة المنزلة قبل القرآن، إذ جميعها تشترك وتتفق مع عقائد القرآن؛ فعقيدة القرآن هي عقيدة الأنبياء والكتب المنزلة من قبل، وهو يسمح لنا بالمقارنة المنهجية بين العقائد القرآنية وعقائد الكتب المقدسة الحالية، وي طرح إشكالية المفارقات العقدية بينهما، إذ أن كل اختلاف يحتاج شرحاً وتعليلاً، وقد شرح القرآن تلك المفارقات بنظرية التحريف، فالكتب المقدسة الحالية، التوراة والإنجيل قد اعترها تحريف وتبديل، وهو ما عناه قوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ (١).

المطلب الثاني: الضوابط الإبستمولوجية لمنهج القرآن في الرد على النصارى

اعتمد القرآن في رده على النصارى على عدة ضوابط إبستمولوجية، وهي:

١. الاعتراف القرآني بوجود أديان أخرى.
٢. الطبيعة المعرفية للرد على النصارى في القرآن

أ. الاعتراف القرآني بوجود أديان أخرى.

إن التصورات القرآنية تعتمد على مبدأ: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ (٢)، ومبدأ ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ (٣)، وهو ما يمدنا بمفاهيم وتصورات تجاه الأديان الأخرى، فالقرآن لا يعترف بالأديان الأخرى ولا يرى لها مشروعية وجود، فما الدين إلا الإسلام، وما هذه الأديان إلا مظاهر من الشرك والتحريف. وقد أتبع ذلك توضيحاً وتحديداً لكيفية معاملتها، سواء على المستوى الاجتماعي، كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ، وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ، أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (٤)؛ أو على المستوى المعرفي والعقائدي، كما في قوله تعالى: ﴿وَجَابِلِهِمْ بِأَنِّي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (٥).

ثانياً: الطبيعة المعرفية للرد على النصارى في القرآن

من مقاصد القرآن إيانة التاريخ الديني للبشرية، فقد تحدثت عن نشأة العبادات الوثنية مع قوم نوح، واتخاذهم الأصنام آلهة، وتحدثت عن تاريخ الأنبياء ودعواتهم، وما لا قوه من مصاعب، وكيفيات وقوع الابتداء، وخلفياته النفسية والاجتماعية والمعرفية (٦). وتعامل القرآن مع قضايا الدين النصراني، كان وفق تصورات إبستمولوجية جديدة بالدراسة، فقد تناول للعقائد النصرانية بطريقتين متكاملتين، وهما:

(١) سورة المائدة، آية ١٣.
(٢) آل عمران، آية ١٩.
(٣) آل عمران، آية ٨٥.
(٤) سورة الممتحنة، آية ٨.
(٥) سورة النحل، آية ١٢٥.
(٦) سورة نوح.

١ - الطريقة الآتية:

وتمتاز هذه الطريقة بالنظر إلى النسق للعقدي دون التفات إلى الجانب التاريخي للنقدي منه، والتركيز على نقد تماسك العقائد الداخلي، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً، قَتَلُوا خَيْرًا نَكْمٌ، بِمَا آتَىٰ إِلَهُ وَاحِدًا. سُبْحَانَ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ، لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ، وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ (١)، فالآية نقد لعقيدة التثليث، ولتماسكها فحسب، وهو ما يجعل من الرد موضوعا كلاميا، ويدرس دراسة منطقية.

٢ - الطريقة الزمانية:

وهي النظرة التاريخية التي تهتم بعنصر الزمن في النقد، وإبراز الجانب التاريخي من الفكر، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزِيرُ بْنُ أَبِي النَّضَارِ الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ، ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ، قَاتَلَهُمُ اللَّهُ، أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ (٢)، وما يثير الانتباه في هذه الآية إقرار القرآن بوجود الفكر الإنساني في العقائد اليهودية والنصرانية، وهو ما يعطى توجهها آخر للرد على النصارى، وتجعل الطبيعة المعرفية له مغايرة للطريقة الأولى التي توظف النظرة الآتية، وتجعل من الرد بحثا عقديا كلاميا؛ فتوظيف الطريقة الزمانية يجعل الموضوع بحثا تاريخيا نقديا للعقائد.

المطلب الثالث: قيم ومسلمات منهج القرآن في الرد على النصارى

ثمة قيم ومسلمات وظفها القرآن في الرد على النصارى، والكشف عنها يعين على فهم أشمل وأفضل للنسق الفكري الذي يؤسس هذا النقد. وهذه القيم هي الأهداف التي من أجلها شرع النقد القرآني للنصارى.

والتتبع الدقيق للفصوص القرآني عامة يكشف عن تصورات خصائص سردية؛ فالقصة لم تذكر بغية ترف تاريخي، بل تهدف إلى مقاصد عقديّة ودينيّة (٣). وقصة عيسى عليه السلام هي من هذا القبيل، إذ لم تورد كل الأحداث مستخدمة تقنيات الحذف، للوصول إلى مقاصد عقديّة، وإثبات قيم، وأهمها مايلي:

١ - التوحيد.

٢ - المسيحولوجيا القرآنية.

٣ - الإعجاز.

(١) سورة نساء، آية ١٧١

(٢) سورة لقمان، آية ٣٠

(٣) راجع: عبد الوهاب بنجار، قصص الأنبياء في القرآن الكريم، (الجزائر: مكتبة رحاب بنت) ص ص ١-٢٠.

وهو أهم مقصد قرآني، فقد تأسس عليه القرآن كله، والتوحيد صفة إلهية توجب لله عدم المثلية، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، اللَّهُ الصَّمَدُ، لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (١)، وللتوحيد اعتبارات مختلفة؛ فمنه توحيد ذات، ومنه توحيد صفات، ومنه توحيد أفعال.

وحضور التوحيد في النقد القرآني للنصري واضح في آيات كثيرة، ومنها ما يلي:

١ - يقول تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ، قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، إِنْ أَرَادَ أَنْ يَهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا، وَاللَّهُ مَلِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَمَا بَيْنَهُمَا، يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ، وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (٢)، فالأمر كله لله، وما المسيح إلا عبد من عباده.

٢ - ويقول: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ، وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ، إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولٌ لِلَّهِ، وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ، فَأَمَّنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ، وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً، انْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ، إِنَّمَا لِلَّهِ إِلَهٌ وَاحِدٌ، سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ، لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ، وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ (٣)، فالتوحيد يقتضى تعاليه تعالى عن الولد.

٣ - ويقول أيضاً: ﴿بَدِيعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، أَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ، وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً، وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ، وَهُوَ يَكَلِّمُ شَيْءٍ عَظِيمٌ﴾ (٤)، فمنطوق الآية يفيد تعاليه تعالى عن الولد، لتتافي تلك مع مقتضيات الألوهية؛ فالتوحيد أساس مسيحيولوجيا القرآن.

ثانياً: المسيحيولوجيا القرآنية

تعرض القرآن لكثير من مشاكل المسيحيولوجيا وقضاياها، ومن ذلك ما يخص المشهد الاجتماعي الذي ولد فيه النبي عيسى المسيح، يقول تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ، نَرْيَهُ بَعْضَهَا مِنْ بَعْضٍ، وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ. إِذْ قَالَتْ امْرَأَةٌ عَمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا، فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ، فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ، وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ، وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ، وَإِنِّي أُعِذُّهَا بِكَ وَنَرَيْتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَوَقَّعْنَا نَبَاتًا حَسَنًا، وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا. كُلَّمَا بَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا، قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكَ هَذَا، قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، إِنَّ لِلَّهِ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ (٥)، فهذه الآيات تصور الوضع التاريخي الذي نشأ فيه المسيح، وهو المهد الأول لميلاده، وفيها تلميح إلى بعض أحوال الوضع الاجتماعي الذي سيولد فيه السيد المسيح، ومن مظاهر ذلك ما يلي:

(١) سورة الأخرس.

(٢) سورة المائدة، آية ١١٧.

(٣) سورة النساء، آية ١٧١.

(٤) سورة الأعراف، آية ١٠١.

(٥) سورة آل عمران، آية ٣٧-٣٣.

- ١ - أن أم السيد المسيح مريم عليها السلام قد ولدت في جو ملؤه للطهروالنسك والعبادة، إذ ندرت أمها لها إن ولدت ذكرا، بذلته للهيكل، فلما كانت أنثى، وقت بنفراها، وكلها قرائن تاريخية تدل على ورع للمهد العائلي التي تربت فيه
- ٢ - تمت كفالة وتربية أم للمسيح بالهيكل وبرعاية زكريا للرجل للصالح، وفيه تربت على العبادة والنسك، برعاية للنبوة والوحي الإلهي.
- ٣ - أن أم للمسيح كانت عابدة ناسكة في ذلك الهيكل، حتى ظهرت عليها كرامات بالمفهوم الكلامي -
- وجو كهذا، سيكون له أبلغ الأثر في تربية الولد المنتظر، المسيح عيسى، ويدفع كل اتهام عن أمه بالفاحشة.

ويوضح القرآن للحالة الوجدانية للسيدة مريم قبيل ميلاد المسيح، فيقول: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾ (١)، وهو ما يؤكد أن مريم كانت قبيل ميلاد المسيح عليها السلام متحلية بقيم عالية وصفاء روحى سام. ثم لا يلبث أن يتوضح لها حقيقة اصطفاها من بين نساء العالمين، فتخبر أنها ستصير أما للمسيح، يقول تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ، وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا، وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (٢).

فمريم العفيفة تتسائل عن كيفية إمكان حمل من غير أب، فتقول: ﴿رَبِّ أُنَى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ، قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ، إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (٣)، وقد تميز هذا العرض بكثرة الحذف؛ إذ أن تلك الإشارات التاريخية كانت مربوطة بمقصد ليني، وهو ما يكشف عن الخصائص الفنية والتاريخية لقصة عيسى للقرآنية في إبراز المقصد العفدي.

ثم لا يلبث أن يتحقق ما وعدت به السيدة مريم أم المسيح، ويتوضح لها كيف يكون الولد من غير أب، يقول تعالى: ﴿وَأَنكَرَ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّيَنَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَاتًا شَرْقِيًّا، فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا، فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا، فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا، قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا، قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا، قَالَتْ أَنَى يَكُونُ لِي غُلَامٌ، وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ، وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا، قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ، وَلَنَجْعَلَنَّ آيَةً لِلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِنْنَا، وَكَانَ أَمْرًا مَقْضِيًّا﴾ (٤)، فالخلق من غير أب هين على الله، بل إن ذلك هو معجزة عيسى عليه السلام.

ويتم ولادة السيد المسيح من غير أب، بنفخة من الملك في مريم عليها السلام، يقول تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ لَقَاءَهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ (٥)،

(١) سورة آل عمران، آية ٤٢-٤٤

(٢) سورة آل عمران، آية ٤٥-٤٦

(٣) سورة آل عمران، آية ٤٧

(٤) سورة مريم، آية ١٦-٢١

(٥) سورة النساء، آية ١٧١

وهو ما يضاف على المسيح أربعة معان متكاملة:

١ - الأدمية

٢ - الكلمة

٣ - الروح

٤ - الرسولية

١ - الأدمية

أول ما تصرّح به الآيات القرآنية تجاه المسيح عليه السلام أنه عبد الله، ولا مجال للتصور بأنه إله، أو أن الله اتحد به، أو أنه ابن الله، يقول تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَكْفِرَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ (١)، ويقول: ﴿وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ، إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ، وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ (٢)، ويقول أيضا: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ، آتَانِيَ الْكِتَابَ، وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾ (٣)، ويقول أيضا: ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ، وَجَعَلْنَاهُ مَثَلًا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ (٤)، وكلها آيات تقر بأن عيسى عبد الله لا غير.

والأدمية أهم ما يفرق بين الموقف القرآني والموقف النصراني، إذ أن النصراني يعتقدون أن المسيح فيه اللاهوت وفيه الناسوت، وهما متحدان أبدا، والقرآن بإقراره لأدمية المسيح وبشريته يجعل من المحال تصور الهيئته، رغم أنه ولد من غير أب.

٢ - الكلمة

إن ميلاد السيد المسيح كان معجزا، وقد كان ذلك بالكلمة، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَلِمَتُهُ أُنزِلَتْ إِلَى مَرْيَمَ﴾ (٥)، وقوله تعالى: ﴿يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ (٦)، فأطلقت الكلمة على المكون، والمراد بالكلمة هو كلمة التكوين التي يشرحها قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (٧)، وقوله معقبا على قول مريم عليها السلام: ﴿قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ، إِذَا قَضَى أَمْرًا، فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (٨). وإطلاق الكلمة على عيسى عليه السلام مشهور بين أعلام الصحابة، كابن عباس ومجاهد وقتادة، وسبب ذلك (أنه وجد بكلمة كُنْ من غير توسط سبب علوي، فشابه البديعيات التي هي عالم الأمر) (٩)، إذ أن ولادته تمت من غير أب؛ فأمره عجيب، وبذلك صار مظهرا

(١) سورة النساء، آية ١٧٢.

(٢) سورة المائدة، آية ٧٢.

(٣) سورة مريم، آية ٣.

(٤) سورة الزخرف، آية ٥٩.

(٥) سورة النساء، آية ١٧١.

(٦) سورة آل عمران، آية ٤٥.

(٧) سورة يس، آية ٨٢.

(٨) سورة آل عمران، آية ٤٧.

(٩) شهاب تنين الأكوبي روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، (بيروت: دار الفكر، ١٩٨٣)، ج ٣، ص ١٤٧.

من مظاهر عظمة الله، يقول الألويسي: (وإطلاق للكلمة على من أطلقت عليه باعتبار أنه خلق من غير واسطة أب، بل بواسطة كن فقط، على خلاف أفراد بنى آدم، فكان تأثير الكلمة في حقه أظهر ولكمل) (١).

٣ - الروح

تطلق الروح في كلام العرب على النفخ، ومنه قول ذي الرمة:
وقلت له لرفعها إليك وأخيها بروحك واقتت لها قبنة قدرا (٢).
ويعنى بروحك: بنفخك.

وقد وردت آيات تصف المسيح بالروح، يقول تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ ﴾ (٣)، وقال أيضا: ﴿ فَفَخَنَّا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا، وَجَعَلْنَاهَا وَأَبْنَاهَا آيَةً لِلْعَالَمِينَ ﴾ (٤)، والقصد بروح الله: نفخة منه، وقوله ﴿ مِنْ رُوحِنَا ﴾ تشرحه الآية الثانية التي سبق ذكرها (٥)؛ فالنفخ كان من جبريل، ولذا نسب إلى أنه روح من الله (٦).

٤ - الرسولية

والخاصية الرابعة للمسيحولوجيا القرآنية رسولية السيد المسيح، فالمسيح قد أرسله الله إلى بنى إسرائيل كما في قوله: ﴿ وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ (٧). والرسولية صفة مترتبة على عدد من الخصال التي اتصف بها عيسى ابن مريم، فقد كان: ﴿ مَصْنُوعًا بِكَلِمَةٍ مِنْ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ (٨)، وأرسل إلى بنى إسرائيل، وخصه الله بمعجزات تظهر على يديه دلالة على صدق دعوته، يقول الله: ﴿ إِنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ، أَنِّي أَخْلَقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ، فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَائِرًا بِإِذْنِ اللَّهِ، وَأَبْرَأَى الْأَكْمَةِ وَالْأَبْرَصِ وَأَحْيَى الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ، وَأَبْنَيْتُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَاتَ خُرُونٌ فِي بُيُوتِكُمْ، إِنْ فِي ذَلِكَ لآيَةٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (٩).

ورسالة السيد المسيح هي واحدة من بين رسالات أنبياء أرسلهم الله إلى الناس، ولوصاهم بالتوحيد وبالصلاة والزكاة والعبادة، كما في قوله: ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِي الْكِتَابَ، وَجَعَلَنِي نَبِيًّا، وَجَعَلَنِي مَبَارَكًا أَيْنَمَا كُنْتُ، وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا، وَبِرَءِيسِ بَيْتِي، وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبْرًا شَقِيًّا ﴾ (١٠)، ومضمون الرسالة التي جاء المسيح تشارك مع مضامين رسالات الأنبياء الآخرين في أمور كثيرة كالعقائد والأخلاق وغيرها، يقول

(١) المصدر السابق، ص ١٦٠.

(٢) فخر الدين الرازي، التفسير الكبير مفتاح الغيب، (قاهرة: المطبعة المصرية، ١٩٢٨)، ج ٦ ص ١١٨.

(٣) سورة نساء، آية ١٧١.

(٤) سورة الأنبياء، آية ٩١.

(٥) سورة نساء، آية ١٧١.

(٦) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، (قاهرة: المطبعة الميمنية، ١٣٢١هـ)، ج ٦ ص ٣٥.

(٧) سورة آل عمران، آية ٤٩.

(٨) سورة آل عمران، آية ٢٩.

(٩) سورة آل عمران، آية ٤٩.

(١٠) سورة مريم، آية ٣٠-٣٢.

تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا، وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ، وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى، أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ (١).

وتشترك رسالة المسيح مع باقي رسالات الأنبياء في الغاية؛ فما شرعت إلا لعبادة الله، يقول تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، فَاعْبُدُونِ﴾ (٢). ومهمة رسالة عيسى عليه السلام تكملة لما أتى به الأنبياء من قبل، يقول تعالى: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَأَتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (٣)، فأكملت رسالة موسى عليه السلام، الذي وصف كتابه بأنه إمام، يقول تعالى: ﴿وَمَنْ قَبْلَهُ كِتَابَ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً، وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِّسَانِ عَرَبِيًّا، لِيُنذِرَ الَّذِينَ ظَنَمُوا، وَيُبَشِّرَ لِّلْمُحْسِنِينَ﴾ (٤).

والله خص بعض الأنبياء بكتب مقننة أنزلت عليهم، وخص عيسى عليه السلام بالإنجيل، يقول تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ، وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ مِنْ قَبْلِ هُدًى لِّلنَّاسِ، وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ (٥)، ويقول أيضا: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ، وَأَتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ، فِيهِ هُدًى وَنُورٌ، وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (٦).

والإنجيل لغة لفظ يونانية مركبة من كلمتين "إيف" ومعناها الجيد أو السار، و"إيجليون"، ومعناها خير؛ فيكون معنى الإنجيل "الخير السار" (٧). ويحق لنا أن نسأل عن سبب كون هذا الخير سارا؟ وقد يكون التأويل الأرجح هو ما تنكره سورة الصف: ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنَ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ (٨)؛ فالبشرى مضمونها قنوم نبي جديد.

ثالثا: الإعجاز

وهو ثالث المنطلقات التي وظفها القرآن في الرد على النصارى؛ والإعجاز ظاهرة قرآنية مميزة، إذ أنه قد تحدى الناس مرارا على أن يأتوا بمثله أو بعشر آيات منه، أو بآية إن استطاعوا إلى ذلك سبيلا، فما استطاعوا. ولما كان التحدى القرآني للناس قد وقع بآية وبعشر آيات منه جاز لنا أن نقول إن الله قد تحدى الناس على أن يأتوا بمثل آيات قصة عيسى المسيح عليه السلام، إذ الإعجاز قد وقع بالقرآن كله لفظه ومعناه (٩).

(١) سورة قشوري، آية ١٣

(٢) سورة الأنبياء، آية ٢٥

(٣) سورة المائدة، آية ٤٦

(٤) سورة الأحقاف، آية ١٢

(٥) سورة آل عمران، آية ٤٤.

(٦) سورة المائدة، آية ٤٨

(٧) راجع تمهيد إيجيل لوقا-بشرى المسيح يسوع-، (بيروت: جمعية لكتاب المقدس المنطحة، ١٩٩٢)، ص ٢.

(٨) سورة الصف، آية ٦

(٩) راجع جلال الدين السيوطي، الإطنان في علوم القرآن، (بيروت: دار الفكر، ١٩٨٦)، ج ٢، ص ١١٦-١٢٥.

وما أثاره القرآن من مباحث حول المسيح وعقائد النصارى يمكن أن نستشف فيه ثلاثة مظاهر إعجازية جديرة بالتبصير، وهي:

- ١ - المعرفة التاريخية
- ٢ - التكامل القصصي القرآني
- ٣ - النقد القرآني للنصرانية

١ - المعرفة التاريخية

إن ما ذكره القرآن من آيات حول المسيحية، وفيه ما يوافق الأناجيل، وفيه ما يخالفها، وهذه المعرفة التاريخية تشكل في ذاتها مظهرا مميزا للقرآن.

فعرض القرآن لعقائد النصارى وتفصيله القول فيها - بما كان العرب يجهلون - يعد إعجازا، فقد أخبر بأنهم مثلثة ومجسدة ومحرقة للدين، ولم يكن عرض ناقل أو مقتبس، بل كان عرض محلل وناقد للعقائد كما هي في الحقيقة، لا كما يحصيها أهلها، وهو ما أفحم به الرسول عليه السلام العرب والناس، إذ أنه (قد حكى حقيقة مذهبهم، ولم يكن من المجادلين ولا من المتبئين، ولا ممن يقرأ الكتب ويلقى أهله من المتكلمين، ولا كانت مكة والحجاز إذ ذاك بلاد فيها شيء من هذا، فانتشر هذا عنه صلى الله عليه وسلم، وفتن الناس عنه بعد ذلك، فوجدوا الأمر - كما قال وكما فرس - بعد الجهد وطول الاستقصاء في الطلب والتفتيش. وما أكثر ما تلقى منهم، فيقول: ما قلنا في المسيح إنه الله، ولا قلنا أن الله ثالث ثلاثة، ومن حكى هذا عنا فقد أخطأ وكذب؛ ليعلم أن وقوف محمد صلى الله عليه وسلم على هذا إنما هو من قبل الله، وأن ذلك من آياته) (١)، وما كان ذلك ليتأتى له إلا بالوحي والقرآن.

٢ - التكامل القصصي القرآني

تميزت القصة القرآنية بخصائص فنية وتاريخية مختلفة، ولقصة المسيح عليه السلام خصائص فنية تميزها عن قصته في الأناجيل. وتحليل كل خصائص قصة المسيح القرآنية يقتضى منا بحثا قائما بذاته، ونكتفى بمسألة واحدة ندرسها، وهي مسألة كلام عيسى في المهد. والتي هي أهم معجزاته التي تفرده القرآن بذكرها، يقول تعالى: ﴿هُوَ كَلِمٌ مِّنَ النَّاسِ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (٢)، وهي المعجزة التي لا يؤمن بها النصارى، إذ يرون أن ذلك اختلاق من النبي عليه السلام.

وقصة مريم - كما ترونها في الأناجيل - تكاد تتفق مع العرض القرآني إلا في جزئيات (٣). والسؤال الذي يبقى مطروحا على النصارى، إن مريم حينما جاءت بابنها تحمله، ثم

(١) عبد الحبير، تثبيت دلائل النبوة ج ١، تحقيق عبد الكريم عثمان، (بيروت: دار العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٦٦) ص ٩٢.

(٢) سورة آل عمران، آية ٤٦.

(٣) راجع بخصوص المسيحية المقارنة بين القرآن والأناجيل:

أبو زهرة، محاضرات في النصرانية ص ٨٤-٩٨.

لتنزيل، قصص الأنبياء، ص ٣٧٢-٤٦٥.

قالت إنه نبي من الله، فلماذا لم يتهمها المجتمع بالفاحشة آنذاك؟ ولماذا لم يقيم عليها اليهود حد الفاحشة، علما أنهم كانوا يستطيعون ذلك؟(١).

والأحداث التاريخية التي ترويه الأناجيل عن المسيح لا تمنحنا تفسيراً مقبولاً لذلك، بل تجعلنا نفترض وجود عنصر ناقص، دعم موقف السيدة مريم عليها السلام من لحظة ميلاده، وجعل اليهود يحجمون عن التفكير في إقامة الحد عليها واتهامها.

وكلام عيسى في المهد الذي أورده القرآن هو خير عنصر تتوفر فيه تلك الصفات، فما أحجم اليهود من إقامة الحد عليها إلا لما أبهروا بكلامه. وهو ما يجعلنا نحتار في الظاهرة القرآنية، خاصة وأن صاحبها لم يكن من الدارسين، ولا من المخالطين لأهل النصرانية، والعجب أكبر إن علمنا أن هذا العنصر لم تعرفه النصارى، وهو ما يمنح بعداً آخر للوحي والنبوة(٢).

٣ - النقد القرآني للنصرانية

تؤكد الدراسات المسيحية المعاصرة على وجود بعد بشري في العقائد النصرانية، ولم يعتمد هذا الموقف النقدي إلا حديثاً، وبعد دراسات بدأت مع القرن السادس عشر على أيدي أعلام، كاسبينوزا ثم رينان، ثم مع بيتلمان(٣). وانتهت إلى نظريات ونتائج، وأبرزها مايلي:

١. وجود فكر إنساني في الكتب المقدسة النصرانية، حيث يقرر ذلك كل من اسبينوزا وفلهاوزن وغيرهم.

٢. أسطورية قصة المسيح كما ترويها الأناجيل، وصار مصطلح تفكيك أسطورة المسيح شائعاً، كما صار معروفاً أن معظم العناصر المسيحولوجية واللاهوتية النصرانية أسطورية، وضاربة في القدم الوثني، كالتجسد والتثليث والصلب والتأليه، وغير ذلك(٤).

٣. كشفت الدراسات التاريخية المعاصرة عن وجود أصول وثنية قديمة في المسيحولوجيا والإلهيات النصرانية، كان لها دور فاعل فيها(٥).

فإذا عدنا إلى القرآن فبتنا نجد قد سبق إلى تلك النظريات، بل إنه قد أعطى حلولاً لتلك الإشكاليات التاريخية، إذ أنه استعرض النصرانية استعراضاً أنياً عقلياً، وبطريقة تاريخية ومقارنة، فحقيقة العقائد النصرانية غلو في الحكم والتقدير، كما في قوله تعالى: ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ، إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ

(١) لنجار خصص الأنبياء ص ٢٨٥.

(٢) المصدر السابق.

(٣) راجع: dufour, les Evaugiles, in encyclopoecidia universalis ; p 818

(٤) شارل جبر، المسيحية نشأتها وتطورها، ترجمة عبد الطيم محمود، (بيروت: مكتبة الصرية، نت) ص ١٨١-٢٠٤. ولأيضاً:

باروسلاف تشرنى، الديانة المصرية القديمة، ترجمة أحمد قري، (مصر نوزلة للثقافة نت)، ص ٢٠٦-٢١٥.

(٥) المصدران السابقان

رسول الله وكلمته ألقاها إبي مريم وروح منه: (١)، فيصرح بأن مقالة النصارى فى المسيح هى غلو فى التقدير.

ويرجع هذا الغلو - كما يبدو فى القرآن - إلى أن المسيح قد ولد من غير أب، فتجد الناس ينادونه - فى أول الأمر - ابن الله، لأنه لأب له حقيقة، فأرادوا بذلك المجاز، ثم إن هذا الموقف ما يلبث أن يتطور ليصير للمسيح ابن الله حقيقة، وساعد على ذلك وجود عناصر معرفية ساهمت فى تدعيم فكرة المسيح ابن الله؛ فثمة ثقافات الذين كفروا سائدة فى الشرق الأوسط، والتي اثبتت العقيدة عندهم على تصور النبوة الإلهية، وهو ما ادعاه اليهود القدامى لعزير، فقاتلوا: هو ابن الله (٢)، وأساطير اليونان والرومان والمصريين القدامى والآشوريين كلها مشبعة بما يضاهاى معتقدات النصارى فى المسيح (٣)، وهذا التأثير هو الذي أشار إليه القرآن، يقول تعالى: ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزَّى ابْنُ اللَّهِ، وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ، ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِغَوَاهِمٍ، يَضَاهُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ، قَاتَلَهُمُ اللَّهُ، أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾ (٤)، فالإتهام بالمضاهاة صريح، وهو ما جعلنا نقول إن القرآن يتهم النصارى بالمضاهاة والتأثير بالفكر الوثنى للقديم.

ورغم هذه الإشارات النقدية القرآنية، فإن الفكر الإسلامى تعامل مع هذه العقائد النصرانية لم يثره الجانب التاريخى والمقارن منها، وأثر المنهج الأنى والدراسات الكلامية الجدلوية، بإستثناء القاضى عبد الجبار والعامري - كما سيأتى -.

المطلب الرابع: مناهج القرآن فى الرد على النصارى.

إن القرآن قد وظف فى الرد على النصارى ثلاثة مناهج أساسية، وهى:

- ١ - المنهج العقلى
- ٢ - المنهج التاريخى النقدي
- ٣ - المنهج المقارن

أولاً: المنهج العقلى

إن القرآن قد أعلى من قيمة العقل، وليس أدل على ذلك كثرة الآيات التى تدعو إلى التفكير والتأمل، وهذا ما جعلنا نتساءل عن خصوصيات منهجه العقلى فى التعامل مع العقائد النصرانية. يقول الله تعالى: ﴿ بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ، وَلَمْ

(١) سورة النساء، آية ١٧١.

(٢) سورة التوبة، آية ٣٠.

(٣) جبيرة، المسيحية، نشأتها وتطورها من ص ٧٥-٩٩.

(٤) سورة التوبة، آية ٣٠.

تكن له صاحبة، وخلق كل شيء، وهو بكل شيء عليم (١)، فالآية تدعو إلى التفكر في إشكالية الإبن - كما هي معروفة عند النصارى -، إذ لا شك أن الولد لا بد له من أم، هي صاحبة للأب، فلو قلنا إن لله ابن لاستلزم ذلك أن تكون له صاحبة، وهو ما يرفضه النصارى، وفي ذلك إبطال لعقيدة تأليه المسيح، وإقرار ضمنى بكفاءة العقل وقدرته على حل المشكلات العقديّة.

ويقول الله: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا، سُبْحَانَهُ، بَلْ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، كُلُّ لَّهُ قَاتِلُونَ﴾ (٢)، فتثير الآية إستفهاماً حول سبب اتخاذ الله الولد. فلماذا يتخذ الولد، وله ما في السموات والأرض؟ فحقيقة نسبة الولد لله إشكال عقدي، فلا يتخذ الولد إلا إذا كان محتاجاً إليه، وهو ما يسلب صفة الغنى عن الله؛ والآية قد استخدمت العقل ودلالة الإلتزام لإبطال رأي النصارى.

ويقول في آية أخرى: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً، انتهوا خيراً لكم، إني الله إله واحد، سبحانه أن يكون له ولد، له ما في السموات وما في الأرض، وكفى بالله وكيلًا﴾ (٣)، فالآية في استدلالها على بطلان عقيدة التثليث تؤكد على التنزيه، فالله يخالف للحوادث، فهو الذي ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (٤)، ولا يعقل أن يصدر عنه فعل الولد. وطرح القرآن كان بسيطاً يعتمد على أوائل العقول من غير دخول في تعقيدات جدلية، ويعتمد على الفطرة البشرية، إذ أنه أراد أن يخاطب كل العقول البشرية.

ثانياً: المنهج التاريخي النقدي

إن تعامل القرآن مع النصرانية لم يخل من نظرة زمنية، أو بالأحرى نظرة تاريخية نقدية، فقوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلِبُوا فِي دِينِكُمْ، وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ، إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ (٥)، وقوله: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ لِلَّهِ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ، وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ، إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ، فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ، وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ (٦)، يبين أن قول النصارى في العقائد يخالف قول المسيح عليه السلام، فقد كان عليه السلام نبياً صالحاً من أنبياء بني إسرائيل، وكان يقول: ﴿إني عبد لله أتاني الكتاب، وجعنتي نبياً، وجعنتي مباركاً أينما كنت وأوصاني بالصلاة والزكاة ما نمت حياً، وبراً بوالدتي، ولم يجعلني جباراً شقيماً﴾ (٧).

ومن هذا العرض نرى الفرق شاسعاً بين عقائد النصارى وعقائد المسيح - كما

- (١) سورة المائدة، آية ١٠١.
- (٢) سورة البقرة، آية ١١٦.
- (٣) سورة النساء، آية ١١١.
- (٤) سورة الشورى، آية ١١.
- (٥) سورة النساء، آية ١٧١.
- (٦) سورة المائدة، آية ٧٢.
- (٧) سورة مريم، آيات ٣٠ - ٣٢.

يصورها القرآن-، وهو ما يجعلنا نتساءل عن الأدوار التاريخية التي أدت إلى وقوع هذا التغيير، إذ المسيح -كما يخبر للقرآن- بريء من هذا التغيير، يقول تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ غَيْرُ بَنِ اللَّهِ، وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ بَنُ اللَّهِ، تِلْكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ، يُضَاهَوْنَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ، قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنْتَى يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ﴾ (١).

والقرآن في كشفه عن هذا التغيير الذي طرأ على العقائد المسيحية وظف الأدوات النقدية التالية:

١. نقد الرواية
٢. نقد المضمون

١ - نقد الرواية

اعتمد القرآن في نقد الرواية على ضابطتين، وهما:

- أ. نقد العدالة
- ب. نقد الضبط

أ - نقد العدالة

كما في قوله تعالى: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾ (٢)، وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ، فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا، فَبُئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ (٣)، وآيات أخرى كثيرة تشهد على حكم القرآن على عدالتهم، وللطعن في العدالة يلزم رفض كل رواية يمكن أن تصدر عنهم، ذلك أنهم ﴿يَحْرَفُونَ لِلْكَفِيمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ (٤).

ب - نقد الضبط

والضبط مقياس لمعرفة حفظ الرواي، وتشهد آيات كثيرة على قلة حفظ أهل الكتاب لكتبهم، فنقول آية: ﴿تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبَدِّلُونَهَا وَيَتَخَفُونَ كَتِّبًا﴾ (٥)، وتقول أخرى: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ فَمَنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (٦)، ويقول أيضا: ﴿قَوْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ، ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ

- (١) سورة مائدة، آية ٣٠.
- (٢) سورة البقرة، آية ٥٩.
- (٣) سورة آل عمران، آية ١٨٧.
- (٤) سورة المائدة، آية ١٣.
- (٥) سورة الاعلم، آية ٩١.
- (٦) سورة الممرن، آية ٩٣-٩٤.

لِللَّهِ، لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا، فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ لَيْدِيهِمْ، وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ ﴿١﴾، ونقد الضبط يلزم عنه رفض الروايات النصرانية وعقائدها.

٢ - نقد المضمون

ثاني محور نقدي قرأني للعقائد عامة وللنصرانية خاصة نقد المضمون، وإن كان في حقيقة الأمر لا يمكن للفصل بين نقد الرواية ونقد المضمون (٢)، إذ أن الواحد منهما لا يقوم إلا بالآخر. والتتبع المنهجي للقرآن القرآن يكشف عن ضابطين وظفهما في نقد مضمون كتب النصراني المقدسة، وهما:

أ. مخالفة العقل

ب. عدم الإِسَاق

أ - مخالفة العقل

إن القرآن دعوة صريحة لإستخدام العقل في قضايا العقيدة، ويبدو ذلك جلياً في آيات النصرانيات، يقول الله تعالى في التثليث: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً، انْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ، إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ، سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ﴾ (٣)، فثمة رفض تام لعقيدة التثليث ورفض جملة لئله الكتابية بدافع عقلي. فالأدلة الكونية والفطرية تدل على وحدانية الله، وتقتضي تنزيهه. والآيات التي ذكرناها في استدلالات المباحث السابقة كلها تزيد هذا التوجه، وما ذكرناه حول دلالة الإلتزام يصلح دليلاً لتبيان اعتماد القرآن على العقل في مناقشة المباحث العقديّة النصرانية.

ب - عدم الإِسَاق

قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ إِخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (٤)، فلت هذه الآية على أن النص المنزل حقاً، لا يمكن أن يكون فيه اختلاف. فلتعارض بين المعقول والمعقول الصحيح. وهذا المبدأ كان دافعاً للدراسات الإسلامية اللاحقة لتناول آيات الأنجيل الأربعة والتوراة بدراسة توافقها واختلافها، وبذلك تكون علم نقد الكتاب المقدس (٥).

ثالثاً: المنهج المقارن

وهو ثالث منهج وظفه القرآن في الرد على عقائد النصراني. فإذا كان

(١) سورة البقرة، آية ٧٩

(٢) حمزة عبد الله الميلباري، الحديث المطول - فروع وضوابط، (الجزائر: دار الهدى، ١٩٩٢)، ص ١٦.

(٣) سورة النساء، آية ١٧١

(٤) سورة النساء، آية ٨٢

(٥) راجع د محمد خليفة، علاقة الإسلام باليهودية - رؤية إسلامية في مصادر التوراة الحالية -، ص ٣٩-٦٠.

المسيح عليه السلام ليس هو صاحب مقولات النصرانية التاريخية، فإن هذا يعنى أنها حديثة العهد والنشأة، وهو ما يجعل للبحث مشروعاً عن الثقافات التاريخية التي أثرت للمنظومة العقديّة للنصرانية بتلك المفاهيم العقديّة، يقول الله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزِيزُ ابْنُ اللَّهِ وَ قَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ (١)، فالآية تقرن المعتقدات التاريخية السائدة بين اليهود والنصارى بما هو موجود من قبل في الأمم الوثنية، كما أنها تجعل من مصادرها المعتقدات اليهودية السائدة آنذاك، فالقول بتأليه عيسى هو متأثر بثقافات وثنية كانت تسود المحيط النصراني، وإشارة القرآن الى ذلك كانت عامة مجملة من غير تفصيل.

إن هذه الآية ومثيلاتها تجعلنا نجزم أن القرآن قد كان سابقاً إلى توظيف المنهج العقلن في تناول العقائد النصرانية. ورغم ذلك فإننا لا نجد في الدراسات الإسلامية قديماً، من يثير هذا النقد عدا القاضي عبد الجبار كما سيتبين في هذه الدراسة.

المبحث الثاني:

نتائج النقد القرآني للعقائد النصرانية

بعد استعراضنا لخصائص المنهج القرآني في الرد على النصارى، نحيد أن نذكر بعضاً من نتائج نقده في هذا الشأن، ونختار منها ثلاثة مطالب نقدية أساسية، وهي:

- ١ - نقد رواية الكتب المقدسة
- ٢ - نقد التثليث والتجسد
- ٣ - نشأة القول بالعقائد النصرانية.

المطلب الأول: نقد الكتب المقدسة

لاداعي للتذكير بأهمية الكتب المنزلة في نظر القرآن، وبمصدرها الأساسي الوحي، فذلك ما هو محل اتفاق بين المسلمين، والقرآن يقر بوجود كتاب منزل على المسيح هو الإنجيل، يقول تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا، وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَمَا كُنْتُ، وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا، وَبَرًّا بِوَالِدَتِي، وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا﴾ (٢)، ويقول في شأن الإنجيل: ﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِم بِرِسْلَانَا وَفَقَيْنَا بَعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ، وَآتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ﴾ (٣).

(٣) سورة الحديد، آية ٢٧.

(١) سورة التوبة، آية ٣٠.

(٢) سورة مريم، آية ٣٠-٣٢.

ورغم هذا الإقرار الأولي، فإن القرآن يوضح أن الإنجيل المعاصر للنبي عليه السلام ليس كما أنزل على النبي المسيح عليه السلام، وتناول بعضا من خصائص الرواة الذين نقلوه إلينا، نلخصها في نقدين، وهما:

١ - نقد العدالة

٢ - نقد الضبط

أولا: نقد العدالة

أولى القرآن عدالة رواة الكتاب المقدس اهتماما، فأشار بعض طباعهم الخلقية كالكذب والإخفاء، وغيره، يقول الله تعالى: ﴿قَوْلِ الَّذِينَ يُكْتَبُونَ لِكِتَابٍ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا، قَوْلِ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ، وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ (١)، ويقول: ﴿تَجْعَلُونَهُ قَرَأَطِينَ تَدُونَهَا وَتَخْفُونَ كَثِيرًا﴾ (٢)، ويقول أيضا: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ، فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ، وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا، فَبِمَنْ مَّا يَشْتَرُونَ﴾ (٣)، فالآيات تصور الحالة الأخلاقية لأهل المعرفة من أهل الكتاب، وهو ما يمكن اعتباره جرحا لعدالتهم. ولا يخفى أن الراوي المجروح تهدر روايته كما هو معروف عند المحدثين.

ثانيا: نقد الضبط

يدرس للراوي عدالة وضبطا، والضبط حفظ الراوي لروايته حفظا يمكن التأكد معه من سلامة نقل الرواية، وقد خصت آيات الحديث حول ضبط أهل الكتاب، يقول الله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ (٤)، ويقول: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْمُونَ﴾ (٥)، ويقول أيضا: ﴿وَإِنْ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ، وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَمَا هُوَ مِنَ عِنْدِ اللَّهِ، وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ وَهُمْ يَعْمُونَ﴾ (٦)، والآيات لا تقدر فقط في حفظ الرواة، بل إنها تتهمهم بالكذب في الرواية، وهوما لا يترك مجالاً لاحتمال قبول روايتهم.

وهذا النقد الأولي الذي وجهه القرآن إلى الدين النصراني يعطينا تصورا أوليا عن كيفية وقوع التغيير والتطور أو التحريف في العقائد النصرانية، وكيف صار التوحيد تثلثا وتجسيدا.

والآيات القرآنية تبين لنا أن هنالك وسائل استخدمها النصارى في تغيير نصوص الكتب المقدسة، وهي مايلي:

- (١) سورة البقرة، آية ٧٩
- (٢) سورة الأنعام، آية ٩١
- (٣) سورة آل عمران، آية ١٨٧
- (٤) سورة المائدة، آية ١٣
- (٥) سورة آل عمران، آية ٧١
- (٦) سورة آل عمران، آية ٧٨

١. التحريف: وهو إجراء بشرى لتغيير مضمون الكتاب، يقول الله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهَا﴾ (١).
٢. التبديل: وهو جعل قول مكان قول آخر، يقول الله تعالى: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾ (٢).
٣. الإخفاء: يقول الله تعالى: ﴿تَجْعَلُونَهُ قَرَأْتِيسَ تَبْدُونَهَا وَيَخْفُونَ كَثِيرًا﴾ (٣)، و يقول أيضا: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾ (٤).
٤. الكتمان: كما يتضح من قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ آبْنَاءَهُمْ، وَإِن فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ، وَهُمْ يَعْتَمُونَ﴾ (٥)، ويقول أيضا: ﴿وَإِذ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ، وَلَا تَكْتُمُونَهُ، فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ، وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا، فَيَتَّبِعُونَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ (٦).
٥. اليباس الحق بالباطل: كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبَسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْتَمُونَ﴾ (٧)، ويقول أيضا: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْتَمُونَ﴾ (٨).
٦. الكذب: كما يتضح في قوله تعالى: ﴿قُلْ فَاتُوا بِالْتَّوْرَةِ فَاتْلَوْهَا إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ فَمَنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (٩)، ويقول أيضا: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ وَهُمْ يَعْتَمُونَ﴾ (١٠).
٧. لوي الألسنة بالكتاب: كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن فَرِيقًا مِنْهُمْ يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ، وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ، وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ؛ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ وَهُمْ يَعْتَمُونَ﴾ (١١).
٨. التعطيل: والمقصود تعطيل أحكام التوراة وعدم إقامتها: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ، مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾ (١٢).
٩. الإيمان بالبعض والكفر بالبعض: كما هو في قوله تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ (١٣).
١٠. الإهمال: كما في قوله: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْتَمُونَ﴾ (١٤)، ويقول أيضا:

(١) سورة المائدة، آية ٣٠

(٢) سورة البقرة، آية ٥٩

(٣) سورة الأنعام، آية ٩١

(٤) سورة المائدة، آية ١٥

(٥) سورة البقرة، آية ١٤٦

(٦) سورة آل عمران، آية ١٨٧

(٧) سورة آل عمران، آية ٧١

(٨) سورة البقرة، آية ٤٢

(٩) سورة آل عمران، آية ٩٣-٩٤

(١٠) سورة آل عمران، آية ٧٨

(١١) سورة آل عمران، آية ٧٨

(١٢) سورة المائدة، آية ٦٦

(١٣) سورة البقرة، آية ٨٥

(١٤) سورة البقرة، آية ١٠١

﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ، فَبَيَّنَّوهُ وِرَاءَ ظُهُورِهِمْ
وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبَيَّنَّ مَا يَشْتَرُونَ ﴾ (١).

١١. للظن: كما في قوله: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَطْمَئِنُّونَ لِلْكِتَابِ إِلَّا أَمَاتِي وَإِنْ هُمْ إِلَّا
يُظُنُّونَ، فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيُشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا،
فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ ﴾ (٢).

١٢. النسيان: كما في قوله: ﴿ فِيمَا نَقَضَهُمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَانَهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً
يَحَرَّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ ﴾ (٣).

المطلب الثاني: نقد التثليث والتجسد

يقول النصرى إن الله جوهر واحد ثلاثة أقاتيم ، وهو ما يناقض المقررات القرآنية،
فالله واحد لا شريك له، ومتعال عن مجانس؛ إذ أنه لا يستقيم عقلا، ومن الأدلة التي يؤكد بها
القرآن ذلك ما يلي:

الدليل الأول: دليل التنزيه

وهو أول الأدلة التي وظفها القرآن في الرد على النصرى، يقول الله تعالى: ﴿ وَقَالُوا
اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، كُلٌّ لَّهُ قَانُونَ ﴾ (٤)، ويقول أيضا: ﴿ مَا
كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا، سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (٥)، فالسبحانية تنزيه
وتبرئة له عما قالوا، (وفي ذلك إيصال لما زعموه، وإضراب عما تقتضيه مقالاتهم الباطلة من
التشبيه بالمحدثات فى التناسل والتوالد، والحاجة إلى الولد فى القيام بما يحتاج الولد إليه،
وسرعة الفناء لأنه لازم للتركيب اللازم للحاجة) (٦).

وتعالىه تعالى وخلقه للمخلوقات، يقتضى تساميه عن هذه المحدثات، وإلا كان محدثا،
فيحتاج إلى محدث ويقع التسلسل، وهو باطل. أضف إلى هذا أن (من حق الولد أن يكون من
جنس الوالد) (٧)، ويقتضى تعدد الآلهة واحتياجهم وافتقارهم إلى بعض، فتسلب عنه صفة الغنى
الإلهية، وبذلك يبطل التثليث والتجسد.

الدليل الثقي: دليل الصحابة

إن القول بأن عيسى عليه السلام ولد الله يستوجب القول بوجود الصحابة، كما في قوله
تعالى: ﴿ بِدَيْعِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ، وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ

(١) سورة آل عمران، آية ١٨٧

(٢) سورة البقرة، آية ٧٨

(٣) سورة المائدة، آية ١٣

(٤) سورة البقرة، آية ١١٦

(٥) سورة مريم، آية ٣٦

(٦) الألوسى روح المعنى، ج ٣ ص ٣٦٦

(٧) محمزد الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعمون الأقاويل فى وجوه القول، (بيروت: دار الكتاب العربى،

نت، ج ١ ص ١١٨

شيء، وهو بكل شيء عليم^(١)، وفي هذه الآية إبطال الولد من ثلاثة أوجه:
أولها: فالعلم بأن مبتدع السماوات، وهي أجسام عظيمة، لا يليق به أن يوصف
بالولادة، والتي هي من صفات الأجسام. ومعلوم أن مخترع الأجسام لا يكون جسما أبدا، حتى
يكون والدا.

والثاني: أن الولادة لا تكون إلا بين زوجين من جنس واحد، والله متعال عن
مجائز؛ ولا تليق به.

والثالث: أنه ما من شيء إلا وهو خلقه، والعالم به، ومن كان بهذه الصفة كان
غنيا عن كل شيء، والولد إنما يطلبه المحتاج^(٢).
والخلاصة أن هذه الآية ترفض أي اعتبار للتثليث أو التجسد أو تأليه المسيح.

الدليل الثالث: دليل تعدد الآلهة

أكد القرآن علي أن تعدد الآلهة يفضي إلى خراب كوني، يقول تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ
مِنْ وَلَدٍ، وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ، إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ، وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سَبْحَانَ
اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾^(٣). فالآية تجعل تعدد الآلهة ذليلا للطعن على النصراني، إذ أن ذلك داع
لإفراد كل واحد من الآلهة بخلق الذي خلقه و يستبد به، وهو ما يجعل من المستحيل وصف
الله بالولادة، فيبطل قول النصراني في التثليث والتجسد، ويصير القول بالتوحيد لازما.

المطلب الثالث: نشأة القول بالعقائد النصرانية التاريخية

يمكن أن نستخلص من مجمل الآيات القرآنية تصورا تاريخيا وشموليا لنشأة العقائد
النصرانية. وأول ما يثير الإنتباه أن القول بها حديث النشأة، إذ أن المسيح لم يقل أبدا بالتثليث
ولا بغيره من العقائد النصرانية، بل كان يقول: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ، إِنَّهُ
مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ، فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ، وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾^(٤).
والقول بالتثليث نتج عن أسباب مختلفة، ذكر القرآن منها ما يلي:

١ - الغلو في التقدير

٢ - التأثر بالثقافات القديمة

٣ - التحريف

أولا: الغلو في التقدير

فقد أدى الغلو في الاعتقاد إلى جعل المسيح إلها و ابنا ومسيحا متجسدا، قال

(١)سورة الأنعام، آية ١٠١.

(٢)لزمخشري، الكشاف، ج ٢، ص ١٧١.

(٣)سورة المؤمنون، آية ٩١.

(٤)سورة المائدة، آية ٧٢.

تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْزُوا فِي بَيْنِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ، إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَدُوحٌ مِنْهُ﴾ (١)، وقد ساعد على ذلك أن المسيح عليه السلام قد ولد من غير أب، فكان ذلك أدعى للقول بأنه ابن الله.

ثانيا: التأثير بالثقافات القديمة

فالقول بالعقائد النصرانية هو تأثير بثقافات بائدة، يقول تعالى في ذلك: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزِيزُ ابْنُ اللَّهِ، وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ، ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ، يُضَاهُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ، أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ (٢)، فالقرآن يجعل من قول النصارى في المسيح وتأليفهم له استمرارا لقول الذين كفروا - من قبل - من الوثنيين وغيرهم، ومظهرا من مظاهر التأثير بهم، وهوما تؤكد الأبحاث العلمية الحديثة؛ فالنصرانية هي تأثر ديني وإمتداد ثقافي لثقافات المصريين واليونانيين وغيرهم من الأمم الوثنية (٣).

ثالثا: التحريف

والتحريف عمل إنساني بغية تبديل وتغيير الكلام الإلهي لأهداف معينة، منها الإقتصادية كما في قوله تعالى: ﴿لِيُشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا، فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ (٤)، ومنها الثقافية والمعرفية كما هو واضح في السببين السابقين، حيث تم تفسير النصوص المنزلة وتغيير القول فيها، حتى تتفق مع آرائهم. والتحريف قد وقع فعلا، كما في قوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ (٥)، وقوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبَسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٦)، وتظافر هذه العناصر والأسباب أدى إلى تغير عقائد النصارى في المسيح.

وهذه النبذة كافية لتفهم موقف القرآن من النصرانية جملة، فقد أظهر مواقفه منها بطرق مختلفة، وستعرف هذه توظيفا وتطبيقا في عصور الحضارة الإسلامية؛ إذ الردود الإسلامية على النصارى هي استمرار نقدي لهذه المواقف.

وليس من السهل أن نؤرخ لهذه الردود في القرون الأربعة الهجرية الأولى، إذ أن ثلثي الكتابات الإسلامية في هذا الموضوع قد فقدت (٧)، وقد نكتشف ونائق وكتابات تزيدنا فهما حول معالم المنهجية الإسلامية في القرون الأربعة الأولى.

وعليه، فإننا نفترض أن الرد على النصارى قد بدأت بوادره مع فجر الحضارة الإسلامية، ولكن التاريخ لا يكشف عن ردود أبعد من القرن الثاني، فلم يحفظ لنا شيئا عن ردود القرن الأول الهجري؛ رغم أنه قد وجدت بوادر جدل إسلامي-نصراني، كانت نتيجة

(١) سورة النساء، آية ١٧١.

(٢) سورة التوبة، آية ٣٠.

(٣) تشرني تاريخ الديانة المصرية القديمة ص ٢٠٦-٢١٥. جبير، المسيحية نشأتها وتطورها ص ١٨١-٢٠٤.

(٤) سورة البقرة، آية ٧٩.

(٥) سورة المائدة، آية ٣.

(٦) سورة آل عمران، آية ٧١.

(٧) لشرفي، الفكر الإسلامي في الرد على النصارى ص ١٦٣-١٧٠.

طرح قضايا عقديّة على بساط البحث كفضية الصفات الإلهية والقضاء والقدر (١). فابن النديم يسجل أنه مع نهاية القرن الثاني الهجري ظهرت ردود إسلامية على النصراني، لم يصلنا منها سوى القليل (٢). وما وصلنا منها يبدو عليه عدم التبريد الجيد للقضايا العقديّة المدروسة، فالمبحث الواحد تتارنه كثير من المسائل، دون أن يراعى في ذلك ترتيب بين (٣).

و القرن الثالث الهجري رغم أنه تميز بكثرة الردود الإسلامية على النصراني إلا أنه لم تصلنا منها سوى مقتطفات، ومن ذلك أجزاء من الكتاب الأوسط في المقالات للناشيء الأكبر (٤)، وأجزاء من كتاب أبي عيسى الوراق في الرد على النصراني (٥).

أما القرن الرابع الهجري فقد كان أوفر كتباً وأحسن تصنيفاً، ورغم ضياع كتب كثيرة من ذلك العهد إلا أنه قد وصلتنا مؤلفات معتبرة، كرسالة الحسن بن أيوب (٦)، و كتاب الإعلام بمنابغ الإسلام لأبي الحسن العامري (٧)، و كتاب التمهيد في علم الكلام للباقلاني (٨)، وغيرها (٩).

ثم تأتي كتابات القاضي عبد الجبار مع نهايات القرن الرابع الهجري - كما سيأتي تفصيله -، فيكتب كتاباته الشهيرة (١٠).

أحسب أننا بهذا التمهيد نكون قد اقتربنا من عصر وثقافة لقاضي عبد الجبار، وعليه فإننا نعمد إلى بسط شيء من تاريخ الرجل، مبتدئين بالتعرف على عصره.

(١) راجع: Bouamama Ali , la littérature polemique musulmane contre le christianisme depuis ses origines jusqu'au 8e siecle, (algerie: Entreprise nationale du livre, 1988), p41-33.

(٢) ابن النديم، الفهرست، (تونس-جزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٨٦) ص ١٣٤، ٢٠١، ٢٠٢، ٢١٩، ٢٢٠، وغيرها من الشرفي، الفكر الإسلامي في الرد على النصراني ص ١٢٣-١٧٠ حيث لورد بيبليوغرافيا لردود الإسلامية على النصراني.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الشرفي، الفكر الإسلامي في الرد على النصراني، ص ١٤٠-١٤١.

(٥) Abel, la refutation des trois sectes, pp1-12. حيث عرض ردود الوراق.

(٦) الشرفي، الفكر الإسلامي في الرد على النصراني ص ١٢٣-١٧٠.

(٧) أبو الحسن العامري، الإعلام بمنابغ الإسلام، تحقيق د. أحمد عبد الحميد غراب، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦٧).

(٨) الباقلاني، التمهيد في الرد على المعتزلة والملحدة، (بيروت: المطبعة الكاثوليكية دت).

(٩) الشرفي، الفكر الإسلامي في الرد على النصراني ص ١٢٣-١٧٠.

(١٠) راجع عرض ردود عبد الجبار في الفصل الأول.

الفصل الأول

حياة

القاضي عبد الجبار و عصره

إن إيراد ترجمة وافية للقاضي عبد الجبار ليس الغرض منها إكثار الكلام لو تسويد صفحات زائدة، بل إدراك الظروف المادية والاجتماعية التي نشأ فيها الرجل وتكونت فيها ممارسته الردية على النصارى، وإبراز الخيارات الفكرية التي كانت أمامه، وكيف استطاع أن يشق لنفسه نهجا بينها. ولا يتأتى ذلك إلا بالكلام عن عصره، ثم استعراض أطوار حياته وثقافته ومؤلفاته في الرد على النصارى.

المبحث الأول:

عصر

القاضي عبد الجبار

جرت عادة المؤرخين على تقسيم العصر العباسي إلى عصرين؛ العصر الأول من مطلع القرن الثاني إلى سنة ٢٢٢ هـ، والعصر الثاني من سنة ٢٢٢ هـ إلى سنة ٦٤٠ هـ (١). والتاريخ يخبر أن عبد الجبار ولد سنة ٣٢٥ هـ (٢)، وعليه، فهو من العصر العباسي الثاني. وحرى بنا ونحن نريد دراسة رواده أن نورد لمحات عن ذلك العصر التاريخي، من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المطلب التالية.

(١) راجع:

حسن إبراهيم حسن - تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ج ١ ط ٧ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٥)، ص ١٢٠.

حسن أحمد محمود - أحمد إبراهيم الشريف، العالم الإسلامي في العصر العباسي ط ١، (مركز الفكر العربي، ص ٧٢).

(٢) - تاج الدين السبكي (ت ٧٧١ هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، ط ١، (مصر: المطبعة الحسنية المصرية - دنت)، ج ٢ ص ٢١٩-٢٢٠. وراجع ترجمته لاحقاً في المبحث لقدم.

إن العصر الثاني من تاريخ الدولة العباسية عصر ضعف وتحلل و تجزؤ الدولة الإسلامية، حيث كان العالم الإسلامي تنقسمه خلافت إسلامية مختلفة؛ الخلافة العباسية في المشرق الإسلامي؛ والخلافة الأموية بالأندلس؛ والخلافة الفاطمية في مصر والشمال الإفريقي؛ أما الشام والحجاز فتارة للحمانيين، وتارة للفاطميين؛ وفي اليمن دول آل زياد وآل جعفر؛ كما بدأت تظهر بوادر دولة جديدة في بلاد ما وراء النهرين هي الدولة الغزنوية(١).

وقد تميزت هذه الحقبة من التاريخ بتنافس الأمراء على الحكم، ووقوع الخلافة العباسية تحت سيطرة الأتراك وبنو البويه(٢)، حيث كان الخلفاء بذلك كالريشة في مهب الرياح، ويخضع لرغبات المسيطرين من الأتراك وسلاطين بني البويه(٣).

وتعد هذه الحقبة الفترة عصر اضطراب، إذ داهمت الدولة العباسية أخطار عدة؛ خطر خارجي تمثل في دولة البيزنطيين، وخطر داخلي تمثل في انقسام الدولة العباسية إلى دويلات، إذ كان العداء مستحكماً بين قادة الدولة العباسية في أوائل القرن الرابع، حتى أن الخليفة كان لا يأمّن على نفسه، فيستجد بولاقه، فكان كالأسير في يد الأتراك إن شاؤا أبقوه، وإن شاؤا قتلوه؛ مما دفع بالخليفة إلى استدعاء بني البويه إلى بغداد، فدخلها معز الدولة على بن بويه، الذي تلقب بصقر الدولة سنة ٣٣٤هـ، وهو أحد سلاطين البويهيين الذين استحوذوا على السلطة(٤)، فقوي أمرهم، ونفذهم، وخلعوا الخليفة المستكفي(٥)، ويقول في ذلك السيوطي: (إن معز الدولة دخل على المستكفي في جمادى الآخرة سنة ٣٣٤ هجري، فوقف والناس وقوف على مراتبهم، فتقدم اثنان من الديلم إلى الخليفة، فمد يديه إليهما، ظنا أنهما يريدان تقبيلها، فجذباه من السرير حتى طرحاه إلى الأرض وجراه بعمامته، وهجم الديلم على دار الخلافة إلى الحرم، ونهبوها، فلم يبق فيها شيء، ومضى معز الدولة إلى منزله، وساقوا المستكفي ماشياً إليه، وخلع وسملت عيناه يومئذ، وكانت خلافته سنة وأربعة أشهر)(٦).

فصار الخلفاء العوبة بين أيدي البويهيين، يتصرفون بهم كما يشاؤون خلعا وقتلا وإهانة، وبعدها أقرروا العباسيين في الخلافة جردوهم من كل سلطان، وتدخلوا في شؤونهم،

(١) إبراهيم حسن تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ص ٤٢٩.

(٢) أحمد محمود إبراهيم الشريف، العلم الإسلامي في العصر العباسي، ص ٤٩٩-٥٠٥.

(٣) المصدر السابق، ص ٤٢٠.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق، ص ٤٢٠-٤٢١.

(٦) جلال الدين السيوطي، تاريخ الخلفاء، (بيروت: دار التراث، ١٩٦٩)، ص ٣٦٣.

وتقسيم تاريخ الدولة العباسية إلى عصرين؛ عصر أول وعصر ثان، ليس تعسفا وليس سياسيا فقط، وإنما هو تقسيم فاصل بين مرحلتين مختلفتين في كل المقومات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية(٢). فالعصر الأول تميز بشعارات الدعوة العباسية التي ظل الدعاة العباسية يرددونها منذ تنظيم الدعوة حتى عام ١٠٠ هجري، وتنتهي بوفاء المعتصم، حيث وضعت فيها مكاسب الثورة العباسية، وطبقت شعاراتها تطبيقا عمليا، وكان فيه ما كان من سلبياتها وحسناتها(٣).

أما العصر الثاني فقد بدأت فيه مكاسب الثورة تضيع لأسباب خارجة عن إرادة الخلفاء، وأخطاء يادية بدأت تظهر نتائجها بظهور ثورات ذات طابع سياسي إصلاحي، كثورة الزنج وثورة الإسماعيلية، وتنتهي بانتصار الجماعة والخلافة الإسلامية(٤).

وأما بعد الوثاق، فإن الأمر تغير، ولم يعد الخلفاء محافظين على تلك الصلة بينهم وبين تنظيمات الدعوة العباسية، فظهرت دعوات جديدة أفادت من تجربة العباسيين، كالقرامطة في الشام، والخوارج في المغرب، والإسماعيلية في المغرب واليمن(٥).

ومهما يكن من أمر، فإن العصر الذي عاش فيه القاضي عبد الجبار، قد عصفت فيه رياح سياسية مختلفة، مما جعل عدم الاستقرار ملحا من ملامح تلك الحقبة التاريخية.

المطلب الثاني: الحالة الاقتصادية

تقوض مصادرنا التاريخية(٦) بأخبار عن بذخ الوزراء والحكام، وتurf للتجار وحياة المواطنين الكبار، ولكنها لاتعطي صورة صادقة عن الوضع الاقتصادي في القرن الرابع للهجري، و هو ما يجعلنا غير عارفين بإقتصادياته. ويمكننا تقسيم المجتمع العباسي إلى ثلاث طبقات، وهي:

١. الطبقة العامة: وتشمل الفلاحين وأهل الحرف المختلفة.
٢. الطبقة المتوسطة: وتشمل عامة التجار والموظفين وأصحاب الملكيات

الخاصة الصغيرة.

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) حسن أحمد وأحمد إبراهيم، العالم الإسلامي في العصر العباسي، ص ٧٣.

(٤) المصدر السابق، ص ٧٤.

(٥) المصدر السابق، ص ٢٨٢.

(٦) اراجع بخصوص الوضع الاقتصادي: عبد العزيز الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ص ٢ (بيروت دار المشرق، ١٩٧٤)، وجرادة مراجعه

٣. الطبقة الغنية: وتشمل الخليفة وعائلته، وكبار الموظفين، وكبار التجار (١).

ولا يمكننا التمييز جيدا بين هذه الطبقات، إذ أن الفواصل بينها غير بيّنة؛ كما أنها لا تنطبق تماما على المقاييس الاجتماعية المهمة بالنسب والتقاليد.

ويبدو أن مستوى المعيشة كان مرتفعا، إذ أن القرن الرابع الهجري - رغم تقلص أراضي الخلافة العباسية - شهد توسعا ونموا في الحياة المدنية، وازدهارا في المعاملات المالية والمصرفية، وقد كان ذلك عاملا على رفع مستوى المعيشة في المدن، كما أدى اضطراب الحياة السياسية إلى خلل في الحياة الاقتصادية، فقلل وازداد الدولة (٢).

و دخول العصر البويهي (سنة ٢٣٤هـ) دليل و مؤشر بداية عصر جديد، فكان أن انتهى الترف وانتهى عصر البذخ، وأصبح الاتجاه الاقتصادي الغالب هو الإقطاع، فكان البويهيون يعطون إقطاعات بدل الأجور لموظفيهم من الجند وغيرهم (٣)، وهو ما كان له أثر سلبي على الحياة الاقتصادية؛ فأعطاء أراض لأناس غرباء لا يخدمونها ولا صلة لهم بالفلاحة، أدى إلى قلة الحاصل وارتفاع السعر.

وأهم مؤشر للإحاطة بخفايا الوضع الاقتصادي في عهد عبد الجبار هو الدخل، ومن الهولة الأولى يمكننا استنتاج ثلاثة أمور تتعلق بالدخل، وهي كمايلي:

١. وجود تباين كبير بين الناس، فهناك عدد قليل من الموفورين وطبقة متوسطة، وعامة فقيرة.

٢. لم يكن الشعور بالملكية الشخصية واضحا في ذلك العصر، وهو ما يوحي بالقلق الاجتماعي.

٣. أدى النفوذ البويهي في الدولة العباسية إلى اختلال نسبة الدخل السابقة (٤).

ويبدو أن هذا العصر هو عصر ترف الحكام، فقد صرف الكثير من وارد الدولة لأغراض البلاط، ولذا سمي بعصر ترف الحكام (٥).

ولا يمكن إغفال دورات الغلاء للدلالة على وضع الإنتاج واضطراب الأحوال الاقتصادية في عصر عبد الجبار، فقد تكررت المجاعات والغلاء إحدى عشر مرة، حيث كانت لا تتوأم في السنة إلا مرات (٦). وهو ما أدى إلى اضطراب في الحياة الاجتماعية والسياسية (٧).

وتجدر الإشارة إلى أثر الاقطاع العسكري وجشعهم في الحصول على أكبر وارد ممكن، دون نظر إلى أثر ذلك على المزارعين الصغار، فترك ذلك أثرا كبيرا على الحياة

(١) المصدر السابق، من ص ٢٣٩-٢٤٦.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٤٠.

(٣) المصدر السابق، من ص ٢٤٣-٢٤٥.

(٤) احمد بن محمد بن سكويه تجارب الامم، ج ١، (القاهرة: مطبعة شركة لتقنين الصناعة، ١٩١٥) ص ٢٢٨.

(٥) المصدر السابق.

(٦) بسط ابن الجوزي، مرآة الزمان في تاريخ الأعيان، ج ١، ص ١٢، (الهند- حيدر أباد دائرة المعارف لضمومية، ١٩٥١) ص ٢٤٤.

(٧) المصدر السابق.

الاجتماعية، حيث تظى كثير من الفلاحين عن أراضيهم، وهاجروا إلى بلاد أخرى، فأدى ذلك إلى تدهور ملموس في الزراعة(١).

المطلب الثالث: الحالة الاجتماعية

كانت المدن العراقية على العموم أممية، يسكن فيها مزيج من أناس تختلف لغاتهم وتتباين ألوانهم وأديانهم(٢).

فالعرب يسكنون المدن والريف، وأكثرهم كانوا بدوا، والبدو منهم يحترفون الزراعة والصناعة والتجارة ويكثرون من الغزو والغارات. واستقروا في المدن على هيئة قبائل في أحياء خاصة بهم، وهذا ما ساعد في تكوين خصومات بين القبائل، فيروى أن عضد الدولة أصلح بين ربيعة ومضر بعد أن دامت الخصومة بينهما مائة وعشرين سنة(٣).

وكان العرب يتعالون على الأعاجم، لكنهم يتسامحون أحيانا كثيرة، وأبدوا رغبة في مصاهرتهم، وقد وصل هذا إلى حد أن صاهر الخلفاء الأعاجم أيضا، بل إن منهم من كان من أبناء الإماء(٤). وهذا التقسيم العرقي أفاد في تكون تلك الحركة الفكرية النشيطة التي انتشرت آنذاك(٥).

وأما الفرس، فقد كان منهم سكان أصليون بالعراق، كما تسلك آخرون إليه بعد ظهور العباسيين، خصوصا في عهد المأمون؛ حيث كانت لهم أهمية خاصة في حقل الثقافة والسياسة، وخلفهم الأتراك فيما بعد(٦).

وأما الديالمة فهم شعب إيراني جبلي كان يسكن جنوب شرق بحر قزوين، وجاء بعضهم إلى العراق قبل العهد البويهي سنة ٣٢٤ هجري، وبعده صار الديالمة يشكلون الجزء للمهم من الجيش وملاك الأراضي(٧).

والترك ظهروا في عصر المعتصم، ثم صارت لهم الكلمة العليا في البلاد، وحافظوا على سلطتهم حتى لفتح البويهي، وقد كتب الجاحظ رسالة في مدح الأتراك بعنوان 'مناقب الترك'(٨)، أثنى فيها على شجاعتهم وصبرهم وأمانتهم وعلى قابليتهم العسكرية(٩)، وقد جعل

(١) المصدر السابق، ص ٢٤٤-٢٤٥.

(٢) إخوان الصفا وخلان لوفاء رسائل لغوان الصفا وخلان لوفاء-تصحيح نخير الدين لزرگلي-، ج١، (القاهرة: المكتبة التجريبية، ١٩٢٨) ص ١٤٩.

(٣) لدوري تاريخ العراق الاقتصادي ص ٢٤٤.

(٤) المصدر السابق.

(٥) فتعاليق طه النقة ولسرر النقة، (بيروت: دار الفكر نت) ص ١.

(٦) لطبري تاريخ الرسل والملوك، ج ٣، ص ٤٢٩.

(٧) المصدر السابق.

(٨) أبو عمرو بحر عثمان الجاحظ، مناقب الترك، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٦٥).

(٩) أبو عمرو بحر عثمان الجاحظ، البيان والتبيين، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، نت)، ج ٣، ص ٢٠٦.

لهم بدو العجم لقباً لهم، فهم لا يميلون للصناعة أو للزراعة أو للعلوم، وهذا ما جعل البوهيين يتخذون جندهم من الديالمة والترك(١).

وأما النبط، فيرى المسعودي أنهم سكان العراق القدامى(٢)، وأن الفرس أضعفهم، فدخلوا في جملة الفرس، وانتسبوا إليهم. ولما حصلت الفتوحات الإسلامية ذهب بعض النبط ينتسبون للفرس وأزالوا النبطية لزوال عزمهم. وقد كان لهذه الطبقة دور كبير في الحركة الثقافية؛ فخرجت كثيراً من الأطباء والفلكيين والعلماء، حيث كانت حران المركز الأول للثقافة الآرامية(٣).

والكرد كانوا يسكنون أيضاً في القسم الأعلى من العراق في الجهات الشرقية الشمالية الشرقية، وكان أكثرهم رعاة ثم في مرحلة أخرى استقر بعضهم في الموصل وقربه(٤).

وكانت في العراق عدة مجموعات يهودية، فيبغداد فيها رئيس الطائفة الإسرائيلية، يدعى رأس الجالوت، وهي مركز اليهود الأول، حيث يوجد بها شارع يدعى تربة اليهود. والبصرة احتوت أيضاً على مجموعة يهودية مهمة حيث سكنوا في حلوان وفي مدينة النهروان، ولهم معهدان مشهوران في سوري بجوار الحلة، وفي مدينة بجوار الأنبار، وعلى رأس كل منهما عميد(٥)، وعامة اليهود كانوا صياغين وصفارين وقصابين، إلا أن وضعهم تبدل فصار منهم التجار والصرافون، كما كان منهم الموظفون والإداريون(٦).

وهكذا ففي بغداد قبائل وأخلاق بشرية مختلفة في أجناسها وفي مهنتها، فأدى إلى تنوع فكري وتقسيم عمل وتنظيم مجتمع، مما كان سبباً للتصارع والتشاحن الاجتماعي(٧).

ويبدو جلياً أن هذا العصر الذي ولد فيه عبد الجبار كان عصر أزمات اقتصادية واجتماعية عنيفة، كان لها أثر على الوضع الفكري.

المطلب الرابع: الحالة الفكرية

إن أهم ما يميز عصر القاضي عبد الجبار هو الصراع المذهبي والفكري بين أصحاب العقل والاعتزال، وأنصار الجبر، وأنصار السلف، وأنصار الديانات الأخرى، كاليهودية والمسيحية والمجوسية، وغيرها.

(١) المصدر السابق.

(٢) محمد المنتسى، حصن التقليد في معرفة الأقاليم، (برلين: مطبعة برلين، ١٩٠٦) ص ١٠٨.

(٣) ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج ٣، (القاهرة: المطبعة الهندية، ١٩٢٤) ص ٦٣٤.

(٤) ابن حوقل، المسالك والممالك - باعتماد كرامرز - (لين: مطبعة لين، ١٩٣٨) ص ٢١٧-٢١٨.

(٥) الحموي معجم البلدان، ج ٤، ص ١٤٥.

(٦) التنويري تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٢٣.

(٧) المصدر السابق ص ٣٣.

وقد ساعد التركيب الاجتماعي الذي تكرناه سابقا بعناصره المختلفة، على اتساع الشعبية، فصارت معينا لكل الحركات الباطنية التي بلورت تصورات ومفاهيم غير إسلامية، وخير ممثلي هذه الآراء ابن المقفع، وزكريا الرازي، حيث اشتركت آراؤهم وأفكارهم في نفس المفاهيم، كإبطال النبوات ورفض الديانات، وغيرها من الآراء(١).

ومن الضروري أن نشير إلى أن القرن الرابع الهجري الذي نحن بصدد البحث في تياراته الفكرية ليس مبتور الصلة من الناحية الفكرية بالقرون التي سبقتة، فكثير من هذه المذاهب التي نتعرض لها كانت قد تكونت في عصور مضت(٢).

وذكرنا أن الخلافة العباسية قد تراخت قبضتها واطمحل أمرها في كثير من المناطق الإسلامية، وقد كان ذلك منذ القرن الثالث الهجري، وما زال سلطانها يضعف ونفوذها ينحسر حتى تفككت؛ فصارت قاطمية في مصر والمغرب العربي وعباسية في المشرق الإسلامي وأموية في الأندلس، وعزناوية في خراسان، وإيلالكخانيون فيما وراء النهر. والدولة البويهية قد تمكنت من السيطرة على مركز الخلافة. إن هذا الاضطراب السياسي كان من أهم العوامل المساعدة على النهضة الفكرية، ذلك أن ضعف الحكام جعلهم يسعون وراء جلب عدد من المفكرين والعلماء، افتخارا بهم، وتزيينا لمجالسهم. وقد كان هذا السعي والتشجيع وراء كتابة كثير من المؤلفات ونشاط المذاهب المختلفة، وكتب أعظم المؤلفات الإسلامية، ككتاب القاضي عبد الجبار الهمداني المقني في أبواب الغدل التوحيد(٣)

وقد أدى هذا التفكك للدولة إلى انفصال واستقلال تلك الدويلات، فصار لكل واحدة وارد يصرف في نفقاتها المختلفة، وخصص منه جزء للحياة الثقافية والعلم، فشحج ذلك العلماء، وشجع تأليف الكتب، وهو ما كان حافزا للعلماء على أبحاثهم المختلفة، فأنتج ذلك العصر أعظم المدارس العلمية المختلفة في شتى الميادين، وتكونت المجالس العلمية والنوادي المعرفية، كنادي الصاحب بن عباد وزير آل بويه في الري وأصفهان، يحضره العلماء من شتى المذاهب، والقاضي عبد الجبار المعتزلي كان من رواده، وقد كان يبيع الزمان الهمداني، وأبو الفتح البستي، وأبو اسحاق الاسفرائيني من رواد تلك المجالس أيضا(٤).

وهذا التشجيع السياسي للعلم وتعدد من العلم وعواصمه، فلقاهرة و الري و شيراز وبغداد والبصرة وغيرها كلها عواصم معرفية، كان هدفه سياسيا، إذ الأمراء يتباهون بعدد الحضور من العلماء(٥). و أدى هذا إلى تنافس واحتكاك فكري بين الفرق والمذاهب المختلفة، كالإحتكاك بين أهل السنة والمعتزلة، وبين الأشاعرة والحنبلية والمعتزلة، وبين علماء الفقه والمنصوفة، فزدهر البحث ونشأت الفرق المختلفة(٦).

(١) راجع أم متر، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ترجمة عبد ليثي أبو رينة، ص ٤٤، (الناشر: مكتبة الخانجي، ١٩٦٧)، ج ١.

(٢) محمد حلمي، الخلافة والدولة في العصر العباسي، (القاهرة: مكتبة شباب، ١٩٧٥)، ص ١٠٦-١٠٧.

(٣) راجع عرضه في لمبحث لغاتنا.

(٤) المعتز لسوق ص ٨٩.

(٥) أحمد أمين، ظهر الإسلام ص ١١٠، ج ٢ (القاهرة: النهضة لعمرية، ١٩٦٧)، ص ٢٦٠.

(٦) بريس غارنيه وج قوتلي فلسفة الفكر الديني بين الإسلام و المسيحية، ج ١، ص ٦٤-٧٧.

إن القرن الرابع الهجري جمع بين أعظم علماء المدارس الإسلامية المختلفة، وشهد مناظرات ساخنة بين معتنقيها، وكتبت فيه أعظم كتب الكلام^(١)، وكان للقاضي دور عظيم فيها^(٢)، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل امتد ليشمل حلقات الدرس في المساجد، والمناظرات التي تدور بين علماء المذهبين، أوبيئهما وبين أصحاب المذاهب الأخرى؛ فالمعتزلة اتخذت مسجد شيراز مفاخرة لها، واتخذها القاضي مقر محاضراته^(٣).

والعالم الإسلامي في القرن الرابع عرف تنوعاً من الأديان، وأشهرها النصرانية، ومن معتقبيها السكان الأصليون لمناطق فتحها الإسلام، وفي مثل هذه البيئة نشأ عبد الجبار؛ فوجد من الأراميين النصارى مثلاً في تكريت والرقعة وقرب الموصل^(٤).

ونصارى العالم الإسلامي في القرن الرابع، منهم اليعاقبة، والنساطرة، والملكية أيضاً^(٥)؛ فاليعاقبة نسبة إلى يعقوب البردعي، أسقف الرها^(٦)، وتعرف أيضاً بالمونوفيزية، والسريان اليعاقبة، وتنتشر في بقاع مختلفة من العالم الإسلامي، نخص منها بالذكر مصر والشام^(٧). وقد كان لهذه الفرقة نشاط جنلي في العالم الإسلامي^(٨). والملكية أو الملكية نسبة إلى ملك الروم البيزنطي^(٩)، وتعرف أيضاً بالخلقيدونية، إذ أنها تمثل الكنيسة الرسمية للدولة الرومية بالقسطنطينية، وتنتشر في العراق، والشرق الأدنى وآسيا الصغرى^(١٠). وأما القسطورية، وتعرف الآن بالأورثوذكس، فقد انشقت من القرن الخامس الميلادي عن باقي الفرق النصرانية، وكانت تنتشر في مناطق عدة من العالم الإسلامي، في العراق، وفي بلاد فارس مهد الدولة الساسانية^(١١).

وتعايش النصارى مع المسلمين لم يخل من استهزاء وضيغنة بينهما، وهو ما انعكسه الكتابات الإسلامية في حديثها عن أهل الملل الأخرى، والتي تعد النصارى أجهل خلق الله، ورهبانهم أفسق الناس، وراهيبتهم أفجر وأحمق الخلق^(١٢). ورغم ذلك، فإن كثرة من أهل الملل الأخرى قد اعتلوا مناصب في الدولة الإسلامية، وكان للنصارى شأن عظيم فيها، حتى ولد ذلك تذمراً في الأوساط الإسلامية، وعدوه مظهراً من مظاهر انحطاط الأمة الإسلامية^(١٣).

فالقرن الهجري الرابع في العالم الإسلامي عصر الفرق الإسلامية المختلفة والأديان المعتنظة.

- (١) الحاكم، شرح عيون المسائل، ص ٢٦٦.
- (٢) ابن حزم، الفصل في الملل والأهل والنحل، ج ١، ص ١٠٨.
- (٣) تاج الدين السبكي (ت ٧٧١ هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، ط ١، (مصر: مطبعة الحسينية المصرية - دت) ص ١١٤.
- (٤) المصدر السابق، ص ١١٢.
- (٥) ميمر، الحضارة الإسلامية، ص ٨٥-٨٧، والحموي، معجم البلدان، ج ٢، ص ٢١٨-٢١٩، وراجع:
- (٦) Danielou et Marrou, nouvelle Histoire de l'eglise, t1, p326. حيث أرغ للتوسع النصراني في العلم العربي.
- (٧) المصدر السابق.
- (٨) Danielou et Marrou, nouvelle Histoire de l'eglise, t1, pp404-413.
- (٩) المصدر السابق، ج ١، ص ٤٢١، وأيضاً: الشرفي، الفكر الإسلامي في الرد على النصارى، ص ٩٥.
- (١٠) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ٩٥-١٠٨، والمقري، ص ٨٢-١٥٠، حيث استعرضها مع بقى الفرق.
- (١١) الشرفي، الفكر الإسلامي في الرد على النصارى، ص ٩٥.
- (١٢) المصدر السابق، وأيضاً: Danielou et Marrou, nouvelle Histoire de l'eglise, t1, p387.
- (١٣) ميمر، الحضارة الإسلامية، ص ١٠٢، ١٠٥.
- (١٤) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١٩١.

حياته و ثقافته

ونهتم في هذا المبحث بتناول ثلاثة مطالب من تاريخ القاضي عبد الجبار، وهي:

١ - ترجمة القاضي عبد الجبار

٢ - مراحل حياته

٣ - ثقافته

المطلب الاول: ترجمته

اتفق الذين ترجموا للقاضي عبد الجبار - فيما أوردوه - حول اسمه ومولده ونسبته، وكنيته ولقبه وطبقته من غير خلاف يذكر (١).

أما اسمه فهو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد بن الخليل بن عبد الله الهمداني الأسد أبادي (٢).

(١) راجع:

- مطيب البغدادي (ت. ٤٦٣ هـ)، تاريخ بغداد أو مدينة السلام، (بيروت: دار الكتاب العربي، دت)، ج ١١ - ص ص ١١٢ - ١١٥.

- ظهر الدين البرونزاوروي (ت. ٤٨٧ هـ)، نيل كتب تجارب الأمم - صححه: هـ. ف. أمشورز (القاهرة: شركة التمتن المطبعية، ١٩١٦)، ج ٢ ص ص ٢٦١ - ٢٦٣.

- عبد الكريم السمعتي (ت. ٥٦٢ هـ)، الأسلوب، ط ١ (حيدر أباد النكن دائرة المعارف العثمانية، ١٩٦٢)، ج ١، ص ص ٢١١ - ٢١٢.

- عبد الرحمن بن الحوزي (ت. ٥٩٧ هـ)، المنتظم في تاريخ الأمم، ط ١، (حيدر أباد النكن: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٥٨)، ج ٧، ص ص ١٨٠.

- علي بن الأثير (ت. ٦٣٠ هـ)، الكامل في التاريخ - صححه: عبد الوهاب النجار - (القاهرة: دار الطباعة المنيرية، ١٣٥٣)، ج ٧، ص ص ٩٢ - ٩٤ و ص ٣١٥.

- إسماعيل بن إسماعيل (ت. ٧٣٢ هـ)، المختصر في أخبار البشر، (بيروت: دار الفكر - البحار، ١٩٥٣)، ج ٤، ص ص ٥٢ - ٥٣.

- محمد الذهبي (ت. ٧٤٨ هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، (بيروت، دار الفكر ح ٢، ص ٢٠٣).

- نصر الولف حيزان الإعتدال في نقد الرجال - تحقيق: علي محمد الجباري ط ١ (القاهرة: عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٣)، ص ٥٣٣.

- نفس المؤلف، العبر في خبر من عبر - تحقيق: فولاد سيد، (الكويت: دائرة مطبوعات و النشر، ١٩٦١)، ج ٣، ص ١١٩.

- عبد الله اليفسي (ت. ٨٧١ هـ)، مرآة الجنان و عبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، ط ١ (حيدر أباد النكن: دائرة المعارف لفظلية، ١٣٣٨ هـ)، ج ٣، ص ٢٩.

- تاج الدين السبكي (ت. ٧٧١ هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، ط ١، (مصر: المطبعة الحسنية المصرية - دت)، ج ٣، ص ص ٢٢٠ - ٢٢١.

- جمال الدين الأنصاري (ت. ٧٧٢ هـ)، طبقات الشافعية - تحقيق: عبد الله الجبوري، ط ١ (بغداد: ديوان الأوقاف، ١٩٧٢ م)، ص ص ٣٥٤ - ٣٥٥.

(٢) للحاكم الجيبي شرح عيون المسائل، ضمن فصل الإعتزال و طبقات المعتزلة - تحقيق فولاد السيد - ط ٢، (تونس: الدار التونسية للنشر - الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٦)، ص ٣٦٥.

وأما مولده، فلا تخبرنا عنه المراجع شيئا، سوى أنه قد توفي سنة ٤١٥هـ - كما ذكر أكثر المؤرخين - (١)، فإذا علمنا أنه قد عمر طويلا، ومات في ذي القعدة خمس عشرة وأربعمائة من أبناء التسعين (٢)، فإنه يمكننا أن نقول أن عبد الجبار قد ولد في سنة ٣٢٥هـ.

وأما نسبه فقد اختلف فيها بعض الشيء، فنسب إلى همدان (٣)، ونسبه البعض إلى أسد آباد (٤)، ونسبه آخرون إلى إسترآباد (٥)، وقيل أنه من الري (٦).

وأما من قال الهمذاني فقد قال إنه من همدان عاصمة إقليم الجبال، وهي مدينة في إيران، حيث يشمل هذا الإقليم مدينة همدان والري وملحقاتها، وأصفهان وملحقاتها، وقد كان الإقليم يسمى بإسم عاصمته (٧).

وأما من وصفه بالأسد أبادي، فقد جعل نسبه إلى أسد آباد، وهي مدينة قريبة من همدان (٨).

ولم ينسبه إلى إسترآباد سوى القليل من الباحثين (٩)، وإسترآباد في بلاد الديلم بجرجان، وهي إقليم بفارس شرقي جنوب بحر قزوين، وتسمى أيضا بجرجان (١٠).

وأما من نسبه إلى الري، فقد نسبه إلى تلك البلاد العظيمة التي بلغت شأوا عاليا في العلم والحضارة، من العراق (١١).

وأما كنيته، فقد ثبت أنه يكنى بأبي الحسن (١٢).

وأما لقبه، فهو قاضي القضاة، فلا يذكر إلا به، ولا يطلق على أحد من المعتزلة سواه؛ ذلك أنه شغل منصب قاضي القضاة في عهد دولة بني البويه في وزارة للصاحب ابن عباد من سنة ٣٦٧ هجرية إلى سنة ٣٨٥ هجرية (١٣).

وأما طبقاته، فقد جرت عادة علماء طبقات المعتزلة على جعله من معتزلة الطبقة الحادية عشرة (١٤).

(١) لسبكي، طبقات الشافعية، ج ٣ ص ٢٢٠، وابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٧ ص ٣١٥.

(٢) لذمبي شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج ٢ ص ٢٠٢.

(٣) المصدر السابق.

(٤) ابن حجر العسقلاني لسان الميزان ط ١، (عبد الجبار - الدكن دائرة المعارف النظامية، ١٣٣٠هـ)، ج ٣ ص ٢٨٦-٢٨٧.

(٥) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٧ ص ٩٣.

(٦) لسبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج ٣ ص ٢١٩.

(٧) مجموعة من المؤلفين، المنجد في اللغة والعلوم، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٦٧)، ((جرجان))

(٨) المصدر السابق، ((أسد آباد))، ابن الأثير، الكامل، ج ٩ ص ٣٥٢، و عثمان القاضي القضاة، ص ١١.

(٩) أشار إلى ذلك: ابن حجر العسقلاني لسان الميزان، ج ٢ ص ٢٨٦-٢٨٧.

(١٠) عثمان القاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد الهمذاني ص ١١.

(١١) المصدر السابق ص ١٢، ١٣.

(١٢) الحاكم شرح عيون المسائل ص ٣٦٥.

(١٣) المصدر السابق ص ٣٦٦.

(١٤) المصدر السابق ص ٣٦٥.

نستطيع من خلال تتبع حياة القاضي عبد الجبار وسير أعماقها أن نميز بين ثلاث مراحل أساسية، وهي:

- ١ - مرحلة النشأة والتلقي
- ٢ - مرحلة النضج والتصنيف
- ٣ - مرحلة العزل

أولاً: مرحلة النشأة والتلقي

نشأ القاضي عبد الجبار وترعرع في مدينة أسد أباد، فهناك كانت البداية، وقد شاء للقدر أن يولد القاضي عبد الجبار للسيد أحمد بن عبد الجبار (١)، والذي لم يحفظ لنا للتاريخ عنه شيئاً يذكر سوى أنه كان حلاجاً، يمتحن الحلاجية، يصدرها صوفياً إلى همذان وسوادها، والحلاجية آنذاك لم تكن مكسبة، فكانت ظروف العائلة المادية سيئة (٢).

وقضى القاضي عبد الجبار سنين للصبي في هذه الرقة، ومع ذلك فلم تمنعه من طلب العلم على علماء في أسد أباد وقزوین، حيث كانت تدرس علوم كثيرة، فاستفاد من ذلك الجوالنقافي الذي كان سائداً في أسد أباد (٣).

ودرس القرآن وحفظه، وقرأ الحديث في أسد أباد، وهو ابن عشر سنوات، وهو ما يدل على اهتمامه بالعلم من الصغر، وتلقى دروسه الأولية على رجالات العلم المعروفين في بلدته، كالأستاذ الحافظ الثقة الزبير بن عبد الواحد (٤)، والأستاذ أبي الحسن بن سلعة القطان (٥).

و لما قارب العشرين من العمر توجه إلى همذان في سنة ٣٤٠ هـ، فسمع الحديث عن عدد من تقاتها، منهم أبو محمد عبد الرحمن بن حمدان الجلاب (٦)، ثم توجه صوب

(١) راجع: الحاكم، شرح عيون المسائل، ص ٣٦٥.

سین جوزي، المنتظم في تاريخ الأمم، ج ٧، ص ١٨٠.

سین الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٧، ص ٩٣.

سین الفداء، المختصر في أخبار البشر، ج ٤، ص ٥٢-٥٣.

سین ذهبی، میزان الاعتدال في نقد الرجال، ص ٥٢٢.

(٢) عثمان، قاضي القضاة عبد الجبار المعتزلي، ص ٢٢-٢٣.

(٣) الحاكم، شرح العيون، ص ٣٦٦.

(٤) الزبير بن عبد الواحد محدث، فقيه، من كبار محدثي عصره درس على بن سلعة بن قطان، كان معاصراً له توفي سنة ٣٤٧ هـ؛ (راجع: بحوث مجمع البلدان، ج ١، ص ٣٤)

(٥) أبو الحسن بن سلعة بن قطان، ولد سنة ٢٥٤ هـ، وتوفي سنة ٣٥٤ هـ من أكبر محدثين في عصره، محدث قزوین، عرف عنه لزهد؛ (راجع: الذهبی، المعرف في أخبار من ذهب، ج ٢، ص ٢٧٢)

(٦) أبو محمد عبد الرحمن بن حمدان الجلاب، توفي سنة ٣٤٢ هـ، محدث، معتزلي، فقيه، من طبقة الاعتدال قلعة؛ راجع: عبد الجبار فضل الاعتدال وطبقات المعتزلة، ص ٢٢١.

إصفهان في سنة ٣٤٥هـ (١)، وتلمذ على يدي الشيخ الإمام أبي محمد عبد الله بن جعفر (٢).

ومما يلفت النظر أن اهتمامات القاضي عبد الجبار بالحديث عظيمة، فقد تلمذ على مشايخ عدة، ولعل في هذا ما يناقض قول لذين يرون أن من أسباب ظهور الاعتزال وانتشاره قلة بضاعة أهله من الحديث.

ثم قصد البصرة طلباً للعلم، واتجه إلى مجالس أهل المعرفة (٣)، ليحضر حلقات الأشاعرة العقدية وحلقات الشافعية لفقهاء، وتلمذ في أحضانها، واعتق بعد مدة - الأثعرية أصولاً والشافعية فروعاً، ورغم هذا التذهب، فقد كان يحضر مجالس المناظرات العلمية التي كانت تقام بالبصرة بين الفرق الإسلامية المختلفة، وكان أن تعرف في تلك السنين على رجال الاعتزالية، وكان منهم عالم الاعتزال المشهور أبي إسحاق بن عياش (٤)، فافتتح بالأصوليات الاعتزالية مذهباً، إثر مدارساته مع أبي إسحاق الذي صاحبه القاضي مدة من الزمن، ودرس عليه علم المعتزلة؛ فأبو إسحاق يشكل طفرة في حياته الفكرية، وبقي عبد الجبار وفياً له، ويستشهد به ويثني عليه (٥).

ووجه افتتاع القاضي بالاعتزال حياته الفكرية وأثار طريق منهجه النقدي، فتخصص في دراسته، وانتقل إلى بغداد عاصمة الفكر والعلم، ليدرس على الشيخ أبي عبد الله البصري (٦)، ولم تكن العلاقة بينهما علاقة أستاذ بتلميذ، بل إن الأستاذ أبا عبد الله البصري تكفل بإقامة القاضي، فأقام عنده مدة مديدة (٧)، حتى فاق الأقران، وخرج وحيد دهره وفريد زلفه، وصنف، وهو بحضرته كتباً كثيرة (٨). وللأسف، فلستنا ندري متى كانت هذه الرحلة، إلا أن تاريخ خروجه من بغداد ثابت، فقد كان ذلك في سنة ٣٦٠هـ، فالحاكم يذكر أن القاضي ابتداء برامهرز الإملاء في مسجد عبد الله بن العباس متبركاً به (٩).

ثم يقصد القاضي في رامهرمز إلى دروس الأستاذ أبي العباس بن رزق (١٠)، وهذا التلمذ هو آخر مواظبة دراسية للقاضي، إذ لم يحدثنا التاريخ عن طلبه للعلم بعد ذلك.

(١) الحاغم، شرح عيون المسائل، ص ٣٦٦.

(٢) عبد الله بن جعفر، ولد سنة ٢٤٢هـ وتوفي سنة ٣٤٦هـ محدث أصفهان، من أئمة عبد الجبار قبل عنه ابن حجر نقلاً عن ابن حجر، لسان الميزان، ج ٣ ص ٣٨٦، عبد الجبار، فضل الاعتزال، ص ٧٦.

(٣) عثمان، قاضي قضاء، ص ٥-١٥.

(٤) الحاكم، شرح العيون، ص ٣٦٦.

(٥) المصدر السابق ص ٣٦٥. وهو من علماء الاعتزال لطبقة العاشرة القرن الثالث الهجري، له تصنيف كثيرة في الاعتزال ويثني عليه عبد الجبار كثير (راجع ترجمته في: عبد الجبار فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص ٣٢٨-٣٢٢).

(٦) المصدر السابق ص ٣٦٦؛ أبو عبد الله الحسين البصري من أكثر الشيوخ تأثيراً على عبد الجبار، متكلم معتزلي من طبقة الحادية عشرة، فقيه، توفي سنة ٢٦٧هـ. (راجع: الحاكم، شرح عيون المسائل، ص ٢٧٢-٢٧٥).

(٧) المصدر السابق.

(٨) المصدر السابق.

(٩) المصدر السابق، ص ٣٦٦. أبو محمد عبد الله بن العباس، من أصحاب أبي علي الجبلي، ويثني عليه عبد الجبار وعلى خلقه كثيراً، وهو متكلم معتزلي من الطبقة التاسعة. (راجع: عبد الجبار، فضل الاعتزال ص ٣١٢-٣١٨).

(١٠) الحاكم، شرح عيون المسائل، ص ٣٦٦، وأبو العباس بن رزق، معتزلي فقيه، متكلم من الطبقة التاسعة، درس ببغداد، يقول عنه عبد الجبار متعصب، من أصحاب أبي علي وولي هاشم، ويحطه شراً له (راجع: عبد الجبار فضل الاعتزال ص ٣١٧-٣١٨).

لازم القاضي عبد الجبار مسجد أبي محمد بن العباس الرامهرمزي، مدرسا فيه، ومبشرا بالأصول الاعتزالية، وداعيا إليها، ويبدو أن سبب اختياره له أنه كان منارة الاعتزال في تلك العهد (١). وأملى بهذا المسجد كتابه الكبير المقتفي في أبواب العدل والتوحيد، حتى اشتهر صيته في الأفاق و صار علم الاعتزال و منارته (٢).

ثم لم يلبث أن تعرف على الصحاب بن عباد (٣)، فاستدعاه إلى الري سنة ٣٦٦هـ، فينتقل إليه، ليلازمه (٤).

وقد أمضى عبد الجبار في الري مدة طويلة لم يخرج منها، ولم يغادرها إلا في سنة ٣٧٩هـ، حيث قصد البيت الحرام حاجا، إلا أنه قد زار بعض البلدان المجاورة يحاضر فيها ويدرس (٥). وكانت العلاقة وثيقة بين الصحاب بن عباد أعظم وزراء بني بويه وبين القاضي عبد الجبار (٦)، وتوطدت الصلة بينهما حتى أن الصحاب بن عباد كان يثني عليه كثيرا، ويقول إنه: (أعلم أهل الأرض جميعا) (٧). وكان القاضي يبذل نفسه للاحترام، ويحرص على حضور دروسه، ويستشهد بأرائه في مؤلفاته (٨).

وهذه المرحلة قد تميزت بالجد وطلب المعرفة، والنهل من الاعتزال، ونشر الاعتزالية في بقاع من العالم الإسلامي. ويعزل الصحاب بن عباد، دخل عبد الجبار عهدا جديدا.

ثالثا: مرحلة العزل

ما أن عزل الصحاب بن عباد، حتى قرر فخر الدولة مصادرة أمواله وأموال كل الذين لهم علاقة وطيدة مع الصحاب، وكل من خصهم برعاية، ومن هؤلاء عبد الجبار (٩).

ولما مات الصحاب بن عباد سنة ٣٨٥هـ، عزل عبد الجبار من منصب القضاء الذي

(١) لحاكم، شرح عيون المسائل، ص ٣٦٦.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٦٥-٣٦٦.

(٣) عثمان القاضي القضاة ص ٢٧-٢٨. والصحاب بن عباد، هو أبو القاسم الطائفي، معتزلي، من الطبقة العاشرة، ولبيل وزارة بن بويه، من سنة ٣٦٦ إلى ٣٨٥هـ، كان يميل إلى الزيدية (راجع: لحاكم، شرح عيون المسائل ص ١٥٥).

(٤) لحاكم، شرح عيون المسائل ص ٣٦٦.

(٥) المصدر السابق ص ٣٦٦.

(٦) عثمان القاضي القضاة ص ٢٧-٢٨.

(٧) لحاكم، شرح عيون المسائل، ص ٣٦٦.

(٨) راجع: عثمان، قاضي القضاة، ص ٣٩-٤٢.

(٩) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٩ ص ٦٧.

وليه، وحكم عليه وعلى رجاله أن يدفعوا ثلاثة آلاف درهم^(١)، خاصة وأنه قد أثرى ثراء عظيماً^(٢). والمصادرة كما ذكرنا في الحالة الاقتصادية كانت مورداً اقتصادياً هاماً للدولة آنذاك.

واشتغل عبد الجبار بعد العزل والمصادرة بالتدريس والتأليف، وكتب الكثير من كتبه^(٣).

وأبرز ما تميزت به هذه المرحلة اهتمام عبد الجبار بنشر الاعتزالية والتدريس^(٤). وبقي على ذلك إلى أن وافته المنية في شهر ذي القعدة، سنة خمس عشرة وأربعمائة هجرية، كما ذكر أكثر الرواة، ويكون بذلك قد مات في التسعين من عمره، رحمه الله^(٥).

المطلب الثالث: ثقافته

عرف عبد الجبار بسعة ثقافته، فقد شد الرحال للعلم منذ صغره، طالباً في شيراز، وهمدان والبصرة، ومحصلاً معارف مختلفة، وأفكار مدارس مختلفة؛ كالأشعرية والإعتزالية، والشافعية وغيرها.

ومهما يكن من أمر، فإن عبد الجبار قد تميز بثقافات كثيرة، وتحصيل متنوع لعلوم مختلفة، نذكر منها ما يلي:

أولاً: أصول الفقه

عرّف عبد الجبار علم أصول الفقه بأنه: (الطرق إلى الفقه والأحكام الشرعية)^(٦). إذ هو العلم الذي يهتم بكشف دلالات الأحكام.

وقد ذكرنا في مراحل حياة عبد الجبار شغفه بالدراسات الفقهية، والكلامية، ومن ذلك شغفه بالدراسات الأصولية، إذ أنه قد خلف ثروة ضخمة من المؤلفات في هذا العلم، فكتب فيه كتباً مختلفة، منها الإختلاف في أصول الفقه^(٧)، وكتاب أصول الفقه^(٨)، وكتاب العمدة^(٩)،

(١) المصدر السابق.

(٢) انوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ٢٤٣-٢٤٥.

(٣) عثمان، قاضي القضاة، ص ٣٩-٤٢.

(٤) المصدر السابق، الحكم، شرح عيون المسفل، ص ٣٦٦-٣٦٩.

السبكي، طبقات الشافعية، ج ٣، ص ٢٢٠، ابن حجر، لسان الميزان، ج ٣، ص ٢٨٦، ابن عماد، شذرات الذهب، ج ٣، ص ٢٠٣.

(٥) عبد الجبار، فضل المعتزلة وطبقات المعتزلة، ص ١٩٣.

(٦) عثمان، قاضي القضاة، ص ٦١.

(٧) المصدر السابق.

(٨) المصدر السابق.

(٩) المصدر السابق، وقد حققه حديثاً الدكتور حسن حنفي.

وكتاب شرح العمدة^(١)، وغيرها^(٢). وأهمها كتاب العمدة، الذي يعد من أعظم كتب هذا الفن، والذي ترك أثرا واضحا على الأصوليين من بعده^(٣)، وله قيمة معرفية عظيمة بين الأصوليين، يقول الزركشي في معرض حديثه عن تاريخ علم الأصول: جاء من بعد الشافعي من أهتوا بالكتابة فيه، فبينوا وأوضحوا وبسطوا وشرحوا حتى جاء القاضيان، قاضي السنة أبو بكر بن الطيب، وقاضي المعتزلة عبد الجبار، فوسعا العبارات وفكوا الإشارات، وفصلا الإجمال ورفعوا الأشكال، واقتفى الناس بآثارهما، وساروا على لآحِب نارهم^(٤)، وتأثير عبد الجبار لم يكن قاصرا على المعتزلة فحسب، بل امتد ليشمل الكثير من الأصوليين^(٥).

ويقول عبد الجبار في توضيح أهمية أصول الفقه: (أن صاحب فروع الفقه من غير معرفة بأصوله كالقايض بكفه على الماء)^(٦)، وهو ما يكشف عن قيمة هذا العلم عنده.

ومن تاريخ علم أصول الفقه يتبين أن الأصوليين قد نهجوا منهجين في دراسة الأصول، منهج الفقهاء، ومنهج المتكلمين؛ فأما منهج الفقهاء فهو نهج يعتمد الوقائع الفقهية أساسا، ليخرج منها بقواعد أصولية ومنهجية في كيفية التعامل مع نصوص الشرع^(٧). وأما منهج المتكلمين فيعتمد على تجريد قواعد الأصول، ودراستها دراسة عقلية، دون إتفات إلى تطبيقها في الواقع الفقهي^(٨).

والقاضي عبد الجبار يعد أحد أعلام المدرسة الكلامية في الدراسة الأصولية، ولا ينازعه في ذلك إلا الباقلاني^(٩).

وعبد الجبار لم يرض لنفسه إدخال المنطق الأرسطي في معالجة مسائل هذا العلم، إذ النظر في عصره كانوا يعدون ذلك زبغا، ويستخدمون بئله الطريقة الإسلامية في الاستدلال، وهو ما يكشف عن جانب أصيل من دراسات عبد الجبار لم يهتم بكشفه بعد^(١٠).

(١) لمصدر سابق.

(٢) لمصدر سابق ص ٦١-٦٢.

(٣) عثمان، قاضي القضاة ص ٨٢-٨٦.

(٤) محمد بدر الدين الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق عبد تقدر عبد الله العتي، ومراجعة عمر سليمان الأشقر، ط ٢، (القرنفة: دار الصفة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٢) ج ١، ص ٦.

(٥) لمصدر سابق.

(٦) لمصدر سابق.

(٧) مصطفى سعيد الخنيزر، إختلاف القواعد الأصولية في إختلاف الفقهاء، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٢) ص ١٢٥، وما بعدها.

(٨) لمصدر سابق.

(٩) الزركشي، البحر المحيط، ج ١، ص ٦.

(١٠) انتشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، (بيروت: دار النهضة، ١٩٨٦) ص ٩٤.

والأدلة أو مصادر الاستدلال عند عبد الجبار أربعة، وهي دلالة العقل، والكتاب، والسنة والإجماع (١).

ويظهر جليا أن عبد الجبار يقر بالنص كتابا أو سنة كمصدر تشريعي، وإن كان هناك تصنيف للدلالات بحسب قوتها وإفادتها اليقين تبعاً لتواترها؛ فالمتواتر يفيد اليقين، والأحاد لا يفيد إلا الظن (٢)، ولذلك، يعول على المتواتر في العقائد والشرائع، ولا يعول على الأحاد إلا في الشرائع، إذ أن العقيدة لا تؤخذ إلا من طريق يقين (٣).

ويصنف عبد الجبار أدلة الشرع تصنيفاً آخر، فيجعلها نوعين، مفردة، ومركبة، كما يلي:

١ - الأدلة المفردة: وهي نوعان، ما يكون عن طريق قطع، كالكتاب والسنة المتواترة والإجماع؛ وما يكون عن غير ذلك، كخبر الواحد والقياس (٤).

٢ - الأدلة المركبة: وهي الأدلة التي تتألف من نوعين من الأدلة المفردة، كالكتاب والقياس، أو السنة والقياس (٥).

فلم الأصول في نظر عبد الجبار تقرير متكامل حول مصادر الاستدلال الفقهي، وكيفية التعامل معها، إن في التفسير، وإن في التعارض.

إن أهم ما يمكن أن نسجله على دراسته الأصولية أنه جعل منها مادة عقلية تعالج بأنواع كلامية كما تعالج قضايا علم الكلام.

ثانياً: علم الكلام

من الفنون التي اشتهر بها عبد الجبار علم الكلام. وإذا كان الرأي السائد عند كثير من الباحثين والمؤرخين أن علم الكلام هو بدعة بالمفهوم

(١) عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ج ١، ص ٤٠.

(٢) عبد الجبار أحمد بن أحمد بن عبد الجبار، المعنى في أبواب العدل والتوحيد، ج ٥، ص ١١١ فضل الاعتزال، ص ١٩٣.

(٣) المصدر السابق.

(٤) عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ج ١، ص ٤٠.

(٥) المصدر السابق.

(٦) عبد الجبار، فضل الاعتزال وطبقت المعتزلة، ص ١٨٣.

الشرعي، ولم يعرفه السلف، فإن عبد الجبار يرى خلاف ذلك؛ إذ أن الصحابة لهم أقوال كلامية يروونها في طبقاته في المسائل العقديّة الكلامية، فيروي آراء كلامية عن أبي بكر وعلي، وغيرهما، وهو ما يؤيد به مشروعية هذا العلم، وسلفيته(١).

وعلم الكلام كما يرى عبد الجبار هو أشرف العلوم، إذ ترجع أهميته إلى مضامينه التي يحتويها، ونذكر منها مايلي:

أولاً: أن موضوع هذا العلم هو الله وصفاته، والعلوم تتفاضل بمواضيعها، فكان الكلام أشرف العلوم على الإطلاق، إذ هو أصل سائر الشرائع.

ثانياً: أن هذا العلم قطعي الدلالة، إذ يرجع إلى الضروري من العقل، والنظر العقلي المقنن.

ثالثاً: لما كان هذا العلم أساسه كليات العقل وبديهياته، فهو علم لا يختلف باختلاف الزمان والمكان(٢).

وإذا كان علم الكلام بحراً من المدارس الكلامية، فإن عبد الجبار ارتضى لنفسه الاعتزال، فالتزمه، وبرز فيه، وبذل حياته من أجله، حتى قال عنه الحاكم: (وليس تحضرني عبارة تتبى عن محله في الفضل وعلو منزلته في العلم، فإنه الذي فتق الكلام ونشره، ووضع فيه الكتب الكثيرة الجليلة التي سارت بها الركبان، وبلغت الشرق والغرب، وضمنها من دقيق الكلام وجليله ما لم يتفق لأحد مثله)(٣).

وأثر عبد الجبار الدراسات الكلامية على غيرها من الدراسات الشرعية، كالفقه والأصول، والقضاء، رغم أنه قد أوتي من تلك حظاً عظيماً، فيروي عنه الحاكم أنه كان يقول: (للفقه أقوام يقومون به طلباً لباب الدنيا، وعلم الكلام، فلا غرض فيه سوى الله تعالى)(٤). فخصه بتأليفات كثيرة تربو على المائة بين كتاب ورسالة(٥).

وقد اشتغل عبد الجبار إضافة إلى علم الكلام وأصول الفقه بعلوم أخرى كاللغة والتفسير والحديث، وصنف فيها كتباً(٦).

(١) عبد الجبار، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص ٢١٤.

(٢) المصدر السابق، ص ١٨١-١٨٥.

(٣) الحاكم، شرح عيون المسائل ص ٣٦٥.

(٤) المصدر السابق، ص ٣٦٧.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق.

ردود

على النصارى

اهتم عبد الجبار بدراسة وتقد فرقة المذاهب الإسلامية. كما اهتم بدراسة الأديان التاريخية المشهورة، حيث خص لها الجزء الخامس من كتابه المقفى (١). والجدير بالذكر هنا أن هذا الجزء من للمفني هو الذي تناول فيه عبد الجبار أصل التوحيد، وهو ما يدل على تصور المعرفي العام الذي تضبط به دراسة قضايا الأديان؛ فالأطروحات العقيدية للأديان الأخرى هي شبه ترد على أصل التوحيد الكلامي، وهو ما يقتضي عملاً نقدياً وممارسة رديّة، تبين السقيم منها من الصحيح.

وعرض القاضي النصرانية بمختلف طوائفها وآرائها بالتفصيل، واهتم بها أكثر من اهتمامه بأي دين أو طائفة أخرى، ولعل ذلك لكثرة مخالطة النصارى للمسلمين، وقيام المناظرات المستمرة فيما بينهم (٢)، وأيضاً فالنصارى يشكلون جمهرة كبيرة تقيم بين ظهراني المسلمين على عكس اليهود الذين كانوا قلة بينهم (٣)، كما أن دولتهم البيزنطية تعد من أقوى الدول التي تشكل خطراً على الأمة الإسلامية، وقد كان عبد الجبار وهو القاضي، شاعراً بخطرهم، ومتخوفاً منهم (٤)، وهو ما يعطي للردود بعداً واقعياً، وأثراً اجتماعياً.

وردود عبد الجبار على النصارى تميزت بخصائص كتابية مختلفة، نلخصها في المطالب التالية:

١. مؤلفاته في الرد على النصارى.
٢. منهجه في تصنيف الردود على النصارى.
٣. مصالره في دراسة النصرانية.
٤. المباحث النقدية لردوده.

(١) عبد الجبار، المقفى في أبواب العدل والتوحيد، ج٥، تحقيق (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر - دار المصرية للتأليف والنشر والترجمة، ١٩٥٨).

(٢) راجع تمهيد هذا البحث.

(٣) متر، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع، ج١، ص ٨٥-٩٥.

(٤) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج١، صص ١٨٥-١٨٦.

ازدهرت في الحضارة الإسلامية كتابات إسلامية في الرد على النصاري، ولأنكاد نعتز الآن إلا على قليل منها^(١).

ويبدو أن هنالك روايات صريحة مفادها أن عبد الجبار قد أفرد كتاباً في الرد على النصاري^(٢)، ولكننا على يقين أنه لم يصلنا^(٣). والظن أن هذا الكتاب ليس كتاباً منفرداً، وإنما هو جزء من كتابه شرح الأصول الخمسة، حيث جعل ختام الجزء الأول في الرد على النصاري^(٤).

وبتتبع ردود عبد الجبار يمكننا أن نعتد بتصنيفها تبعاً للأهمية والإحاطة بالأغراض النصرانية، يقسمها إلى مصادر أساسية، ومصادر مكملة، كما يلي:

١ - المصادر الأساسية

تتألف من كتاب عبد الجبار النصرانية بإسهاب في عدة من كتبه، وهي:

الكتاب الأول: شرح الأصول الخمسة

وهو كتاب كلامي بحت، وثابت النسبة إلى القاضي عبد الجبار^(٥)، ولعل للخلاف الذي يذكر هنا هو اسم الكتاب؛ فهل شرح الأصول الخمسة معناه شرح كتاب، لاسم الأصول، أو أنه شرح القواعد الأساسية للاعتزال، والتي هي بمثابة الأصول؟

والكتاب لم يكتبه القاضي عبد الجبار كتابة، وإنما أملاه إملاء، وهي طريقة معروفة في تصنيف الكتب الإسلامية.

وحقيق بنا أن نذكر أن لهذه الأمالي كاتبين، هما تلميذا عبد الجبار، أبو أحمد بن اسماعيل علي الفيروزادي الزيدي، وأحمد بن أبي هاشم الحسيني الزيدي المعروف بمائديكم، وهو ما يفسر لنا عبارات ترد في الكتاب، كقوله: (بدأ قاضي القضاة أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد رحمه الله في هذا الشرح سؤال الأصول الخمسة، فقال: [...]. ثم تلى، فقال: [...])^(٦)، وغيرها كثير.

وتظهر زبديّة مائديكم للزيدي في مبحث الإمامة، فيذكر آراء القاضي، ثم يثبت رأيه

(١) الشرفي، الفكر الإسلامي في الرد على النصاري، ص ١٢٣-١٢٠.

(٢) حاجي خليفة، كشف الظنون، ج ٢، ص ٣٥٣.

(٣) الشرفي، الفكر الإسلامي في الرد على النصاري، ص ١٦٩.

(٤) عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ج ١، ص ١١٠-١١٩.

(٥) عثمان، قاضي القضاة، ص ٦٦.

(٦) عبد الجبار شرح الأصول الخمسة، ج ١، ص ١.

الزيدية في القول بأفضليه أمير المؤمنين علي الشيخين(١).

ونقل التلميذ ماتديكم موثوق به، وخاصة ما تعلق بالرد على النصارى، فلو أجرينا مقارنة بين مضمون المقنى ومضمون شرح الأصول الخمسة، لوجدناهما متمثلين، إلا أن هذا الأخير مختصر.

وعبد الجبار تناول في كتابه الأصول الخمسة تحليل جميع الأصول الاعتزالية، فدرس التوحيد والعدل والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والوعد والوعيد(٢)، وخص قسماً من الأصل الأول 'التوحيد' بدراسة تحليلية للأيمان، فبعد أن تناول قضايا الذات والصفات الإلهية، تناول قضايا الأديان المختلفة، من تنويع ونصرانية، وغيرها(٣)، وهو ما يجعلنا ندرك أن عبد الجبار كان يرى إشكاليات الأيمان الأخرى في التوحيد. والكتاب لم يطبع إلا حديثاً بتحقيق عثمان عبد الكريم(٤)، وأعيد طبعه مؤخراً في الجزائر(٥).

الكتاب الثاني: المغنى في أبواب العدل والتوحيد

ومن أهم كتب القاضي عبد الجبار كتاب المغنى في أبواب العدل و التوحيد، في عشرين مجلداً، ويذكر الحاكم في طبقاته أنه بدأ في إملائه برامهرمرم سنة ٣٦٠هـ(٦). والكتاب صحيح النسبة لعبد الجبار، ويدل على ذلك إسناده لقول نفسه في ثانياً الكتاب، وليس هذا فقط، بل إن القدامى والمحدثين اتفقوا على نسبته إليه(٧).

والكتاب كتاب كلام ويبحث عقلي، ووثيقة نادرة تعكس المنطق الإسلامي في أوجه الأول قبل أن يشوبه المنطق اليوناني، فيوظف الحجاج العقلي، ليدلل على العقائد الإسلامية(٨). وأصل هذا الكتاب أمالي أملاها في مسجد رامهرمز، قلعة الاعتزال، ودامت كتابته عشرين سنة ونيفاً، وانتهت في ٣٨٠هـ(٩).

تري كيف يكون المغنى إملاء؟

وتزول حيرتنا إذا علمنا أن كثير من العلماء المعاصرين للقاضي جرت عادتهم في كتابة كتبهم أن تلقى أملي، ثم تجمع بعد ذلك، لتصير كتاباً(١٠).

(١) المصدر السابق، ج ٢، فصل الإمامة.

(٢) راجع: فهرست شرح الأصول الخمسة، حيث يتأكد هذا النقد.

(٣) عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ج ١، ص ١٩٩-٢١٣.

(٤) عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، بتحقيق عبد الكريم عثمان، (بيروت، دار العربية للنشر والتوزيع، ١٩٦٧).

(٥) عبد الجبار شرح الأصول الخمسة، ج ١، ج ٢ بتحقيق عبد الكريم عثمان، (الجزائر: ضمن سلسلة أليس - موفم للنشر والتوزيع، ١٩٩٠).

(٦) الحاكم، شرح عيون المسائل، ص ٣٦٦.

(٧) المصدر السابق، ص ٧٠.

(٨) علي ساسي لشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ص ٩٤، ص ١٣٢-١٣٣.

(٩) عثمان، قاضي الفضاة عبد الجبار، ص ٧٠، الحاكم، شرح عيون المسائل، ص ٣٦٦.

(١٠) المصدر السابق.

وهذا الكتاب لم يعرف النور في عصرنا إلا في عهد قريب، إثر بعثة علمية أرسلت إلى اليمن بحثاً عن مخطوطاته، حيث عثر عليه، وكان أن طبع تحت إشراف المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر برعاية الدكتور طه حسين عام ١٩٦٠م.

وعبد الجبار تتول في المغني الأصول الاعترالية الخمسة، حيث أرجعها إلى أصلين، وهما التوحيد والعدل، وخصص نهاية المبحث الأول-التوحيد- لدراسة الأديان المختلفة(١).

وقد يبدو تناول الأديان مع التوحيد غريباً، إلا أنه يدل دلالة قاطعة على طبيعة موقف القاضي من الفرق غير الإسلامية، وعلى الأسس التي تحكم عقله في تعامله مع عقائدها. فتأوله لها مع أصل التوحيد يدل على أنه كان يرى في الأديان الأخرى شبيهاً تثار حول العقائد الإسلامية، وهو ما يكشف عن طبيعة الدراسة المنهجية المقترحة؛ فهي رد، لا دراسة فقط، وتريد إثبات معقولية العقائد الإسلامية.

ومن الأديان التي تناولها عبد الجبار في المغني النصرانية، واهتم منها بنقطتين نقديتين، وهما التثليث والاتحاد(٢).

ولعل أهم سؤال نطرحه هنا، لماذا اكتفى القاضي بمعالجة هاتين النقطتين فقط؟ لأنه يراهما أهم ما يعترض على العقائد النصرانية، أم لسبب آخر؟

ويبدو أن القاضي كان وفيًا لمنهجه الذي اختطه لنفسه في كتابه المغني، فانشغاله بهذين العنصرين فقط، راجع إلى ارتباطهما الموضوعي بمبحث أصل التوحيد، الأصل الذي اهتم بتحليله في كتبه الكلامية(٣).

الكتاب الثالث: تثبيت دلائل النبوة

وهو ثالث كتاب أثار فيه عبد الجبار للدراسة النقدية للعقائد النصرانية، وقد تناولها في إطار استدلاله على نبوة محمد عليه الصلاة والسلام؛ ولذلك سماه بتثبيت دلائل النبوة.

والتثبيت طبع حديثاً بإشراف وتحقيق عبد الكريم عثمان في مجلدين(٤)، والجزء الأول منه خصصه عبد الجبار لدراسة بعض معجزات الرسول والإبانة عن وجه إعجاز القرآن، ثم استعرض أعلام نبوته وإخباره عن النصرانية ودقيق مذاهبها، وبيان ما أشار إليه من اختلاف النصراني حول المسيح عليه السلام، ثم الإبانة عن ما جاء به الرسول من حول الزعم بصلب المسيح، واختلاف النصراني حول الأنجيل، وتأثر المجتمعات النصرانية بعقائد الروم و اختلافهم، وأن كل ذلك من مظاهر إعجاز الشريعة الإسلامية، وصدق نبوة محمد عليه الصلاة والسلام(٥).

(١) عبد الجبار، المغني في أبواب العدل والتوحيد، تحقيق، ج٥، ص ٨٢-٢٠٠.

(٢) المصدر السابق، ج٥، فصل التثليث وفصل الاتحاد، ص ٨٠-١٥١.

(٣) Monnot, Islam et Religion, pp243-255، حيث اهتم بتحليل جزء من مباحثه النقدية.

(٤) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، بتحقيق عبد الكريم عثمان، ج٢، (بيروت: دار العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٦٦).

(٥) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج١، ص ٩١-٢٣٥.

وهذا الكتاب لم يرد به القاضي عبد الجبار إبطال عقائد النصارى، يقول: (وقد ذكرت لك أنه ما قصدنا بيان فساد النصرانية، إنما قصدنا البيان عن مفارقتهم لدين المسيح ومخالفتهم له في الأصول والفروع جميعاً مع شدة تحققهم به، وأن علم محمد صلى الله عليه وسلم بذلك إنما هو من قبل الله عز وجل، وأن ذلك من معجزاته وآياته) (١).

فاهتمام عبد الجبار في هذا الكتاب منصب حول عنصرين متكاملين، وهما:

١ - الإبادة عن مظاهر الإعجاز القرآني في إخباره عن دقائق عقائد النصارى وتاريخها، وأن ذلك أصل في إعجازه المعنوي (٢).

٢ - محاولة إثبات النظرية القرآنية في عقائد النصارى، وهو ما عناه بإثبات مخالفة النصارى للمسيح عليه السلام في الأصول والفروع (٣)، إذ أن ذلك ما يراه القرآن في حقيقة العقائد النصرانية - كما تبين لنا في التمهيد -.

وهو بهذا يعطي بعداً عقدياً آخر للدراسات النصرانية، ويجعلها وثيقة الصلة بمباحث

النبوة.

٢. المصادر المكتملة

وهي:

١. تنزيه القرآن عن المطاعن (٤).

٢. متشابه القرآن (٥).

٣. المجموع في المحيط بالتكليف (٦).

٤. فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة (٧).

فهذه تمدنا جميعاً بتصورات عن كثير من المسائل المثارة في ردوده على النصارى.

ثانياً: منهجه في تصنيف الردود على النصارى.

لتاريخ علم الأديان تاريخ عريق في الفكر الإسلامي يرجع إلى زمن نزول الوحي على النبي عليه الصلاة والسلام، وقد بدأت تتضح معالم الموقف الإسلامي من الأديان الأخرى فيما بعد في بحوث ودراسات ومناهج مختلفة، وهذه الدراسات والمناهج هي ما يلي:

١ - منهج التصنيف الكلامي

وهو المنهج الذي يهتم بتوظيف الطريقة الكلامية في دراسة الأديان، بخصائصها

(١) المصدر السابق، ص ١٩٨.

(٢) المصدر السابق، ص ٩١.

(٣) المصدر السابق، ص ١٩٨.

(٤) عبد الجبار، تنزيه القرآن عن المطاعن، (بيروت: شركة شرقية للنشر والتوزيع - دار النهضة الحديثة) (٥) عبد الجبار، متشابه القرآن، تحقيق: عدنان زرزور، (القاهرة: دار التراث) (٦) عبد الجبار، المجموع في المحيط بالتكليف، جمع ابن متو به تحقيق: جين اليسوعي، (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٢).

(٧) عبد الجبار، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة - تحقيق: فولد السيد - ط ٢، (تونس: دار التونسية للنشر - الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٦).

للمتميزة (١)، ونميز فيه طريقتين:

أ - الطريقة الموسوعية

وهو منهج يهتم بدراسة الأديان المختلفة مع قضايا علم الكلام، فيتناولها بالعرض والنقد والتحليل، حيث تثار مسائلها وعقائدها في طيات مباحث علم الكلام، لتدرس مع شبيها من قضاياها. فالإلهيات تدرس مع التوحيد، والنسخ يدرس مع العدل، وهكذا. ومن أشهر أمثلة هذا المنهج كتاب التمهيد للباقلاني (٢).

ب - الطريقة الأحادية

من أشهر المناهج التي سادت الفكر الإسلامي المنهج الذي يهتم ببحث الأديان، فيعرض عقائده، ويحللها، وينتقد منها ما رآه قابلاً لذلك، ومن أمثله كتاب الأجوبة الفاجرة في الرد على الأسئلة الفاجرة للقرافي (٣)، والجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية (٤).

٢ - منهج تصنيف علم الأديان

هو منهج علم الملل والنحل الإسلامي، والأكثر توظيفاً. فيتناول الأديان بالعرض والتحليل والنقد، والرد على عقائدها. ويختلف عن المنهج الأول باستعراضه الأديان ديناً ديناً، كما يستعرض الفرق الإسلامية، خلافاً للمنهج الكلامي الذي يدرس قضاياها مع قضايا العقيدة.

ومن أشهر الأمثلة التي تمثل هذا المنهج كتاب ابن حزم الفصل في الملل والأهواء والنحل (٥).

٣ - منهج التصنيف التاريخي

وهو من أشهر المناهج الموظفة في دراسة تاريخ الأديان المختلفة (٦). وهو توجه تصنيفي يهتم بالحدث قبل كل شيء، وترتيبه زمنياً، إما أفراداً، وإما في إطار التاريخ العام، ويشمل عدة طرق دراسية، ومنها مايلي:

أ - الطريقة التاريخية

وهي طريقة سردية تدرس التعاقب التاريخي للوقائع الدينية، في أفقها الزمني، دون اهتمام بالأفق الأثني، فتري البحث ينصب على تحليل الأحداث، ومن أشهر التصنيفات تاريخ اليعقوبي (٧)، والشهرستاني في الملل والنحل (٨).

(١) اراجع حول ذلك الفصل الثاني، مبحث علاقة الرد بالطوم.

(٢) ليوبكر الباقلاني، التمهيد في علم الكلام، (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٨٦).

(٣) لقرافي، الأجوبة الفاجرة في الرد على الأسئلة الفاجرة، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٦).

(٤) تقي الدين بن تيمية، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، (مصر: مكتبة المنى، ١٩٧٠).

(٥) ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، (القاهرة: مكتبة الخديجي، ١٣٢١هـ).

(٦) Monnot, Islam et Religions, pp95-120.

(٧) اراجع: اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج ١، ص ٦٨، ص ١٥٣-١٥٦.

(٨) الشهرستاني، الملل والنحل، (مصر: دار الفتوة الجديدة، ١٩٨٦).

ب - الطريقة الإثنولوجية

وتهتم بإحصاء الأديان المعروفة وعرض عقائدها من دون نقده، فيدرسها على أساس أنها اكتشافات إثنولوجية، ويتناول عقائدها وطقوسها، وتتدرج تحتها ملاحظات الرحالة المسلمين، كمحاولات البيروني(١).

٤ - المنهج المقارن

وهو منهج يهتم بدراسة نقاط التشابه والاختلاف الموجودة بين الإسلام وغيره من الأديان، أو بين دين وآخر، ولم يعرف تطبيقاً واسعاً في دراسة الأديان بين المسلمين، فكان يقتصر على جزئيات فقط. أما المقارنة بين دينين فهي من القلة بحيث لا تسجل إلا دراستين، ممثلة في كتاب الإعلام بمناقب الإسلام، للعامري، حيث اهتم بالمقارنة بين الإسلام وثمانية أديان أخرى، ليصل إلى نتائج عقديّة ومعرفية خطيرة تتعلق بمناقب الإسلام(٢)، وسنرى توظيفاً آخر مميز في كتاب تثبيت دلائل النبوة، لعبد الجبار.

ومن خلال تتبع مؤلفات عبد الجبار نلاحظ أنه قد نهج نهجين مختلفين في دراسة النصرانية، وهما:

١ - نهج المقني والأصول الخمسة والمحيط

٢ - نهج تثبيت دلائل النبوة

١ - نهج المقني والأصول الخمسة والمحيط

لم يفصل فيها عبد الجبار بين دراسته للأديان وبين قضايا علم الكلام المختلفة، فتناول عقائدها بمنهج كلامية، مستخدماً أدوات استدلالية عقلية، وفقاً للمنهج الأول الذي استعمله الفكر الإسلامي، أي المنهج الموسوعي الكلامي، واحتلت الدراسة النقدية للأديان الجزء الأخير من أصل التوحيد، لتدرس كشيء تثار عليه(٣).

٢ - نهج تثبيت دلائل النبوة

أما ثاني منهج اعتمده عبد الجبار في دراسته للنصرانية، فهو منهج تثبيت دلائل النبوة، حيث عرض للأديان في معرض دراسته للنبوة، والتكليل على صدق نبوة محمد - صلى الله عليه وسلم.

وإذا كانت للكتب السابقة قد كتبت للكشف عن تناقضية النسق العقدي النصراني كلامياً، فإن التثبيت كتب ليبين صدق المنطلقات القرآنية وموافقها من النصرانية، وأن ذلك دليل من دلائل نبوة محمد عليه السلام، ومع ذلك، فإننا نجد لفتات حول عقائد النصاري (وحكايات أقوالهم والرد عليهم ما لا يكاد يوجد في كتاب، لاسيما حكاية تسايحهم

(١) أبو الزحان البيروني، تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرنولة.

(٢) أبو الحسن العامري، الإعلام بمناقب الإسلام، تحقيق د. أحمد عبد الحميد غرب، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦٧).

(٣) عبد الجبار المقني، ج ٥، ص ٨٢-١٥٠، وليناضا شرح الأصول الخمسة، ج ١، ص ١١٠-١١٦، وأيضا: المحيط بالأصول لتكليف، ص ٢٢٤-٢٢٥.

وأقوال رؤسائهم ، فاحتفظ بذلك فتك لا تكاد تجده في كتاب وبك إلى حفظه لمس الحاجة(١).

فبعد الجبار يدرس الموقف القرآني من النصرانية على أنه من أدلة وأمارات نبوة الرسول عليه الصلاة والسلام.

ثالثاً: مصادره في دراسة النصرانية

يظهر من القراءة الأولية أن عبد الجبار اعتمد على مصادر مختلفة في دراسة النصرانية، ونقسمها إلى قسمين كمايلي:

أولاً: المصادر الإسلامية

قد اعتمد عبد الجبار على مصادر إسلامية مختلفة، ومتفاوتة القيمة. ويمكن أن نصنفها إلى ثلاثة أنواع، وهي:

١ - القرآن

أول مصدر اعتمده عبد الجبار في دراسة النصرانية للقرآن، وليس أدل على ذلك من استشهاده به في ردوده، واعتماده عليه في تقرير الحق من المسيحولوجيا(٢).

٢ - الكتابات الإسلامية

نجد عدة مصادر إسلامية يستشهد بها عبد الجبار في ردوده، وهي قسمان؛ مصرح بها، وغير مصرح، كمايلي:

أ - المصدر المصرح بها

صرح عبد الجبار بمصادر نقدية رجع إليها في نقده للنصارى، يقول في ذلك: (فأما المسألة والرد عليهم فكثير، فمن ذلك كتاب الجاحظ، وكتاب آخر يعرف بالرسالة العسليّة، لأبي جعفر الإسكافي، ولأبي بكر بن أحمد بن علي بن الأخشيد قطعة حسنة في كتاب المعونة، ولأبي عيسى الوراق كتاب عليهم، ولأبي علي كتاب عليهم، ولأبي هاشم مسألة في البغداديات، وفي أصول بن خلاد وفي شرحه، وفي الإيضاح لأبي عبد الله البصري في الرد عليهم رحمة الله عليهم أجمعين كلام عليهم)(٣). والملاحظ على عبد الجبار في رده على النصارى أنه يرجع إلى بعض هذه المصادر أكثر من غيرها ويأتي في أول القائمة أبو علي

(١) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١ ص ١٩٨.

(٢) المصدر السابق، ص ١٥٥-١٧٠.

(٣) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١ ص ١٩٨. راجع لثرفي، الفكر الإسلامي، ص من بخصوص نطيل هذه الكتابات وترجمة لمصنفها.

الجبائي (ت ٢٠٢ هـ)، ويشير إليه مرارا (١)، كما يحيل إلى الحسن بن موسى النوبختي مرارا (ت ٣١٠ هـ) (٢)، والجاحظ (ت ٢٥٥ هـ) (٣).

ب - المصادر غير المصرح بها

يمكننا أن نستشف بعض المصادر التي اعتمد عليها عبد الجبار، ولم يصرح بها، ولم يشر إليها، كابن رين الطبري (ت ٢٤٠ هـ)، صاحب كتاب الدين والدولة، ولم يتضح لنا إلا بالمقارنة (٤). كما تكشف المقارنة بينه وبين رد الوراق عن تأثير عبد الجبار به في كثير من المسائل (٥).

٣ - ملاحظاته للواقع المسيحي

لم تكن اهتمامات عبد الجبار قاصرة على المطالعة فقط، فقد تمكن من ملاحظات ميدانية للواقع المسيحي، وهو القاضي الذي يهتم بواقع المسلمين، فسجل لنا في "تثبيته" ملاحظات اجتماعية للواقع المسيحي، كما سجل لنا ملاحظات بعض المسلمين للواقع المسيحي، خاصة أولئك الذين عايشوا الروم من الداخل، ويروي عنهم ما يفيد في تصوير المعتقدات الشعبية (٦)، والواقع الرومي (٧).

ثانيا: المصادر المسيحية

اعتمد عبد الجبار على مصادر مسيحية مختلفة، وهي:

١ - الأنجيل

يشير إليها مرارا في التثبيته (٨)، وبالمقارنة بين الآيات التي أوردها والأنجيل الحالية نجد التوافق بينهما غالبا. هذا إذا أخذنا في الحسبان دور الترجمات المختلفة والمتتالية في تغيير الألفاظ، وتبديل الأسلوب (٩).

ورغم هذا، فإننا نسجل وجود آيات يستدل بها عبد الجبار على أنها من الإنجيل، ولا نجد مثيلاتها في الأنجيل الحالية، كالأيات التي أوردها بشأن الصلب، إذ يبدو أن تلك الروايات لا تتفق مع أي إنجيل من الأنجيل الأربعة، وهو ما يوقع الباحث في حيرة من أمره (١٠).

٢ - الكتابات الدينية المسيحية

يبدو من كتابات عبد الجبار المختلفة أنه كان مطلعاً إطلاعاً واسعاً على الكتابات

(١) عبد الجبار، لمقي، ج ٥، ص ٩٣، ص ١١١، ص ١١٢.

(٢) عبد الجبار شرح الأصول الفسفة، ج ١، ص ٢١٠-٢١١.

(٣) عبد الجبار، لمقي، ج ٥، ص ١٠٧، ص ١٠٨.

(٤) ابن رين الطبري، الدين والدولة، (بيروت: دار النهضة، ١٩٨٦).

(٥) لشرفي، الفكر الإسلامي في الرد على النصارى، ص ٣١٦-٣٢٨.

(٦) عبد الجبار، تثبيته دلائل النبوة، ج ١، ص ١٧٢.

(٧) المصدر السابق، ص ٢٠١-٢٠٩.

(٨) المصدر السابق، ج ١، ص ١٥٧-١٦٤.

(٩) راجع مناقشة الأدلة الكتابية من الفصل الثالث والرابع، حيث يتضح من خلال توثيق الآيات المستدل بها نقده هذا التقرير.

(١٠) تابع ذلك في تحليلنا لآيات التثبوت والتجسد.

للمسيحية، يقول: (قد اتفق من حكايات أقوالهم والرد عليهم ما لا يكاد يوجد في كتاب، لاسيما حكاية تسايحهم وأقويل رؤسائهم ، فاحتفظ بذلك فإنك لاتكاد تجده في كتاب وبك الى حفظه أمس الحاجة)(١). ويخصص العشرات من الصفحات، ليروي من عقائدهم وطرق تفكيرهم الشيء الكثير، ليرد على أقوالهم(٢).

ولم يصرح عبد الجبار بمصادره هذه إلا قليلا، فيذكر ثابت أبا قره(٣) في معرض تناوله للعقائد النصرانية، كما يذكر مراجع استند إليها لا تعرف في وقتنا الحاضر، ومن ذلك كتاب أفرانكسس(٤).

ومن هذا العرض الموجز للمصادر نترك أن عبد الجبار كان متعدد المراجع، واسع الاطلاع على العقائد النصرانية.

رابعاً: المباحث النقدية لردوده

تناولنا في المباحث السابقة ردود القاضي عبد الجبار، وبقي علينا أن نعرض مباحثه النقدية.

وإذا اعتمدنا المبدأ السابق في تقسيم كتب عبد الجبار إلى المعني والأصول الخمسة والمحيط من جهة، وتثبيت دلائل النبوة من جهة أخرى، فإننا نستطيع أن نبين تطورا وتغيرا في كيفية تناول واختيار المباحث النقدية.

أما المعني والأصول الخمسة والمحيط فقد أثار فيها قضية التثليث والإتحاد. وأما تثبيت دلائل النبوة، فقد اهتم فيه عبد الجبار بالإبته(عن مظاهر الاعجاز القرآني في إخباره عن دقائق عقائد النصراني وتاريخها، وأن ذلك أصل في الاعجاز المعنوي)(٥)، والكشف عن(مخالفة النصراني عيسى عليه السلام في الأصول والفروع)(٦).

ونكون بهذا قد جمعنا من المعلومات حول عبد الجبار وردوده ما يساعدنا على تحليل أسس منهجه في الرد على النصراني، ونتائجه النقدية.

(١) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١ ص ١٩٨.

(٢) المصدر السابق ص ٩٢-١٥٥.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق، ص ١٥٠. والنقطة يثنائية، معاها العمل أو الأعمال.

(٥) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١ ص ٩٢.

(٦) المصدر السابق، ج ١ ص ١٩٨.

الفصل الثاني

رأسى منبره

عبد الجبار في الرد على النصارى

إن الحديث عن الرد على التصاري يجعلنا نفترض منيخ متكامل عند عبد الجبار يبين كيفية التعامل مع الأديان وطرق الرد عليها. ولا يخفى أن مصطلح المنهج حديث لم يستخدمه علم الكلام الإسلامي قديما بنفس دلالة الحديث، (فالعنهج هو مجموعة العمليات الذهنية التي يحاول من خلالها علم ما بلوغ الحقائق المتوخاة، مع إمكانية تبيانها والتأكد من صحتها)(١). وهو ما ينبىء عن وجود كل متكامل من التصورات والمفاهيم، يتم بمقتضاها تحليل للمعطيات المدروسة.

وإذا ارتضينا هذا التعريف الاصطلاحي، فإنه يلزمنا تحليل نشاطين معرفيين متكاملين.

وهما:

أولها: افتراض وجود بنى متكاملة ومتشابهة من المفاهيم والأساق، يستطيع بها ذلك الموقف التعرفي دراسة حقل معرفي معين، فنكون له النسق الخفي للنقد.

وثانيها: قدرة على تدليل المواقف التي يمكن أن يعتمد، وهو ما يجعلنا نفترض أيضا وجود أدوات استدلالية وتقنيات بحثية، وهو ما يمنح النقد مناهج وطرق بحث مختلفة تمكنه من تبرير مواقفه.

فإذا عدنا إلى كتابات القاضي عبد الجبار نقلب صفحاتنا بحثا عن كل ما من شأنه أن يؤسس منهجا، فإن هذا يفرض علينا أن نسعى بحثا عن هذين النشاطين.

ولما كنا مقدمين على تحليل نص عبد الجبار واستخراج حقله الدلالية وآلياته

المعرفية والإستدلالية في الرد على النصارى، فإن الإحاطة بأاساسيات المنهج للعام الذي شكل آليات نقد العقائد النصرانية جد مهمة، إذ أنها تمدنا بمعرفة للخافيات للمشكلة للنقد، والموجهة له في الوقت نفسه.

- وتوظيف مصطلح المنهج يكشف عن مباحث جديرة بالبحث والتصنيف تحته، وهي:
- ١ - الأسس المعرفية التي يستقي منها منهج الرد.
 - ٢ - التصورات والضوابط الإبستمولوجية التي تشكل منهج الرد.
 - ٣ - القيم التي يضرها منهج الرد ويهتدي بها.
 - ٤ - المناهج والطرق المقترحة للتفسير.

المبحث الأول:

(الأسس المعرفية)

لمنهجنا في الرد على النصارى

من العادة عند علماء الكلام أن يصدروا كتبهم بمباحث يقدمون فيها القول في مسائل المعرفة^(١)، وقد نهج القاضي نفس النهج، فقدم تحليلاً منهجياً لها وعناصرها في كتابه الأصول^(٢)، وعرض لها في المعنى بالتفصيل^(٣).

فالمعرفة عند القاضي مرادفة للدراية والعلم، فهي نظائر، ومعناها: (ما يقتضي سكنون النفس، وتلج الصدر وطمأنينة القلب، أو هي اعتقاد الذي تسكن به النفس إلى أن معتقده على ما اعتقد عليه)^(٤)، فهي اعتقاد ما أن يتمكن من النفس حتى يزبح عنها كل رأي آخر، ويجعلها تسكن إليه، فلا رأي حق عندها سواه.

والمعرفة عند القاضي قد تكون اضطراراً، وقد تكون اكتساباً - كما سنرى -؛ أما المكتسبة فتكون نتيجة إعمال الفكر والنظر، وهي (فعل للإنسان متولد عن فعل آخر هو الاستدلال)^(٥). والاعتراف بها يضمن تصوراً مضمونه، أن الله قد وضع نظاماً دلالياً، يتحول بموجبه الإنسان من الدليل إلى المدلول، والعلاقة بينهما علاقة ارتباط حتمي، فالدليل يرتبط ارتباطاً حتمياً

(١) راجع: الأبي، الموقف في علم الكلام، ص ١-٤٠.

(٢) راجع: عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ج ١ ص ٦.

(٣) عبد الجبار، المعنى في أبواب العدل والتوحيد، ج ١٢.

(٤) المصدر السابق.

(٥) عبد الجبار، المعنى، ج ١٢ ص ٢٩٧.

بالمثلول، وكان النظر في دليل معين يؤدي حتما إلى معرفة مثلول معين .

ومهما يكن، فإن هذه العملية الاستدلالية تقتضي من المستدل قدرة على إحكام الربط بين هذه القضايا، ولن يستطاع ذلك إلا بالعقل، والذي هو (عبارة عن جملة من العلوم مخصوصة، متى حصلت في المكلف صح منه النظر والاستدلال والقيام بأداء ما كلف)(١). فالعقل من خلال هذا التعريف علوم مخصوصة، إن امتلكها الإنسان صار عاقلا؛ ولن يكون هذا التعريف دالا ما لم يشرح عبد الجبار قصده بالعلوم .

وقد ذكر عبد الجبار العقل في مواطن مختلفة من كتبه، وجعل له مميزات خاصة وأحوالا شتى، تجعلنا نجزم بأنها هي المقصودة بالعلوم المتخصصة، فالعقل هو من:

١. (لا يجد لنفسه حالة سوى كونه عالما بهذه المعلومات المتخصصة)(٢).

٢. (عالم بالمتركات)(٣).

٣. (يعرف البدييات)(٤).

٤. (يعلم الفعل على وجه يصح الإقدام عليه والتحرر منه، ولكن هذا لا يعني أنه يختار الطاعة دون المعصية)(٥).

٥. (يعلم بأحوال الفعل كالعلم بفتح القبيح و حسن الحسن على جية الجملة)(٦).

والحديث عن العقل والعقل يجرنا إلى الحديث عن المعقول، العنصر الثالث من النسق العقلي؛ فهناك الأمر المعقول، وله ملامح تجعله مميزا، يقول عبد الجبار: (يدخل الشيء في كونه معقولا بوجوهين،

أحدهما: بأن نعلم ثبوته إما بدلالة أو بضرورة،

والثاني: بأن يصح فيه تقدير الثبوت)(٧)،

فالأمر يكون معقولا إذا أمكننا أن ندخله في إطار المعقونية باستخدام الدليل، كما أن استخدام التقنيات الكلامية، تجعل منه معقولا أيضا.

ويمكننا أن نحصر المعرفة عند عبد الجبار في ثلاثة أصناف، وهي:

١ - المعرفة الضرورية

٢ - المعرفة الكسبية

٣ - المعرفة النقلية

(١) المصدر السابق، ج ١١ ص ٣٨٥

(٢) المصدر السابق، ص ٣٨٧.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٨٠.

(٤) المصدر السابق، ص ٣٨٣.

(٥) المصدر السابق، ج ١٢، ص ٢٩٧.

(٦) المصدر السابق، ج ١١ ص ٣٧٦.

(٧) المصدر السابق.

(٨) عبد الجبار، المجموع، ج ١ ص ٣٢.

الصنف الأول: المعرفة الضرورية

يرجع عبد الجبار اشتقاقها إلى الضرورة، والتي تعنى الإلجاء، كما في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ (١)، أي إلا ما أُجِئْتُمْ إليه. أما في اصطلاحه: فهي العلم الذي يحصل فينا لا من قبلنا، ولا يمكننا نفيه عن النفس بوجه من الوجوه (٢)، فما لن يتمكن من النفس حتى لا يمكننا أن ننفيه باستدلال أو باستخدام التقنيات الكلامية، كما أنه لا يمكن أن يعتربها شك ولا شبهة (٣)، وهذا ما يجعل العلم الضروري لا يختلف فيه اثنان. وينتج عن هذا أن الأمر حين علم بالضرورة- لم يحتج إلى استدلال بحال.

وعبد الجبار يجعل المعرفة الضرورية أقساما، وهي:

١ - البديهيات

٢ - العسركات

أولا: البديهيات

لما كان العقل عند عبد الجبار (عبارة عن جملة من العلوم مخصوصة، متى حصلت، صح منه النظر) (٤)، أمكن استنتاج أنه توجد علوم يدركها الإنسان مباشرة دون توسط شيء ما، كالإدراك أو غيره، وتمتاز بأنها لا يمكن الاختلاف فيها لموافقيا كل العقول البشرية (د). كما يمكننا أن نستنتج أنه يفترض وجود نظام دلالي راسخ في كل العقول، تصدره أحكامها من غير خلاف.

ويقسم عبد الجبار البديهيات إلى أنواع، وهي:

١ - البديهيات الوجدانية

ويعرفها عبد الجبار بأنها العلم الضروري الذي يحصل ابتداءا فينا، كالعلم بأحوال أنفسنا، من كوننا مريرين وكارهين ومستبئين ونافرين وظانين ومعتقدين، وماشاكل تلك، فهي بديهيات متعلقة بالوعي أو الشعور؛ ولذا صح وصفها بالوجدانية (٦).

٢ - البديهيات العقلية

ويعرفها عبد الجبار بأنها النظام الدلالي الذي يمتلكه الإنسان، والذي وضعه الله فينا ابتداءا، وهو أساس العلوم المخصوصة التي تميز العقل، ومما تعد في كمال العقل (٧)، وجدت ابتداءا في عقولنا، ولذا فقد سماها بالعلوم المبتدأة (٨).

والبديهيات العقلية عند عبد الجبار قسمان بحسب ما تستند إليه:

(١) سورة الأعراف، آية ١١٩.

(٢) عبد الجبار شرح الاصول الخمسة، ج ١، ص ٨.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق، ص ٩.

(٥) عبد الجبار، المعنى، ج ١٦، ص ٩٤.

(٦) عبد الجبار شرح الاصول الخمسة، ج ١، ص ٩.

(٧) المصدر السابق.

(٨) المصدر السابق.

١. فقسم يستند إلى ضرب من الخبر.

٢. وقسم لا يستند إلى ذلك.

أما ما كان غير مستند إلى نوع من الخبر، فهو معرفة يعلمها الإنسان بدهة دون توسط إدراك، كالعلم بأن الثلاثة لا تساري واحدا، والعلم بأن لذات إما موجودة وإما معدومة، والعلم بأن الموجود إما قديم وإما محدث، فهذا العلم علم كلي مجمل، وينتقل فيه للعائق من العلم بالحالة الجزئية إلى العلم بالحالة الكيفية (١).

وأما ما كان مستندا إلى نوع من الخبر، فهو كالعالم بتعلق الفعل بفاعله، وما يتصل بأحكام الفعل من حسن وقبح، فمن لم تكن له خبرة بذلك لم يمكنه الجزم بتعلقات هذا العلم بالجزئيات، إلا أنها في وضوحها لمن له دربة على تلك كوضوح البديهييات العقلية، ولهذا فقد عدها عبد الجبار علما بديهيا (٢).

ثانياً، المركبات:

وتقسم المركبات إلى نوعين:

١. ما يعرف بالإدراك الحسي،

٢. وما يعرف بالخبرة.

١ - الإدراك الحسي

ويعرفه نقاضي بعلم المشاهدة، وهو الإدراك بالحواس الخمس، ويستخدم في الغالب على أنه الإدراك بحاسة البصر (٣).

والإدراك هو (طريقة العلم إذا كان المُدْرِكُ عاقلاً، واللبس عن المُدْرِكِ زائلاً) (٤). فالإدراك - حسب هذا التعريف - عملية تواصل تتم بين المُدْرِكِ - الإنسان - وبين المُدْرِكِ - الشيء، فينتج بينهما تفاعل، ويؤثران على بعضيهما وضوحاً وغموضاً. ولما كانت الحواس هي الناقل للمعلومات، فإنها تنقل ما يريد المدرك، وتكون طواعية له، ولا يعني هذا أن الإدراك عملية آلية، ولكن ثمة تمييز عقلي آخر يمكن تسميته بالإدراك العقلي، يكون به للتمييز بين المدركات.

والمركبات عند عبد الجبار تنقسم إلى أقسام تبعاً لتعلقها بالعقل، كما يلي:

(١) المصدر السابق، ص ١٠.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) عند الجبار، المعنى، ج ١٢، ص ٢٩.

١. ومنها ما يحصل فينا عن طريق.
٣. ومنها ما يحصل عما يجري مجرى الطريق(١).

١. فأما ما يحصل فينا عن طريق، فهو كالعلم بالمدرجات فإن الإدراك طريق إليه.
 ٢. وأما ما يحصل عما يجري مجرى الطريق، فهو كالعلم بالحال مع العلم بالذات، فإن العلم بالذات أصل للعلم بالتالي، وكالعلم بالأقنيم مع العلم بالجواهر، فإن العلم بالجواهر أصل للعلم بالجواهر(٢).

وتظهر لهذا التقسيم آثار مختلفة، منها:

١. أن ما يحصل فينا عن طريق يجوز أن يبقى مع عدم الطريق إليه، لأنه مستقل بذاته، فالعلم بأن الحلو أحسن من الحلو، يجوز أن يبقى نفسه، حتى لو عدم الطريق إليه. وأما ما يحصل فينا بطريق، فإنه لا يصح أن يبقى مع عدم الطريق إليه، فما أن يعدم، حتى تصير المعرفة غير ممكنة لتعلقها بالمعنوم، فلو عنمت الذات لفقدنا العلم بالحال، ولو عدم الجوهر لفقدنا العلم بالأقنيم(٣).

٢. كما يظهر لهذا الفرق أثر في النموذج العقدي النصراني، فالتخريج الكلامي يقر بأنه (يصح من الله تعالى أن يخلق فينا للعلم بالمترجات من نون الإدراك، ولم يصح أن يخلق فينا العلم بالحال من نون العلم بالذات، لما كان أصلاً فيه وجارياً مجرى الطريق إليه)(٤). وهذه المسألة العقدية تعود إلى مبحث قدرة الله، فلها تعلق بالممكنات فقط، وليس لها تعلق بالمستحيلات، ولذا جاز للعلم بالمترجات نون إدراك لإمكانها عقلاً. ولم يصح أن يخلق الله فينا العلم بالحال من نون علم بالذات، لاستحالة ذلك عقلاً، فقدرة الله متعلقة بالممكنات، لا بالمستحيلات.

والقاضي يريد التمييز بين المترجات التي لها تعلق بغيرها، والمترجات التي ليس لها تعلق بغيرها، وإن كان في هذا مجازفة، إذ أن كل المترجات لها تعلق ببعضها البعض. وعليه فكل مدرك له تعلق، تزول المعرفة به إن جهلنا أولئنا تلك التعلق، أضف إلى ذلك أن كل مدرك له نظام إدراكي يستقيم فيه، ويكون دالاً فيه، وله دلالة معينة.

والمترجات قد يعتربها الخطأ، وقد يبدو هذا غريباً لأن القاضي ذكر أن المترجات يحصل للعقل العلم بها وبالعالم الخارجي بواسطة الحواس؛ والحواس ناقل أمين، فكيف يصح ذلك؟.

(١) عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ج ١ ص ٩.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

ويذكر عبد الجبار أن السبب في ذلك يعود إلى الإدراك العقلي، فقد يحدث أن يخطيء العقل في قراءة وتأويل معطيات الحس، فاللسان قد يتنوق طعاما حلوا، فيصبيه عسلا، وهو مسكر، فاللسان قد تنوق شيئا حلوا حقيقة، ولكن الإدراك العقلي قد أخطأ التأويل، فحسب السكر عسلا، وهو ليس كذلك(١).

٢ - الخبرة

ويذكر عبد الجبار أن من أقسام العلم الضروري المعرفة بالخبرة، أو المستندة إلى الخبرة(٢)، وهي التي تنشأ عن احتكاك البديهيات العقلية والذاكرة بالعالم الخارجي للممارسة له، فتكون للإنسان ملكة، وتصير نسقا عقليا بديهيا، فالعربي أو المستعرب يعرف بالضرورة تعلق الفعل بفاعله(٣)، ويعرف مقاصد الكلام بالاختبار، ولا يعني هذا أن هذه المعرفة مكتسبة، بل هي ضرورية، لأنها تعتمد على الذاكرة وبديهيات العقل.

ثانيا: المعرفة المكتسبة

وهي النوع الثاني من المعرفة، وتقع بحسب إرادة الإنسان، ومن الإنصاف أن نذكر أن العلم المكتسب يتميز بخصائص ومميزات تميزه، يمكن أن تكون خير تعريف له عند عبد الجبار، وهي كمايلي:

١ - الإرادة

فهو علم متولد عن نظر الإنسان،(يقع بحسب نظرنا على طريقة واحدة ، ووتيرة مستمرة، يقع بحسب قصودنا ودواعينا، وتتقوى بحسب كراهيتنا وصوارفنا)(٤)؛ فهي فعل من أفعاله.

والمعرفة المكتسبة فعل إنساني متولد عن فعل إنساني آخر هو النظر في الأئمة و الأمارات و القرانين. وعليه فالعلاقة بين المعرفة والنظر علاقة تولد، ويقع بحسب نظرنا على طريقة واحدة ووتيرة مستمرة(٥).

إن هذا الكلام يخفي مضمرات معرفية مختلفة، فهو يفترض أن الأئمة منصوبة عبر نظام دلالي وضع بعناية إلهية، ما أن يعمل الإنسان فيه العقل بحسب ما تريده قصودنا- حتى ينتقل العقل من الدليل إلى الدال، وهو الله، لوغير ذلك-بحسب الموضوع-؛ فالعلاقة بينهما علاقة تلازم دائمة، وكأنها آلية.

(١)المصدر السابق.

(٢)المصدر السابق، ص ١١.

(٣)المصدر السابق، ص ١٠.

(٤)المصدر السابق.

(٥)المصدر السابق، ص ١١.

٢ - القصد

فهو العلم الذي يقع بحسب قصودنا ودواعينا، كما ذكر في الخصة السابقة (١)، فلما كان ذلك النظام الدلالي المفترض منصوباً، فإنه يتطلب من الإنسان إعمال النظر والفكر حتى تسكن نفسه إلى أن معتقده على ما اعتقده عليه، طلباً للمعرفة، والتأكد من مطابقتها للواقع. وعليه، فالمعرفة المكتسبة هي التي لا يفتعلها العاقل إلا عن قصد و داع بغية العلم.

٣ - الجزئية

وهي العلم بجزئيات الوجود، كالعلم بأن الجديد مخلوق، وبأن الأب كما تعتقده النصراني مخلوق، إذ أن هذه الجزئيات قد أثبتت على كليات مسلمة ضرورية (٢)، فهو استدلال يستند إلى مقدمة ضرورية كبرى، عن فناء من اتصف بصفات الإنسان لو المخلوق بوجه الإجمال، وكأنه بذلك يجعل العلم الكسبي مقابلاً للضروري، فإذا كان الضروري كلياً فإن الكسبي جزئي (٣).

٤ - النظرية

فهو معرفة لا تصدر عن العاقل إلا (بنظر أو ذكر نظر) (٤)، والنظر - كما سنرى - هو المعنى الذي يوجب أن يكون الإنسان متفكراً (٥)، وأجلى الأمور ما يجده الإنسان من نفسه، وهذه الميزة تجعل المعرفة المكتسبة قرينة النظر، فالكسبي من المعرفة يكاد يرادف النظر، لأنه منهجها الأساسي. ولهذا، فإن من يرى من العلماء (أن الكسب لا يمكن إلا بالنظر، فهو عنده للكسبي، وتعريفهما يتلازمان) (٦).

وعليه، فإن المعرفة المكتسبة يمكن أن يكون النظر خير معرف لها، (فلا شيء من العلوم المكتسبة إلا و يرجع أصله إلى النظر) (٧)، ولذا، فقد وصفت المعرفة للكسبية بالعلوم النظرية (٨). وبذلك صار من كمال تعريفها أن نوضح حقيقة النظر وماهيتها، وشروطه.

فالنظر لفظة مشتركة من ألفاظ مختلفة لها دلالات مختلفة، فهو:

١. تقليب الحدقة الصحيحة نحو المرني إلتماساً لرؤيته (٩).
٢. يراد به الإنتظار، قال تعالى: ﴿فناظرة به يرجع المرسلون﴾ (١٠)، أي منتظرة (١١).

(١) المصدر السابق، ص ٩.

(٢) عبد الجبار، المقفى، ج ١١، ص ٢٤٩.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق، ج ١٢، ص ٦٧.

(٥) عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ج ١، ص ٦.

(٦) الأيجي، المواقف في علم الكلام، ص ١١.

(٧) عبد الجبار، المقفى، ج ١٢، ص ٦٧، ص ٩٨.

(٨) الأيجي، المواقف في علم الكلام، ص ١١.

(٩) عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ج ١، ص ٥.

(١٠) سورة النمل، آية ٣٥.

(١١) عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ج ١، ص ٥.

٣. يراد به العطف و الرحمة، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَكْلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (١) موبدو في تفسير هذه الآية نزعة اعتزالية، تبديها هذه لتأويلات ٩.

٤. يراد به المقابلة، ومنه قول العرب: دارِي تَنْظُرُ إِلَى دَارِ فُلَانٍ، أَي تَقَابِلُهَا (٢)، ويراد به التفكير بالقلب، كما في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَفَكَّرُونَ لِيِ الْإِنبِلِ كَيْفَ خَلَقْتَهُ﴾ (٣)، أَي أَفَلَا يَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِهَا، وَلَا يَتَعَيَّنُ مَعْنَى مِنْ بَيْنِ هَذِهِ الْمَعَانِي إِلَّا بِمَا يَقْتَرِنُ بِهِ مِنَ الْقَرَائِنِ، وَيَنْضَافُ إِلَيْهِ مِنَ الشَّوَاهِدِ.

و النظر متى قيد بالعين، فإنه لا يحتمل إلا تقابل الحقيقة الصحيحة نحو المرني التماسا لرؤيته كما أنه إن قيد بالقلب، فإنه لا يحتمل إلا التفكير.

و يذكر عبد الجبار أن للنظر بالقلب أسماء مختلفة، ومنها: التفكير، والبحث، التأمل والتذكروالرؤية (٤).

والتفكير بالقلب (هو المعنى الذي يوجب كون الإنسان متفكرا، والواحد منا يجد هذه الصفة في نفسه، ويفصل بين أن يكون متفكرا، أو بين أن لا يكون متفكرا. وأجلى الأمور ما يجده الإنسان من نفسه) (د)، فهو فعل إنساني ونفسي، ويشعر الإنسان به حين يقوم به، مفاده لتفكر و تأمل حال الشيء، مع التمثيل بينه وبين غيره، أو تمثيل حادثة بغيرها (٥).

ويخلص لدينا أن المعرفة المكتسبة فعل مفاده تأمل الشيء، والبحث عن أوجه الشبه بينه وبين غيره من الأشياء للوصول إلى حكم عليه، كأنه بذلك يجعل العلم هو المشابهة، بله المقايسة.

ثالثا: المعرفة النقلية

أهم ما يميز المعرفة الإسلامية عن باقي معارف الأديان والمذاهب الوحي، وقد جرى الإصطلاح الإسلامي على نعتة بالنقل، وهوماتفق عليه جميع المدارس الإسلامية. وعبد الجبار ليس غريبا عن الفكر الإسلامي في اعتماده على هذا المصدر، وإن لم تخل تصوراته النقلية من خصوصيات معرفية ومنهجية، يقول في بيان الأئمة: (حجة العقل، والكتاب، والسنة، والإجماع، ومعرفة الله تعالى لا تتال إلا بحجة العقل) (٦). و مصطلح النقل يطلق على القرآن والسنة.

وللرحي أهميتان في ردود عبد الجبار على التصاري، وهما:

١. أهمية الوحي في دراسة عبد الجبار للنصرانية

٢. ضوابط عبد الجبار في التعامل مع الوحي.

(١) سورة الأعراف، آية ٧٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٥.

(٣) عبد الجبار، لمقى، ج ١١، ص ٣٤٩.

(٤) سورة لقمان، آية ١٧.

(٥) المصدر السابق.

(٦) عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٤٠.

أولاً: أهمية الوحي في دراسة عبد الجبار للنصرانية

إن للوحي بإعطائه تصورات حول العقائد النصرانية، يكون قد وجه عبد الجبار لدراسة المواقف القرآنية والتدليل على صحتها، لتصير منطلقاته ومفاهيمه؛ إذ أنه قد استعرض لجميع تفصيلات حقيقة الإنسان الديني، والأنظمة الدينية، واستعرض حقيقة للمسيحية، وما اعترافها من تغيير وتبديل، وبين وسائله، وأوضح حقيقة المسيح، شخصه ونبوته وعقيدته خير توضيح. وما يتعلق بذلك من أحكام كما فصلنا في تمهيد هذا البحث، وهو ما يؤسس مصدراً معرفياً مهماً للدراسة النقدية للنصرانية^(١).

ولا يمكننا أن نتناول كل ما أمده القرآن لعبد الجبار، ولكننا سنكتفي بمسألة واحدة، وهي منهج عبد الجبار في كتابه "تثبيت دلائل النبوة"، فقد استلم فيه موقف القرآن الذي استعرضناه في التمهيد، ورميه النصارى بتحريف كتبهم المقدسة، ليعتمده كمفهوم بحث، ويؤسس به مقولة جديدة للنقد، ومرجبة له، وهي مقولة التحريف، والتي سماها عبد الجبار بمنهج المخالفة في الأصول والفروع^(٢).

إن الوحي كان له فضل في توجيه رد عبد الجبار على النصارى في كتابه التثبيت - توجيهين، وهما:

١ - توجيهها تاريخياً: فالقرآن برميه النصارى بالتحريف ومخالفة المسيح، جعل القاضي يدرس تطور العقائد النصرانية، ويبحث عن الدخيل فيها، وفي شرائعها، وإبياتها ومسيحياتها، وجعله يدرس مصادر التحريف التي دخلتها، والعوامل التاريخية التي ساعدت عليه، ويبحث للدخيل، ليثري معلوماته حول تاريخها، وليثبت أن النصارى مخالفون للمسيح، وبذلك يؤكد القاضي أن ما نزل به الوحي حق، وهو عين الإعجاز^(٣).

٢ - توجيهها تكوينياً: فالقرآن باتهامه النصارى بأنهم يضاؤون الذين كفروا من قبل وأنهم متأثرين بهم^(٤)، وجه القاضي ليبحث عن تكون العقائد النصرانية والتطورات المختلفة التي طرأت عليها، والمكونات التي أثرت في تكوينها، كالفلسفة اليونانية والوثنيات القديمة، ويقوم بمقارنات بين الأديان، ليؤكد أن النصارى بتقليدهم وتجسيدهم مضاهون للذين كفروا من قبل، وأن اتهام الوحي لهم هو حق اليقين، ومظهر من مظاهر إعجازه^(٥).

وهذا التوسع الدراسي لم يتحقق إلا بإدخال هذا المفهوم القرآني إلى دراسة النصرانية، وقد كان عبد الجبار شاعراً بحق بسبقه إليه^(٥)، ولم يكن ذلك ممكناً إلا مع اعتماده الوحي.

ورغم حضور هذا الموقف في وعي النقد الإسلامي للنصارى، إلا أنه لم يصر مفهوم

(٢) المصدر السابق، ص ١٩٨.

(١) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١٥٨.

(٣) المصدر السابق، ص ١٥٠-١٦٥، وراجع تحليلها في الفصل الثاني، مبحث رد عبد الجبار على لغة الإلهيات التاريخية

(٥) المصدر السابق، ص ١٩٨.

(٤) المصدر السابق، ص ١٥٨، ١٦٨.

بحث يهتدى به في واقع البحث في الحضارة الإسلامية-فيما نعلم-(١)، رغم تأكيد القرآن على هذا المفهوم، فالدراسات الإسلامية في الرد على النصراني لرتضت لنفسها للدراسة الآتية للكلامية، دون التفات إلى النظرة الزمنية، فنظرت إلى عقائد هم على أنها كل متكامل، ويرد عليها من هذه الزاوية، وأما عبد الجبار فقد نظر إليها- بفضل الوحي- على أنها تراكمات فكرية وتبلورات عقديّة تمت على مر الزمن المسيحي بعد المسيح عليه السلام، وهي التحريف الذي قصده القرآن(٢).

والدراسات النصرانية المعاصرة نجدها قد أقرت مبدأ التغيير للدخيل على العقائد النصرانية حديثاً، قسمته تطورا، ولكنها تأت في صياغة نظريات حول عقائد المسيح؛ فهي غنوصية، وهي صوفية يهودية، وهي غير كذلك، بما لا يمكن التحقق منه أبداً؛ فالمراجع التي اعتمدها لا تسعنا إلا بظنيات(٣)، وهو ما يفسر عدم تقدم الدراسات النصرانية كثيراً، إذ أنها تعتقد نسقا منهجيا بينا، خلافاً لدراسات عبد الجبار التي تجعل من دراسة النصرانية امتداداً طبيعياً لدراس العقيدة والنبوة والوحي؛ وقد أفاض في الإيطة عن العلاقة بين العقائد النصرانية وإعجاز القرآن، ونبوة محمد عليه السلام(٤).

إن اعتماد عبد الجبار للوحي كمصدر معرفي هو الذي كان وراء تفوق دراساته للنصرانية وسبقها إلى كثير من النتائج النقدية.

ثانياً: ضوابط التعامل مع الوحي

لم يكن نقد عبد الجبار خلواً من ضوابط للتعامل مع الوحي، وهي نوعان:

١. ضوابط الإثبات.

٢. ضوابط التفسير.

١ - ضوابط الإثبات

يخصص عبد الجبار هذه الضوابط للتمييز بين ما هو صحيح النسبة إلى صاحبه، وبين ما هو ليس كذلك، إذ ليس كل قول ينسب إلى شخص هو صحيح النسبة إليه. وهو ما يقتضى بحثاً عن قواعد وضوابط تميز بين ما هو صحيح الثبوت وبين ما ليس كذلك. وعليه، فالتسليم والإيمان بالكتاب المقدس لا يتم إلا بعد التأكد من مصدرها الإلهي. وهو ما يفترض إيماناً عقلياً مسبقاً بأن الله موجود(٥)، ويضمّر نسقا عقدياً مسبقاً مفاده أن العقل مقدم على النص، إذ أن هذا الأخير محتاج للأول في الإثبات والتفسير(٦).

(١) الشرقى، الفكر الإسلامي في الرد على النصراني ص ٢٥٨، حيث سجل الشرقى غياب النظرة لتاريخية للإثبات النصرانية، وبمعنى ذلك على القرون الأربعة للهجرة الأولى، بما في ذلك عبد الجبار.

(٢) راجع تمهيدنا السابق، مبحث نقد توثيق الكتب المقدسة.

(٣) جببير، المسيحية نشأتها وتطورها، ص ١٤-٢٤.

(٤) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ٩٤.

(٥) عبد الجبار، المعنى، ج ٥، ص ١١١.

(٦) المصدر السابق.

فالإثبات باعتباره عملاً بشرياً لتمييز النصوص والغوص في صحتها وسقمها، يمدنا بالإجراءات المنهجية التي تتبع في توثيق النص، وبالأدوات التحليلية التي توظف في النقد. ومن جهة أخرى يقوم بفحص نتائجه، وإعادة نقدها، للتأكد منها.

وما نلاحظه على تحليلات القاضي الإثباتية للنصوص المقدسة أنه يعيد إلى تقرير ضوابط إثبات للنص نظرياً، ثم يقدم على التطبيق العملي، ليعطي للجزئيات النقدية حقها، فتكون قرائن لعمله النقدي النظري، ثم يصنف للنصوص تبعاً لذلك إلى الأقسام التالية:

- ١ - الوحي الصحيح: وهو ما أنزله الله على أحد أنبيائه، ونقل نقلاً صحيحاً إلينا، كالقرآن.
- ٢ - الوحي المحرف: وهو ما أنزله الله على أحد أنبيائه، ودخله التغيير البشري على ممر التاريخ، كالأناجيل مثلاً.

٣ - الوحي المكذوب: وهو ما نسب إلى الله زوراً، وادعى أنه وحي منه (١).

وأما الوحي الصحيح، فيقسمه لقاضي تبعاً لإقائته اليقين إلى قسمين أيضاً، وهما:

- ١ - المتواتر: وهو ما نقله إلينا عدد من الرواة من الكثرة، بحيث يستحيل اجتماعهم على الكذب، ويفيد اليقين، كالقرآن مثلاً.
- ٢ - الآحاد: وهو ما نقله إلينا عدد من الرواة، يمكن أن يجتمعوا على الكذب، ولا يفيد اليقين، كالأحاديث الآحاد (٢).

وهذا التصنيف يفترض حضور نموذج إثبات لديه، تكون وفقه كل تلك التحليلات النقدية والتصنيفات النصومية؛ يقوم بدراسة نصوص المقدسة، وينقدها، ثم يلحقها بأحد الأقسام السابقة؛ فالتعامل مع نصوص الوحي لا يتم دون ضوابط إثبات. وأما حقيقة إجراءات المنهجية، فسيهتم المنهج التاريخي النقدي بدراستها وتحقيقها (٣).

٢ - ضوابط التفسير

إن تفسير النص يقتضي إماماً بالإجراءات المنهجية المقبولة في التفسير، وأهم ما تميز به هذه عند عبد الجبار ذي المنحى الاعتزالي تقديم العقل على النقل (٤)، وهو ما يجعلنا نقر بتميز خاص للتفسير الاعتزالي، وبالتالي لكل نقده للتفسير.

و تقديم العقل في التفسير هو ما توجه إليه مبادئ القاضي الأساسية في علم التفسير، ذلك أن صيغة الخير لا تضمن الحكم بالصحة أو البطلان على الخير، ولن يتحقق من ذلك ما لم يحط علماً بحال المخبر، (فلن نعرف أن القرآن لو الانجيل حق أو باطل ما لم نقس أن منزله حكيم) (٥). وتنتج عن هذا التقديم تفرقة بين الخطاب المحكم و الخطاب المشابه، والتمييز بين كل واحد منهما؛ فالخطاب المحكم له القوة في الإمداد بالمعنى المنطقي والمقبول لكامل

(١) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١٥٠-١٥٥.

(٢) عبد الجبار، لمعي، ج ٥، ص ١١١.

(٣) لرجع مطلب المنهج التاريخي النقدي من هذا الفصل.

(٤) عبد الجبار، لمعي، ج ٥، ص ١١١.

(٥) المصدر السابق.

النص و للمتشابه.

ولا تنقص قيمة المتشابه بعد ذلك، إذ له الحجية الكاملة، والغوص في خفاياه ، يفترض نظاما مرجعيا ذا قرأتين من المحكم، وهي أصول عبد الجبار الاعترالية الخمسة، فيرجع إليها كلما مست الحاجة إلى تفسير المتشابه، فلذا وجد تناقض بين المحكم و المتشابه ، اضطرر إلى التلويل، والذي هو تفسير يلجأ إلى المعنى المجازي حينما تكون الحقيقة معارضة لمبادئ الأصول الخمسة(١).

للمبحث الثاني:

الضوابط

الإبستيمولوجية

لمنهجنا في الرد على النصارى

وظف عبد الجبار في رده على النصارى عدة ضوابط إبستيمولوجية، هي:

١. موضوعية الحقيقة الدينية
٢. الطبيعة المعرفية للرد على النصارى

أولا: موضوعية الحقيقة الدينية

نلاحظ أن القاضي في تحليلاته الكلامية الرديئة على النصارى يخضع للقيم المعرفية المثالية، فيجعل من بحثه معرفة موضوعية عن الحقيقة الدينية، فنراه في رده على التلويث يخضعه لقواعد العقل ومتطلبات المنهج - كما سيأتي - ، حتى يتضح تناقض النسق العقدي النصراني(٢).

والموضوعية في البحث العلمي لا تقتضي في نظر عبد الجبار - الفصل بين الديني والعلمي، أو النقل والعقلي كما هو مساند الآن، فهما متجانسان، أو يطلب فعل المجانسة والتوفيق بينهما إن أمكن حتى تستقيم آراء عقديّة أخرى، والقاضي في رده على النصارى يهدف إلى تقويض الفكر النصراني وإثبات مخالفته المعقول، وهو ما يخفي في طياته الدفاع عن العقيدة الإسلامية والقول بإعجاز القرآن وإثبات معقوليتها كما سيتبين في هذا البحث.

(١) المصدر السابق.
(٢) راجع الفصل الأول.

والقاضي في "التبئيت" لرتضى لكتابه أن يكون مثبتا لدلائل نبوة محمد صلى الله عليه و سلم، مبينا أن من دلائل نبوته القول بتحريف كتب النصارى، كما هو منكور في القرآن ، يقول في ذلك:

(وقد ذكرت لك أنه ما قصدنا بيان فساد النصرانية، إنما قصدنا البيان عن مفارقتهم لدين المسيح و مخالفتهم له في الأصول والفروع جميعا مع شدة تحققتهم به، وأن علم محمد صلى الله عليه و سلم بذلك إنما هو من قبل الله عز وجل ، وأن ذلك من معجزاته وآياته وإن كان قد اتفق من حكايات أقوالهم الرد عليهم ما لا يكاد يوجد في كتاب، سيما حكاية تسابيحهم وأقاويل رؤسائهم، فاحتفظ بذلك فبتك لا تكاد تجده في كتاب ، وبك إلى حفظه أمن الحاجة)(١).

ويظهر من هذا النص أن عبد الجبار أعاد قراءة الردود الإسلامية على النصارى بمنطلق جديد، ليصير رده هادفا إلى إثبات صحة مقالات الرسول عليه السلام والقرآن الكريم، والإبادة عن التطابق بين النقل والعقل مؤكدا إعجاز الوحي، والوصول إلى مواقف عقديّة أخرى. ونلمح من خلال ردود القاضي التسليم بإمكانية المعرفة الدينية وموضوعيتها، ومشروعية ولوج وإقحام ميدان الإلهيات للحسم في مشاكلها(٢).

ولما كان الوجود عند عبد الجبار صنفين، وجود الله ووجود الكون، كانت المعرفة صنفين تبعا:

١. فوجود الله، ولا ينال إلا بالعقل، ولا يمكن بغيره من الأدلة .
٢. ووجود الكون، ويخضع للإدراكين، الحسي والعقلي وللمشاهدة والتجربة(٣).

وقد سبق أن شرحنا أن الأدلة عند القاضي أربعة: (حجة العقل، والكتاب، والسنة، والإجماع، ومعرفة الله تعالى لا تنال إلا بحجة العقل)(٤)، ويشرح سبب اقتصار معرفة الله على حجة العقل، (أن ما عداه فرع على معرفة الله تعالى بتوحيده وعذله، فلو استدلنا بشيء منها على الله و الحال هذه، كنا مستدلين بفرع الشيء على أصله، وذلك لا يجوز)(٥)، فلا يتم التسليم بالكتاب لو بالسنة قبل معرفة الله، لارتباطهما المعرفي به، وتأسيسها عليه؛ فالوحي لا معنى له إن لم تكن الأوهية.

والخلاصة أن القاضي يجعل من الدين موضوعا عقليا محضا وممكنا في الآن ذاته، فالعقل يفرص في متناقضات الإدراك الحسي المباشر بكل صورته، ومبادئ النسق العقلي، و يحاول الكشف عما يمكن أن يقال عنه إنه حقيقة، ويكون القاضي بذلك قد سجل نفسه مع من يقولون بإمكانية التعالى والمعرفة الميتافيزيقية، و يجعل منها تفسيرا و تنويرا لكل المشكلات التي

(١) عبد الجبار، تبئيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١٩٨.
(٢) كتب عبد الجبار، المقتي في أبواب العدل والتوحيد، سبق التعريف به في الفصل الأول.
(٣) عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ج ١، ص ١٤٩-١٦١.
(٤) عبد الجبار، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص ١٣٩. وشرح الأصول الخمسة، ج ١، ص ٤٠.
(٥) عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ج ١، ص ٤١.

وإذا كان عبد الجبار يقر بعقلانية المعرفة الدينية، وإمكانية التعلّي عقليا لمعرفتها، فبئس مع ذلك يقر بوجود معرفة دينية فوق طور العقل، لا يمكنه الاستدلال عليها، إلا إذا أقررنا بالوحي والنبوة و الإعجاز، كعذاب القبر والحوض وأحوال جهنم، وغيرها، فكلها أمور دينية لا يستطيع العقل للتدليل عليها، مع أن النص يؤكد ثبوتها، فكان التدليل على صدق الوحي وإعجازه إثباتا لها بدلالة التضمن^(١).

إن القول بموضوعية الحقيقة الدينية سمح لعبد الجبار بتأسيس مذهب كلامي ومواقف ميتافيزيقية، كما سمح باتخاذ مواقف من آراء الآخرين الميتافيزيقية، إذ المعرفة ممكنة، ومن ذلك قوله في الرد على التثليث، (قدمنا للدلالة على أن القديم واحد لا ثاني له في الحقيقة، ما يدل على إبطال مذهبهم)^(٢)، فاستخدام مصطلح الحقيقة تصرّيح بوجود الحقيقة الدينية وموضوعيتها، وإمكانية التدليل عليها.

ثانيا: علاقة الرد على النصراني بالعلوم

إن الردود تختلف قيمة و محتوى تبعا لغاياتها و إجراءاتها المنهجية، فمحتوى الرد يختلف شمولية ووضوحا ودقة باختلاف العصر، فكلما نمت و تطورت العلوم ازدادت العلاقات بين العلوم، لتتعمق نتائج البحث، وتزداد نضجا. وعبد الجبار قد نهج نهجين مختلفين في دراسة النصرانية، ورغم أن مؤلفاته فيها كلها كلامية، إلا أنها تميزت بميزات تجعل الفرق بينها شاسعا، نصنفها كما يلي:

١ - طريقة المعنى والاصول الخمسة والمحيط

حيث نجد عبد الجبار لم يخرج في طرحه عن نهج الردود التي سبقته، فالرد على النصراني هو امتداد طبيعي للتوحيد الكلامي، ودرسا في علم الكلام، ويعالج بنفس المعالجة، فيوظف التحليل الكلامي والأبحاث المنطقية، ويستعين بمباحث من الرياضة والطبيعة^(٣).

٢ - طريقة تثبيت دلائل النبوة

حيث ينهج عبد الجبار نهجا جديدا، ويؤكد هو حدثته، فيقول: (قد اتفق من حكايات أقوالهم و

(١) عبد الجبار، المعنى، ج ١٦، ص ١٥٠-٢٠٠.

(٢) المصدر السابق، ج ٥٥، ص ٨٦.

(٣) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ١٩٨.

الرد عليهم ما لا يكاد يوجد في كتاب، سيما حكاية تساييهم وأقارب رؤسائهم ، فاحتفظ بذلك فإنك لا تكاد تجده في كتاب، وبك إلى حفظه أمس الحاجة(١)، فقد كان شاعرا بسبقه إلى هذا الموضوع، إذ أنه جعل الرد ضربا من الإعجاز القرآني، ودليلا من دلائل نبوة محمد بما أبان عليه السلام عن دقائق وحقائق من العقائد النصرانية، ولذا، فقد سمي كتابه تثبيت دلائل النبوة، ليصير الرد على النصرى درسا في علوم القرآن ودلائل نبوة الرسول عليه السلام.

والجديد في طرح التثبيت أن النصرانية لم تطرح بمنظار الجدل الكلامي، والتناسق الداخلي، ولكن طرحت بمنظار المؤرخ الناقد المقارن، فيستعرض نشأة العقائد النصرانية وتطورها، ويوضح دور السياسة في ذلك، ودور الثقافات السائدة الوثنية في تكوينها، من رومانية وبابلية، ويستخدم الطريقة التكوينية موضحا كيف تأثرت عقائد المسيح الأولى بذلك، وماذا تأثر منها(٢). إن ما نستعرضه الآن هو تلك المخالفة للمسيح في الأصول والفروع التي يحكي عنها عبد الجبار، والتي عبر عنها القرآن بالتحريف(٣).

فإدخال مفهوم التحريف إلى موضوع الرد على النصرى جعل الرد باعتباره عملية فكرية واستقصائية يوسع من آفاقه، ليمتلك أدوات معرفية جديدة في التحليل؛ فالتحريف مضمونه تاريخي، لأنه لن يتحقق واقعا إلا إذا درس تاريخ النصرانية ومؤسساتها الثقافية، وأقيمت مقارنات لتصل إلى نتائج معرفية، ويفسر لنا اهتمامات عبد الجبار بالتاريخ الروماني، وتاريخ العلاقات السياسية الرومانية-الكنسية، والتاريخ الثقافي للدولة الرومانية، وغيرها من المباحث التاريخية(٤)، كل ذلك ليلم بالمحرف، وبمصادره، والتيارات الفكرية والدينية المؤثرة فيه .

كما عمد عبد الجبار لتأكيد تحريف العقائد النصرانية إلى عقد مقارنات بين مسيحية المسيح و نصرانية النصرى، و بين نصرانية النصرى الرسمية، و نصرانية الواقع النصراني، و بين النصرانية والمجوسية، و بين النصرانية والمناوية وعقائد الرومان؛ وعقد المقارنات المنهجية بين عقائد مختلفة بهدف الوصول إلى تصور حول التأثير والتأثر الواقع بين الأديان، وبذلك يتبن مفهوم التحريف القرآني، وتوضح الدلائل التي تسانده من الواقع التاريخي(٥).

إننا لا نجد رادا آخر يعقد دراسات في علم مقارنة الأديان، ليدرس النصرانية، سوى كاتب آخر معاصر له، وهو العامري في كتابه الإعلام بمناقب الإسلام. والتثبيت والإعلام يعدان بحق الكتابين الوحيدين الذين تناولوا الأديان بمنهج مقارنة الأديان ، وإن كان عبد الجبار قد

(١)المصدر السابق

(٢)راجع تحليل ذلك في الفصلين الرابع والخامس

(٣)راجع تحليل ذلك في هذا الفصل، مطلب المسيحية إسلام محرف

(٤)عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ٢٠١-٢٠٩

(٥)راجع تحليل ذلك في الفصل السادس.

تميز عن العامري باستخدامه منهج مقارنة الأديان للرد على النصرى، وإثبات التحريف في عقائدهم، والتدليل على نبوة محمد عليه السلام^(١).

إن تصنيف عبد الجبار قضايا الرد على النصرى مع دلائل نبوة الرسول عليه السلام كان له دور كبير على النتائج النقدية، حيث فتح مجالاً جديداً للعلم الأديان، ووسع أفق نمق الرد على النصرى، ليشمل علم التاريخ، ويتمتع مرة أخرى ليستعين بعلوم أخرى، كالمناطق و الكلام و للتفسير و علم مقارنة الأديان، وحتى للطبيعيات، وهو ما يجعل الرد مؤسسا على رؤى ونماذج دراسية مختلفة، تجعل حكمه رفيع المستوى.

المبحث الثالث:

المقولات

الأساسية لمنهجها في الرد على النصرى

قبل محاولة استكشاف هذه المقولات، يجب التأكيد على أن ردود عبد الجبار على النصرى هي امتداد ونتائج تصور خاص بالإسلام، كتصوره للألوهية والنبوة والإنسان والحياة، وغير ذلك، وهي مقولات الرد. ولا يتأتى لنا الإدراك التام لمرامي ردوده وأبعادها إلا باستخراجها، وإعادة تركيبها من جديد، وهي نوعان:

- ١ - المنطلقات الأساسية: وتعد أساساً لفهم القاضي للوجود عامة، وحضورها نجده في كل ردوده على النصرى.
- ٢ - المفاهيم الأساسية: وهي أساس لفهم القاضي للقضايا المتعلقة بالعقائد النصرانية.

(١) راجع مفهوم التحريف في تمهيد هذا البحث.

المطلب الاول: المنطلقات الأساسية لمنهجه في الرد على النصارى

وظف عبد الجبار في الرد على النصارى ثلاثة منطلقات أساسية، وهي:

١ - التوحيد

٢ - العزل

٣ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

أولاً: التوحيد

يلعب تحليل مفهوم التوحيد دوراً أساسياً في فهم ردود القاضي على النصارى، ولنا نقصد بذلك التوحيد القرآني، أي التوحيد الذي يقر أن الله واحد لا شريك له. فهذا القيم للتوحيد تشترك فيه جميع المدارس الإسلامية، ولكننا نقصد التوحيد الكلامي، أي التوحيد الذي كان نتيجة بحث كلامي في فروع العقيدة، ويخص مدرسة معينة.

إن القاضي قد صنف عقائد النصارى في كتابيه المعني والأصول الخمسة، على أنها شبهات في التوحيد الاعتزالي، وتحليل هذا التوحيد سيفيدنا في فهم مرامي ردوده و منطلقاتها.

فالتوحيد في اللغة: (عبارة عما يصير به الشيء واحداً) (١)، و(يستعمل في الخبر عن كون الشيء واحداً، لما لم يكن الخبر صدقاً إلا وهو واحد، فصار ذلك كالإثبات) (٢)، وأما في اصطلاح عبد الجبار فهو (العلم بأن الله تعالى واحد، لا يشاركه غيره، فيما يستحق من الصفات، نفيًا وإثباتًا على الحد الذي يستحقه، والإقرار به) (٣). وتحليل هذا التعريف يظهر أن التوحيد مفهوم يشتمل على العلم بالله، وعلى الإقرار ب وجوده وصفاته، ولو علم ولم يقر، أو أقر ولم يظهر، لم يكن موحدًا. والعلم مفهوم يشمل عناصر، وهي: الذات، والصفات بأنواعها، وكيفية استحقاقها، وهي ما تعرف بطوم التوحيد، إذ جرت عادة المعتزلة على تسمية المسائل التي تدرج تحت أصل من الأصول الخمسة بطوم الأصل (٤).

والقاضي في تحليله و تحديده لمعنى الواحد، يسلك مسلكاً منطقيًا ومعرفيًا و فلسفيًا في الآن ذاته، ليبرز تصورهِ للتوحيد الكلامي، مستخدماً الأدلة الكلامية التي استلمها من بحثه المعرفي، فيبدو التوحيد إثر ذلك كأنه نسق متكامل، وبقنضيه الضرورة إثر تعاملها مع الدليل، والنظر في الموجودات (٥).

(١) عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ج ١، ص ٧٣.

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق، ص ٧٤.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

والذات - عند القاضي - واحدة، وليست متعددة، فإله ليس مركبا، وليس متعددا، وليس جسما. وأما الصفات، فإن يعلم القديم تعالى بما يستحق من الصفات، وكيفية استحقاقها، وهي أنواع، (صفات يجب له في كل وقت، وما يستحيل عليه في كل وقت، وصفات يجب له في وقت دون وقت، وبذلك يعلم المكلف أن من هذا حاله، لا بد من أن يكون واحدا لا ثاني له يشركه فيما يستحق من الصفات، نفيًا وإثباتًا على الحد الذي يستحقه)(١)، وقد خص عبد الجبار كل نوع منها بتحليل:

النوع الأول: أما ما يجب له في كل حال من الصفات، فالصفة التي يبيا يخالف مخالفة، و يوافق موافقة لو كان له موافق تعالى على ذلك، وكونه قائرا، عالما، حيا، موجودا، فيذو الصفات يجب في كل حال(٢).

ويفصل القاضي في كيفية استحقاق إله لهذه الصفات، فالصفة التي يخالف بيا الخلق والتي يستحقها لذاته، والصفات الأربع الأخرى، كونه قائرا عالما، حيا، موجودا، يستحقها لما هو عليه في ذاته(٣).

النوع الثاني: وأما ما يستحيل عليه من الصفات في كل وقت، فهو ما يصاد لصفات التي يستحقها لذاته، ككونه عاجزا جاهلا معزوما، فإنها تستحيل في حقه.

النوع الثالث: وأما ما يجب له تعالى من الصفات في وقت دون وقت، فكونه متركا، فإنه مشروط بوجود المدرك، ونحو كونه مريدا و كارها، فإن ذلك يستند إلى الإرادة و الكراهية الحادثتين الموجودتين لا في محل(٤).

وعبد الجبار في رده على النصرى تناول معتقداتهم على أنها شبه تطرح على التوحيد، وهو ما يؤكد أنه يرى أن إثبات التوحيد كف لثب عقائدهم، ويؤكد لنا هذا مايلي:

١. يفتح عبد الجبار فصل إبطال التثنيث بقوله: (اعلم أن ما قدمنا من الدلالة على أن القديم واحد لا ثاني له في الحقيقة، ما يدل على إبطال مذهبهم)(٥)، فيطرح قضية الأقانيم الثلاثة على أنها من جزئيات علوم التوحيد.

٢. (والنصارى إذا قالوا إن الله ثلاثة أقانيم، ولم يرجعوا بذلك إلى ثلاث نوات مخصوصة بصفات لم يحصل خلافهم إلا في العبارة، إذا رجعوا بالصفات إلى كونه تعالى عالما حيا)(٦)، لتصير متفقة مع المعتقد الإسلامي.

٣. وإن قال النصرى: إنه ثلاث نوات، فالدلالة التي دلت على أن القديم تعالى واحد، يشير بذلك أن (ما شارك القديم في كونه قديما، يستحيل أن يختص لذاته بما يفارق الآخر)(٧).

(١) المصدر، ج ١، ص ٧٥

(٢) المصدر سبق.

(٣) المصدر سابق.

(٤) المصدر سبق.

(٥) عبد الجبار، المقنى ج ٣، ص ٨٦.

(٦) المصدر سبق.

(٧) المصدر سبق.

فالقول بأن الله ثلاثة أقانيم؛ أي ثلاث نوات، سيؤدي إلى التعدد الذي برهن على بطلانه في أصل التوحيد، فالأدلة المثبتة للتوحيد هي نفسها المثبتة لبطلان هذا القول. فالقاضي يطرح قضية الأقانيم، ويدرسها على أنها من علوم التوحيد، وهو ما يؤكد حضور هذا المنطلق في رده.

٤. يرفض عبد الجبار القول بأن لله جوهر، ويشرح سبب ذلك، فيقول: (لو كان جوهرًا لكان محدثًا، وقد ثبت قدمه، ففسد قوله: إنه جوهر واحد، ثلاثة أقانيم) (١)، فالجوهرية من خصائص المحدث، والله قديم، ولذا لا يصح إطلاق لفظ الجوهر عليه.

٥. ويناقش النصارى في أقنوم الحياة، وما ينجر عن ذلك من لوازم، فيقول: (وإن قلوا إن الحياة هي الحي، فقد أقرروا بالتوحيد) (٢)، فليس له من مرمى سوى إثبات التوحيد الاعتزالي، الذي يرى أن الصفات هي الذات.

وأما عن التجسد المسيحي، فيقول عبد الجبار: (والذي يبطل قول النصارى أن الله تحد يعيسى، أي أن مشيئة اللاهوت مشيئة الناسوت، فهو الدلالة التي دلت على أن القديم تعالى مريد بإرادة في محل) (٣)، فمناقشة القول بأن مشيئة اللاهوت هي مشيئة الناسوت هي استمرار جنلي للتوحيد الكلامي.

و القول بأن الاتحاد، أن صارت مشيئة عيسى مشيئة للاهوت لا يصح لأنه لا يتفق والتحليل المنطقي للتوحيد الكلامي، إذ يوضح أنه لا يليق به تعالى إلا كونه مريدا بإرادة لا في محل (٤).

وحضور مفهوم التوحيد في رد عبد الجبار على النصارى يبين من خلال هذه العروض السريعة لبعض مقتطفاتها. ونكرر ثانية أن ترتيب كتابه المعني نفسه - كما بينا سابقا - له دلالة بينة على الملمح العام لأصول تصوره للعقائد النصرانية، حيث رتب مسائل الرد عليها تحت أصل التوحيد، ويؤكد هذا أن العقائد النصرانية في نظره شبه تطرح على هذا الأصل، وأنها تعالج بنفس الأنواع المعرفية التي عولج بها التوحيد الكلامي.

والخلاصة أن الوجود عند القاضي نوعان، وجود الله ووجود الكون، وكل خصائصه المعرفية و الفلسفية، وليس بين الوجودين سوى رباط الخالقية والتدبيرية، وليس بينهما تشابه؛ فالوجود الأول تنزيه محض، والوجود الثاني تجسيم محض. وثمة تمييز آخر يمكن أن نوجده بين معرفة الوجودين، فالوجود الأول، وجود عقلي محض، ويعمل فيه العقل والحس والاستدلال، وله درجة السمو والتعالي على الوجود الآخر، لأن هذا الأخير يصدر عنه بالخلق، وقوانينه هي قوانين العلم الإلهي، وهو للعلم الحقيقي، لأنه العلم الكلي، وأما العلم الثاني فهو علم

(١) عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ج ١ ص ٢١١.

(٢) عبد الجبار، المضي ج ٥، ص ٩٤.

(٣) المصدر السابق، ص ١٢٢.

(٤) المصدر السابق.

جزئي، يدخل تحت معرفة الحولس والإدراك الجزئي، وهو بهذا يتفق مع غينو في تعالي وأفضلية العلم الإلهي القديم على العلم الجزئي الحسي(١).

تانيا: العدل

وهو المنطلق الثاني لردود القاضي عبد الجبار على النصارى، والعدل في اللغة، مصدر عدل يعدل عدلا، ويذكر ويراد به الفعل، كما يذكر ويراد به الفاعل(٢)، وأما في الاصطلاح، فإذا قيل إنه تعالي عدل، فالمراد به أن أفعاله كلها حسنة، وأنه لا يفعل القبيح، ولا يخل بما هو واجب(٣).

والعدل باعتباره قيمة عقديّة إلهية، تشترك جميع الفرق الإسلامية في القول، ويختلفون في تفاصيل كلامية تترج تحتها، وهذه الفروق والمسائل يسميها المعتزلة علوم العدل(٤).

وعبد الجبار يخصص علوم العدل كلها لأفعال الله، فيدرس ما يصح منه فعله، وما لا يصح منه، فيكون العدل مفهوم قيمي إلهي أخلاقي. ومن مسائله، أن يعلم أن أفعال الله كلها حسنة، وأنه لا يفعل القبيح، ولا يخل بما هو واجب، وأنه لا يكذب في خبره، ولا يجور في حكمه، ولا يعذب أطفال المشركين بذنوب آبائهم ولا يظهر المعجزة على الكذابين، ولا يكلف العباد ما لا يطيقون، وما لا يعلمون، بل يقرهم على ما كلفهم، ويعلمهم صفة ما كلفهم، وأنه إذا كلف للمكلف وأتى بما كلف على الوجه الذي كلف، فإنه يشبهه لا محالة، وأنه سبحانه إذا ألم وأسقم فإنما فعله لصلاحه ونفعه، وإلا كان مخلا بواجب، وأن يعلم أنه تعالي أحسن نظرا بعباده منهم لأنفسهم(٥).

وتلاحظ أن مفهوم عبد الجبار للعدل يشمل مجموعتين من الأفعال، مجموعة من الأفعال يصح فعلها من الله، ومجموعة لا يصح فعلها منه، وهو ما يؤكد لنا أن العدل هو مفهوم قانوني وأخلاقي، يتعالي فيه العقل لكي يقنن للسلوك الإلهي، وما يليق به.

و طرح إشكالية العدل وتفاصيلها يثبت أن القاضي يؤمن بقوة العقل على طرح مشاكل الإلهيات، و تعييد قوانينها والإيمان بالحلول التي يقتضيها التفكير المنطقي؛ و فلسفة العدل عند القاضي هي نظام قانوني وأخلاقي يجمع بين المكلف، والمكلف، ويحدد لكل واحد أطرد القاتونية التي يتحرك فيها(٦)، فيحدد لله ما يجوز له فعله، كإرسال الرسل وكيفية تكليف العباد، ويحدد للإنسان المكلف ضمانات الفعل والحرية اتفعلية، ويحدد العلاقات بين هاتين الدائريتين؛ فله لا يتدخل في حياة البشر إلا ليقم العدل و الواجب، وفلسفة عبد الجبار في العدل تجعل لله المكلف

(١) Guénon, la crise du monde moderne, (Alger Bouchene, 1990) pp53-69

(٢) عبد الجبار، شرح الأصول لفلسفة، ج١، ص٧٧.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(٦) يرجع تلك إلى مبدأ الواجب على الله الاعتراف في - هو تصور قانوني وقهبي محض، وهو ما يرفضه أهل السنة والجماعة، إذ يرون أن لا واجب على الله، بل الواجب هو فعله (راجع: الإلهي، المؤلف، ص ص ٢٢٣-٢٢٠).

أطرا قانونية يعمل فيها، فلا يكلف الإنسان إلا ما يطيق، ولا يفعل إلا الحسن، ولا يكتب في خبره ووعده ووعيدته. وأما الإنسان المكلف، فتحدد له فلسفة الاعتزال أطره للقانونية، فهو حر في تصرفاته، وغير مكلف بما لا يطيق، ويناب ويعاقب على ما يفعل(١).

ولمنطلق العدل أثار على رد عبد الجبار على النصاري؛ فالرد يسلم بأن الله لا يكفنا بمحال، ولما كانت العقيدة التثليثية تخاطب العقول بالمحال، علم أن الله لم يكفنا بها، بل هي من وضع البشر. وهذا الموقف يجعلنا نفهم نصرونا من نقد عبد الجبار للعقائد النصرانية، ومنها مايلي:

١ - يرفض القول بالتثليث، إذ أنه (كفى بالمذهب فسادا أن يصعب على العلماء ضبطه)(٢)، ويرفض القول بالاتحاد، إذ (أن أرباب المقالات وأهل العناية به من المصنفين لا يكاون يحصلون مذهبهم)(٣).

٢ - يظهر هذا المنطلق في تناوله لديانات عصره، فيقول: (قال بعض الحكماء هاهنا ديانات ومقالات تعرف كذب أهلها بأدنى تأمل، منها النصرانية، فإنهم يدعون الآيات لكبرائهم، وأنها لا تنقطع في زمان، وأن الذين أجابوا إلى النصرانية إنما أجابوا بالمعجزات، فيقال لهم: أنتم أجبتم إليها، ولم تروا آية، ولا معجزة)(٤).

٣ - ويقول عن النصرانية جملة: (إن الذي ادعيناه عليهم من التناقض أردنا به تناقض المعنى، وأنه لا يصح اعتقاده دون تناقض الألفاظ، [...])، وما لا يصح اعتقاده لم يكن للتشاغل بإفساده وجه، لأننا إنما نتوصل بالشيء إلى إفساده ما يصح أن يعتقد لنزول به المعتقد عن اعتقاده، فأما ما قد علمنا أن اعتقاده غير ممكن، فلا وجه لطلب أمر يزال به)(٥). وليس هذا فقط، بل إن كل ردود عبد الجبار على النصاري وإزامهم الأقوال الفاسدة هي من هذا القبيل، إذ هي في حقيقتها نقد لمعقولية العقائد النصرانية، وإزامها الناس المحال.

ثالثا: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

ويوضح هذا المنطلق الموقف الاعتزالي السياسي، إذ يعكس تصورات حول الممارسة السياسية؛ والمعروف عند عبد الجبار (هو كل فعل عرف فاعله حسنه، أو دل عليه، وأما المنكر فهو كل فعل عرف فاعله قبحه، أو دل عليه)(٦)؛ فالمعروف والمنكر يتضحان بالدليل الذي يدل عليه، وأما المقصود بالأمر بالمعروف: إيقاع المعروف، والنهي عن المنكر: زوال المنكر(٧).

(١) عبد الجبار، شرح الأصول الفسدة، ج ١ ص ٧٧.
(٢) المصدر السابق، ص ٢١١.
(٣) عبد الجبار تثبیت دلائل النبوة، ج ١ ص ٩٢.
(٤) المصدر السابق، ص ١٧٥.
(٥) عبد الجبار، المقفى، ج ٥، ص ٩٠.
(٦) عبد الجبار، شرح الأصول الفسدة، ج ١، ص ٨٤.
(٧) المصدر السابق، ص ٨٥.

وهذا الأصل موقف من الواقع الاجتماعي، ومحاولة تغييره، وفي ذلك إقرار بقدرة الإنسان على الفعل وإشادة به.

وعند الجبار يقسم المعروف أقساما بحسب نوعه، فمنه واجب، ومنه ما ليس كذلك، و(الأمر بالواجب واجب، وبالنافلة نافلة)(١)، لأن حال الأمر لا يزيد في الوجوب والحسن، على حال المأمور به(٢).

ويقسم المنكر أيضا أقساما، فمنه العقلي، ومنه الشرعي؛ أما العقلي، فما كان منها مدركا بالعقول كالظلم والكذب، وما يجري مجراهما، وأما الشرعي فله قسمان أيضا: ما للاجتهاد فيه مجال، وما لا مجال للاجتهاد فيه(٣). ويظهر أثر هذا التقسيم في حكم الواجب؛ فأما المنكر العقلي، فيجب النهي عنه، ولا يختلف الحال فيه بحسب اختلاف المُقَدِّم عليه بعد التكليف(٤).

وأما المنكر الشرعي، فما كان مما لا مجال للاجتهاد في كونه منكرا، كالسرقة والزنا وشرب الخمر، فالنهي عن كل ذلك واجب، ولا يختلف الحال فيه بحسب اختلاف المقدم عليه(د). وأما ما للاجتهاد فيه مجال كشرب الميتث الذي اختلف في حكمه، فإنه ينظر في حال المقدم عليه ورأيه في الحكم، فإن كان -عنده- أنه جائز لم يجب النهي عنه، وإن كان -عنده- أنه حرام وجب النهي عنه.

وبهذه التحليلات الفقهية يكشف عبد الجبار عن مرونة هذا الأصل في التطبيق، فالأمر بالمعروف يقتضي الإمام بالمأمور به أو المنهي عنه، وبأحوال الإنسان المأمور.

ويعد الأصل خطيرا لما ينتج عنه من مواقف عملية، ولعله الأصل الاعترالي الوحيد الذي اختص بالفعل الإنساني، وموقفه من الغير، فإذا كانت الأصول الأخرى تؤسس الإطار الوجودي العام للفعل الإنساني، ونظام باقي المعارف الشرعية، فإن هذا الأصل يؤسس نموذجا للفعل ومسئوليته تجاه الواقع والمجتمع، ويكفي أن نذكر بمحنة خلق القرآن، إذ رأى المعتزلة أن من واجبه الأمر بالمعروف، أي الأخذ برأي خلق القرآن(٦).

و تندرج مسائل معرفية كثيرة تحت هذا الأصل تتصل بالأخلاق والقانون، وتسمى علوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كأصناف المعروف والمنكر(٧)، وأنواع المأمورين بحسب

(١) المصدر السابق، ص ٨٨.

(٢) المصدر السابق، ص ٨٩.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق، ص ٨٨.

(٥) المصدر السابق، ص ٨٩.

(٦) ابن حزم، الفصل في الملل والنحل، ج ١ ص ١٠٥.

(٧) عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ج ١ ص ٨٤.

أحد الهمم (١)، وأقسام الأمر والنهي (٢)، والإمامة، ومباحث القضاء والقدر، والآجال والأرزاق والأسعار (٣).

ويظهر جليا حضور هذا الأصل في ردود عبد الجبار على النصارى، فالرد يمكن أن يفهم على أنه نهى عن المنكر العقلي، وهو ما يجعله خاضعا للرد للإطار القانوني العام والفلسفي للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وأول ما يمكن طرحه أن الرد على النصارى يمكن عده-حسب تصنيف عبد الجبار السابق للأمر بالمعروف- معروفا عقليا، فالدراسة مهما كانت، لها تبرير وجود ومشروعية، والرد على النصارى هو رد على صاحب عقيدة متعلقة بأصل التوحيد الكلامي، وهي كنها مباحث عقنية على رأي المعتزلة.

و الإطار الفقهي الكلامي عند عبد الجبار يجعل الرد على المعروف العقلي واجبا-كما أوضحنا سابقا-، ولعل اجتماع الدلالة الشرعية العقلية مع دلالة الواقع الاجتماعي الذي لعب فيه النصارى دورا خطيرا، يجعل الرد أوجب للواجبات، إذ يبدو أنه قد وجد احتكاك غير مرغوب بين النصارى وواقع القاضي الاجتماعي، فقد أثاروا شيئا حول عقائد الدين الإسلامي وحول نبوة الرسول عليه السلام، كما أنهم انتشروا في ربوع الدولة الإسلامية و دخلوا المؤسسات السياسية آنذاك، واعتلوا مناصبها المختلفة (٤)، وقد اعتبر القاضي ذلك مؤشرا إنذارا وسوء على حال الأمة الإسلامية؛ أما في خارج ربوع الدولة الإسلامية، فهناك الدولة البيزنطية التي تكيد للدولة الإسلامية (٥).

وفي ظل هذا الواقع الاجتماعي، كان مشروع رد عبد الجبار على النصارى، فالمعنى يغنيك عن غيره من الكتب، والتثبيت هو تثبيت لعقائد النبوة، ومسائلها التي أثرت حولها الشبه، فصار الرد-بذلك- حملة إعلامية ضد عقائد النصارى، وتدعيما لعقائد المسلمين.

و الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من شروطه عند عبد الجبار أن يعلم أن المأمور به معروف، وأن المنهي عنه منكر، لأنه لو لم يعلم ذلك لم يأمر بالمنكر، وينهي عن المنكر (٦)، ولذلك فقد عرض عبد الجبار عقائد النصارى في مؤلفاته المختلفة، ليفهمها قبل أن يقدم على نقد المنكر فيها، (فغلبة الظن في هذا الموضوع لا تقوم مقام العلم) (٧).

وللقاضي كان يغلب على ظنه أن لقوله تأثيرا ونجاحا في إيانة تناقض للنسق للعقدي

(١) المصدر السابق ص ٨٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٨٩.

(٣) المصدر السابق.

(٤) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١ ص ٩٠-١٢٠.

(٥) المصدر السابق.

(٦) عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ج ١، ص ٨٥.

(٧) المصدر السابق.

لنصراني ، وأن دفاعه عن التوحيد للكلامي سيكون له أثر معرفي واجتماعي، يقول في معرض حديثه عن شرائط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: (أن يعلم أو يغلب في ظنه أن لقوله فيه تأثيراً، حتى لو لم يعلم ذلك، ولم يغلب على ظنه لم يجب) (١).

على أن لا يؤدي ذلك كما يقول القاضي إلى فساد أكبر مما هو موجود في النصراني، أو بين المسلمين المختارين، إذ الأمر يقتضي العلم بذلك، يقول: (أن يعلم أن ذلك لا يؤدي إلى مضرة أعظم منه، فإنه لو علم أو غلب ظنه أن نبيه عن شرب الخمر، يؤدي إلى قتل جماعة من المسلمين، أو إحراق محله لم يجب، وكما لا يجب لا يحسن) (٢).

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على نوعين : فمنه ما لا يقوم به إلا الأئمة ، و منه ما يقوم به كافة الناس، (أما ما لا يقوم به إلا الأئمة، فذلك كإقامة الحدود، وحفظ بيضة الإسلام، وسد الثغور، وتنفيذ الجيوش وتولية القضاة و الأمراء، وما أشبه ذلك، وأما ما يقوم به غيرهم من أبناء الناس، فهو كشرب الخمر، والسرقه، والزنا، وما أشبه ذلك، ولكن إذا كان هناك إمام مفترض الطاعة، فالرجوع إليه أولى) (٣). ويمكننا أن نستنتج أن الرد على النصراني هو من الأمر بالمعروف الذي يمكن يقوم به كل الناس، حتى لا تنتشر مقالاتهم بين المسلمين، ونحسب أن لفته التي فصل فيها الرجوع إلى الإمام المفترض الطاعة، تجعل من صلاحيات الدولة الشؤون الثقافية، بما في ذلك الحملات الإعلامية تجاد العذاهب الأخرى والرد عليها.

والقاضي كان يعتبر أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفايات(٤). (فإن ارتفع للفرض ببعض المسلمين سقط عن الباقيين) (٥).

إن هذا الأصل يؤسس الإطار القانوني للرد على النصراني، ويحدد أخلاقياته، مما يجعله ليس اتباعاً للهوى أو تسلطاً بالرأي، أو عبثاً في التعبير والتواصل مع الغير، وإنما هو سلوك تقني في التعبير عن القناعات الشخصية، ومحولة للتعامل مع الواقع المعرفي الاجتماعي، وفق نماذج فقهية محددة و مستلمة من تصور كلي للوجود والمعرفة.

المطلب الثاني: المفاهيم الأساسية لمنهجه في الرد على النصراني

إذا كانت المنطلقات السابقة للعرض توجه العقل في كل قضايا المعرفة، فإن المفاهيم

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق، ص ٩٠.
(٤) المصدر السابق.
(٥) المصدر السابق.

توجهه في قضايا النصرانيات فقط. وهذه المفاهيم ليست قاصرة على عبد الجبار، فنجد مثيلاتها في الردود الإسلامية على النصارى، ورغم ذلك فإنها تتميز بخصوصيات في ردوده لا نجدها عند غيره^(١).

وأهم المفاهيم الأساسية في ردود عبد الجبار على النصارى هي:

١. النصرانية إسلام محرف.

٢. إنسانية المسيح.

٣. إعجاز القرآن.

أولاً: النصرانية إسلام محرف

إن الفكر الإسلامي في ردوده على الأديان عامة وعلى النصرانية خاصة، لم يخل من تصورات مسبقة حول الدين وطبيعته، والقول بأن النصرانية إسلام محرف هو أهم تلك المفاهيم التي تميز الموقف الإسلامي عن باقي الأديان، ويرجع ذلك إلى إقرار القرآن أن عقيدة المسيح وباقي الأنبياء ومحمد عليه السلام هي عقيدة واحدة، ورميه لأهل الكتاب بالتحريف^(٢).

والقاضي في ذلك ليس غريباً في طرحه ومفاهيمه عن الفكر الإسلامي^(٣)، إذ أن منطلق النصرانية إسلام محرف هو استمرار تطبيقي لمصطلحات ومواقف القرآن حول المسألة؛ فالمسيحية في نظر القرآن صارت محرفة. والقرآن يصرح أن عيسى عليه السلام أرسل برسالة إلى قومه، كغيره من الأنبياء الذين أرسلهم الله إلى أقوامهم، ليعبدوا الله واحداً لا شريك له، ويقوموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، ويتعاونوا فيما بينهم، قال تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِي الْكِتَابَ، وَجَعَلَنِي نَبِيًّا، وَجَعَلَنِي مَبَارَكًا، أَيْنَمَا كُنْتُ، وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا، وَبَرًّا بِوَالِدَتِي، وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبْرًا شَقِيًّا﴾^(٤)، فالمسيح عيسى عبد مخلوق، ونبي أوحى الله إليه، وأوصاه بالصلاة والزكاة.

وهذا التصور مخالف لرأي النصارى القائلين بالتنزيه والتجسد حول هذه القضايا، وذلك ما لا يقره القرآن، قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ بْنُ مَرْيَمَ، وَقَالَ الْمَسِيحُ بَابْنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ، إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ، وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ، لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثٌ ثَلَاثَةٌ، وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ، وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٥). ويقول في تاليه المسيح عليه السلام: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ: يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ؟

(١) لشرفي، الفكر الإسلامي في الرد على النصارى من ص ١٩١-١٩٥.

(٢) راجع ما كتب في تمهيد هذا البحث، مبحث المسيحية لوجيا قرآنية.

(٣) نعمنر سابق.

(٤) سورة مريم، آية ٣٠-٣٢.

(٥) سورة المائدة، آية ٧٢-٧٣.

قال: سبحاتك ، ما يكون لي أن أقول ما ليس لي بحق ، إن كنت قلته فقد علمته، تعلم ما في نفسي، ولا أعلم ما في نفسك، إنك أنت علام الغيوب ﴿١﴾.

واعتماد القاضي لمفاهيم القرآن ومقولاته حول عقائد الأديان الأخرى، وعقائد النصرانية خاصة، جعل منهجه سابقا لكل المناهج الأخرى في إيجاد طرق جديدة لدراسة الأديان عامة، و للنصرانية خاصة. وإذا عدنا إلى الردود الإسلامية على النصرانية، والسابقة لعبد الجبار فإننا نجد أنهم ركزوا على إثبات تهافت النسق العقدي النصراني داخليا، وعدم تماسكه منطقيا وكلاميا، ومن غير التفات إلى دراسة التحريف؛ إذ لم يصلنا شيء حول دراسة تحريف الكتب المقدسة للنصرانية من القرون الثلاثة الهجرية الأولى رغم أن القاضي يؤكد على أن هذا الفن من الجدل قد صال فيه الكتاب وأجادوا(٢).

وأما دراسة تحريف الشرائع والعقائد النصرانية، فلا يعرف أحد ناقش ذلك في القرون الأربعة الهجرية الأولى سوى القاضي، وقد ذكر في تثبيت دلائل النبوة، أنه يورد نقدا وردا على النصرانية، لا يوجد في غيره من الكتب(٣). واستخدم لإثبات ذلك منهجا مقارنا، معتمدا على مقولة التحريف القرآنية؛ فأطنب في إثبات مصادر التحريف التي أثرت الشرائع النصرانية، وأبان عن تياراته، وجعله من وجوه المطابقة بين ما يقره العقل وما يقره الوحي، وأنه من مظاهر الإعجاز القرآني الذي أوتيته النبي محمد(٤).

وهذا التوسع الدراسي لأفق الرد على النصرانية هو امتداد واستمرا لمقولة التحريف القرآنية؛ فالقول بالتحريف دليل من دلائل نبوة محمد النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأن العرب لم يكونوا يعرفون ذلك، وقد كان النصرانية ينكرون ذلك، فلما جاء النبي عليه السلام، واتهمهم بالتحريف، وتبين الناس أن ذلك حق، علم أن محمد وهو الذي لم يدرس نبي حقا، وأن هذا الإتهام هو من دلائل نبوته(٥).

ثانيا: إساتية المسيح

ما كان المسيح في نظر عبد الجبار إلا بشر نبي أوحى إليه، موحد لله، لأن تصديقه للأنبياء وشهادته بما شهدوا به من توحيد لله وتزيهه وإفراده بالقدم والربوبية والحكمة أبين من كل بين، وأوضح من كل واضح(٦)، وهو ما أكدته القرآن كما وضحنا في تمهيد هذا البحث، يقول تعالى: ﴿ مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأَمَّهُ صَدِيقَةٌ، كَاتَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ، أَنْظِرْ كَيْفَ نَبِيَّنَ لَهُمُ الْآيَاتِ، ثُمَّ أَنْظِرْ أُنَى يَوْفُكُونَ ﴿٧﴾، والمسيح جاء لإحياء

(١) سورة المائدة، آية ١١٦.

(٢) الشرفي، الفكر الإسلامي في الرد على النصرانية، ص ١٥٨. وقارن بالردود الإسلامية التي استعرضها الشرفي.

(٣) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١٩٨.

(٤) المصدر السابق، ص ٢٩، ٩٤، ١٩٨.

(٥) المصدر السابق، ص ٩٢.

(٦) المصدر السابق، ص ١١٥.

(٧) سورة المائدة، آية ٧٥.

للتوراة، كما في قوله تعالى: ﴿وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْ مِنَ التَّوْرَةِ، وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ (١)، فيسلم القاضي بهذا الموقف العقدي، ليثبت (أن المسيح جاء لإحياء التوراة وإقامتها، وقال إنما جئتم لأعمل بالتوراة و بوصايا الأنبياء قبلي، ما جئت ناقضا بل متمما، ولأن تقع السماء على الأرض أسير عند الله من أن تنقض شيئا من شريعة موسى) (٢).

وقول عبد الجبار بإنسانية المسيح لم يكن نتيجة تحليل قرآني فحسب، فالبحث الكلامي توصل إلى ذلك أيضا؛ فمن المستحيل كلاميا أن يكون الله جسما، كما يستحيل أن يتجسد، وأيضا يستحيل أن يولد بشرا (٣)، ويجعله عبد الجبار من مسلمات العقل في الإلهيات، وعليه، فإن القول بأن المسيح البشر الذي يمشي في الأسواق إله، إن هو إلا عبث من القول، لتتأق مع مقتضيات العقول والتنزيه، ومسلمات البحث الكلامي في الإلهيات (٤)، ومن هنا يستنتج عبد الجبار: (أن انفصالي لا تعرف الربوبية، ولا تفرق بينها وبين الإنسانية، ولا يقوم على أحد حجة بنقلهم و ادعائهم إلا بآيات المسيح، ولولا شهادة الرسول الله صلى الله عليه، وسلم للمسيح عليه السلام بالنبوة لما عرف أحد ذلك) (٥).

فالقاضي - كما سبق توضيحه - يميز بين وجودين مختلفين؛ وجود الإله ووجود العالم، فالأول يتميز بالتنزيه المطلق، والثاني يتميز بالتجسيم المحض، وكل من يخالف في ذلك، فإنما يخالف عن جهل، ويعضد عبد الجبار هذا الكلام بدليل آخر، مفاده أن المسيح يشهد على صحة ما ذكره من حقائق في حق الله؛ إذ (تصديق المسيح للأنبياء وشهادته بما شهدوا، أنه من توحيد الله، وإفراده بالقدم و الربوبية والحكمة، أبين من كل بين، وأوضح من كل واضح) (٥).

ثالثا: مفهوم إعجاز القرآن

من أهم مفاهيم عبد الجبار الموظفة في ردوده على النصارى مفهوم إعجاز القرآن. وقد جعله من دلائل النبوة (٦). والإعجاز من المعجز، و(هو من يعجز الغير، كما أن المقدر هو من يقدر الغير) (٧)، ويعرف في علم الكلام بأنه: (الفعل الذي يدل على صدق المدعي للنبوة) (٨).

إن هذه العلاقة بين النبوة وبين الإعجاز تدعو للبحث عن حقيقة الإعجاز، إذ أنه لا يطلق على الشيء أو الفعل إلا إذا اجتمعت فيه شروط محددة، وهي عند عبد الجبار أربعة، وهي:

١ - كونه من جهة الله، أو في الحكم

(١) سورة صف، آية ٦.

(٢) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١ ص ١٥٠.

(٣) عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ج ١ ص ١٤٩-١٦٠.

(٤) المصدر السابق، وراجع لفصل الخامس من هذا البحث.

(٥) المصدر السابق، ص ٢٠١.

(٦) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١ ص ١١٥.

(٧) المصدر السابق.

(٨) عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ج ٢ ص ٢٢٩.

- ٢ - كونه واقعا عقيب دعوى المدعى النبوة
 ٣ - كونه مطابقا لدعواه
 ٤ - كونه ناقضا لعادة من بين ظهراتهم(١).

ويؤكد عبد الجبار أن هذه الشروط قد اجتمعت في ردود القرآن على النصارى، ولذا صح وصفها بأنها معجزة، وينتال على ذلك كمايلي:

١ - كونه من جهة الله، أو في الحكم

فلا يكون الخارق للعادة معجزا، إلا إذا لم تمكن نسبته إلا لله ، حتى يصح الاستدلال به، (فلا بد من أن يكون جاريا في الحكم مجرى فعل الله ، ليصبح كونه دلالة دالة على صدق من ظهر عليه ، وإلا ، فلو لم يجر هذا المجرى لم تكن نسبته إلى صدق في دعوته إلا كنسبته إلى كذبه)(٢).

وهذا الشرط يتوفر في النبي عليه السلام، إذ أن ما جاء به حول العقائد النصرانية لا يمكن أن يصدر إلا عن الله، ويلاحظ عبد الجبار أن(محمدا صلى الله عليه وسلم، وقد حكى حقيقة مذهبهم، ولم يكن في المجادلين ولا من المنتهين، ولا ممن يقرأ الكتب ويلقى أهلها ولا من المتكفين، ولا كانت مكة والحجاز إذ ذاك بلاد فيها شيء من هذا، فانتشر هذا عن صلى الله عليه وسلم، وفتش الناس عنه بعد ذلك، فوجدوا الأمر كما قال وكما فصل، بعد الجهد و طول الاستقصاء في الطلب والتفتيش،[...])، ليعلم أن وقوف النبي صلى الله عليه وسلم على هذا، إنما من قبل الله عز وجل، وإن ذلك من آياته(٣)، فعبد الجبار يجعل إخبار النبي الأُمي العربي عن دقائق مقالات النصارى دليلا على نبوته، وأن ذلك لا يكون إلا من جهة الله تعالى.

ويشير عبد الجبار إلى أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد أخبر أن:

(المسيح عبدالله و رسوله، أتى الناس بما جاء الأنبياء قبله،[...])، وإن النصارى قد كذبوا عليه، و بدلوا دينه، وعطلوا وصاياه، وأنهم ضاهوا بقولهم قول الذين كفروا من قبل، الذين اتخذوا المخلوقات آلهة و أربابا، ودعوها، وتضرعو لها،[...])، وشرح أحوالهم بطول، وأن المسيح صلى الله عليه وسلم عدو لهؤلاء النصارى، وبريء منهم، فوجد الناس الأمر كما قال، وعلى ما شرح وفصل. فكم في هذا من عجب، إنه رجل عربي أُمي يخبر عن رجل قد سبقه بنحو ألف سنة، ولسانه غير لسانه، وبلده غير بلده، وقومه غير قومه يخبر عنه بأمور كان عليها(٤).

ويظهر من خلال هذا النص أن عبد الجبار يجعل إخبار النبي و القرآن عن حقيقة عقائد النصارى أمرا معجزا، لا يستطيعه النبي بإنسانيته، بل إن ذلك لا يمكن أن يكون إلا من جهة الله، ولا يتأتى للإنسان بقواه العادية؛ فمضمنات الخطاب القرآني تفوق قدرة البشر.

(١) المصدر السابق، ٢٢٨-٢٢٩.

(٢) المصدر السابق، ٢٢٩.

(٣) عبد الجبار ، تثبيت دلائل النبوة ، ج ١ ص ٩٢.

(٤) المصدر السابق، ص ١٠٨-١٠٩.

والحقيقة أن ما لورده القرآن حول المسيولوجيا أمره بالغ الأهمية، فقد أتى بروى نقدية، لم يعرفها النقد العلمي إلا حديثاً، كالقول بتحريف الكتب المقدسة، ونظرية التأثير بالثقافات الوثنية القديمة، والقول بأسطورة قصة المسيح الانجيلية.

٢ - كونه واقعا عقيب دعوى المدعى النبوة

وهذا الشرط يفيد أن المعجز هو الخارق الذي يأتي عقب دعوى النبوة، ويعلم عبد الجبار هذا القيد، فيقول: (لأنه لو تقدم الدعوى لم يتعلق به، فلا يكون بالدلالة على صدقه أحق منه بالدلالة على صدق غيره)، [...]، وكذلك لو تراخى عنه لم يتعلق به، فلا يكون بالدلالة على صدقه أحق منه بالدلالة على صدق غيره) (١)، فلا تكون الدلالة موافقة إلا إذا كانت عقب الدعوى.

وإذا كان القرآن قد كذب النصارى واليهود في عقائدهم واتهمهم بالتحريف، دون أن يرد هؤلاء عليه، فإنه يدل على صدقه، وعلى إعجازه، يقول عبد الجبار: (قد وجد صلى الله عليه وسلم أمما ممن كانوا قبله، يدعون التحقيق بهذا الرجل، وهم على مناجاه وطرائقه، فلو كان متقولا لتبنيب الإقدام على ذلك، وكان لا يأمن أن يكون القوم الذين سبقوه في الزمان، وتحققوا بهذا الرجل قد صدقوا عليه، وأنهم أتباعه كما ادعوا، فلا يأمن أن يظهر كذبه، بينما وقد ادعى الصدق والنبوة والرسالة على أهل الأرض كلهم وعقله الذي لا يدفع، [...])، وحكى عن ربه عز وجل أن النصارى ليسوا على شيء مما ادعوا مما جاد به أحد في الأنبياء، فقال: ﴿وَأَسْأَلُ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ (٢)، فأقدم على أشياء قد تدبر بها العقلاء وجبايرة الملوك قبله، فيه فضائحهم وهتكهم، فيؤخذ الأمر كما قال، فلو لم يكن إلا هذا من علامة لكفى وشفى وأغنى) (٣).

٣ - كونه مطابقا لدعواه

ويقصد بذلك أن تتحقق الدعوى كما ادعى النبي، (لأنه لو لم يكن كذلك، و كان بتعكس، لم يكن يتعلق بدعواه، فلا يدل على صدقه) (٤)، ويظهر هذا الشرط في تحدي النبي عليه السلام للنصارى واليهود، ومخالفته لهم في تقرير عقائد المسيح، ورميهم بالكذب والزور، يقول عبد الجبار: (تأمل إلى إقدامه على أمتين عظيمتين من أهل التحصيل والعقل، قد أجمعوا على أمر، و سبقوه في الزمان، وهو أشد الناس حرصا على تأليفهم وإجابتهم واستمالتهم، فأكذبهم و ردهم، و لو كان متقولا لتبنيب، ولم يقدم على ذلك خوفا من أن يكون الأمر كما قالوا، وكما ادعوا، فيبين كذبه، ويرجع عنه من قد تبعه، [...])، بل قد كان ينبغي أن يكون إلى تصديقهم في ذلك أحوج، ليكون تشنيعه على النصارى أقوى) (٥)، ثم يقول في محل آخر: (من تأمل علم بعقله أن الأمر كما قال صلى الله عليه وسلم، لا كما قالوا، لأن تلك الجماعات لو كانت قد شاهدت ذلك وعلمته لكان

(١) عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ج ٢، ص ٢٢٩

(٢) سورة الزخرف، آية ٤٥.

(٣) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١٠٩.

(٤) عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ج ٢، ص ٢٣٠.

(٥) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١٢٣.

من لقيهم وسمع منهم عالما بذلك، فكنا نكون في مثل حالهم في العلم بذلك(١). فعبد الجبار يجعل من سكوت اليهود و النصارى وإحجامهم عن الرد على النبي عليه السلام، لذي أكذبهم، دليلا على صدق نبوته، فيبحث عن القرائن ليؤكد إعجازالمسيحولوجيا القرآنية.

وبعد أن يحلل عبد الجبار كيفية دخول التغيير والتحريف إلى النصرانية، يقول: (قد بينا لك أن ديانات هؤلاء النصارى خلاف ديانات المسيح ووصاياه وعهوده، وعلمت علم محمد صلى الله عليه وسلم بذلك، وأن علمه به من قبل الله، وأنه من معجزاته)(٢).

٤ - كونه ناقضا لعادة من بين ظهراتهم

فلا يتحقق الإعجاز لنبي إلا بتحقق هذا الشرط، ويعلل عبد الجبار ذلك أنه (لو لم يكن كذلك لم يكن ليدل على صدق من ظهر عليه أصلا)(٣). وهذا الشرط قد تحقق أيضا في لمواقف القرآنية من المسيح، إذ أن التحدي قد وقع بكل القرآن، هو ما يتضمن تحديا بمسيحولوجيته، ودليله القران التالية:

١. أخير الرسول أن (النصارى قد كذبوا عليه، وبتلوا دينه، وعطلوا وصاياه، وأنهم ضاهوا بقولهم قول الذين كفروا من قبل،[...])، وأن المسيح صلى الله عليه وسلم عدو لهؤلاء النصارى، وبريء منهم، فوجد الناس الأمر كما قال، وعلى ما شرح وفصل، فكم في هذا من عجب، إنه رجل عربي أمي، يخبر عن رجل قد سبقه بنحو ألف سنة، ولسانه غير لسانه، وبلده غير بلده، وقومه غير قومه، يخبر عنه بأمر كان عليها(٤). فالعادة أن لا يستطيع الإنسان ذلك، إذ لا يطلع على حقائق الإخبار الممكنة إلا القريب منها، فكان إخبار النبي عن الدقيق منها، دون سابق درس وعلم إعجازا.

٢. أن الرسول صلى الله عليه وسلم وجد أمما(من كانوا قبله يدعون التحقيق بهذا الرجل، وهم على منهاجه وطرائقه، فلو كان متقولا لتيبب الإقدام على ذلك، وكان لا يأمن أن يكون القوم الذين سبقوه في الزمان، وتحققا بهذا الرجل قد صدقوا عليه، وأنهم أتباعه، فلا يأمن أن يظهر كذبه، بينما وقد ادعى الصدق والنبوة والرسالة على أهل الارض كلها)(٥)، فالرسول يتحديه للعرب وأهل الكتاب، وإحجام هؤلاء عن تكذيبه هو قرينة أخرى على نقض العادة، وفي ذلك دليل على عجز جميعهم على تكذيبه، ويزيد هذا عجبا أنه عليه السلام ليس من أهل المسيح الذي كان بين ظهرائي أمم أخرى.

فبيده القرائن يؤكد عبد الجبار أن ما جاء في القرآن حول المسيح هو نقض لعادة بين

(١) المصدر السابق، ص ١٢١.

(٢) المصدر السابق، ص ١٠٩.

(٣) المصدر السابق، ص ص ١٠٨-١٠٩.

(٤) المصدر السابق، ص ١٠٩.

(٥) المصدر السابق.

للعرب، وهو ما يؤكد إعجازه ونبوة محمد عليه السلام.

والردود الإسلامية على النصارى التي سبقت عبد الجبار أو عاصرتة انطلقت بمنهج كلامي، وكثيرا ما يتفق في الأسس المنهجية^(١)، وهو ما جعلها لا تفرق كثيرا عن بعضها في النتائج؛ إذ أن نفس الروى تؤدي إلى نفس النتائج، و وقعت في التكرار والتلخيص^(٢). واعتماد عبد الجبار لمفهوم الإعجاز كان سببا لتطور الرد على النصارى، ولوجه مجالات كشف جديدة، فاهتم بإثبات التهمة التي رمى بها القرآن النصارى؛ أنهم فارقوا المسيح في أصول دينه وفروعه^(٣).

المبحث الرابع:

مناهجها

المستخدمة في الرد على النصارى

إن المنهج وسيلة للوصول إلى الحقيقة والإجابة عما يحيط بها، ولا يخفى ارتباطه بمشكلة للشرح؛ فالشرح والتفسير لا يكونان إلا بطريقة معينة. وتعداد مناهج بحث عبد الجبار ورده على النصارى، يجعلنا نكشف وجه آخر لمنهج الرد، ومدى انفتاحه، بل مدى إبداعه^(٤). أضف إلى هذا، أن الطريقة تعكس أسس المنهج المعرفية، كما أنها تمدنا بتاريخية علمية لردوده، إذ أن ذلك يجرنا إلى المقارنة بين مناهجه، ومناهج غيره من المشتغلين بالرد على النصارى ليتأتى لنا تاريخ المناهج والطرق النقدية.

وبتتبع ردود عبد الجبار على النصارى يتضح لنا أنه وظف المناهج التالية:

- (١) انشرفي، الفكر الإسلامي في الدر على النصارى ص ١٩١-١٩٥.
- (٢) المصدر السابق حديث قارن بين الردود الإسلامية بولان عن تقاربها، على سبيل تمثيل ص ٢٠٨-٢٢١.
- (٣) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١ ص ١٩٨.
- (٤) Madeline Grawitz, methodes des sciences sociales, p347.

١. المنهج الكلامي الجبلي.
٢. المنهج التاريخي النقدي.
٣. المنهج المقارن.
٤. المنهج التكويني.

أولاً: المنهج الكلامي الجبلي

يعد هذا المنهج الأكثر رواجاً في العالم الإسلامي من القرن الثاني الهجري، ووظف لأغراض مختلفة؛ أهمها الرد على شبه الواردة من الخصوم، ودفع الشكوك الواردة عن النفوس (١). وقد وظفها عبد الجبار في كتبه، المعني والأصول الخمسة والمحيط (٢). ويقوم على أصول منطقية جدلية؛ فيستعرض الموضوع المراد، ويحاول الإحاطة بما تقتضيه القسمة العقلية، ثم يرد عليها، بادناً بقوله: 'إن قلتم، ورادا بقوله: قلنا' (٣).

ويبدو أن انتشار هذا المنهج في العالم الإسلامي في القرنين الثالث والرابع قد جعل المواضيع والأدلة مستهلكة، حتى إنه ليعسر، بل قد يستحيل أحياناً أن تعرف مبتكر هذا الدليل أوداك، فتجد الدليل الواحد مبنوياً في كتب كثيرة من نفس العصر، وكأن المستدل بها مجتمع كامل، وليس فرداً بعينه (٤).

و هذا المنهج يبدو وكأنه منطوق أرسطو، ولكن هذا الافتراض لا يثبت أن يتهاقت إذا علمنا أن القاضي عبد الجبار له نقد لهذا المنطق، فقد تعرض بالنقد والتحصيص لمنطق الحدود ومنطق القياس، وحاول أن يقدم بديلاً إسلامياً آخر، كما سيظهر لاحقاً (٥).

والواقع أن الكتابات الكلامية حتى القرن الخامس رفضت استخدام المنطق الأرسطو طاليسي كمنهج، واعتبرته امتداداً للفكر الميتافيزيقي اليوناني، ولم يكن هذا قاصراً على مدرسة كلامية بعينها، بل يشترك في ذلك الفلاسفة، والمعتزلة والأشاعرة، وللرافضة، يقول ابن تيمية في مفتاحه: (ما زال نظار المسلمين لا يلتفتون إلى طريقهم - أي المنطق اليوناني -، بل الأشعرية والمعتزلة والكرامية والشيعة، وسائر الطوائف من أهل النظر كانوا يعيرون فسادها، وأول من خلط منطقهم بأصول المسلمين أبو حامد الغزالي) (٦).

فالمنهج الكلامي الإسلامي قبل القرن الخامس الهجري له خصوصيات وملامح عامة، وأهم هذه الملامح العامة التي طبع بها منهج المتكلمين عامة، ومنهج عبد الجبار خاصة ما يلي:

- (١) الإيجي، الموافق في علم الكلام، ص ١١.
- (٢) راجع الفصل الخامس، ومدخله النقدية، حيث وظف لعقل والكلام أوفر وأفضل تفصيل.
- (٣) راجع: مبحث 'الفعال الأتائم'، من الفصل الخامس، من هذا البحث.
- (٤) لشرقي، للفكر الإسلامي في الرد على النصاري، ص ٢٠٧-٢٢١.
- (٥) محمود يعقوبي، ابن تيمية والمنطق الأرسطي، (الجزء تديوان المطبوعات العلمية، ١٩٨٧) ص ٢٢٤.
- (٦) السيوطي، صون المنطق ص ٢٢٤، نقلاً عنه.

أولاً: اختلاف نظرة المتكلمين لمبحث الحد عن نظرة المناطقة الأرسطوطاليسيين، حيث اعتبروا الحد اليوناني امتداداً للميتافيزيقا اليونانية^(١).

ثانياً: رفض القياس الأرسطوطاليسي، حيث عدوا ذلك ملائماً للفلسفة المخالفة للشرع؛ فيكون منهجياً مرفوضاً، إذ أنه يعد منهجاً لتلك الفلسفة المرفوضة^(٢).

ثالثاً: عد المنطق الأرسطي امتداداً للفلسفة اليونانية التي أنتجته، فهو الذي أسس أسسها المعرفية والإبستمولوجية، فمن أخذ بمنهج ما، فلا بد أن يتأثر بالفلسفة التي تؤسسها^(٣)، إلا إذا أجريت تعديلات لتسقه المنهج الإبستمولوجي، ومحضت أدواته المعرفية، وهو ما قصده ابن خلدون بقوله: (إن المسلمين لم يأخذوا بالأقيسة لملايسيتها للعلوم الفلسفية، المبانية للعقائد)^(٤).

إن هذه الاختلافات تجعلنا متيقنين من تميز المنهج الكلامي عن منهج الفلاسفة والمشائين والمناطق.

ويقوم هذا المنهج عند عبد الجبار على الأدوات التالية:

١. التعريف
٢. القياس الإسلامي
٣. السير والتقسيم
٤. الإلزامات
٥. إنتاج المقدمات النتائج

١ - التعريف

إن التعريف خطوة أساسية للفهم، وأول إجراء منهجي للبحث، وهو من أهم الأدوات الاستدلالية التي وظيفتها الرد على النصارى. والتعريف أساس عملية الإدراك، ولما كان الإدراك إما تصور أو تصديقا، فكذا المطلوب، فإن كان تصورا سمي طريقه معرقا؛ وإن كان تصديقا سمي ليليا^(٥). وقد جرى الفكر الإسلامي على تصنيف نهجين لهذه الطريقة، فتعريف بالمثال؛ يكون بضرب الأمثلة لكي يتضح المقال، وتعريف باللفظ؛ يكون بالتفسير لتعرف حقيقة الأمر^(٦).

فتحديد الاصطلاحات ومحتوى الألفاظ أمر هام، وخير مثال نشرح به هذا المنهج مناقشة عبد الجبار للحلول؛ فالحلول له معان مختلفة وأنواع متباينة، فيستخدم طريقة السير والتقسيم، ليصل إلى تعريفات حلول النصارى الممكنة؛ فالحلول، إما حدوث العرض في الجوهر، وإما انتقال كانتقال الجوهر^(٧).

(١) عبد الجبار، لمقى، ج ٥، ص ٨٢-٩٠، والنشر، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ص ٩٤.

(٢) تمصنر لياق.

(٣) تمصنر لياق.

(٤) ابن خلدون، المقدمة ص ٣٣٦.

(٥) إيجي، لمواقف في علم الكلام، ص ٣٤-٣٥.

(٦) تمصنر لياق ص ٣٥.

(٧) عبد الجبار، لمقى، ج ٥، ص ١٢٦.

ومهما يكن التعريف الذي يرتضيه النصارى، فإن القاضي يرفضه إذ الإلزامات التي تنتج عنها يرفضها للمنهج الكلامي^(١).

وطريقة التعريف يوظفها عبد الجبار في مناقشة القول بأن الله جوهر؛ إذ أن لقول بأن الله جوهر يحتاج تعريفا لهذا الوصف، ومعلوم (أن كل جوهر متحيز، وكل متحيز محدث)^(٢). وهوما يكشف عن عدم إمكانية إطلاق هذا اللفظ على الله؛ إذ أن الله قديم، وستتضح أمثلة أخرى نوردتها في ثنايا هذا البحث.

٢ - القياس الإسلامي

ويعرف بقياس الغائب على الشاهد، وإذا كان هذا القياس سائدا في الدراسات الكلامية والدراسات الأصولية معاً، فإنه مع ذلك توجد اختلافات بين التطبيق الأصولي والتطبيق الكلامي^(٣)، فالمقيس عليه عند المتكلمين هو الأصل عند الأصوليين، والمقيس هو الفرع، والجامع بين الأصل والفرع أوبين الغائب والشاهد هو العلة عند الأصوليين، وهو الجامع عند المتكلمين. والجامع بين الأصل والفرع الكلاميين، لا يقتصر على العلة فقط، بل يشمل الشرط والدليل والحد والحقيقة، ورغم أننا في محل إيجاز إلا أنه يلزمنا أن نبين ونمثل لكل نوع من هذه الأنواع عند القاضي، حتى يتضح الأمر.

١ - العلة

ويمثل له عبد الجبار، بأنه إذا كانت العالمية شاهداً فيمن له العلم معللة بالعلم، وجب أن تكون كذلك في الغائب^(٤). وحاصل هذا الجمع أن العلة العقلية تتلازم مع معلولها، ولا يجوز تقدير واحد منها دون الآخر. فلو جاز لنا تقدير العالم عالماً دون العلم، لجاز تقدير العلم من غير أن يتصف محله بكونه عالماً، وهذا محال، إذ الحقيقة أن الوصف يقتضي الصفة كما أن الصفة تقتضي الوصف. فإذا ثبت أن كون العالم عالماً شاهداً معلل بالعلم، لزم كون الغائب تعالماً معللاً بالعلم أيضاً^(٥).

٢ - الشرط

وهو ما نجده في تحليل القاضي للعلاقة بين العلم والحياة، فإذا كان وجود العلم مشروطاً بالحياة شاهداً، فكذا يجب أن يكون غائبا، فما كان شاهداً يجب طرده غائبا^(٦).

٣ - الدليل

ونمثل له بمناقشة عبد الجبار لعلاقة الفعل بالقدرة، فإذا كان الفعل يدل على القدرة والإرادة والعلم شاهداً، فيجب طرد ذلك غائبا، فالدليل يطرد شاهداً وغائبا^(٧).

(١) لمصدر سابق.

(٢) انتشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ص ١٣٢-١٣٣. (٤) عبد الجبار، لمقى، ج ٥، ص ٩٢-٩٣.

(٥) لمصدر سابق، ج ٦، ص ٨٠-٩٠.

(٦) لمصدر سابق، ص ٩٢.

(٧) لمصدر سابق.

٤ - الحد والحقيقة

ويمثل له عبد الجبار بأن النصرى إذا حدوا العالم في لشاهد بأنه من له العلم، فيجب طرد الحد غائبا(١)، وقد اختلف المتكلمون في الحد والحقيقة، هل هما شيء واحد أم شيان(٢).

ومهما يكن، فإن كثيرا من النقاد لم يرتضوا هذا المنهج في التحليل، وأبأنوا عن ضعفه، وعدم إيصاله إلى اليقين، إذ أنه لا يفيد إلا الظن. وأقوى أنواع هذا القياس الجمع بالعلة، ومع ذلك فإنه لا يصل بالقائس إلى اليقين، إذ يستند إلى مقدمتين مسلمتين، وهما:

١ - أن الحكم ثبت في الأصل لعلة معينة

٢ - أن العلة إذا وجدت في أي فرع آخر، فإنها تنتج نفس الحكم.

وهو ما يجعل القطع بعيدا عن كلا القضيتين، لأن للعتين، علة الأصل وعلة الفرع متشابهتان فقط، ولا بد من تغاير الشبهتين وإلا أصبحا شيئا واحدا. وهذا الاختلاف يمكن أن يكون عائقا عن الجمع.

وهذه الأداة قد شغف عبد الجبار بتطبيقها في الرد على النصرى، ومن ذلك مايلي:

١ - يقول في مناقشة الأقاتيم:

(ولا يصح لهم أن يقولوا: إن كونه حيا من غير أن يكون قادرا يصح، ولا يصح كونه حيا من غير كونه عالما، لأن الأمر فيهما سواء في أن الحي قد يخلو منيما؛ وحالهما في الشاهد يتفق في أنه لا حي نعقله يخلو من علم و قدرة على بعض الوجود، ولا فصل بينهما في أن خلو الحي من أحدهما نقص لا محالة(٣). فعبد الجبار يطل الأسباب المنطقية الكامنة وراء قول النصرى بالأقاتيم الثلاثة، ويبين أن تخصيصهم لصفة العلم والكلام بأقنومين فقط مرفوض، إذ أنه إذا وجب إطلاق الوصف بالأقنومية على الصفات الإلئية، فإنه يجب لجميعها من غير استثناء؛ إذ الحي لا يخلو عن تلك الصفات أبدا، وقياس الشاهد على الغائب أوقياس الشاهد على الشاهد، يقتضي المماثلة بين الإنسان والله عزوجل جريا على عتيم؛ فإذا قيل إن الله منتصف بصفة العلم، وهي أقنوم، لعلة الاحتياج إليه، اقتضى جعل القدرة أقنوما آخر لنفس للعلة؛ إذ الحاجة إليها أس من العلم، فهي أولى أن تكون أقنوما آخر، بدلالة قياس الأولى؛ فالجامع هو الحاجة، وأما الفرع والأصل فهما العلم والقدرة على التوالي.

٢ - ويناقش عقيدة الأقاتيم مرة أخرى، فيقول:

(إذا كنتم تثبتون الأقاتيم الثلاثة من حيث استحالة عندكم كونه تعالى فاعلا إلا وهو حي عالم، فأنبتم له علما وهو الإبن والكلمة وروحا، وهي الحياة، فيجب أن تثبتوا له قدرة؛ لأن الفعل لا يصح إلا من قادر، وحاجة للفعل إلى كون فاعله قادرا أكد من حاجته إلى كونه حيا عالما(٤).

(١) المنصر السابق.

(٢) لتشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ص ١٣٢.

(٣) المنصر السابق ص ٩٣.

(٤) عبد الجبار، لمقي، ج ٣ ص ٩٢.

ويظهر من هذا النص أن عبد الجبار يجاري لنصاري في استدلالاتهم وتعليقاتهم، وفي قياسهم الغائب على الشاهد، ليصل إلى تحليل منطقي لمفهوم الأقيانيم.

والقياس الكلامي كان له شكل آخر يظهر به، ويعرف فيه بإنتاج المقدمات للنتائج، رغم أنه لم يكن محل اتفاق بين جميع للنظار المسلمين، إذ أنكر بعضهم أن يكون هذا الطريق من أدلة العقول^(١). وحقيقة طريقة إنتاج المقدمات للنتائج أنها قياس حذفته مقدمته الأولى، إما اعتماداً على ذكاء المخاطب، وإما اختصاراً للكلام، وإما للمغالطة^(٢).

٣ - السبر والتقسيم

من أشهر الأدوات توظيفاً في الفكر الكلامي، السبر والتقسيم، ويبدو أنه كان طريقة قائمة بذاتها، على حين يرى بعض الباحثين أنه طريق لإثبات علة الأصل في القياس^(٣). وتقوم هذه الطريقة على تقسيم الموضوع إلى عناصر أولية، أو إلى ما تقتضيه القسمة العقلية، ثم يبحث كل قسم، ليبطل كل واحد منها، فإن لم يبق إلا واحد، عد هو الصحيح. ويبدو أن نظار المسلمين لم يعتمدوا هذا المنهج دوماً، إذ أنهم جعلوه قسمين؛ فقسم صحيح إذا كانت القسمة محصورة، وظني إذا كانت غير كذلك^(٤). وتوجد تطبيقات كثيرة لهذه الطريقة في رد عبد الجبار على النصاري، كما ناقشة تعدد الأقيانيم^(٥)، ومناقشة نظرية الملكية في الاتحاد^(٦).

٤ - الإلزامات

ومن أشهر الأدوات الإسلامية في الاستدلال الإلزامات، ويعرفها الإيجي بأنها: (القياس على ما يقول به الخصم لعله فارقة، توجد في الأصل الذي يقول به الخصم، ولا توجد في الفرع الذي يقاس عليه)^(٧).

إن الإلزام قياس بالحقيقة أو قياس للطرْد؛ طرد حكم الأصل في الفرع سواء كان الحكم ثبوتاً أو نفيًا، وهو ما يجعل منه قياساً، بتحقيق الملزوم على تحقيق اللازم، أو قياس للعكس؛ فانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم. وقد عده البعض من الطرق المثبتة للعلة في القياس كالتسبر والتقسيم، أي طريق لإثبات العلة في القياس، وبالتالي منهج قائم بذاته للإثبات^(٨).

(١) انتشار، منهاج البحث عند مفكري الإسلام، ص ١٣٤-١٣٦.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٦.

(٣) المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٤) المصدر السابق.

(٥) عبد الجبار، المعنى، ج ٥ ص ٨٥-١٥٠، وراجع تحليل هاتيك لمباحث في مباحث (تعدد الأقيانيم، لخصائص الأقيانيم، نظريات الفرق المسيولوجية، وغيرها، من الفصل الرابع والخامس).

(٦) راجع الفصل الخامس، مبحث نظريات لخاصة في اتحاد/نظرية الملكية.

(٧) الإيجي، الموافق في علم الكلام، ص ٣٨.

(٨) انتشار منهاج البحث عند مفكري الإسلام، ص ١٣٧.

وحقيقة هذه الأداة للعلة المشتركة، فيتمسك المستدل بالعلة التي هي في نظر الخصم علة للحكم الذي يتزعمه، أو مفترضا لذلك، ليفضي إلى تطبيقات أخرى لهذا الحكم في فروع أخرى، وقد لاترضى الخصم.

لأن أهم ما نسجله هنا أن الخصم قد يكون معترفا بتلك العلة، وقد لا يكون، فافتراض اعتراف الخصم بها طريقة توصل إلى إثبات علة القياس^(١).

والإلزام أو للموجب قد نال تطبيقا واسعا في ردود عبد الجبار على النصارى، ويعبر عن ذلك بقوله مرة (يلزمهم)، وتارة أخرى بقوله (يوجب أو يجب)، ومن ذلك مايلي:

١ - يقول عبد الجبار في مناقشة القول بالأقائيم:

(وعلى هذه الطريقة، ألزمهم شيوخنا القول بأن للابن ابن وذلك أن الابن إذا شارك الأب في كونه قديما؛ ووجب كونه مثلا له في ذاته، فيجب أن كان الأب لا بد له من ابن هو للعلم والكلمة أن يكون الابن بمنزلته في أن له ابنا هو العلم والكلمة، ولابن الابن ابن إلى ما لا نهاية له، ومن يثبت استحالة حاجة الابن لو كان هناك ابن إلى ابن، وجب مثله في الأب، وكذلك يلزمهم في الروح أن يكون له روح لما له قالوا في الأب أن له روحا وللروح الروح روحا إلى ما لا نهاية له. ويلزمهم أن يكون للابن روح وللروح ابن كما أن للأب ابنا وروحا لمشاركتهما له في القدم الموجب للمثال، فلا يصح أن يثبتوا للأب مع قولهم مشاركة الابن له في القدم ما لأجله احتاج إلى ابن دون الابن والروح)^(٢).

ويظهر من هذا النص أن تثليث النصارى قد أثار ملكة عبد الجبار النقدية، ليدرس فيه الاتفاق والاختلاف مع النظام الدلالي المفترض في الوجود، والذي يسمح باطراد الأحكام حيثما وجدت العلة، ويجعلها لازمة وواجبة. فإذا كان الأقنومية تستوجب بوجود الصفات فإن هذا التعليل يقتضي من النصارى أن يزيدوا الأقائيم عددا بعدد صفات الله على علتهم هذه؛ وهو عين ما يرفضه النصارى.

وهذا التحليل يجعل من الإلزام صنو القياس، بله القياس نفسه؛ فالإلزام متابعة الخصم في قياساته، وإلزامه ما ينتج عنه من تناقضات في التعامل مع هذا النظام الدلالي المفترض، ومع ذلك فالقياس يفرق عنه في السماح للناقد بمخالفة الشاهد متابعة للخصم؛ وعليه فالقياس منهج بحث ومعرفة، والإلزام منهج جدل.

٢ - يقول عبد الجبار في مناقشة الأقائيم أيضا: (وإن أثبتوه قادرا بقدره، وجعلوا قدرته هي حياته أو علمه، وجب لمثله أن يكون علمه هي حياته وكلمته هي حياته، وفي هذا وجوب الإقتصر على أقنومين، ومتى جاز ذلك، وإن كان يخالف الشاهد، ليجوزن كونه عالما حيا لا لمعنى أصلا، وإن كان يخالف الشاهد، فإن أثبتوا لله قدرة سوى العلم والحياة وسمعا وبصرا

(٢) عبد الجبار، لمقي، ج ٥، ص ٨٧.

(١) الإيجي، المواقف في علم الكلام، ص ٣٤-٣٧.

وإدراكا، لزمهم إثبات أقانيم كثيرة، وفي ذلك إيصال القول بالنصرانية(١).
فعبد الجبار يسمح لنفسه بمتابعة قياسات النصارى، وإن كانت تخالف الشاهد، إذ لتفكير
فعل مفاده تأمل الشيء، ومحاولة البحث عن أوجه الشبه بينه وبين غيره من الأشياء للوصول إلى
حكم عليه، فالعلم مشابهة، بله المقايسة(٢).

ومهما يكن من أمر، فإن هذا المنهج يعد منهج عبد الجبار الجدلي، إذ أنه نال حظا وافرا
من التطبيق في نقده كما سنرى في الفصول اللاحقة.

إن أدوات منهج عبد الجبار الكلامي التي عرضناها في هذا المطلب ترجع جميعا إلى
القياس الأصولي، وهناك تشابه بيننا وبين منطق أرسطو، وليس معنى هذا أنه استمدها من الفكر
اليوناني، ولكن ذلك من باب التوافق المنهجي، إذ توصل إليه بفطرتها وفطنته، وبأساليبه الخاصة.

ثانيا: المنهج التاريخي النقدي

وهو ثاني منهج اعتمده عبد الجبار في تحليل عقائد النصارى. والمنهج التاريخي منهج له
تاريخ إسلامي عريق، وتطبيقات مختلفة في ميادين مختلفة، ويبقى علم الحديث مجالا مميزا
ونموذجيا لتطبيقه.

إن المعرفة التاريخية عند القاضي نوعان:

١ - المعرفة المتواترة

٢ - المعرفة الأحاد

١ - المعرفة المتواترة

تعرف المعرفة المتواترة بأنها ما يرويه الجمع الكثير عن الجمع الكثير من أول السند إلى
آخره(٣).

ويبدو من هذا التعريف أن عبد الجبار والعلماء المسلمين يشترطون في الرواية أن تكون
مشاهدة عيانا. وهو ما يقرننا بالمشاهدة والرؤية أو السماع، إذ لا تكون هذه إلا بهما. وشرط
التواتر يجعل الرواية كلما كان روايتها أكثر عددا، فهي إلى التصديق أقرب، إذ لا يمكن أن يخفى

(١) المصدر سبق

(٢) المصدر سبق، ج ١٢، ص ١٢

(٣) عبد الجبار، لمقي، ج ١١، ص ١١١.

بين الجمع للكثير، وهو ما يعطي قوة توثيقية للرواية.

ويعتمد عبد الجبار على هذا المبدأ لينتقد عقائد النصارى، إذ هي لم تنقل في نظره بالتواتر، وهو الرد الأساس الذي وجهه للصلب والتلبيث والتجسد، و(به تعلم بطلان دعاوي النصارى في ادعائهم قيام المسيح من قبره، وأنه عليه السلام أقام معهم بعد قيامه من قبره أربعين يوماً ثم صعد إلى السماء)(١).

ولتوضيح أهمية التواتر في الأخبار، يقول عبد الجبار: (قد تجتمع الجماعة الكبيرة، فتصدق المخبر الواحد من طرق حسن الظن بخبره، ويكون قد صدق فيما أخبر، فيكونوا صادقين، وإن لم يعلموا صدقه، وإن ظنوا أن اعتقادهم لذلك علم)(٢)، فهو يرجع الفكر النصراني إلى الأخذ بالظن.

والأنجيل باعتبارها المصدر الأساس للعقائد النصرانية، تحكي أخباراً عن المسيح، لم تصل درجة التواتر، يقول عبد الجبار:

(من تأمل علم بعقله أن الأمر كما قال صلى الله عليه وسلم، لا كما قالوا، لأن تلك الجماعات لو كانت شاهدت ذلك و علمته لكان من لقيهم و سمع منهم في مثل حالهم في العلم بذلك، فكان كل من لقي النصارى واليهود و سمع ذلك منهم عالم بذلك، فكنا نكون في مثل حالهم في العلم بذلك. ألا ترى أنه لما أخبرناهم بقتل حمزة و جعفر و عمر و عثمان و علي رضي الله عنهم شاركونا في العلم بذلك و صارت حالهم في ذلك مثل حالنا، فلما رجعنا إلى أنفسنا فلم نجدنا عالمين مع مخالطتهم، وكثرة سماعنا منهم، علمنا أنهم ليسوا بذلك عالمين، وأن اعتقادهم لذلك ليس بعلم، فهذا أدليل علمنا صحة دعواه صلى الله عليه وسلم، وكذب دعواهم في أنهم بذلك عالمين)(٣)،

فالقاضي يربط بين عدم تواتر التعديل و عدم علمنا بذلك، إذ التواتر فقط هو ما يمكن أن يفيد العلم؛ فالعلاقة بينهما علاقة سبب و مسبب. وليس ذلك بلازم، إذ توجد أخبار متواترة عند أمم لا تعلمها أمم أخرى، فأخبار واقع معين متواترة عند شعب، قد لا توجد عند أمم أخرى، ونعرف ذلك من الحس و المشاهدة؛ و لا يعني هذا صحة تواتر الأنجيل، إذ أن بطلان الدليل لا يؤدي إلى بطلان المدلول.

٢ - روايات الأحاد

وخبر الأحاد ما يرويه قليل من الناس يمكن أن يتواطؤوا على الكذب، وهو بذلك خلاف المتواتر الذي يستحيل معه لتواطؤ على الكذب.

(١) عبد الجبار، المجموع في المحيط بكتكيف، ج ١، ص ٢٩٩.

(٢) عبد الجبار تثبت دلائل النبوة، ج ١، ص ١٢٣.

(٣) المصدر السابق.

وتختلف روايات الأحاد عن المتواتر في الأحكام؛ فإذا كان التواتر يكفي للقول بصحة الخبر، فإن الأحاد لا يجب له هذا الوصف إلا بتمام نقدين، وهما:

١ - نقد توثيق المسند

٢ - نقد المضمون

النقد الأول: نقد توثيق المسند

يعتمد توثيق المسند على النقاط التالية:

١ - البحث عن مصدر الخبر

٢ - التحقق من نسبة الخبر إلى قائله

٣ - نقد الراوي

أولاً: البحث عن مصدر الخبر

أول ما يلفتنا في ردود عبد الجبار بحثه عن مصادر الأخبار النصرانية والأناجيل، فمن أين سمع الرواة أخبار؟ ومن الذي نقلها إليهم؟ وكيف نقلت إليهم؟.

والبحث عن مصدر الخبر هو أول إجراء تاريخي نقدي في المناهج الحديثة، ورغم الإعراف به، إلا أن نقد الأناجيل قد بقي دهرًا طويل دون إتفات إليه (١)، وهو ما يشير إليه عبد الجبار، في تناوله لهوية كاتب الأناجيل، فيقول: (وعند هؤلاء الطوائف من النصارى أن هؤلاء الأربعة أصحاب المسيح وتلاميذه، لا يعلمون ولا يدرون من هم، ولا معهم في ذلك إلا الدعوى فقط) (٢)، فهؤلاء الرواة لا يمكن إعمالهم لأنهم غير معروفين الهوية.

فهذا الإجراء يجعل العقيدة والكتابات المقدسة محل بحث ونقد، ولا تؤخذ بالتقليد.

ثانياً: التحقق من نسبة الخبر إلى قائله

وهو ما يقتضي تثبتًا وتحققًا من دعوى تلك النسبة، فهل هذا الراوي الذي نقل الخبر نقله عن مصدره الأصلي المباشر، أم عن مصدر وسيط عن المصدر الأصلي؟ أم عن مصادر أخرى وسيطة، أو غير مباشرة؟ وهل التقى حقيقة بمن روى عنه؟.

ولتحقيق هذا النقد يستعين عبد الجبار بقرائن تاريخية ونقلية، كمعرفة تاريخ موت الراوي و مولد من روى عنه ليتأكد للقول بإمكانية اتصال الراوي بمن روى عنه وسماعه منه، ويعرف ذلك بطريق التاريخ، كما يعرف بمعرفة بيئة الراوي، وبيئة من روى عنه، وعصرهما ودرجة اتصال بعضهما ببعض، فإذا ثبت هذا أمكن الترجيح بناء على إمكانية نقل الخبر عن هذا الراوي.

وتظهر هذه التطبيقات جلية في مناقشة عبد الجبار لمصادر الدين النصراني، فيبحث عن

(١) جبير مشاة المسيحية وتطورها من ص ١٤-٢٤.

(٢) عبد الجبار تثبت دلائل النبوة، ج ١ ص ١٥٥.

هوية الرواة، وعن سماعهم، كما يبحث عن إمكانية تلقيهم عن المسيح عليه السلام، فيوظف قرأتين نقلية، ليثبت عدم تلقي النصارى الأنجيل من المسيح، ويستشهد بالأنجيل، فقد قال لوقا مخاطبا للذي عمل له إنجيله وهو أول من عمل من الأربعة "عرفت رغبتك في الخير و العلم و الأثب فعلت هذا الإنجيل لمعرفتي، ولأني كنت قريبا إلى الذين خدموا الكلمة و رأوها " فهو قبل كل شيء قد أفصح بأنه ما رأى للكلمة، يعني بالكلمة للمسيح ثم ادعى أنه رأى من رأى للمسيح، ويضيف: (ومع هذا فقد ذكر أن إنجيله أولى من إنجيل غيره)(١)، وهو ما يشكك في سماع لوقا وغيره من الكتاب من المسيح.

كما يوظف عبد الجبار قرأتين تاريخية لنقد الأنجيل، فالفترة التي كتبت فيها الأنجيل هي فترة قمع وتشريد وحرق بالنار، وهو ما لا يسمح بكتابتها وانتشارها(٢). وعلى كل حال، فهذه الإجراءات تساعد على فهم أفضل لنسبة الخبر الى ناقله، وهو ما يمهد للتحقق من الراوي.

ثالثا: توثيق الراوي

ويهتم هذا الإجراء بمعرفة راوي الخبر، والتحقق من صحة المصدر الذي نقل الخبر، وقد وطف عبد الجبار ضابطين لنقد وتوثيق الرواة، وهما:

١. نقد العدالة

٢. نقد الضبط

١. نقد العدالة

وهو أول نقد يسبر به عبد الجبار الراوي، فيدرس هويته، وصدقه وأمانته في القول والأداء؛ فالعدالة عند المسلمين خاصة وجدانية واجتماعية، وعلى كل حال فدقة النقل التي يعبرون عنها بالضبط و صدق الأداء الذي يعبرون عنه بالعدالة، هما أساسا صحة الرواية، أو بتعبير أدق، أساس صحة الرواية العدالة والضبط، وهما ما يقابلان في المنهج العلمي الحديث: الأمانة و الدقة. ويظهر هذا جليا في مناقشته لتوثيق الأنجيل، يقول: (وعند هؤلاء الطوائف من النصارى أن هؤلاء الأربعة أصحاب المسيح و تلاميذه، وهم لا يعلمون و لا يدرون من هم، ولا معهم في ذلك إلا الدعوى)(٣). فالرواة الأربعة غير معروف في الهوية ولا الحال؛ وبذلك يمكن الحكم بأنها رواية مجاهيل، وهي مرفوضة، فلا يمكن أن نعرف عدالتهم، وضبطهم، كما لا يمكن أن نعرف عن أذنوا؛ فلا نعرف مشائخهم الذين تلقوا منهم العلم؛ ولهذا لا يمكن الاعتداد بهم.

٢. نقد الضبط

يبدو من خلال تتبع نصوص عبد الجبار أن الضبط من أهم الشروط في الراوي(٤)، و

(١) للمصدر السابق ص ١٥٤.

(٢) للمصدر السابق ص ١٥٠-١٦٤.

(٣) للمصدر السابق ص ١٥٥.

(٤) للمصدر السابق

حقيقة لضبط دقة الملاحظة، فيجب أن يكون عند التحمل يقظا قريبا من مصدر الخبر أو مشاهدا له عيانا، حتى يمكن لرؤي من رؤية للمحدث رؤية حسية.

وعلى كل حال، فالدقة في الملاحظة من أهم الركائز التي يركز عليها المنهج العلمي في العصر الحديث، وما يشترطه المحدثون من علماء المنهج (١).

وتظهر هذه الضوابط في تعامل عبد الجبار مع الأناجيل، حيث يلاحظ أن روايتها الأربعة لوقا ومتى ومرقس ويوحنا: (يتفقون في مواضع، و يختلفون في مواضع، و في بعضها ما ليس في بعض، [...])، وفيها من المحال والباطل والسخف والكذب الظاهر والتناقض البين الشيء للكثير (٢)، فاختلاف الأربعة فيما بينهم قرينة دالة على عدم حفظهم وضبطهم، وليس هذا فقط، بل إن عدد هذه كثير، ويمكن أن تفرد ببحث خاص (٣).

كما يلاحظ عبد الجبار أن القرنين التاريخيين تدل أيضا على عدم ضبط كتابة الأناجيل؛ فالتاريخ الأول من المسيحية عرف اضطهادا وقتلا وتشريدا للمسيحيين، وهوما كان له أثر على نقل الأناجيل وكتابته، إذ أن هذا يحتاج إلى وقت وتريث، كما يحتاج إلى مدارس، والاضطهاد الرومي لا يسمح بذلك ولا ينز، فقتل أصحاب المسيح وقضى عليهم، ولم تعرف الأناجيل إلا بعد سنين طويلة من حياته (٣).

النقد الثاني: نقد المضمون

بعد نقد السند يأتي نقد المتن، فليس كل ما يصح سندا يصح متنا، ويبدو أن منهج عبد الجبار في نقد المتن يتضمن ثلاث مراحل، أو إجراءات، هي:

- ١ - جمع النصوص
- ٢ - التفسير
- ٣ - معرفة الصحيح من الزائف
- ٤ - التعليل وصياغة النظريات التفسيرية

أولا: جمع النصوص

أول إجراء نلقيه في دراسة عبد الجبار لمتون النص المقدس هو جمع النصوص، بحثا عن مضامين الاتفاق والاختلاف فيها، إذ الاختلاف علامة مرضية وتحتاج نقدا. وهذا التوجه نجده

(١) عثمان موفى منهج النقد التاريخي عند المسلمين والمنهج الأروبي، (الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٥٤).

(٢) عبد الجبار تثبت دلائل النبوة، ج ١ ص ١٥٤.

(٣) المصدر السابق ص ١٥٤-١٥٥. وفارن بديفور، حيث يتفق معه في النتائج النقدية، Dufour, Evangiles, p818.

في دراسة عبد الجبار لحادثة للصلب(١)، كما تلتفه في دراسته لحادثة التجسد الإلهي في الإسمان عيسى(٢).

ثانياً: التفسير

بعد الجمع والمقارنة يأتي لتفسير؛ والتفسير عمل ذهني، مفاده الإمام بمضامين النص، وله علاقة بعمليات ذهنية أخرى، كالإحاطة على النسق الفكري والعقدي المعتمد، والذي يرجع إليه في تحليل النص، وتحديد المعنى المقصود. ويكون الأمر أشد في تحليل النص الديني، إذا تعلق الأمر بقضايا العقائد. ولذا، فقد أوجب عبد الجبار على من يتعامل مع التفسير (أن يكون عالماً بما يصح على الله تعالى، ومالا يصح من جهة العقل)(٣).

وحضور هذه المفاهيم في تعامل عبد الجبار مع نصوص الكتاب المقدس واضح، خاصة فيما تعلق بالإلييات، إذ أنه يعمد إلى توظيف الأصوليات الخمسة كنسق مبرهن عليه في علم آخر، كمرجع، يعول عليه في تحليل نص الكتاب المقدس، ونقده وتأويله بما يتفق معها(٤).

إن التفسير الذي يقصده عبد الجبار جعل منهجه في تفسير القرآن محل طعن(د)، إذ أنه على هذا المنوال يتغير تبعاً للرأي والمذهب، وهو ما يفقد النص قيمته.

ثالثاً: معرفة الصحيح من الزائف

وأما هذا الإجراء فهو النقد العلمي في أدق معانيه، ويبدو أن عبد الجبار كان يمتلك قواعد كلية لمعرفة صحيح أمثمن من زائفه؛ منياً ما يتعلق بالنقل، ومنياً ما يتعلق بالعقل والذوق والخبرة الحسية. فيرجع إلى النقل، للتعرف على الاختلاف وتبين الزيف؛ إذ التنزيل لا يمكن أن يكون فيه اختلاف(٥)، فإن لم يجد في النقل ما يدل على الزيف، لجأ إلى العقل والذوق(٦)، فينأ لا محل للتخمين أو الظن.

رابعاً: التعليل وصياغة النظريات التفسيرية

وهو آخر إجراء في منهج عبد الجبار التاريخي، ويبدو من خلال ردوده أنه اهتم بالتعليل وصياغة النظريات التفسيرية أيما اهتمام، فنجدته يهتم بالإبانة عن الأسباب الكامنة وراءه والظروف التاريخية التي أسهمت في ذلك، ويمكننا أن نأخذ نموذجاً على ذلك نظريته لتفسيرية لنشأة القول بعقيدة التثليث.

(١) راجع الفصل الخامس مبحث الصلب.

(٢) راجع الفصل الخامس مبحث مناقشة أدلة التجسد النقلية.

(٣) عبد الجبار، لمعنى، ج ٥، ص ١١١.

(٤) عثمان، قاضي القضاة، ص ٨٢-٨٧.

(٥) تمصنر لسابق.

(٦) تمصنر لسابق، ص ١١١.

(٧) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١٩٨.

فالنصارى يقولون إن عقيدة المسيح هي التثليث، والمسلمون يقولون بل هي التوحيد؛ فاهتم عبد الجبار بتفسير مخالفة النصارى للمسلمين، والإبانة عن عللها، وأنه مضاهون للذين كفروا من قبل، ويضع بذلك نظرية تثر العقائد النصرانية بالثقافات الوثنية القديمة^(١).

فهذه هي أصول وخطوات منهج عبد الجبار في النقد التاريخي، وهي تتفق مع كثير من خطوات المنهج التاريخي الحديث.

ثالثاً: المنهج المقارن

ومن أخص خصائص ردود القاضي عبد الجبار على النصارى توظيف المنهج المقارن في دراسة عقائدهم. وقد أطنب في توظيفه في كتابه بتثبيت دلائل النبوة، ووظفه ليكشف عن عناصر خفية فيها، لا يمكن للمنهج الجدلي-الاستنباطي أن يكشف عنها.

وأوضح ما يبين لنا تطبيق هذا المنهج عند عبد الجبار مايلي:

١ - المقارنة بين مسيحية المسيح ونصرانية النصارى.

يدرس عبد الجبار مسيحية المسيح اعتماداً على الأنجيل والتوراة، إذ المسيح متعبد بهما كما تبين له، ثم يعمد إلى مقارنة ذلك بنصرانية الفرق المختلفة؛ ليثبت مفارقتها له في الأصول والفروع^(٢).

٢ - المقارنة بين نصرانية الكتاب المقدس ونصرانية الواقع الرومي.

فيعمد إلى دراسة شرائع النصرانية كما هي في الكتاب المقدس، ويقارنها بما هو موجود في واقع المجتمع الرومي البيزنطي، ليكشف عن مخالفة الروم النصارى للمسيح في الأصول والفروع معاً^(٣).

٣ - المقارنة بين نصرانية الكتاب المقدس ونصرانية بولس.

يعمد إلى دراسة شرائع الكتاب المقدس، ليقارنها مع تشريع بولس واجتهاده، ليثبت بعد ذلك مخالفة بولس للمسيح، وابتداعه^(٤).

٤ - المقارنة بين نصرانيات الفرق النصرانية بعضها بعض.

فيدرس نصرانيات الفرق النصرانية المختلفة، ليثبت أنها تكفر بعضها بعضاً، ومع ذلك

(١) راجع الفصل الرابع، مطلب رد عبد الجبار على أدلة الإلهيات التاريخية

(٢) عبد الجبار بتثبيت دلائل النبوة، ج ١ ص ١٩٨.

(٣) المصدر السابق ص ١٥٠-١٦٥.

(٤) المصدر السابق ص ١٤٩-١٥٥.

فهي تدعي الإعجاز لرجالها؛ فالدراسة للمقارنة تكشف عن انتشار دعوى الإعجاز بين كل الفرق النصرانية، وهو ما يشكك في صحة وجود هذا الإعجاز أصلاً(١).

٥ - المقارنة بين نصرانية ماني ونصرانية النصارى.

يدرس نصرانيات الفرق النصرانية المختلفة، ويقارنها بنصرانية القس ماني، ليثبت بعد ذلك أن دعوى الإعجاز التي يدعيها النصارى يدعيها القس ماني أيضاً، وهو ما يكشف عن تهاافت هذه الدعوى، دعوى إعجاز الشريعة للنصرانية(٢).

٦ - المقارنة بين نصرانية ماني ونصرانية بولس.

يقارن بين مشروع ماني التشريعي ومشروع بولس، ليثبت وجود التقارب بين المشروعين، فمشروع ماني توفيق بين النصرانية والثوية مذهب الفرس، ومشروع بولس توفيق بين النصرانية والثوية الرومية(٣).

٧ - المقارنة بين النصرانية والمجوسية وديانات الهند.

يقارن عبد الجبار بين النصرانية والمجوسية في دعوى الإعجاز، ليثبت أن هذه الدعوى هي نوع من الأدب الشعبي الذي يسود في المجتمعات الإنسانية من غير دليل، وإلا وجب إثبات صحة عقائد النصرانية والمجوسية جميعاً، وهو ما لا يرتضيه أحد من الفرقتين(٤).

٨ - المقارنة بين النصرانية وبعض الفرق الإسلامية

يعمد عبد الجبار إلى المقارنة أيضاً بين النصرانية ومعتقدات بعض فرقها في دعوى إعجاز الشريعة وظهور الخوارق على أيدي رجالها، وبين بعض الفرق الإسلامية، كالحنبلية، ليثبت أن هذه دعوى من غير دليل(٥).

إن هذا الإهتمام بالمقارنة جعل عبد الجبار نموذجاً متميزاً في تناول العقائد النصرانية، إذ أنه كشف عن مخالفة النصارى للمسيح في الأصول والفروع. ويمكننا أن نقول إن عبد الجبار منظر لمقارنة الآتيان إبان القرون الأربعة الهجرية الأولى(٦).

رابعاً: المنهج التكويني

إن المنهج التكويني منهج يعتمد المقارنة بين نموذجين، ليصل إلى إبراز عناصر التأثير

(١) المصدر السابق ص ٢٠٩.

(٢) المصدر السابق ص ١٨٧.

(٣) المصدر السابق ص ١١٤ ص ١٨٧.

(٤) المصدر السابق ص ١٨٥-١٨٧.

(٥) المصدر السابق ص ١٨٠ ص ٢١٠.

(٦) انشرفي، الفكر الإسلامي في الرد على النصارى، ص ٢٥٨، ص ٥٢٣، أيضاً:

بينهما، ومدى تأثير الواحد منهما بالآخر، وكيفيات ذلك.

والمنهج التكويني منهج حديث للتطبيق في الدراسات الإنسانية، وله دور هام في تأريخ الأفكار العلمية؛ فهو يرمي إلى إبراز مدى أصالة الأفكار وحدائتها^(١).

وما تضيفه التكوينية إلى النماذج الاستدلالية الأخرى أنها تجيب عن سؤال لم تجب عنه النماذج المنهجية الأخرى، وهو كيف تكونت هذه الأفكار والطقوس الدينية؟

وقد اهتم عبد الجبار بعقد عدة مقارنات تكوينية، بحثا عن المكونات الخفية للديانة النصرانية، وتبين له منها مايلي:

١ - الفلسفة اليونانية

يبدو لعبد الجبار أن الثقافة اليونانية قد لعبت دورا تكوينيا خطيرا للعقائد النصرانية، يقول في ذلك: (وهذا التثليث الذي للنصارى قد كانت فلاسفة الروم تتحو نحوه من أن العقل والعقل والمعقول تصير شيئا واحدا، ويقولون: هو من المثلث، وهو من فيلسوف قديم)^(٢)؛ فالتثليث النصراني حسب عبد الجبار هو امتداد فكري للفلسفة الإشراقية القديمة.

٢ - الثقافة والدين الرومانيان

إن شاورول في نظر القاضي قد اتخذ من محاباة الناس غاية ودينا، فسعى في تخفيف الشرائع عليهم حتى يستسيغها النوق الروماني، و(إذا تبين الأمر وجدت للنصارى تروموا ورجعوا إلى ديانات الروم، ولم تجد الروم يتصروا)^(٣). وهذا الرأي له وزنه في تقييم مشروع بولس التشريعي.

وقد توضح لعبد الجبار أن هذا المكون كان له أثران في الشرائع النصرانية:

١ - إمداد النصرانية بطقوس: فقد تبين أنه توجد تقاليد وطقوس تمارسها النصارى، وقد مارسها الروم من قبلهم، ولم يعرفنا تاريخ الأنبياء أدياء، فلذلك يمكن أن نقول أن النصارى اقتبسها من الروم.

٢ - إمداد النصرانية بدلالات جديدة: حيث وجدت تقاليد مارسها الروم كعبادة الأصنام واتخاذ الرايات، فأضفت عليها النصرانية دلالة جديدة وتفسيرا يتفق وفكرها، لتعوض بها نماذجها الوثنية، وتسد بها حاجة في نفسها، فاستبدلت الأصنام بأصنام المسيح ومريم، واستبدلت الرايات بالصلبان، فالتأثر بالوثنية باد، والاختلاف في الجزئيات فقط، وهو ما يزكي قول القاضي، أن النصرانية ترومت، ولم يتنصر الروم يوما ما.

(١) Grawitz, methodes des sciences sociales .pp438-439.

(٢) عبد الجبار - تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١٦٩، وهرمس، فيلسوف يوناني قديم، يعرف عند المسلمين بهرمس أمث الحكمة (ابن التيم، الفهرست ص ٥٠٨).

(٣) المصدر السابق، ص ١٥٨.

وعبدالجبار يدرك أن القرآن يؤكد تماثل شرائع المسيح مع شرائع الأنبياء السابقين له، وهو ما يجعل الخصائص العامة للمسيحية لا تفرق كثيرا عن الإسلام، كما بين أن المسيح عليه السلام قد أوضح أنه جاء ليبعث للتوراة، وهي للتقديرات التي تخالف النصرانية التاريخية في كثير من الأمور، فانبرى عبد الجبار يبحث عن عوامل شذوذ الشرائع النصرانية التاريخية في التصورات والأحكام والإجراءات عن شرائع اليهودية والإسلامية(١)، إذ أن مضامينها لا يمكن أن تصدر عن عدم.

ثالثا: المكون البابلي والصابني.

ويظهر هذا المكون في الإلهيات النصرانية، كالتثليث والاتحاد، وفي الطقوس والشعائر الدينية، كالصلاة والقربان ودخن المعابد، وغيرها (٢).

إن منهج عبد الجبار الكلامي الجدلي أفرز طرقا منهجية جديدة في الدراسات الدينية، فكانت الطريقة المقارنة والطريقة التكوينية، وجميعها لم يوظفها الرد الإسلامي على النصراني قبل القاضي (٣).

إن المنهج الواحد إذا وظف بكثرة في موضوع واحد، استنفذت النتائج النقدية، ووقع التكرار، وهو ما وقع للاستدلال الإسلامي لما استخدم نفس المنهج في الرد على النصراني، فنفذت النتائج الممكنة للأدوات الكلامية، إذ نفس المنهج يؤدي إلى نفس النتائج. وهو ما يفسر لنا قلة نتائج عبد الجبار المبتكرة في كتابيه المغني وشرح الأصول الخمسة، إذ أنه وظف فيهما المنهج الكلامي، فكانت ردوده لا تكاد تفرق عن الردود الإسلامية الأخرى إلا في جزئيات من التطبيق(٤)، كما أنه يفسر لنا كثرة النتائج النقدية المبتكرة التي توصل إليها في كتابه تثبيت دلائل النبوة، إذ أنه قد عدل عن المنهج الكلامي، ليصير الكلام مقارنة وبحثا تكوينيا، وهي المناهج التي لم يوظفها للفكر الإسلامي في دراسة الأديان. ومثل هذا نعهده كشفا جديدا، فالطرق الدراسية تعدد في زوايا النظر، ومحاولة استكشاف الموضوع من جديد.

ويمكننا أن نقول أن عبد الجبار له منهج متميز في الإبانة عن كثير من القضايا النصرانية، سواء في منطلقاته، أو في مفاهيمه، أو في أدواته التحليلية.

(١) المعاصر لسابق

(٢) المعاصر لسابق، ص ١٥٨، ص ١٦١.

(٣) لشرفي، الفكر الإسلامي في الرد على النصراني، ص ٢٥٨، ص ٥٢٣، أيضا:

Bouamama Ali , la littérature polemique musulmane contre le christianisme, pp120.

الفصل الثالث

منهج عبد الجبار

في الرد على مصادر الدين النصراني

بعد أن تعرفنا على الملامح العامة لمنهج القاضي عبد الجبار في رده على النصارى، يجدر بنا الآن أن نتابعه في تطبيقاته النقدية، ونستقصي الموضوعات النقدية المتناولة، وأول مبحث نظرقه هو مبحث مصادر الدين النصراني، والذي هو أساس نقدي لكل الموضوعات الرديئة الأخرى.

إن مصادر الدين النصراني كثيرة، ورغم أنها توظف ضمناً في الكتابات النصرانية منذ القديم، إلا أن الطرح المنهجي والتطبيقي لها لم يتم إلا في القرن السادس عشر على يد الأب الدومنيكي ملكيور كانو حيث قام بتقنين وتأسيس لمصادر الاستدلال اللاهوتي (راجع بيان رقم ١) (١)، ورتبها الأب غارديال، وقسمها إلى قسمين، كما يلي:

١ - المصادر الحقيقية

٢ - المصادر الملحقة

أولاً: المصادر الحقيقية: وهي نوعان:

١ - المصادر الأساسية: وتشتمل على نوعين، أساسية وصريحة:

١. الكتابة المقدسة:

و هي نصوص التنزيل النصراني المقدس و تشمل التوراة و الإنجيل .

(١) راجع: Gardet et Anawati, Introduction a la theologie musulmane, pp388-389.

٢. التقاليد الرسولية:

وهي ما جرى عليه العمل - عند رسل النصارى -.

٢ - المصادر الصريحة: وهي قسمان أيضا، مؤثر ومحتمل:

١. المؤثرة: وهي ثلاثة أنواع:

- أ. الكنيسة الكاثوليكية: وما تصدره من أوامر وقرارات.
- ب. المجامع: وما صدر عنها من قرارات، كنيقية، وغيرها.
- ج. قرارات البابا: ما يصدر عنه من أوامر ونواه.

٢. المحتملة: وهي نوعان:

١. الآباء المقدسون: الذين لهم صفة القداسة كجيروم وأوغسطينس.
٢. اللاهوتيون المدرسيون والقانونيون: من أعلام الفلسفة الوسيطية.

ثانيا: المصادر الملحقة: وهي كل العلوم المساعدة للعقيدة، وقد عد منها الأب غارديال ثلاثة، وهي:

١. العقل الفطري.

٢. الفلاسفة و القانونيون.

٣. التاريخ و التقاليد الإنسانية(١).

حيث يقصد بالعقل والفلسفة كل رأي صائب يتفق عليه أصحاب العقول(٢)، خاصة في المسائل العقديّة والفلسفيّة، فيعطى الاعتبار لفلاسفة فكر، كأرسطو، وفلاسفة الدين كأوغسطينس. ويظهر من خلال هذا التصنيف أن العقل ليس له محل الصدارة، بل تعطى له أهمية ملحقة(٣).

والسؤال: هل كان عبد الجبار يعرف هذه المصادر؟

إن البحث عن هذه التفاصيل هو بحث في النقد الإسلامي للمدارك النصرانية، وسنعمد أولا على نقد المدارك الأساسية السابقة الذكر، فنذكر عروض القاضي لمصادر الدين النصراني و مداركه - كما عرفها في القرن الرابع الهجري-، ثم نقدم بعد ذلك على عرض دراساته النقدية.

(١) المصدر السابق

(٢) المصدر السابق، ص ٢٩٠

(٣) المصدر السابق، ص ٢٩٠-٢٩١

مصادر الدين النصراني

أنواع مصادر الدين النصراني	أقسام المصادر
<p>أولاً: المصادر الأساسية: وهي نوعان:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. الكتابة المقدسة ٢. التقاليد الرسولية <p>ثانياً: المصادر الصريحة: وهي نوعان:</p> <p>الأولى: المصادر المؤثرة:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. قرارات الكنيسة الكاثوليكية ٢. المجامع ٣. قرارات البابا <p>الثانية: المصادر المحتملة:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. الأنبياء المقننون ٢. اللاهوتيون المدرسون والقانون 	<p>أولاً: المصادر الحقيقية</p>
<ol style="list-style-type: none"> ١. العقل الفطري ٢. الفلاسفة والقانونيون ٣. التاريخ والتقاليد الإنسانية 	<p>ثانياً: المصادر الملحقة</p>

بيان رقم (١)

المبحث الأول:

عرضاً

لمصادر الدين النصراني

إن أهم ما يلفت في عرض القاضي عبد الجبار لمصادر الدين النصراني هو تركيزه على دراسة الأناجيل واهماله لغيرها من المصادر، إلا ما كان عرضاً. ويبدو أن السبب في ذلك هو عده المصادر الأخرى-التي ورد ذكرها بجدول غارديال عدا التوراة- مصادر غير مشروعة، أو بالأحرى هي مظهر من مظاهر التحريف والإبتداع.

واطلاع عبد الجبار على الكتب المقدسة النصرانية لم يكن باللغة الأصلية، إذ أنه لم يكن يجيد اللغة اليونانية لغة الأناجيل، وهذا ما يجعلنا نفترض أنه طالع ترجمات عربية للكتاب المقدس، أو أنه اقتبس نصوصاً للاستدلال بها من كتب الرود الإسلامية على النصراني التي ذكرها في كتبه(١).

و القاضي في دراسته للمصادر النصرانية لم يتهج نهجا كلامياً بحثاً، كما لم يتهج منهجا تاريخياً محضاً، وإنما أراد أن يبين أن النصراني -كما هم في عصره- قد خالفوا المسيح في الأصول والفروع(٢).

إن هذا الغرض الذي قصده القاضي لم يسبقه أحد إليه، ويصرح هو بذلك في كتابه التثبيت، فيقول: (فاحتفظ بذلك، فإنك لا تكاد تجده في كتاب، وبك إلى حفظه أمس الحاجة)(٣). فما قصده القاضي بكتابه جديد في الفكر الإسلامي، فافتضى ذلك منه أن يتهج نهجا جديداً يستخدم فيه أدوات تحليلية جديدة في هذا الموضوع؛ فاختلاف الغرض يؤدي إلى اختلاف الوسيلة.

ومع ذلك، فإن عبد الجبار كان قليل الاستدلال بآيات الكتاب المقدس إذا ما قورن بغيره كالقرافي(٤).

ويمكننا -كما ذكرنا سابقاً- أن نصنف آراء القاضي في الرد على النصراني إلى صنفين،

(١)راجع على سبيل المثال، عبد الجبار تثبیت دلائل النبوة، ج ١ ص ١٥٠-١٥٤.

(٢)المصدر السابق، ج ١ ص ١٩٨.

(٣)المصدر السابق.

(٤)القرافي، الأجوبة الفلغرة، ص ٥٠-١٥٠، حيث اورد مقتطفات.

المعنى والأصول والمحيط من جهة، وتثبيت دلائل النبوة من جهة أخرى، كما يلي:

١ - المعنى والأصول والمحيط

وكلها كتبت في مرحلة مبكرة من حياة عبد الجبار. والظن أنه لم يطالع الكتب المقدسة النصرانية التي كانت سائدة في عصره، وإنما نقل عن الكتابات الإسلامية التي اهتمت بالرد على النصارى، كالأصول التي أحال عليها(١).

والشرفي في تحليله للردود الإسلامية على النصارى، وتوظيفها للآيات الإنجيلية، قد كشف عن استخدام عبد الجبار لنفس الآيات التي استخدمتها الردود الإسلامية الأخرى، وبنفس الاستدلال، وهو ما يجعلنا نفر بتأثره واقتباسه الكثير من مصادر إسلامية كانت سائدة في عصره(٢)، فقد كان على اطلاع على كثير من الكتابات الإسلامية التي كتبت في الرد على النصارى(٣)، ويؤكد هذا تلك الصيغ المبنية للمجهول التي كان يستخدمها عبد الجبار في رواية آيات من الأناجيل، كقوله(ما يروى)، و(حكى)(٤).

٢ - تثبيت دلائل النبوة

وهو من آخر كتب الرد التي كتبها عبد الجبار(٥)، ويبدو من خلاله أنه على علم كبير بأخبار الكتب النصرانية المقدسة وتاريخها ومفاهيمها، فيخصص قرابة عشر صفحات لدراستها ودراسة تاريخ كتابتها وأحوالها، وهو ما سيكون عمدتنا في دراسة منهجه في نقد المصادر الدينية(٦).

إلا أن الشرفي يؤكد أن عبد الجبار لم يكن له إطلاع مباشر على الأناجيل، حتى في هذه المرحلة، ويؤيد هذا بالمفارقات الموجودة بين رواية الصلبي الإنجيلية، ورواية عبد الجبار(٧)، وهو ما سنتعرض له بالمناقشة في الفصل الخامس.

وفي إطار استعراض القضايا العملية التحريفية التي تعرضت لها الأناجيل، يتعرض لمعتقد النصارى في الكتب المقدسة؛ فالطوائف الثلاث من النصارى: (لا تعتقد أن الله أنزل على المسيح إنجيلا، ولا كتابا بوجه من الوجوه، بل عندهم أن المسيح خلق الأنبياء، وأنزل عليهم الكتب)(٨)، وهي الكتابات ذات الشأن والسلطان والثقة بين النصارى، وقد اختيرت من بين غيرها من الأناجيل، وكأنه يشير بهذا التحليل إلى عقيدة التجسد والتثليث، والتي

(١) عبد الجبار تثبيت دلائل النبوة، ج ١ ص ١٩٨.

(٢) المصدر السابق

(٣) راجع مصدر عبد الجبار في الرد على النصارى من الفصل الأول، وعبد الجبار تثبيت دلائل النبوة، ج ١ ص ١٩٨.

(٤) راجع: عبد الجبار، المعنى، ج ٥ ص ١١١.

(٥) المصدر السابق ص ١٤٥-١٥٥.

(٦) المصدر السابق

(٧) الشرفي، الفكر الإسلامي في الرد على النصارى، ص ٣٨٩.

(٨) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١ ص ١٥٤.

تفترض أن لله ابنا إليها، ولحظتها لن يكون هناك معنى لكلمة الوحي بمفهومها الإسلامي، إذ لا يمكن أن يكون الموحى إليها والموحى إليه إليها أيضا.

ويحاول القاضي أن يظل ويعرض الأناجيل التي بين أيدي نصارى عصره، فيقول: (إنما معهم أربعة أناجيل لأربعة نفر، كتب كل واحد منهم إنجيله في زمانه، وجاء من بعدهم فمارضي إنجيل غيره، وكان إنجيله أولى، وهم يتفقون في مواضع ويختلفون في مواضع، وفي بعضها ما ليس في بعض، وهي حكايات قوم رجال ونساء من اليهود والروم، وغيرهم أنهم قالوا كذا، وفعلوا كذا، وفيها من المحال والسخف والكذب الظاهر والتناقض البين شيء كثير، وقد تتبعه قوم، وأفردوه، وإذا قرأه المتأمل عرف ذلك، وفيها شيء من كلام المسيح، ووصاياه، وأخباره قليل، فإنجيل منها عمله يوحنا، وإنجيل منها عمله متى، ثم جاء بعدهما مرقس، فما رضي بإنجيلها، ثم جاء من بعدهم لوقا، فما رضي بتلك الأناجيل، فعمل إنجيلا آخر، وكان عند كل واحد من هؤلاء أن صاحبه الذي تقدم وعمل إنجيلا أنه قد ضبط أشياء وأخل بأشياء)(١).

إن القاضي في هذا النص يوضح تاريخ كتابة الأناجيل ودوافع ذلك، كما أنه يقوم بتحليل محتوياتها مع مقارنة بعضها ببعض، ولعل أهم ما نستنتجه من هذا التحليل مايلي:

١ - لم ينثر اهتمام القاضي مفهوم كلمة الإنجيل، إذ لم يطل ذلك في كتاب من كتبه. وما يجعلنا نتساءل عن هذه الدلالة أن مفهوم الإنجيل ودلالته له إشكالات وتساؤلات تطرح على المستوى العقدي. فمعلوم أن كلمة انجيل كلمة إيفاتجليوس اليونانية، مكونة من مقطعين إيفا واتجليوس، ومعنى إيفا: السرور؛ معنى أتجليوس: الخبر، فيخلص أن معنى الاتجيل هو الخبر السار(٢).

فما حقيقة هذا الخبر السار؟

أسار لأن الله سيغفر ذنوب البشر بعد الفناء؟ أم غير ذلك؟

ونجد بعض المجادلين يوظفون هذا المعنى لإثبات نبوة محمد عليه السلام، ويفسرون سرور هذا الخبر بأنه بشرى بظهوره عليه السلام؛ ولذا فقد تتبعت المسلمون الكتب المقدسة بحثا عن دلائل نبوته عليه السلام، واستخرجوا كل آية يظنون أنها تفسر بمقدم محمد عليه السلام وتبشر به(٣).

٢ - أن النصارى تعتمد أربعة أناجيل، تعرف بالأناجيل القاتونية، وقد نسبها القاضي إلى أصحابها، متى ومرقس ولوقا ويوحنا، ولكنه في تأريخه لكتابتها يقدم يوحنا، ثم متى، ثم مرقس، ثم لوقا، وهو الرأي الذي لا تأخذ به النصارى، بل يجعلون أولها إنجيل متى، ثم إنجيل مرقس، فإنجيل لوقا، ثم إنجيل يوحنا، وهو ما يجعلنا نتساءل عن مصدر هذا الترتيب(٤).

(١) المصدر السابق ص ١٥٤-١٥٥.

(٢) راجع تمهيد إنجيل لوقا-بشرى المسيح بسوع- ص ٤.

(٣) راجع: الإمام القرطبي، الأجوبة المفخرة في الرد على الأسئلة الفاجرة، (بيروت: دار الكتب العلمية)، ص ١٦٣. وأيضا: أحمد بدات، المناظرة الحديثة في علم مقارنة الأديان، ترتيب محمد السقا، (الجزائر: دار رحاب، نت)، ص ٤٩.

(٤) قد أشار لذلك الشرفي في كتبه: الفكر الإسلامي في الرد على النصارى ص ٤١٩-٤٢٠.

٣ - يلمح القاضي إلى ظاهرة تشابه الأناجيل؛ فالأناجيل الأربعة تتشابه وتتفق في مواضع، وتختلف في أخرى، وهو ما يعرف عند علماء اللاهوت بالأناجيل المتشابهة^(١)، وهو ما عرفه القاضي أنهم (يتفقون في مواضع ويختلفون في مواضع، وفي بعضها ما ليس في بعض)^(٢).

وعرض القاضي عبد الجبار لمصادر الأديان النصرانية هو عرض لتطورها الفكري والعقدي، من عهد المسيح عليه السلام إلى عصره؛ فاستعرض عقيدة المسيح، كما أنزلت عليه، فهو نبي كان يقول: ﴿الله ربي وربكم، والهي والهكم، فيشهد على نفسه أنه عبد مربوب، مديبر مصنوع، كما يشهد عليهم أنهم كذلك، وأنه مثلهم في العبودية والضعف والحاجة؛ وذكر أنه رسول الله إلى خلقه، وأن الله أرسله كما أرسل الأنبياء قبله﴾^(٣).

ثم لاثبت هذه العقيدة أن تتغير وتتبدل، لتصير تثليثًا بعد أن كانت توحيدًا، ويصير التنزيه تجسيدًا، ويصير التجسيد تأليها، فهم يقولون: (نؤمن بالله الاب الواحد، خالق ما يرى وما لا يرى، وبالرب الواحد يسوع المسيح بن الله بكر أبيه، وليس بمصنوع، إله حق من إله حق من جوهر أبيه الذي بيده أتقنت العوالم؛ وخلق كل شيء، الذي من أجلنا معشر الناس، ومن أجل خلاصنا نزل من السماء، وتجسد من روح القدس ومن مريم البتول، وصار انسانًا وحبلت به مريم البتول وولدت، وأخذ وصلب، وقتل أمام فيلاطس الرومي، ومات ودفن، وقام في اليوم الثالث - كما هو مكتوب -، وصعد إلى السماء، وجلس عن يمين أبيه، وهو مستعد للمجيء تارة أخرى للقضاء بين الأموات والأحياء)^(٤). فمن خلال هذا العرض تظهر مفارقة العقيدة النصرانية المعاصرة للقاضي لعقيدة المسيح عليه السلام، فهو موحد حسب التصور القرآني، بينما هو مثلث حسب التصور النصراني.

وقد نتساءل عن هذا التغيير وكيفيته؟

فيجيب عبد الجبار: (إن دين المسيح وديانات الرسل عليهم السلام، لم تتغير، ولم تتبدل جملة واحدة، ولكن شيئًا بعد شيء، وفي كل عصر، وفي كل حين، حتى تكامل تغيرها، وما زال أهل الحق فيها يقلون وأهل الباطل يكثرون حتى غلبوا و مات الحق)^(٥)، فهو بصدد تقرير لكيفية دخول التغيير وزمنه وتبدل العقائد النصرانية حتى اختفى فيها الحق وصارت كما هي الآن.

والنصارى يرفضون هذه المقالة، ويجعلون ما قرره المسيح من عقائد هو ما أقر في مجمع نيقية؛ فعقيدة المسيح - على رأيهم - هي ما تثبته تسبيحة الإيمان التي ذكرناها سابقًا، فيحاول القاضي أن يثبت مخالفة النصارى للمسيح في الأصول والفروع^(٦).

(١) ارجع بخصوص الأناجيل المتشابهة:

Mouton-Villars/Gautier Louis Frey, Analyse ordinale des evangiles Synoptiques, (Paris:EPHE, 1972)

(٢) عبد الجبار تثبت دلائل النبوة، ج ١، ص ١٥٤.

(٣) المصدر السابق، ص ١١١.

(٤) المصدر السابق، ص ٩٤.

(٥) المصدر السابق، ص ١٥٢.

(٦) المصدر السابق

وهذه المحاولة التي نحن بصددنا لم يسبق للقاضي أحد إليها من المفكرين المسلمين
فكما نعلم-(١)، إذ أنه قد استخدم الطريقة الزمنية في دراسة المصادر النصرانية لو كما عبر هو
بمنهج المخالفة في الأصول و الفروع ، وعدل عن الطريقة الكلامية، إذ أنها لا تليق بمثل هذه
الأغراض المنهجية.

المبحث الثاني:

٥٥

على مصادر الدين (النصراني)

إن تتبع القاضي عبد الجبار لمصادر الدين يكشف عن مطالب نقدية أساسية، وهي:

١ - رده على توثيق الكتب المقدسة

٢ - رده على تفسير الكتب المقدسة

المطلب الأول: رده على توثيق الكتب المقدسة

إن المباحث النقدية التي تركز عليها نقد الأناجيل عند القاضي عبد الجبار هي ما يلي:

١ - واضع الأناجيل.

٢ - هوية رواية الأناجيل.

٣ - نوع رواية الأناجيل.

٤ - محتوى الأناجيل.

٥ - ترجمة الأناجيل.

أولاً: واضع الأناجيل

لقد تلقى القاضي عبد الجبار مقولة تعدد الأناجيل بالرفض، وهذا الرأي له أصول عقديّة
مرتبطة بالمفهوم الإسلامي للوحي، والذي من خصائصه عدم الاعتراف بأي وجود للبعد البشري

(١) المصدر السابق ص ١٩٨. راجع شرفي، الفكر الإسلامي في الرد على النصارى، ص ٤٢٧-٤٢٨.

في الوحي نفسه، فما الوحي سوى كلام الله.

وأهم النقاط التي ذكرها عبد الجبار في توثيق واضعي الأناجيل مايلي:

١ - يستكر القاضي تعدد الأناجيل، فهو يرى أنه: (عندهم أربعة أناجيل لأربعة نفر، كتب كل واحد منهم إنجيله في زمانه) (١)، وكتبها أناس مختلفون، (فإنجيل منها عمله يوحنا، وإنجيل منها عمله متى، ثم جاء بعدهما مرقص فما رضى بإنجيليهما، ثم جاء بعدهم لوقا فما رضى بتلك الأناجيل، فعمل إنجيلا آخر) (٢).

٢ - إن إختلاف هذه الأناجيل فيما بينها جعل القاضي يرفض الاحتجاج بها، إذ أن الإختلاف يدل على أن مصدرها غير واحد (٣).

و يبقى السؤال مطروحا، كيف يمكن أن يكون إنجيل واحد لعيسى المسيح، بينما لتصارى عندها أربعة أناجيل؟

إن هذا الإعتراض سيبقى مطروحا على الفكر النصراني بلا جواب إلى العصر الحديث، حيث كانت محاولة الإستعانة باللسانيات للإجابة على ذلك، ليتنازل عن مفهوم الوحي، ويصير معناه التعبير البشري عن المقصود الإلهي بألفاظ بشرية، ولا يخفى ما في ذلك من تفتيق، إذ كيف يفصل بين اللفظ والمعنى، وهو الأمر الذي ترفضه اللسانيات نفسها (٤). ومن ثم رفض القاضي عبد الجبار الأناجيل.

و قد كشف القاضي في تناوله للكتب المقدسة النصرانية إطارها التاريخي العام الذي تكونت فيه. والبدائية كما يراها كانت مع بداية الاصطدام اليهودي النصراني مع الرومان. فالمسيح عليه السلام لما نشر الدين في مجتمعه، وتكونت مواقف اجتماعية مختلفة، فبعضها متبع للمسيح مقتنع به، وبعضها غير مقتنع، ويذكر القاضي أن أصحاب المسيح كانوا يقيمون عباداتهم في كنائس اليهود، وفي مكان واحد معهم، رغم وجود اختلافات محتدمة حول شأن المسيح بين النصارى وبين اليهود (٥).

وكان النصارى يشكون أمرهم إلى ملك الروم، فيجيبهم أنه بيننا وبين اليهود عهد؛ ألا نغير أديانهم، فشؤون المجتمع اليهودي لا يتدخل فيها السلطان الرومي، ودام الأمر على هذا الحال و النصارى يسترحمون الملك، ويشكون اليهود إليه، مبدين له الضعف (٦).

(١) عبد الجبار تثبت دلائل النبوة، ج ١، ص ١٥٤.

(٢) المصدر السابق، ص ١٥٥.

(٣) المصدر السابق، ص ١٥٢.

(٤) المصدر السابق، ص ١٥٢-١٥٤.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق، ص ١٥٢.

فأقترح عليهم الملك، أن يتركوا دين اليهود ويفارقوه إلى دين الروم، يريدون أن يخرجوا من السلطان اليهودي ليصيروا في المجتمع الرومي(١).

وقد اختلفت ردود النصارى على هذا الإقراح، فمنهم من كان يدين بنين المسيح، وفيه ميل إلى الثقافة الرومية، فقبل و قال نفل. فطلب الملك من هؤلاء الميرينين للانماج أن يأتوا بأصحابهم جميعاً، ويحضروا كتابهم الإنجيل معهم(٢).

و أما أصحاب المسيح، فرفضوا ذلك للعرض، وقالوا: (بشما صنعتم، ولايحل لنا أن نمكن الروم الأتجالس من الإنجيل، وقد خرجتم أتم من لدين بإجابتم الروم، ولايحل لنا مخالطكم، بل وجبت البراءة منكم، ومنعكم من الإنجيل. فوقع الخلاف بينهما واحتدم، فاستجار النصارى أصحاب الروم بملك الروم فنصرهم، فاستتر أولئك من الروم، وفرروا من البلاد إلى بولادي الموصل وجزيرة العرب، فتبعهم الملك برجاله فقتلهم، وحرقتهم. وكان أن ضاع الإنجيل(٣). فالقاضي عبد الجبار بتصويره هذا المشهد يحاول أن يعيد كتابة تاريخ الكتب المعنسة للنصرانية، وظروفها التاريخية، وهو يذكر أن النصارى لأصحاب الملك قد اجتمعوا، وتشاوروا فيما يعترضون به عن الإنجيل الضائع، فتقرر رأيهم على أن ينشئوا إنجيلاً، وهنا تحضر فكرة المثال النموذج، فقالوا: إنما التوراة مواليد الأنبياء وتاريخ أعمارهم، فنبنى الإنجيل على ذلك، فذكر كل واحد ما حفظه من الإنجيل الأصلي، وما روه عنه، وما تحدثت به النصارى عن المسيح، فكتب قوم إنجيلاً، ثم أتى من بعدهم قوم، فكتبوا إنجيلاً، وكتبوا عدة أنجيل، وكان فيهم الواحد بعد الواحد ممن يعرف أموراً كثيرة في الإنجيل الحق، فكان أن أمسكوا لتتم رئاستهم، ولم يكن في ذلك الصليب ولا الصلبوت(٤)، (وهم يزعمون أنها كانت ثمانين إنجيلاً، فلم تنزل تنقل وتختصر حتى بقي منها أربعة أنجيل لأربعة نفر، عمل كل واحد في عصره إنجيلاً، وجاء من بعده فراه مقصراً فعمل إنجيل هو عنده أصح من إنجيل صاحبه وأقرب إلى الصحة(٥)، وكل ذلك يدفع عن الذهن احتمال أن تكون هذه الأنجيل للمسيح عليه السلام.

والخلاصة أن النصارى ليس بينهم إنجيل المسيح، وإنما معهم أربعة أنجيل لأربعة نفر(٦). ومهما كانت قيمة الإنجيل الذي كتب من بعده، فليس له قداسة التنزيل.

٣ - يوظف القاضي دوافع الكتابة إلى كتابة الأنجيل، ليشكل مدخلا نقدياً إلى نقد واضعي الأنجيل، فالكتابة ما أعادوا كتابتها، إلا لأنهم قد أدركوا أن الذين سبقوهم بالكتابة لم يجيدوا، ولم يفوا بالغرض، (فكان عند كل واحد من هؤلاء، أن صاحبه الذي تقدم وعمل إنجيلاً أنه قد ضبط

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق ص ١٥٢-١٥٣.

(٤) المصدر السابق ص ١٥٣.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق ص ١٥٢.

أشياء وأهل بأشياء، وغيره أعرف وأضبط، ولو كان من قبله قد ضبط وأصاب، لما احتاج أن يعمل هو إنجيلا آخر غير إنجيل صاحبه(١)، فلكتابة الإنجيلية اجتهاد في اختيار الموضوع، واجتهاد في الأسلوب، واجتهاد في التركيب؛ ولذلك اختلف التعبير البشري، وبالتالي وقع السهو في الكتابة والخلط في المفاهيم.

إن الخلاف بين القاضي والنصاري أعمق من ذلك، فهو يفترض وجود إنجيل أصل بحكم منطلقاته القرآنية، وما هذه الأناجيل إلا صدى له، والدراسات النصرانية الكلاسيكية لا تقر بوجود إنجيل آخر سوى هذه الأربعة. وقد صار الآن من فرضيات البحث العلمي الحديث افتراض وجود إنجيل للمسيح عليه السلام(٢)، والأناجيل المعترف بها تزيد وجوده، فمتى يقول: (وكان يسوع يطوف أنحاء الأرض جاليليا (الجليل)، يعلم الناس الصلاة، وينقل إليهم بشارة إنجيل ملكوت الله(٣)، وما البشارة سوى الإنجيل الأصلي. وهذا ما يجعلنا نرى في دراسات القاضي سابقا في البحث ومعاصرة فائقة للأبحاث الحديثة.

ثانيا: هوية رواية الأناجيل

يتناول القاضي هوية كتبة الأناجيل، ويوظفها كمدخل نقدي للأناجيل، فكتبة الأناجيل الأربعة لا يعرفهم النصاري، و(لا يعلمون ولا يدرون منهم ولا معهم في ذلك إلا الدعوى فقط)(٤)، ولا يمكن اعتمادهم لأنهم غير معروفين الهوية؛ فالراوي لا يعتد به ما لم تعرف هويته وروايته.

و الكتبة الأربعة لم تعرف لهم تلمذة على المسيح، ولا هم من الذين رأوه وأخذوا عنه، وهو ما يجعل روايتهم مظنونة، فقد قال لوقا مخاطبا الذي عمل له إنجيله، وهو آخر من عمل من الأربعة: (عرفت رغبتك في الخير و العلم والأدب فعملت هذا الإنجيل لمعرفة، ولأنني كنت قريبا إلى الذين خدموا الكلمة ورأوها)(٥)، فيوظف هذا النص ليستنتج أمرين:

أولهما: أنه رأى من رأى المسيح.

وثانيهما: أنه لم ير المسيح(٦)، ومع هذا فقد ذكر أن إنجيله أولى من إنجيل غيره،

فلو كانت كتب إنجيله ولم ير المسيح، ومع ذلك فهو يذكر أن إنجيله خير من غيره، وهو ما يؤكد أن كتاب الأناجيل الآخرين لم يروا المسيح.

إن تتبع هذا التحليل النقدي لواقعي الأناجيل، يبين أن هناك انقطاعا في السند المعرفي بين

(١) المصدر السابق.

(٢) جبير، المسيحية، ص ٢٦-٢٧.

(٣) متى، إنجيل متى، ٢٢/٤-٢٥.

(٤) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١ ص ١٥٥.

(٥) لوقا، إنجيل لوقا، ١/١.

(٦) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١ ص ١٥٥.

المسيح وبين هؤلاء الكتبة. وانقطاع السند يجعل الرواية ضعيفة أوباطلة، وهو يؤكد على أن الإنجيل معناه الواقعي محاولة بشرية للتعبير عن مقاصد الكلام الإلهي.

إن تقرير القاضي لوجود بعد بشري في الوحي والأنجيل هو ما كان يرفضه الفكر النصراني قديماً، ولم يقبل إلا حديثاً، وما كان ذلك ليتم لولا الدراسات النقدية الحديثة لكتبتهم المقدسة، وقد كان للفكر الإسلامي سبق في ذلك، بل إن النقد الغربي للنصرانية لم يكن ليكون على أيدي أمثال استيورات وفلهاوزن وغيرهم لولا وجود الدراسات الإسلامية حول ذلك (١).
إن هذا التحليل له أبعاد خطيرة على المستوى العقدي، فهو يجعل الخطأ ممكناً في نصوص الوحي، والخطأ من صفات البشر، ويجعل الوحي امتداداً للتاريخ، بل يجعل للتاريخ جذوراً في الوحي، وهو ما يسقط اعتباره وقداسته.

إن عبد الجبار تعامل مع الأنجيل على أنها معرفة خبرية، متن و سند في الآن ذاته و هذا يستوجب تتبع الاتصال والانقطاع، وتتبع المخالفات والشواهد والاعتبار وتوثيق رواة الخبر، حتى يمكن الحكم على الخبر وقد ظهر للقاضي بعد أن طبق ذلك أن الأنجيل منقطعة الإسناد ورواياتها مجاهيل العين والحال، وأن هناك انقطاع في أسانيد الكتبة الأربعة مع المسيح، مما يجعل الأنجيل الأربعة مردودة.

ثالثاً: نوع رواية الأنجيل

إن المعرفة التاريخية عند القاضي، إما أن تكون متواترة النقل، وهي ما يرويه جمع من العدول الثقات عن جمع مثلهم إلى مصدر الخبر، وإما أحاد يرويه الواحد أو الاثنان عن المصدر، والمتواتر يفيد المعرفة بذاته، والأحاد لا يفيد إلا إذا كان رواه ثقة عدول (٢). ولهذا التقسيم أثر على درجة المعرفة، فالمتواتر يفيد اليقين، والأحاد يفيد الظن فقط، والأمور التي لا يقبل فيها إلا المتواتر هي الأصول والعقائد، وأما غيرها من الفقهيات، فيقبل فيها المتواتر والأحاد (٣).

وإذا اعتبرنا أخبار المسيح والأنجيل المعتمدة أخباراً، فإنه يمكن معالجتها نقدياً كما تعالج الأخبار، ومن أجل ذلك افترض عبد الجبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: مناقشة فرضية تواتر الأنجيل

يقرر عبد الجبار في مسألة تواتر الأنجيل أن النصاري مابعهم فيها إلا الظن، فقد قال الله: ﴿ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ، وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ، وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ، مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ، وَمَا قَتَلُوهُ ﴾

(١) راجع: Bouamama, la littérature polemique musulmane contre le christianisme, pp226-229.

(٢) عبد الجبار، المقى، ج ٥، ص ١١١.

(٣) المصدر السابق.

يَقِينًا(١)، فليس ثمة يقين ولا سكون نفس(٢). والنصارى كما يقول القاضي ليس لديهم علم بما يقولون، بل يحسنون الظن فقط، فقد صدق بعضهم بعضا عن حسن ظن، إذ(قد تجتمع الجماعة الكبيرة، فتصدق المخبر الواحد من طريق حسن الظن بخبره، ويكون قد صدق فيما أخبر فيكونوا صادقين، وإن لم يعلموا صدقه، وإن ظنوا أن اعتقادهم لذلك علم(٣)، فالأخذ بالظن لا يفيد العلم، إذ العلم هو القطع.

والأناجيل تحكي أخبارا عن المسيح، لم تصل درجة التواتر، وإنما هي آحاد، و(لأن تلك الجماعات لو كانت شاهدت ذلك وعلمته لكان من لقيهم وسمع منهم في مثل حالهم في العلم بذلك، فكان كل من لقي النصارى واليهود وسمع ذلك منهم عالم بذلك، فكنا نكون في مثل حالهم في العلم بذلك، ألا ترى أنه لما أخبرناهم بقتل حمزة و جعفر و عمر و عثمان و علي رضي الله عنهم شاركونا في العلم بذلك و صارت حالهم في ذلك مثل حالنا، فلما رجعنا إلى أنفسنا، لم نجدنا عالمين مع مخالطتهم، وكثرة سماعنا منهم، علمنا أنهم ليسوا بذلك عالمين، وأن اعتقادهم لذلك ليس بعلم، فبهذا الدليل علمنا صحة دعواه صلى الله عليه وسلم، وكذب دعواهم في أنهم بذلك عالمين(٤)، ولعل أهم ما نستخلصه من هذا التحليل أن دعوى تواتر الأناجيل باطلة، وأن العقائد النصرانية قد تميزت بخصائص سندية، وهي:

١. أن عدم علمنا بوقوع ما ينكرون هو دليل على عدم تواتر صحة عقائدهم .
٢. أن عدم علم الأمم بما تنكره الأناجيل هو دليل على عدم صحتها .
٣. أن روايتها لم تتم تواترا.

والقاضي يربط بين عدم تواتر التعديل و عدم علمنا بذلك، وكان العلاقة بينهما علاقة سبب ومسبب، وليس ذلك بلازم، إذ توجد أخبار متواترة عند أمم لا تعلمها أمم أخرى، فأخبار واقع معين، قد لا توجد عند أمم أخرى، ونعرف ذلك من الحس والمشاهدة، وهذا لا يعني صحة تواتر الأناجيل، إذ أن بطلان الدليل لا يؤدي الى بطلان المدلول.

و بطلان تواتر العقائد النصرانية (به تعلم بطلان دعاوي النصارى في ادعائهم قيام المسيح من قبره، وأنه عليه السلام أقام معهم بعد قيامه من قبره أربعين يوما ثم صعد إلى السماء وهم يرونه(٥)).

الفرضية الثانية: مناقشة فرضية الروايات الآحاد للأناجيل

اتضح أن القاضي استنتج أن الأناجيل لم يكتبها المسيح ولم يملها، وأنها كتابات أربعة نفر

(١)سورة النساء، آية ١٥٧.
(٢)عبد الجبار تثبت دلائل النبوة، ج ١ ص ١٢٣.
(٣)المصدر السابق ص ١٢٣.
(٤)المصدر السابق ص ١٢٤.
(٥)المصدر السابق ص ١٢٥.

من الناس، كما اتضح أنها لم تنقل بالتواتر إلينا. وبقي أن ندرس إمكانية قبول هذا الخبر الأحاد، فليس كل أحاد يقبل، بل يتم قبول ذلك بمقاييس علمية.

فالأحاد من الأخبار لا يصح إلا إذا اجتمعت مواصفات فيه، هي معرفة الراوي وعدالته، وسماعه وضبطه، وقد درس القاضي كل مواصفة فنية لكل واحد من هؤلاء الرواة كما يلي:

١ - معرفة رواية الأناجيل

يذكر القاضي أن النصارى لا يعلمون ولا يدرون من هم رواة الأناجيل، ولا معهم في ذلك (إلا الدعوى) (١)، وهم غير معروفى الهوية ولا الحال، وبذلك يمكن الحكم أن رواياتهم رواية مجاهيل، وهي مرفوضة فلا يمكن أن نعرف عدالتهم، وضبطهم كما لا يمكن أن نعرف عنم أخذوا، فلا نعرف مشائخهم الذي تلقوا منهم العلم؛ ولهذا لا يمكن الإعتداد بهم.

٢ - ضبط رواية الأناجيل

وأما ضبط كتبة الأناجيل الأربعة، فيذكر القاضي أنهم (يتفقون في مواضع و يختلفون في مواضع و في بعضها ما ليس في بعض)، ويضيف: أن الأناجيل (فيها من المحال والباطل والسخف والكذب الظاهر والتناقض البين الشيء الكثير) (٢)، فاختلاف الرواة الأربعة فيما بينهم و تناقضهم مؤشر عدم ضبطهم. والقاضي لا يهتم بذكر أمثلة على هذا الاختلاف، ويبدو أن سبب ذلك شيوعه بين الناس، بل إن قارئ الأناجيل يمكنه أن يعرف ذلك (٣).

٣ - سماع رواية الأناجيل

وأما سماع كتبة الأناجيل، فيوضح القاضي أنه لا يمكن أن يحكم على سماعهم بالثبوت، لأنه لا يعرف حالهم كما سبق توضيحه، وتدل على ذلك قرائن و مؤشرات مختلفة ببل إن الإنجيل نفسه يدل على ذلك؛ ويستشهد لذلك بلوقا، فقد (قال لوقا مخاطبا الذي عمل له إنجيله وهو أول من عمل من الأربعة "عرفت رغبتك في الخير والعلم والأدب، فعملت هذا الإنجيل لمعرفتي، ولأنى كنت قريبا إلى الذين خدموا الكلمة ورأوها"، فهو قبل كل شيء قد أفصح بأنه ما رأى للكلمة، يعني بالكلمة المسيح، ثم ادعى أنه رأى من رأى المسيح)، ويضيف: (ومع هذا فقد ذكر أن إنجيله أولى من إنجيل غيره) (٤)، فيكون لوقا- حسب القاضي-، لم ينقل عن المسيح مباشرة.

وهذا ما يجعلنا نتساءل عن أخذ لوقا؟ وتلك هي الحلقة المفقودة والتي تقف في طريق توثيق الأناجيل، إذ أن هذه الأناجيل قد سبقها أناجيل أخرى في الوجود.

ويخلص القاضي أن هؤلاء الرواة الأربعة لا يتوفرون على المقاييس الفنية التي تطلب

(١) المصدر السابق، ص ١٥٥.

(٢) المصدر السابق، ص ١٥٤.

(٣) المصدر السابق، ص ١٥٤، ١٥٥.

(٤) المصدر السابق، ص ١٥٤.

في الروي، ولذلك فلا يجوز أن ندين بالأتاجيل، ولا أن نقطع بصحتها (١). وبناء على ذلك، فإن القضايا العقديّة لا يمكن أن تؤخذ إلا من لعقول لو من المتواتر من الأخبار.

رابعاً: محتوى الأتاجيل

استعرضنا في المباحث السابقة تحليلات ونقد عبد الجبار لرواية الأتاجيل، أما الآن فنحاول الكشف عن نقده لمحتوى الأتاجيل، فالنقد العلمي لا يكتمل إلا بنقد خارجي للرواية، ونقد داخلي لمحتويات و مضامين النصوص ، لتنتج معرفة شمولية بالرواية.

ويشرح القاضي كيفية تكون المحتوى التاريخي للأتاجيل، فيذكر أن النصاري بعد فقدهم الإنجيل الأصلي، (تقرر رأيهم على أن ينشئوا إنجيلاً، وقالوا إنما التوراة موالد الأنبياء و تواريخ أعمارهم فبني الإنجيل على ذلك، و يذكر كل واحد منا ما حفظه من ألفاظ الإنجيل، مما تحدث به النصاري عن المسيح، فكتب قوم إنجيلاً، ثم أتى من بعدهم قوم فكتبوا إنجيلاً، وكتبوا عدة أتاجيل) (٢). فالقاضي يبين كيف كتبت الأتاجيل البديلة عوضاً عن الإنجيل الضائع؛ فالكتابة الإنجيلية اتخذت التوراة نموذجاً يحتذى به في التأليف، ولما كانت التوراة ذكر لأخبار الأنبياء جعل الإنجيل ذكر لأخبار المسيح.

ويبين القاضي أن الأتاجيل فيها (من المحال والباطل والسخف والكذب الظاهر والتناقض البين شيء كثير) (٣)، وبناء على هذا النص فإن الأتاجيل قد تميزت بخصائص، وهي:

- ١ - الباطل
- ٢ - السخف والمحال
- ٣ - الكذب الظاهر
- ٤ - التناقض البين

وسنحاول التمثيل على كل ذلك من ردود عبد الجبار:

١ - الباطل

كما في قوله: (وفي أتاجيلهم وأخبارهم أنه لما طلب جاعته أمه مريم، ومعها أولادها يعقوب وشمعون ويهوذا، فوقفوا حذاءه، فقال لها وهو على الخشبة: خذي أولادك وانصرفي، فما الذي بعد هذا البيان أن مريم ولدت بعد المسيح من يوسف النجار هؤلاء الجماعة، وكانوا إخوة المسيح من أمه، فأى فضيحة تكون أبشع من هذا) (٤)، فذلك من الباطل الذي يقال على الأنبياء..

(١) المصدر السابق، ج ١، ص ١٥٥.

(٢) المصدر السابق، ص ١٥٣.

(٣) المصدر السابق، ص ١١٩-١٢٠.

(٤) المصدر السابق، ص ٢٠١.

٢ - السخف والمحال

يقول في ذلك: (وقالوا: وقد وصفوا صنيع اليهود بالمسيح: إنهم لطموا الإله، وضربوه على رأسه، وعجب لإله يضرب على رأسه، وتعالوا فانظروا إلى الإله يطم ويضرب على رأسه) (١).
فالنصارى تصف الربوبية بما يجعل الرب محل سخريه تعالى عن ذلك.

٣ - الكذب الظاهر

يظهر ذلك من خلال الأمثلة التالية:

١. ما يروى أن المسيح قاله في صلواته: (ياأيانا الذي في السماء، تقدس اسمك) (٢).
٢. وقد ورد في الأناجيل أنه قال: (ابن البشر هو رب السبت) (٣).
٣. كما يروى عنه أنه قال: (أنا أبى، وأبى بى، ولا يعرف أحد الأب إلا الابن، والابن لا يعرفه إلا الأب، وإنك إله بى، وأنا بك) (٤).

فيقول عبد الجبار: (ليس المسيح أول من كذب عليه) (٥)، و بالتالى يرفض كل استدلال إنجيلي على التثليث والأقانيم.

٤ - التناقض البين

يقول في ذلك: (ومن عجيب أمر النصارى، أن أصحاب الأناجيل الأربعة قد قصدوا إلى ذكر نسب يوسف النجار خاصة، وليس في ذلك نسب للمسيح، إذ كان مولودا من غير نكر، وإنما يتصل نسبه إلى سليمان بن داوود عليهما السلام من قبل أمه لا من قبل أحد من الرجال، وهذا تخليط بين، وجهل ظاهر، ولذلك وجد اليهود السبيل إلى الطعن على المسيح) (٦).

والخلاصة أن عبد الجبار يرفض الإحتجاج بالأناجيل أصلا، إذ أن أسانيدها لم تبلغ درجة التوثيق، ومضامينها يستحيل عقلا أن تكون من الله، فنقد المتن ونقد السند قد اتفقا على إيانة تهافت الأناجيل.

خامسا: ترجمة الأناجيل

يجعل القاضي اتخاذ النصارى للغة اليونانية لغة الأناجيل بدلا عن اللغة الأصل العبرية مدخلا نقديا آخر لمصادر الدين النصراني؛ فالأناجيل جميعها مكتوبة باللغة اليونانية، ومنها ما

(١) المصدر السابق، ج ١ ص ١٠٤، الآية ومن لوقا، لوقا، ٢٣/٣٤.

(٢) عبد الجبار، المعنى، ج ٥ ص ١٠٩، والآية من إنجيل متى، ١٠-٩/٦.

(٣) عبد الجبار، تثبوت دلائل النبوة، ج ١ ص ١٠٢، والآية من إنجيل لوقا، ٦.

(٤) المصدر السابق، بولكارن بإنجيل لوقا، ١٠.

(٥) المصدر السابق، ص ١١٤.

(٦) المصدر السابق، ص ٢٠١.

ترجم من العبرية، ومنها ما ترجم من السريانية، و(ليس فيها إنجيل بلغة المسيح التي كان يتكلم بها هو وأصحابه، وهي العبرانية لغة ابراهيم الخليل وسائر الانبياء)(١).

إن الترجمة من العبرية إلى اليونانية يتخذا عبد الجبار نريعة للرد على النصارى، ويبين أن العلماء يقولون لهم(عدولكم معشر النصارى عن اللغة العبرية، وهي لغة المسيح و الانبياء قبله عليهم السلام الى سائر اللغات، حتى ما من نصراني يتلو هذه الاناجيل في فرض من فروض الصلاة بلغة العبراني حيلة ومكيدة وفرار من الفضيحة)(٢).

فالتخلي عن لغة المسيح إلى اليونانية واعتبارها اللغة الدينية الرسمية لم يكن له تفسير عند القاضي سوى المكيدة؛ (فقد قال لهم الناس إنما وقع العدول عنها لما قصده أصحابهم الأولون من الادغال في المقالات واحتياالا في تدليس ما وضعوه من الأكاذيب وسترا لما احتالوا طلبا للرياسة)(٣)؛ فالعدول كان مفتعلا، ولم تكن له دوافع واقعية، إذ أن اللغة اليونانية كانت لغة النخبة في الحضارة الرومانية. وأما عامة الناس وكثير من اليهود فكانوا لا يعرفونها(٤). يقول عبد الجبار: (ذلك أن العبرانية كانوا أهل كتاب وأهل علم في ذلك الزمان، فغير هؤلاء نفر اللغة، بل عدلوا عنها لتلا يفهم أهل العلم مذهبهم و قصدهم لسترها فيفتضحوا قبل تمكن مذهبهم، ولا يتم لهم فعندوا الى لغات كثيرة ما تكلم المسيح وأصحابه بها، وليس أهلها من أهل كتاب، ولا علم لهم بكتب الله و شرعه)، ثم يضيف:(ولولا ذلك للزموا لغة ابراهيم وولده والمسيح الذين قامت بهم البينة، وعليهم أنزلت الكتب، وكان ذلك أولى بإثبات الحجة على بني إسرائيل وكفرة اليهود إذا دعوا بلسانهم، ونوظروا بلغتهم التي لا يمكن دفعها)(٥)، فلما كان الدين قد وضع أصلا بلغة اليهود، فالتخلي عنها الى لغات أخرى لا يفقهونها ولا يستطيعون التعامل الفكري بها، فتم المكيدة، وهو الغرض الأول لهم في نظر عبد الجبار.

إن القاضي يجعل الترجمة مكيدة وتلبيسا للحق بالباطل، وإن كان في ذلك تصفا، فمن المقررين علماء النصرانية أن هنالك ترجمة حقة، قد وضعت أصلا باليونانية، تهدف إلى نشر النصرانية(٦).

إن الترجمة فعل لساني معقد، فاللغة بأنظمتها التركيبية والإفرادية لها مميزات دلالية و دوائية تميزها عن غيرها من اللغات، وكل كلمة أو جملة يمكن استخراج دلالات كثيرة منها

(١) المصدر السابق، ص ١٥٢.

(٢) المصدر السابق، ص ١٥٤.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(٦) راجع رسائل الرسل، التي كتبها بولس باليونانية، لينشرها في آفاق العلم، ويبدو أنه اختر اليونانية لأنها لغة الدنيا ولثقافة آنذاك.

بحسب القراءة المعتمدة، فكان العدول عن ذلك النظام اللغوي المفتوح - ضمن شروط إجتماعية معرفية- على دلالات كثيرة الى نظام لغوي آخر كالنظام اليوناني بفعل الترجمة معناه إقرار دلالة واحدة ممكنة، ورفض ماسواها. وفي ذلك إخلال بالزخم المعنوي الذي يزرخ به النص. كما أن الدلالات تختلف بحسب اللغات، فاللغة والفكر شيء واحد، فما تدل عليه كلمة أو جملة في سياق لا يمكن التعبير عنه في لغة أخرى، إذ(اللغات تختلف أحوالها في ذلك)(١).

ويضيف القاضي موضحاً دور الترجمة وعلاقتها بالفكر كملول،(أن اللفظ قد يستعمل في اللغة حقيقة في شيء مجازاً في غيره، وما وضع موضعها، واللغة الثانية في الحقيقة دون المجاز، فمن نقل مجاز تلك اللغة إلى ما هو حقيقة في هذه اللغة فقد أخطأ)(٢)، وهذا النص يبين إدراك القاضي العميق لقضايا الترجمة و دورها الفكري.

فهذا ما جعل القاضي يعيب على النصارى إيجاد لغة اليونان لغة دينية بدل اللغة الأصلية للأنجيل .

ورغم هذا فإن القاضي أفاض في تحليل شروط الترجمة اللغوية والعقلية؛ أما الشروط العقلية فإن (يكون عالماً بما يصح على الله تعالى، وما لا يصح من جهة العقل)(٣)، وأما الشروط اللغوية فلأن (يكون عالماً بحقيقة اللغتين ومجازهما)(٤)، والجهل بها سيولد معرفة مشوهة بالنصوص -

وقد أوضح القاضي أن بعض مترجمي القرآن في عصره وقعوا في أخطاء نتيجة عدم مراعاة هذه الشروط (فمعلوم من حال كثير من المفسرين أنهم متى فسروا العربية بالفارسية أخطأوا في الطريقة، إما جهلاً بالمعنى من جهة العقل، وإما باللغة)(٥)، ورغم هذا التنظير لشروط الترجمة إلا أننا لا نجد عنده تحليلاً لأحوال المترجمين، ذلك أن الترجمة نقل بأمانة، ولا يرضى أحد بترجمة ما لم يعرف حال المترجم وأغراضه وعلمه.

وبلغت القاضي للنظر الى الأثر العقدي لترجمة الأنجيل، ويوضح أن جل المفاهيم العقدية النصرانية كان للترجمة دور فيها، وأهم نموذج يعطيه هو عقيدة التثليث الذي يدور على ثلاثة أقانيم أب و ابن وروح قدس، إذ(قال بعض الناس: إن الابن في اللغة العبرانية التي هي لغة المسيح تقع على العبد الصالح المطيع الولي المخلص، وإن الاب قد تقع على السيد المالك المدبر)(٦)، ويضيف القاضي في توضيح أدلة القائل بهذا الرأي ما يلي:

(١) عبد الجبار الملقى، ج ٥، ص ١١١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(٦) عبد الجبار شبيب دلال النبوة، ج ١، ص ١٢٠.

١. (قال في التوراة: إن اسرئيلي ابني و بكرى، وأولاده أبنائي، وعلى دعوى النصرى تجب لهم الإلهية)(١)، فقد استخدم لفظة ابني وأطلقها على اسرائيل.

٢. (أنتم معشر النصرى تنكرون أن متى حكى في إنجيله عن المسيح أنه قال: 'طوبى لكم معشر المصلحين بين الناس فبتكم تسمون أبناء الله') (٢)، فينتج أن كل البشر هم أبناء لله.

٣. (وقال متى في إنجيله إن المسيح قال للناس: إن أباكم السماوي واحد فرد)(٣).

٤. (و قالوا: إن المسيح كان يقول في صلواته التي يصلونها و يعلمها للناس 'يا أبانا الذي في السماء أنت قدوس اسمك، عزيز سلطانك، نافذ أمرك في السماوات والأرض، لا يعجزك ما طلبت ولا يمتنع منك ما أردت')(٤).

ويصل عبد الجبار إلى أن لفظتي الأب والابن أطلقنا على المسيح وعلى غيره، فلو كان المقصد منها البتة الحقيقية لوجب أن يكون الله أبا حقيقيا لكل أولئك الذين أطلق عليهم لفظ الابن، وهذا ما يجعل القاضي يعتقد أن ذلك تعبير مجازي له تأويل، أو هو متشابه الإنجيل. ويخلص إلى أنه لا إله مع الله، وأن لفظتي الابن والأب لهما دلالة أخرى غير تلك التي يقول بها النصرى، وهو ما يطيح بعقيدة الإتحاد، ويعطي قراءة أخرى ممكنة للإنجيل.

والخلاصة أن القول بالتثليث قول لا مبرر له من النصوص، إذ هذه الأخيرة قد وقعت في تحريفات دلالة وتفسير، نتجت عن ترجمة غير سليمة للإنجيل. فكانت أن استبدلت كلمات اللغة الأصلية بكلمات لغة جديدة.

المطلب الثاني: زده على تفسير الكتب المقدسة

إن عبد الجبار قد سجل عدة مداخل نقدية للتفسير النصراني لمصادر الدين المختلفة، وهي:

(١) المصدر السابق، الآية من التوراة، تكوين، ٢٤/٢٦.

(٢) المصدر السابق، الآية من: متى، إنجيل متى، ٩/٦.

(٣) المصدر السابق، الآية من متى، إنجيل متى، ٤٥/٥-٤٨، ولينما: ٩/٢٣.

(٤) عبد الجبار، المعنى، ج ٥، ص ١١١. والآية من متى، إنجيل متى، ٩/٦-١٥.

١. نسخ العمل بالتوراة
٢. اهمال العقل
٣. تحريف المعاني
٤. أعمال الرأي في النص

أولاً: نسخ العمل بالتوراة

لم يفرد عبد الجبار لنسخ التوراة مبحثاً خاصاً، بل تعرض له أثناء عرضه لمخالفة النصارى للأصول والفروع. فهو رده على دعوى النسخ يعرض نماذج من أحكام يدعي للنصارى نسخها، ثم يبين تهافتها، وخير مثال على ذلك مسألة يوم السبت؛ إذ الرأي عند النصارى أن السبت من الشرائع اليهودية التي نسخت. فيدلل عبد الجبار على تهافت هذه الدعوى بآيات من الكتاب المقدس، فيذكر أنه يروى عن المسيح عليه السلام ما يدل على عدم نسخه:

١. (إنما جئتم لأعمل بالتوراة وبوصايا الأنبياء قبلي، وما جئت ناقضاً بل مكمماً، ولأن تقع السماء على الأرض أيسر عند الله من أن تنقص شيئاً من شريعة موسى، و من نقص شيئاً من ذلك يدعى ناقصاً في ملكوت السماء)(١).
 ٢. (اعملوا كما رأيتموني أعمل، ووصوا الناس بما وصيتكم به، وكونوا معهم كما كنت معكم، وكونوا لهم كما كنت لكم)(٢).
- فهذه النصوص التي لستشهد بها القاضي تبين عدم نسخ التوراة، (ولأن المسيح جاء لإحيائها وإقامتها)(٣).

ويواصل القاضي تحليلاته النقدية ميرزا أسباب قول النصارى بالنسخ، فيذكر أنه ورد في كتابهم المعروف بأفراكسس(٤): : (أن قوماً من النصارى خرجوا من بيت المقدس وأتوا أنطاكية وغيرها من الشام، فدعوا الناس إلى سنة التوراة، وإلى تحريم ذبائح من ليس من أهلها، وإلى الختان وإلى إقامة السبت، وإلى تحريم الخنزير، وإلى ما حرّمته التوراة، وأن ذلك شق على الأمم واستنقلوه، فاجتمع النصارى ببيت المقدس، وتشاوروا فيما يحتالون به على الأمم ليحببهم ويطيحهم، فأوجب رأيهم مداخلة الأمم والترخص لهم والانحطاط في أهوائهم، وترك مخالفتهم، والإختلاط بهم، والأكل من ذبائحهم، والتخلق بأخلاقهم، وتصويبيهم فيما هم عليه)(٥)، فالقاضي بإيراده هذد النصوص يريد أن يقول:

١. إن أوائل النصارى كانوا يعملون بالتوراة، وكانوا يعتقدون أنه من السنة العمل

(١) عبد الجبار تثبيبت دلائل النبوة، ج ١ ص ١٥٠. والآية من متى، إنجيل متى، ١٧/٥-٢٠.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق، ص ١٤٩. وقصة لشاذ في السبت من لوقا: إنجيل لوقا، ١٣.

(٤) لم نثر فيما بين أيدينا على تعريف بهذا الكتاب، ويبدو من خلال عنوانه فراكسس، وقد يكون براكسس (paxis) لفظة يونانية باد بها العمليات أو التطبيقات، إذ أنها تهتم بلاعقاد العملية و الممارسات. وقد انتشر هذا النوع من الكتب في العصور الوسطى المسيحية.

(٥) عبد الجبار، تثبيبت دلائل النبوة، ج ١ ص ١٥٠.

بها، و قد قاموا برحلات تبشيرية للناس يدعونهم للعمل بالتوراة.
٢. إن العمل بالتوراة قد شمل كل أوامرها من تحريم الخنزير وإقامة السبت و كل ما تحرمه التوراة .

٣. إن العنول عن العمل بالتوراة لم يكن سببه دينيا، بل كان سببه للركون إلى الواقع المعاش، فلما استصعب الناس العمل بها، وشق عليهم الانصياع إلى أوامر التوراة فرخصوا لهم في ترك العمل بها.

٤. إن ترك العمل بالتوراة امر حادث بعد المسيح لا في عهده، ويشهد لذلك عمل أوائل النصارى بها، إذ أنهم قد تشاوروا فيما بينهم للترخيص للأعم الأخرى في أمور الشريعة.

ويستتج القاضي أن أول واضع لنظرية النسخ هو القديس بولس الذي رأى أنه يحسن أن يخفف من شرائع التوراة حتى يستجيب الناس إلى النصرانية، إذ يروي أن بولس كان يقول لليهود: (التوراة سنة حسنة لمن عمل بها) (١)، ويقول للروم وغيرهم من أعداء موسى والانبيا: (التوراة مهيجة للبشر، وإذا وضع عن الناس شرائع التوراة، فقد كمل بر الله و فضله) (٢)، وهو بهذا يجعل بولس ذا وجهين ليس له من غرض سوى تحطيم النصرانية.

و قد نتج عن القول بنسخ التوراة مخالفة النصارى للمسيح في الفروع، لأن المسيح -حسب هذه الأدلة التي أوردتها القاضي-، كان يتعبد بالتوراة، ويحتكم إلى أوامرها ويجتنب نواهيها؛ فالقول بنسخ المسيح للتوراة يجعل النصارى مخالفين للمسيح في الفروع.

ثانيا: اهمال العقل

إن التفسير -عند القاضي- يفترض الإيمان بالأصول الخمسة إيمانا عقليا قبل الإقدام على النص، ولا يتم إلا في هذا الإطار. وبهذا التصور يقدم على تفسير النصارى لنصوصهم المقدسة، محللا أسباب قصوره عن إدراك مرماه، ومن ذلك ما يورده على دليلهم على القول بالتثليث: (فقد حكى متى عنه في إنجيله أنه قال لتلاميذه: سيروا في الأرض وسموا باسم الأب و الابن وروح القدس) (٣)، فاتخذت النصارى هذا النص دليلا على التثليث.

فيرفض القاضي هذا التفسير، مبرزا أنه قد وردت نصوص في الإنجيل تثبت إسمائية المسيح، ومن ذلك ما يلي:

١. فقد قال لهم: (الله ربي وربكم، وإلهي وإلهكم) (٤)، فيشهد على نفسه أنه عبدا لله

(١) لمصدر سابق، ص ١٦٩. والآية من بولس، رسالة بولس إلى أهل رومية، ٧/٧-١٣

(٢) لمصدر سابق. والآية من بولس، رسالة بولس إلى أهل رومية، ٢/١-٢١.

(٣) لمصدر سابق، ١٤ والآية من: متى، إنجيل متى، ٢٨/١٩.

(٤) لمصدر سابق، والآية من: يوحنا، إنجيل يوحنا، ٢٠/١٧.

مربوب مدير مصنوع(١).

٢. يذكر يوحنا في إنجيله أن يسوع المسيح قال في دعائه: (إن الحياة الدائمة إنما تجب للناس بأن يشهدوا أنك أنت الله الواحد الحق، وأنت أرسلت يسوع المسيح)(٢)، فانظر كيف يخلص التوحيد و يدعي النبوة(٣).

٣. و ذكر أيضا أنه قال: (إني لم أجيء لأعمل بمشيئة نفسي، ولكن بمشيئة من أرسلني)(٤).

فهذه الآيات كلها في نظر عبد الجبل تفيد التوحيد، وهو ما تقتضيه العقول.

ويورد القاضي كذلك نصوصا أخرى تحتل ما يقوله النصارى في المسيح، ومن ذلك:

١. حكى متى عنه في إنجيله أنه قال لتلاميذته: (سيروا في الأرض وعمنوا للناس

باسم الأب و الابن و روح القدس)(٥).

٢. وقوله: (إنما كنت قبل ابراهيم)(٦).

٣. وقوله: (إني ذاهب الى أبي)(٧)، واعتمادهم على ذلك في أنه تسمى ابنا له، و

سمى تعالى أبيا.

٤. مايروى أن المسيح أمر الحواريين أن يقولوا في صلاتهم: (يا أبانا الذي في

السماء، تقس اسمك)(٨).

٥. (أنه قال لداوود: (سيولد لك غلام يسمى لي ابن، وأسمى له أب)(٩)، قلوا :

فيجب أن يكون ذلك حكما من الله أمرنا أن نسميه به، والله تعالى أن يتعبد بذلك)(١٠).

ويخلص القاضي أن النصارى قد اعتمدت قراءة للإنجيل، لترجح آيات التثليث على آيات

التوحيد، ويصير القول المعتمد هو القول بالتثليث، وإلهية السيد المسيح. ولا شك أن القاضي لا

يرتضي هذه المقالة، إذ أن هذا التفسير يخالف ما تتركه العقول، فالعقل يقتضي أن يكون الله

واحدا، ولا يجوز في حقه اتحاد ولا تجسد، لأن ذلك يناهى الربوبية(١١).

ويذكر القاضي أن كتب النصارى المقدسة وردت فيها نصوص تحتل التأويل هي محتل

الألفاظ(١٢)، أو هي متشابه الأناجيل، ونصوص أخرى صريحة في التوحيد، هي محكم الأناجيل، إذ

هي توافق دلالة العقول، فكان المنهج يقتضي أن يفسر المتشابه بما يوافق المحكم من الأناجيل،

(١) عبد الجبل، المقى، ج ٥ ص ١١١.

(٢) عبد الجبل، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١١٢، والآية من يوحنا، إنجيل يوحنا، ٤٤/١٢.

(٣) المصدر السابق، ص ١٤٥-١٥٥.

(٤) المصدر السابق، والآية من يوحنا، إنجيل يوحنا، ٣٧/١٨، و ١٩/٥-٢٠.

(٥) المصدر السابق والآية من يوحنا، إنجيل يوحنا، ٢١/٢٠.

(٦) المصدر السابق، والآية من التوراة، سفر الأمثال، ٨/٢٢-٢٣.

(٧) عبد الجبل، المقى، ج ٥ ص ١٠٩، والآية من يوحنا، إنجيل يوحنا، ١٧/٢٠.

(٨) المصدر السابق، والآية من لوقا، إنجيل لوقا، ١٧/٢٠.

(٩) المصدر السابق، ص ١١٠، والآية من التوراة، ٢ صموئيل، ٤/٧، المزمور، ٧/٢٠، ومتى، إنجيل متى، ٢٢، ٤١/٤٦-٤٧.

(١٠) المصدر السابق.

(١١) عبد الجبل، تثبيت دلائل النبوة، ج ١ ص ١١٦.

(١٢) المصدر السابق.

وما تقتضيه العقول، ذلك (أن تصديق المسيح للأنبياء وشهادته بما شهدوا به من توحيد الله وإفراده بالقدم والربوبية والحكمة أبين من كل بين، وأوضح من كل واضح، والعقلاء يريدون المجهول بالمعلوم، وما التبس بما اتضح، وما يحتمل بما لا يحتمل)^(١)، فتفسير النص يرجع فيه إلى العقل، إذ العقل يقتضي أن يكون الإله واحداً ليس مركباً وليس جسماً، وما تقتضيه العقول من مسائل عقديّة عند القاضي يتشكل في الأصول الخمسة الاعتزالية، فهي نتاج عقلي، ولذلك فهو يرى أن النص يفسر في ضوءها، حتى لا يخالف النص العقل بحال، وإلا تحتم التأويل أو رفض النص أصلاً؛ فالتأويل كمنهج تفسيري عمليّة ذهنيّة تفرض عند المفسر نسفاً فكرياً، تؤول إليه كل خفايا النص^(٢).

والنصارى قد جهلوا في نظر عبد الجبار التفسير، إذ لم تكتمل لديهم تلك العلوم الضرورية للمفسر، يقصد الأصول الخمسة، (فالنصارى لا تعرف الربوبية، ولا تفرق بينها وبين الإنسانيّة)^(٣).

ويخلص عبد الجبار إلى أن النصارى لما جهلت معايير التفكير السليم، وعمت النموذج الفكري السليم أخطأت التفسير ولم تفرق بين الحقيقة والمجاز. فجهل النصارى بما تقتضيه العقول جعلهم يؤولون الحقيقة بما تتفق مع المجاز، والمتشابه بما يتفق مع الحكم، فهم: (يقصدون إلى ألفاظ في التوراة وفي كتب النصارى محتملة، يحملونها على ظنونهم السيئة وبدعهم هذه الفاحشة، فيقولون إنما أراد إبراهيم وموسى وهارون وسائر الأنبياء، وهو ما أردناه من أن الله ثالث ثلاثة)^(٤).

وعليه، فالقاضي يضع تصوراً نموذجياً لقراءة النصوص، فالمعرفة بالكاتب وأغراضه أعون على القراءة المثلى، كما أن المعرفة بالنبي ومقاصده ودعوته أعون على قراءة الكتب المنزلة عليه، فهو يجعل من العلم بمقاصد الدعوة أساساً لتفسيرها، فما يفهم الجزء إلا في إطار الكل، (لأن العلم بأن المسيح كان في توحيدته على منهاج إبراهيم وموسى وهارون وداوود ومحمد صلى الله عليه وسلم لا يرتاب به من عرف أخبارهم وسيرهم ودعوتهم قبل العلم بنبوتهم)^(٥)، فالإحاطة بما صدر عن النبي تمكن من الحكم على الدعوة، ومقارنته بما تقتضيه العقول.

إن أهم ما نلاحظه هنا هو أن القاضي نهج نفس النهج التفسيري للقرآن، وقد تفتن إلى أن أدوات التفسير القرآني يصعب تطبيقها على نقد الكتاب المقدس، إذ أنها قد وضعت للتعامل مع لغة عربية، والأناجيل لغتها يونانية، فيذكر في معرض تحليله للمجاز عند النصارى

(١) المصدر السابق، ص ١١٥.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٠١.

(٤) المصدر السابق، ص ١١٥.

(٥) المصدر السابق، ص ١١٦.

(أن في هذه الكتب من المجازات ما يجري مجرى المتشابه من القرآن)(١)، ولكن في محاولة تؤول كلمة الأب يقول (إنه لا معرفة لنا بتلك اللغة، فلا يلزمنا تأويل ما فيها، وإنما يجب أن نعلم ما يستحيل على الله تعالى في إتخاذ الورد)(٢)، فيكشف بذلك عن وعي القاضي العميق باللغة وأبعادها الدلالية.

ثالثاً: تحريف المعاني

من المداخل النقدية التي وظفها القاضي في الرد على النصارى تحريف معاني الكتب المقدسة؛ فالتفسير يفترض فيه أن يتبع النص بالتحليل، بحثاً عن أحسن محمل يحمل عليه الكلام و يقتضيه النص، فإن تخلى عن هذه الميزة صار غير مقبول، بل صار تحريفاً. ويوظف القاضي هذه القاعدة ليعيد قراءة تفسيرات النصارى للكتب المقدسة.

فالقاضي يرى أن النصارى في تفسيرهم (يقصدون إلى أقوام كإبراهيم والأنبياء صلوات الله عليهم وأمثالهم قد عرفت مذاهبهم ومقاصدهم، فينصرفون عنها بالتأويلات ومحتمل الألفاظ)(٣)، فالعملية التفسيرية عند النصارى كما وضح القاضي تتميز بالتأويلات واتباع محتمل الألفاظ، فهم يقصدون إلى ألفاظ تحتمل عدة معانٍ، فيتأولون واحداً منها تأويلاً لا يليق، ولذلك يشترط القاضي شروطاً في المفسر (أن يكون عالماً بما يصح على الله تعالى، وما لا يصح من جهة العقل، ويكون عالماً بحقيقة اللغتين ومجازهما)(٤). وهذا التأويل قد شمل الكتاب المقدس كما شمل القرآن.

فالتوراة قد شملتها عملية تأويلية كبيرة حتى تتفق مع الفكر النصراني، يقول عبد الجبار عن النصارى: (يقصدون إلى ألفاظ في التوراة، وفي كتب الأنبياء محتملة، يحملونها على ظنونهم، السيئة وبدعهم الفاحشة، فيقولون إنما أراد إبراهيم و موسى و هارون و سائر الأنبياء، وهو ما أردناه من أن الله ثالث ثلاثة)(٥). ولكي يوضح هذا المنهج يعطي أمثلة، ومن ذلك ما قاله النصارى: (من أن الله قال: نريد أن نخلق بشراً على صورتنا و مثلنا، فيقولون هذا خطاب من جماعة؛ أما تسمونه يقول: نريد، ولم يقل أريد)(٦). فقد تم تغيير دلالة الألفاظ حتى تتفق والرأي عندهم، فعمدوا إلى ألفاظ محتملة، فتأولوها؛ فقد أطلقت لفظتا الابن و الأب على أناس عديدين في التوراة و الأناجيل على السلب، ومع ذلك تأول النصارى ذلك تأويلاً مختلفاً، فما كان للمسيح جعلوه حقيقة، وما كان للناس عامة جعلوه مجازاً.

وقد استدل النصارى أيضاً بقول التوراة: (إن إسرائيل بكري وأولاده أبنائي)(٧)، وعلى

(١) عبد الجبار، المقي، ج٥، ص ١١١.

(٢) المصدر السابق، ص ١١٠.

(٣) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج٥، ص ١١٦.

(٤) المصدر السابق، ص ١١١.

(٥) المصدر السابق، ص ١١٦.

(٦) المصدر السابق، ص ١١٥.

(٧) التوراة، تكوين، ٢٤/٢٦.

دعوى النصارى تجب لهم الإلهية أيضا(١)، فإذا كان المسيح قد سمي ابن الله، لأن الله قد ارتضى له ذلك، فأولى بإسرائيل أن يسمى ابنا، إذ قد سماه الله ابنا وبكرا، وقد قال النبي إشعيا عليه السلام في كتابه: (إن الله أبو البشر)(٢)؛ فالنبوة عامة لكل الناس وليست قاصرة على المسيح، وهو ما يؤكد أن المراد بكلمتي الابن والأب في المسيح المجاز لا الحقيقة،

كما أن الأناجيل قد شملتها نفس العملية التأويلية، فقد قال متى في إنجيله: (إن المسيح قال للناس: 'إن أياكم السماوي واحد فرد'(٣)، وقال أيضا: (طوبى لكم معشر المصلحين بين الناس، فإنكم تسمون أبناء الله')(٤)، كما أن بولس قد ذكر في الرسالة: (إن الروح نفسها تشهد لأرواحنا أننا أبناء الله)(٥).

ويستخدم النصارى مصطلحا آخر مقابل مصطلح ابن الله، فهم: (يقولون في الأشرار: إنهم أبناء، الشياطين)(٦)، فاستخدام كلمات الابن والأب مرات في الأناجيل، وكل مرة في سياق وارتبطت كثيرا بأناس مختلفين، وهو ما يثبت أن المراد واحد إذا كانت السياقات متشابهة، فتفسر الكلمة بما تقتضيه جميع الاستخدامات اللغوية الممكنة، وما يوافق مقاصد النص العامة.

ويوضح عبد الجبار أن نفس النهج قد انتهجه النصارى في تفسير القرآن، فعمدوا إلى تأويل نصوص القرآن، لتتفق مع فكرهم، ومن ذلك مايلي:

١. فقال النصارى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ (٧): (إن هذا خطاب من جماعة لا من واحد)(٨)، يقصدون بذلك إثبات الأقانيم الثلاثة.
٢. وقالوا في قوله عز و جل: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ﴾ (٩): (فيذا أحد الإلهة و الأرباب يقسم بالأرباب)(١٠).
٣. وقالوا في قوله عز و جل: ﴿وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدٌ﴾ (١١)، (إنما الإله يقسم بنفسه وولده)(١٢).
٤. وقالوا في قوله: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ

(١) عبد الجبار، تشيبت دلائل النبوة، ج ١ ص ١٢٠.

(٢) المصدر السابق، ج ١ ص ١٢٠. والآية من التوراة، صموئيل، ١٤/٧.

(٣) المصدر السابق، والآية من إنجيل متى، ٩/٢٣.

(٤) المصدر السابق، والآية من متى، إنجيل متى، ٩/٦.

(٥) المصدر السابق، وللإشارة، فلم أجد هذا النص في رسائل بولس.

(٦) المصدر السابق، ج ١ ص ١١٠.

(٧) سورة القدر، آية ١.

(٨) عبد الجبار، تشيبت دلائل النبوة، ج ١ ص ١١٥.

(٩) سورة الماعز، آية ٤٠.

(١٠) عبد الجبار، تشيبت دلائل النبوة، ج ١ ص ١١٥.

(١١) سورة البلد، آية ٣.

(١٢) عبد الجبار، تشيبت دلائل النبوة، ج ١ ص ١١٦.

وروح منه^(١)، قالوا: (فهذا الذي نقوله نحن أنه من جوهر أبيه، ولا نريد بقولنا منه أنه بعضه، ولكنه من جنسه ومثله)^(٢).

وهذه المحاولات كلها توظف قراءة نصرانية في مصادر المسلمين، وقد يكون ذلك من مقتضيات الجدل، فيجادلون الخصم حتى يقيموا الحجة، وكأنهم بذلك يقولون إن محمدا قد جاء بالنصرانية ولكن أصحابه لم يفهموا عنه^(٣).

رابعاً: إعمال الرأي في النص

وظف القاضي مدخلا نقديا آخر لتفسير النصارى لكتبهم المقدسة، فتناول إعمال الرأي في النص؛ فالتفسير باعتباره عملية تبيانية للنص، يفترض فيه أن يكون أميناً، وأن تحظى أحكامه بالاتباع إن كان منزلاً. فلا يكون النص المنزل إلا متبعاً، ولا حاكمية إلا للتنزيل. والنصارى ملزمون كما يرى القاضي باتباع التوراة والإنجيل، ولكن المقارنة بين ممارسات النصارى الفقهية وشرائع التوراة تكشف عن البون الشاسع بينهما، وهو ما يؤكد نظرية مفارقة النصارى للمسيح في الأصول والفروع.

وللتدليل على إعمال النصارى للرأي في النص، يعتمد عبد الجبار إلى المقارنة بين نصرانية الأناجيل ونصرانية النصارى ليؤكد أنهما مختلفتان، فبينهما نقاط اختلاف كثيرة، تجعل الناقد يقر بمفارقة الثانية للأولى، ومنها ما يلي:

١. المخالفة في الإلهيات والمسيحولوجيا: فالقول بالتثليث والتجسد هو في نظر عبد الجبار نوع من إعمال الرأي في النص، فالنصارى تجاهلت كل النصوص المثبتة لتوحيد الله، لتعتمد التثليث والتجسد^(٤)، وحقيقة هذا الإتهام أن النصارى قد تركوا عقيدة المسيح ليصيروا إلى عقيدة أخرى.

٢. المخالفة في الشرائع والأحكام: من المخالفات التي اهتم عبد الجبار بتسجيلها في قائمة إعمال الرأي في النص المخالفات في الشرائع والأحكام، ومن ذلك عناصر عملية أقرتها النصوص الإنجيلية، وتركها العمل النصراني اجتهاداً، كيوم السبت، إذ أن المسيح لم ينسخه، والنصارى تقول بنسخه، فعد القاضي ذلك مظهراً من مظاهر إعمال الرأي في النص^(٥).

وعقد عبد الجبار مقارنات مختلفة، ليثبت إعمال النصارى للرأي في النص، ومن ذلك:

(١) سورة النساء، آية ١٧١.

(٢) عبد الجبار، شبيث دلائل النبوة، ج ١ ص ١١٦.

(٣) المصدر السابق.

(٤) راجع مبحث نقد أدلة الإلهيات النقلية من الفصل الرابع.

(٥) راجع مطلب القول بنسخ التوراة من هذا الفصل.

١. المقارنة بين شريعة بولس وشريعة النصارى.
 ٢. المقارنة بين شريعة الأناجيل وشريعة الواقع النصراني.
 ٣. المقارنة بين شريعة النصارى وشرائع الوثنيين كالمصريين والروم والبابليين.
 ٤. المقارنة بين نصرانية الكتاب المقدس ونصرانية بولس (١).
- وكل ذلك ليثبت مفارقة النصارى للمسيح في الاصول والفروع.

ولا يقف النقد عند هذا الحد، إذ المقارنة مرحلة أولى تعقبها مرحلة التفسير التي وضع وفقها فرضيات ونظريات تفسيرية، ليعيد تركيب الجوانب التاريخية، ويشرح الدوافع السياسية والإقتصادية والمعرفية، وبيان أثرها التكويني على الفكر النصراني (٢).

والدراسات المعاصرة تؤكد أن هذه الأناجيل الأربعة تستقي مادتها من مصادر وأصول ضاربة في القدم، فالناريخ الإنجيلي يحدث عن وجود أناجيل أخرى، لم تعهدها الكنيسة، وتعرف بالأناجيل غير القانونية (APOCRYPHE) (٣). وهذه الكتابات التي تنتشر في الأوساط النصرانية كانت عبارة عن أدب شعبي ينقل و يصور حياة المسيح بخيال خاص (٤).

ويمكننا الآن أن نصدر أحكاماً نقدية ومقارنة بين موقف عبد الجبار، وموقف النقد المعاصر، نلخصها في الجزئيات التالية:

١ - لا يكاد يختلفان في الجملة؛ فالمسيح لم يكتب هذه الأناجيل الأربعة ولم يملها، ولم يكتبها تلامذته الحواريون (٥).

٢ - يتفق الموقفان على أن كتابة الأناجيل تمت بعد المسيح بزمن طويل (٦).

٣ - يتفق الموقفان على القول بوجود أناجيل كثيرة تداولها النصارى، ثم صارت تختصر، وتنتخب حتى لم يبق إلا أربعة أناجيل (٧).

٤ - إن أهم فرق بين الموقفين، أن عبد الجبار يقر بوجود إنجيل للمسيح، و المحدثون لا يرون ذلك، كما رأينا في موقف ديفور. ولكن هذا الخلاف لا يلبث أن يتبدد، إذ أنه من المقرر و

(١) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١٤٩.

(٢) راجع تحليل ذلك في الفصل الرابع مبحث نقد أئمة الإلهيات التاريخية.
(٣) Thiollier, Dictionnaire des Religions, ((APOCRYPHE))

(٤) Duplacy, J, Ou on est la critique textuelle du nouveau testament, (Paris: Gabalda, 1959)

(٥) راجع: Leon-dufour, les Evguiles, in encyclopedicia universalis, (Paris, E, U, 198); p 818

(٦) Heuschen., J, la formation des Evguiles, (Paris: Descelee de Brouwer, 1957), p11, 23.

(٧) Leon-dufour, les Evguiles., p818

المعترف به في كلا الموقفين أن المسيح كان يعظ الناس، ويكرز بالبشرى فيهم. والفكر الإسلامي يعد مضامين هذه المواعظ ' الإنجيل-الوحي '. ويبدو أنها دونت بعد ذلك، لينتكون الإنجيل-الكتاب. ويدل على ذلك أن الأناجيل الحالية فيها كثير من الخطب التي تتفق في نسبتها إلى المسيح عليه السلام، وهي أمانة على اهتمام المسيحيين الأوائل بتسجيل مواعظه؛ واتفاقها في نسبتها إليه، دليل على وجود مصدر مشترك، وهو ما نسميه 'بالإنجيل-الأصل'، وبهذا يتفق موقف الفكر المعاصر مع عبد الجبار في وجود وثيقة أولى، وهي إنجيل المسيح(١).

إن أهم ما يمكن أن نستنتجه من هذا الفصل أن عبد الجبار قد وظف نفس الأدوات التحليلية التي وظفها في دراسة العلوم الإسلامية، فوظف الأصول لدراسة تفسير الكتب المقدسة النصرانية، ووظف علم الحديث لدراسة توثيقها.

(١)المصدر السابق.

الفصل الرابع

منهج عبد الجبار

في الرد على الإلتهيات النصرانية

يطلق مصطلح الإلهيات النصرانية على العلم النصراني الذي يهتم بدراسة ما يتعلق بالله من مباحث، ومنها مايلي:

١. وجود الله
٢. صفات الله
٣. الأقانيم الإلهية الثلاثة.
٤. علاقة الجوهر بالأقانيم في الذات الإلهية، وغيرها(١).

والإلهيات النصرانية تعتمد على القول بأن الله جوهر واحد ثلاثة أقانيم، وهي بذلك تتكون من عنصرين عقديين، وهما:

١. القول بأن الله جوهر واحد
٢. القول بثلاثة أقانيم إلهية متساوية أب وابن وروح قدس(٢).

ويظهر أن إلهيات النصارى تنبني على ثلاثة أقانيم، أو ثلاثة أشخاص متميزة، إلا أنهم يرون أن هذه الثلاثة المتميزة لا تفيد تعددا في الذات الإلهية، بل تفيد توحيدا(٣)، وهو ما تنفق عليه كل الفرق النصرانية، ولذلك فإننا نسميها الإلهيات النصرانية العامة، ورغم ذلك، فإنها تختلف في فروع تندرج تحت هذه العناصر العقدية، كمسألة علاقة الجوهر بالأقانيم، فكان لكل فرقة تصور لها الخاص، وهو ما نسميه بالإلهيات النصرانية الخاصة.

ورغم أن عبد الجبار لم يعرف الإلهيات النصرانية، إلا أنه قد تناول كثيرا من المباحث التي تندرج تحتها، وهو وفي في عرضه، يفرق بين اللفظ ولوازمه محكما دلالات الألفاظ الدينية التي وظفها النصارى في إلهياتهم، يقول:

(١) صبحي لصالح وفريد جبر، ملحق فلسفة التفكير الديني بين الإسلام والمسيحية. (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٧)، ج ٢، ص ٢٩٣.
(٢) المصدر السابق، ص ٢٩٣-٢٩٥.
(٣) المصدر السابق.

(الباريء عز وجل اسمه، وأقوم الابن، أي الكلمة، وأقوم روح القدس، أي للحياة، وربما يغيرون العبارة يقولون: إنه ثلاثة أقاتيم ذات جوهر واحد)(١)، ويفصل أكثر في محل آخر، فيقول:

(إن مذهب جميع للنصارى، إلا نفر منهم يسير، أن الله خالق الأشياء، والخالق حي متكلم، وحياته هي الروح التي يسمونها روح القدس، وكلامه هو علم، ومنهم من يقول في الحياة إنها قدرة.

وزعموا أن الله وكلمته وقدرته قدماء، وأن الكلمة هي الابن، وهي عندهم المسيح، الذي ظهر في الجسد الذي كان في الأرض.

ويختلفون في الذي يستحق اسم المسيح، فمنهم من يقول إنه للكلمة والجسم إذا اتحد بعضهما ببعض، ومنهم من يزعم أنه الكلمة دون الجسد، ومنهم من يزعم أنه الجسد المحدث، وأن الكلمة صارت جسدا محدثا لما صارت في بطن مريم، وظهرت للناس.

ويزعمون جميعا أن الكلمة هي الابن، وأن الذي له الروح والكلمة هو الأب. ويذعمون أن هذه الثلاثة هي إله واحد وخالق واحد، وأنها من جوهر واحد)(٢)

ومن هذا النص يمكن أن نستخلص أن القاضي عبد الجبار كان مطلعاً على الإلهيات النصرانية ومحكماً لمصطلحاتها الأساسية، فهو يعلم أن حقيقتها هي القول بأن الله جوهر واحد ثلاثة أقاتيم، أب وابن وروح القدس، كما أنه كان داركاً لاختلافات معتقبيها في تفسيرها.

ونلفت الانتباه هنا إلى اعتراض غي مونو على القاضي عبد الجبار، إذ يرى أن العقيدة النصرانية تعبير بشري ومجازي عن الحقائق الإلهية، وهي تقريب في الحكم لاغير، وهو الأمر الذي لم يفهمه المفكرون المسلمون، وهذا ما يجعل من الردود الإسلامية عامة على العقائد النصرانية عبثاً من القول؛ إذ أنها تنتقد المجاز على أنه حقيقة، كما يطيح ذلك بأي اعتبار يمكن أن يعطى لها، ويدلل على قوله بالمقارنة التي عقدها بالجدول (رقم ٢)، حيث قابل فيه بين التصورين الإسلامي والنصراني لألفاظ العقيدة النصرانية.

وقد يكون في هذا شيء من الصواب، فالتعبير البشري له دور في عدم التفاهم الفكري، إلا أنه ليس بالصفة التي يصورها غي مونو(٣)، فمن الثابت أن مصطلحات التثليث للنصرانية لم تصر بيئة للدلالة عند المفكرين المسلمين إلا في عصر عبد الجبار(٤)، ويرجع ذلك إلى اختلاف الترجمات واختلاف الدلالات التي يمكن أن تستنتج من ألفاظ العقيدة النصرانية، وهو ما نلاحظه في تحليل عبد الجبار لمفهوم الأقوم(٥)، إذ يبدو من خلاله أنه كان مطلعاً على الدلالات

(١) عبد الجبار، شرح الأصول لفظة، ج ١ ص ٢١١.

(٢) عبد الجبار، لمقى، ج ٥ ص ٨٠.

(٣) راجع: Monnot, Islam et Religions, p243.

(٤) لشرفي، الفكر الإسلامي في الرد على النصارى، ص ٢٥٦-٢٥٧.

(٥) راجع: مناقشة مفهوم الأقوم من هذا الفصل.

للممكنة لهذه الألفاظ، ورغم أنها تحتل معان كثيرة، فقد بحث الحقيقة والمجاز وغير ذلك من احتمالات الدلالة، وكل ما يمكن أن يحمل عليه للمعتقد النصراني.

ومونو قابل بين دلالات ألفاظ العقيدة النصرانية في التصورين الإسلامي والنصراني في البيان (رقم ٢)، ليظهر الاختلاف بينهما، ويؤكد أن هذا الاختلاف مرده إلى كثرة الدلالات الممكنة لألفاظ العقيدة النصرانية؛ فالألفاظ التثليث لها لازم كلامي غير مقبول في الفكر الإسلامي، بينما يتجاوز عنه في الفكر النصراني. والأمر الذي لم يثره مونو في هذا الجدول هو اختلاف الرايين للمسلمين في تحقيق هذه الدلالات، وحملها محملا مقبولا ومعقولا، وهو ما نلاحظه في لفظة الجوهر والشخص والأقنوم، إذ هي تعني دلالة اصطلاحية معينة عند النصارى، وتعني عند عبد الجبار قولا بلوازم كلامية يرفضها علم الكلام (١).

إن الاختلاف بين التصورين الإسلامي والنصراني للإلهيات النصرانية ليس مرده إلى سوء الفهم اللغوي لمصطلحاتها، ولكن مرده إلى الاختلاف في فهم ما ينجم عن توظيفها من لوازم عقيدة كلامية؛ فالرد تعامل لساني وكلامي في الآن ذاته مع عقائد الآخر.

تصور النصارى	المصطلح اليوناني	المصطلح العربي	تصور المسلمين
١. اللقائم بالذات	لوسيا (ousia)	جوهر	جوهر (مادي)
٢. الطبيعية الملكانية: جوهر كمية للحركة	فيزيس (physis)	طبيعة	طبيعة (مفروضة في الخالق كنهية)
٣. الأقنوم الملكانية: موضوع علاقة إلهية داخلية (شخص) البعاقية وبعض النساطرة: جوهر حقيقي محسوس	يبوستاز (hypostaz)	أقنوم	أقنوم (?)
٤. شخص الملكانية والنساطرة: مصطلح أو موضوع علاقة إلهية داخلية البعاقية: طبيعة شخصية محسوسة و جوهرية	بروسوبون (prosopon)	شخص	شخص (جسم)

(بيان رقم ٢) جدول المقارنة بين فهم المسلمين وفهم النصارى للعقائد النصرانية (٢)

(١) راجع في هذا الفصل، يبحث رد عبد الجبار على فلة الإلهيات الكلامية.
(٢) راجع: Guy Monnt, Islam et Religions, pp243-244.

وعبد الجبار وظف في رده على الإلهيات النصرانية ثلاثة مباحث نقدية، وهي:

- ١ - رده على أدلة الإلهيات النقلية.
- ٢ - رده على أدلة الإلهيات الكلامية.
- ٣ - رده على أدلة الإلهيات التاريخية.

المبحث الأول:

رد

على أدلة الإلهيات النقلية

إن القاضي عبد الجبار في رده على إلهيات النصارى، يوظف آيات من الكتاب المقدس للرد عليهم، وعلى تأويلاتهم للكتاب المقدس، بغية إثبات مواقفه. ولذا، سنقدم القول على الأدلة الكتابية، ثم ندرس الأدلة القرآنية التي استدل بها النصارى على الإلهيات.

المطلب الأول: رده على الأدلة الكتابية

من خلال تتبع ردود عبد الجبار على النصارى يظهر أن هنالك ثلاثة مواقف متباينة تسود لها؛ فموقف يسعى لتأويل المتشابه من الأناجيل، وموقف يقبل الاستدلال بآيات منها، وموقف يرفض الاستدلال بها أصلاً. وتحليل هذه المواقف قد يساعد على طرح أفضل لردوده.

أولاً: رفض الاستدلال بالأناجيل

ونلمح حضور هذا الموقف في ردود عبد الجبار، فما أن يستعرض آيات من الأناجيل حتى يعنف في الرد رافضاً الاستدلال بها أصلاً. فالإنجيل بصريح القرآن ما كان داعياً إلا إلى ما دعا إليه الأنبياء ومحمد عليه السلام، ووجود آيات في الأناجيل تقول بغير ما يقول القرآن، هو داع لرفضها، والطعن فيها، ومن هذه الآيات ما يلي:

(١) لشرقي، الفكر الإسلامي في الرد على النصارى، ص ٢٠٩-٢٢٠.

١. ما روي أن للمسيح قال: (إني ذاهب لى أبى وأبيكم) (١)، فالإعتراف بالبنوة يضمن اعترافا بالإلهية، وتعدد الأرباب.
٢. و يروى أنه قال: (يا أبانا الذي في السماء، تقس اسمك) (٢).
٣. وقد ورد في الإنجيل أن للمسيح قال: (ابن البشر هو رب السبت) (٣).
٤. كما يروى عنه أنه قال: (أنا بلبي، وأبى بي، ولا يعرف أحد الأب إلا الابن، والابن لا يعرفه إلا الأب، وإنك إله بي، وأنا بك) (٤).
٥. ويروى عنه أنه قال: (أنا قبل إبراهيم، وقد رأيت إبراهيم، وما رأني) (٥).

فيبدو من خلال هذه النقول أن النصارى تجعل هذه الأدلة دالة على التثليث وعلى الأقانيم الثلاثة؛ الأب والابن والروح القدس (٦).
فيقول عبد الجبار: (ليس المسيح أول من كذب عليه) (٧).

فهنا عبد الجبار يرفض كل استدلال على التثليث والأقانيم بالإنجيل، وهذا الموقف من التثليث هو امتداد طبيعي ومنطقي لموقفه من الأنجيل ونقدها؛ فالإنجيل أخبار آحاد، ولا تفيد العقيدة بحال. أضف إلى هذا، أنها تخالف دلالة العقول، وهو ما يعود بنا من جديد إلى نقد المتن؛ فالمتن عنده يمتحن امتحانا عقليا عسيرا، وتستكشف مضامينه، ويعرض على الأصول الخمسة، فإما أن يوافقها، فيقبل، وإلا، فلا.

ثانيا: تاويل الآيات المتشابهة

إن تعامل عبد الجبار مع نصوص الأنجيل كشف عن وجود آيات مثبتة للتوحيد بالمفهوم القرآني، فاعتبرها محكمة. وأما ما كان يحتمل عدة معانٍ، فعده متشابهها، فهو يستخدم نفس الأدوات المنهجية الإسلامية في دراسة النص القرآني، إذ (لا شك أن في هذه الكتب من المجازات ما يجري مجرى المتشابه في القرآن) (٨)، فالتعامل المنهجي مع النص يقتضي إماما بالضوابط التي تمكن من فهمه، وتضعه في إطار التفسير المقبول.

والتفسير العقدي أمره أشد وأخطر، إذ المطلب فيه اليقين خلافا للفقهاء والعلوم الأخرى، فاقنضى ذلك شروطا أدق وأضبط، ويشترط عبد الجبار في من أراد أن يشتغل بالتفسير أو الترجمة (أن يكون عالما بما يصح على الله تعالى، وما لا يصح من جهة العقل، ويكون عالما

(١) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١ ص ١١٩-١٢٠، والآية من يوحنا، إنجيل يوحنا، ٢٠/١٧.

(٢) عبد الجبار، لمقى، ج ٥ ص ١٠٩. والآية من متى، إنجيل متى، ١٤-٩/٦.

(٣) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١ ص ١٠٣. والآية من لوقا، إنجيل لوقا، ٦.

(٤) المصدر السابق، والآية من لوقا، إنجيل لوقا، ١٠.

(٥) المصدر السابق، والآية من لوقا، إنجيل لوقا، ٨.

(٦) المصدر السابق، ص ١٠٣-١٠٥.

(٧) المصدر السابق، ص ١١٤.

(٨) عبد الجبار، لمقى، ج ٥ ص ١١١.

بحقيقة اللغتين و مجازهما(١)، فالنص باعتباره تعبير لغوي وتصوير لمعان، لا يمكن استكناهاه إلا بمعرفة طرق دلالة التعابير على مدلولاتها؛ فاللفظ قد يدل على معناه بالحقيقة أو بالمجاز، وبالنص لو بالظاهر من جهة أخرى، كما أن للنص لن تأتي معرفته إلا بمعرفة المرجع الذي يرجع إليه المفسر في نقده، وهذا للمرجع عند عبد الجبار هو العقل.

وإن لم يمكن حمل الكلام على ظاهره يتدخل العقل مرة ثانية لعقنة الموقف من جديد، فيكون لتأويل، ويكون ذلك بمعرفة كيفية التأويل وطرق حمل الحقيقة على المجاز، ومن أمثلة ذلك مايلي:

١. استدل النصارى على أن عيسى ابن لله بأقواله؛ فقالوا: (قد جاء عنه أنه كان يقول في الله أنه أبوه، ويقول: ارسلني أبي، وقال لي لبي، ومثل هذا كثير، فما عندكم)، فيجيب القاضي، ويقول: (إن كان قد قالوا أنه قال لنا: أانا ذاهب إلى أبي وأبيكم، وربى وربكم، فلم يجعل نفسه مزية عليهم، فإن أوجب هذا القول أن يكون إلهها وربا ومعبودا، ووجب أن يكونوا هم كذلك)(٢). فالنصارى يجعلون تأليه العسي نتيجة عقلية كتابية، إذ أن الوصف بالإبن يلزم عنه في نظرهم إثبات الأبنومية له، وأنه ثالث الأقانيم للمكونة للجوهر.

٢. وما يروى عن المسيح أنه قال لتلاميذه: (سيروا في الأرض، وعمدوا العباد باسم الأب والإبن وروح القدس)(٣).

٣. وما يروى أنه قال: (ابن للبشر رب السبت)(٤)، وماروي عنه أيضا: (أني قبل إبراهيم، وأني بأبي، وأبي بي)(٥).

٤. وما يروى عنه: (ياأبانا الذي في السماء تقدس اسمك)(٦)، وغيرها كثير(٧).

ويجيب عبد الجبار على هذه التعليقات العقلية، بما يرويه بعض النصارى الذين أسلموا(٨)، أنهم قالوا: (ما نعلم أن المسيح قاله، ولو قاله لما ضاق مجازة وتأويله)(٩)، فهذه الألفاظ تحمل على المجاز، ولوأنه يلزم عن تلك الأقوال إثبات الأبنومية والأبنومية، للزم أن نثبتهما أيضا لكل شخص أطلقت عليه هذه الصفات؛ ومعلوم أن الكتاب المقدس أطلق وصف البنوة على عدة أناس، منهم الأنبياء ودلوود وغيرهم، فلو أثبتنا الأبنومية بمجرد هذه الإطلاقات اللغوية، للزم أن نثبت أقانيم أخرى بعدد من أطلق عليه وصف الابن، إذ المسيح لا يختلف عن الأنبياء في شيء

ويظهر من هذا التحليل أن عبد الجبار يرفض دلالة الإنجيل على التثليث، إذ أن مرد

(١) المصدر السابق.

(٢) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١١٩-١٢٠ والآية من لوقا، إنجيل لوقا، ١٠.

(٣) المصدر السابق، ص ١١٤-الآية من متى، إنجيل متى، ١٩/٢٨.

(٤) المصدر السابق، ص ١٠٣، والآية من لوقا، إنجيل لوقا، ٦.

(٥) المصدر السابق، والآية من لوقا، إنجيل لوقا، ١٠.

(٦) عبد الجبار، المقفى، ج ٥ ص ١٠٩، والآية من لوقا، إنجيل لوقا، ١١.

(٧) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١٠١-١٠٤.

(٨) قد يقصد ابن ربن الطبري، والحسن بن أيوب، إذ أنهما للمسيحيان الذين أسلموا، وألفا في الرد على النصارى، كما أشرنا مرورا.

(٩) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١ ص ١١٧.

لعقائد إلى العقل؛ والعقل الاعترالي يثبت لوازم منطقية، وأخرى كلامية، كما يثبت نتائج عقديّة، فيلزم الإلتزام بها لاغير، وأما النقل، فإنه يحمل على مايتفق مع العقل، وإلا لزم رفضه أو تأويله، إذ أن العقل لا يتعارض مع النقل، يقول عبد الجبار: (إن من عول منهم في هذا البيان على اتباع السلف والرجوع إلى الكتب و تقليد التلامذة الأربعة، فقله ساقط، لأن الكلام في صفة للقديم عز وجل، وما يصح عليه، و ما لا يصح، لا يجوز أن يرجع فيه إلى السمع، ولو ثبت ما ادعوه سمعا، لوجب أن يتكلم على وفق ما يقضيه العقل، فكيف وموضوع مذهبهم التقليد والرجوع إلى خبر الأربعة، ولا يجوز أن يقع بخبر الأربعة العلم)(١).

وهذه النصوص ومثيلاتها كانت محور استدلال النصارى على عقائدهم، فقولهم "أب وابن وروح قدس" نتجت عنه النظرية الأتومية، وقد أجاب عبد الجبار بأنه لا يضيّق تأويلها، كما يلاحظ أن هذا المنهج لا يرتضيه كل النصارى، فمنهم من يرفضها، خاصة أولئك الذين (استبصروا واسلموا، و تتبّعوا المواضع والألفاظ التي تدعيها النصارى على المسيح، وقالوا لهم: أتعلم المسيح قال ذلك، ولو قاله لما ضاق مجازه وتأويله، فقولهم إنه قال: (ابن البشر رب السبت)(٢)، و(إني قبل إبراهيم)(٣)، و(إني بأبي، وأبي بي)(٤)، و ما أشبه ذلك. فقالوا لهم: في التوراة: إن موسى له فرعون وإله هارون، وأن هارون رسول موسى إلى فرعون، وأن يوسف قال للمصريين: إن للعزير ربهم وذكروا لهم عن إبراهيم ولوط وداوود و سليمان وعن غيرهم من الأنبياء شيئا كثيرا)(٥).

ومن هؤلاء النصارى الذين أسلموا وتتبعوا الأناجيل الحسن بن أيوب، إذ يقول: (إننا وجدناكم تقولون في معنى التثليث أن الذي دعاكم إليه ما ذكرتم أن متى التلميذ حكاة في الإنجيل عن المسيح عليه السلام، إذ قال لتلاميذه: (سيروا في البلاد، وعمثوا الناس باسم الإب والابن والروح القدس)(٦)، وأنكم فكرتم في هذا القول بعقولكم، فعلمتم أن المراد بذلك أنه لما أن ثبت حدوث العالم علمتم أن له محدثا، فتوهمتموه شيئا موجودا، ثم توهمتموه حيا ناطقا)(٧)، ويقول في موضع آخر: (كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾)(٨)، يقرن طاعته بطاعة نبيه وأولى الأمر من المسلمين، أفنقول لذلك إنهم جميعا آلهة، [...]، فلم حكمتم بأنه ذهب إلى أن هذه الأسماء لما أضافها إلى الله- صارت آلهة، وجعلتم لها أقانيم، لكل اسم أقنوم بعينه، وهو شخص، وكيف استجزتم، فأشركتم مع الله بالتأويل الذي لا يصح)(٩). فبعض هذه النصوص تسمى الله أبا، وتجعل أبوته لكل الناس؛ فهو أب لكل الناس مجازا بما في ذلك للمسيح وغيره من الأنبياء والناس أجمعين، وهم أبناؤه مجازا، ولا اختصاص للمسيح بذلك.

(١) المصدر السابق، ص ١١٥.

(٢) لوقا، إنجيل لوقا، ٦.

(٣) لوقا، إنجيل لوقا، ١٠.

(٤) لوقا، إنجيل لوقا، ١٠.

(٥) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١١٧.

(٦) متى، إنجيل متى، ١٩/٢٨.

(٨) سورة النساء، آية ٥٩.

(٧) ابن تيمية، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ج ٣، ص ٣٦٤.

(٩) ابن تيمية، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ج ٣، ص ٣٦٣.

و تأويل عبد الجبار لنصوص الكتاب المقدس يجد أساسا له في النسق التفسيري النصراني؛ إذ أنه يعتمد على الفعل للتأويلي لكل نصوص الكتاب المقدس بما يتفق والقول بالتثليث. فالنص يجد معناه مع قارنه، فيضفي عليه أبعادا في الدلالة، ولايهم إن كانت حقيقة أم مجازا، إذ أن حدود الفصل بين القارىء و النص قد تقل شيئا فشيئا، ليصير النص خاليا من كل المعنى حاملا لكل معنى، ولا يخفى ما لهذا الرأي من خطورة، فهو لا يفسر النص، بل يسقط مفاهيم على النص(١).

ومن خلال هذا العرض يمكننا أن نستخلص أن تعامل عبد الجبار مع نصوص الكتاب المقدس لا يكاد يفرق عن تعامله مع نصوص الوحي الإسلامي، وثقافته التفسيرية المستقاة من الدرس القرآني بادية للعيان(٢)، إذ أنه قد وظف نفس الأدوات التحليلية في نقد النص؛ فالنص لا يمكن استكناهاه إلا بتحديد دقيق لقواعد قراءته، وضوابطها المنطقية واللسانية، وإليهما المرجع في تحديد الحقيقة والمجاز، والمحكم والمتشابه، وكيفيات التأويل، وكل تعويل على غير ذلك هو اعتماد على الظن.

ثالثا: إثبات آيات التوحيد

اهتم عبد الجبار بدراسة نصوص من الأناجيل تفيد أن التوحيد أصل في الدين النصراني، لأنهم مجمل الكتب المقدسة نصها وظاهرها ناطقة به، وإن لم تعدم بعض الآيات الدالة على غير ذلك. وهو بذلك يقر بأن النظرية التثليثية تأويل لبعض نصوص الأناجيل الأربعة، ثم تعدت هذه العملية إلى التوراة، دون مراعاة للسانيات اللغة، ولا منهجية التفسير.

ورغم اعتراف عبد الجبار السابق بأن الأناجيل لا يمكن اعتمادها ولا الوثوق بها، إلا أنه مع ذلك نسجل له قراءة أخرى مخالفة لقراءة النصارى للأناجيل يبحث عن الخفي والمنسي، وتضبط النص الإنجيلي، فتهتم بالآيات التي لها دلالات غير موافقة للإلهيات النصرانية الرسمية، فقراءة عبد الجبار للأناجيل مقتنعة بأن الإلهيات النصرانية والكنائسية، هي نتيجة دراسة غير واعية وغير موضوعية للأناجيل.

وتتبع عبد الجبار للأناجيل كشف عن نصوص كثيرة تفيد التوحيد، ومنها مايلي:

١. ما يروى عن المسيح أنه قال: (إن الله الواحد رب كل شيء أرسل ابن البشر إلى جميع العالم لينقلوا إلى الحق) (٣).
٢. وما يروى عنه أنه: (سأل ربه أن يحيي الرجل الميت الذي يقال له إيلا عازر، با إيل: (أنا أشكرك، وأحمدك أنك تجيب دعائي في هذا الوقت، وفي كل وقت، فأسالك أن تحيي هذا

(١) المصدر السابق، ص ١١٤-١١٥.

(٢) عبد الجبار، لمقى، ج ٥، ص ١٤٥.

(٣) المصدر السابق، ص ١١٣. والآية من إنجيل يوحنا، ٥/٣٦، ٣٧.

الميت، ليعلم بنو اسرائيل فك أرسلتني، وأنت تجيب دعائي(١).
٣. ما يروي أن المسيح عليه السلام قال لهم: (الله ربي وربكم، وبهني
وبهكم)(٢).

٤. (نكر يوحنا في إنجيله أن يسوع المسيح قال في دعائه: إن الحياة الدائمة إنما
تجب للناس بأن يشهدوا فك أنت الواحد الحق، وأنت أرسلت يسوع المسيح(٣)، فانظر كيف
يخلص للتوحيد ويدعي النبوة(٤).
٥. ما يروي أنه قال: (إنهم يارب قد علموا أنك أرسلتني، وقد نكرت لهم
اسمك)(٥).

٦. (و قال عليه السلام: إن الكلام الذي تسمعونه مني ليس هو لي، ولكن من الذي
أرسلني، والويل لي إن قلت شيئا من تلقاء نفسي)(٦).
إن إيراد عبد الجبار لهذه الآيات يريد به مناقضة الأطروحات النصرانية السائدة، ويثبت
به أن للمسيح (يشهد على نفسه أنه عبد الله مربوب، مدبر مصنوع، كما شهد عليهم أنهم كذلك،
وأنة مثلهم في العبودية والضعف والحاجة)(٧)، وهو ما يعد قراءة تأويلية اعتزالية للأناجيل،
خاضعة للضوابط التي سبقت الإشارة إليها من علم بحقيقة اللغة مجازها، ومحكمها ومتشابهها.

والقاضي موقن بأن الأناجيل صريحة بالتوحيد، يقول: (لقد أحصى أهل المعرفة والطم،
فوجدوا المسيح عليه السلام له من الإقرار على نفسه بالعبودية والضعف والحاجة والفقر
والطاعة، ولله عزوجل بالقنى والربوبية، ما لم يكادوا يجدونه لأحد من الأنبياء والصالحين)(٨).
ويبدو جليا أن هذا الاستنتاج لا يوافق عليه النصارى، إذ الرأي عندهم تثليث، أب وابن وروح
قدس، جوهر واحد، وهو ما يجعل النيون شاسعا بين قراءة عبد الجبار وقراءتهم، ولا يخفى أن
مرده يرجع الى الاختلاف في الأطر المرجعية التي تحكم قواعد التفسير، أو قل مضمرات العملية
التأويلية التي تؤسس منهج كل رؤية.

ويحق لنا الآن أن نقول أن عبد الجبار يرفض كل استدلال نقلي على الإلهيات النصرانية،
ويرى الآيات المثبتة للتوحيد آيات محكمة لا يعدل عنها بحال، إذ العقل يقبلها ويرتضيها نسقا
عقلانيا. أما الآيات الأخرى حمالة معاني الشرك، فيبحث لها عن مرجع تأويلي، إذ هي عنده من
قبيل النص المتشابه.

(١) المصدر السابق- الآية من إنجيل متى. ٨.
(٢) المصدر السابق، ص ١١١. والآية من إنجيل يوحنا، ٤٤/١٢.
(٣) يوحنا، إنجيل يوحنا، ٤٤/١٢.
(٤) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١ ص ١١٢.
(٥) المصدر السابق، والآية من يوحنا، إنجيل يوحنا، ٢٥/١٧.
(٦) المصدر السابق، ص ١١٢، والآية من يوحنا، إنجيل يوحنا، ٢٤/١٤.
(٧) المصدر السابق، ص ١١١.
(٨) المصدر السابق، ص ١١٤.

إن نقد عبد الجبار يطمح إلى التفرقة بين معالم الإنسانيّة وبين معالم الإلهية، بين معالم التوحيد ومعالم التجسيد والتثليث النصراني، وأن المسيح لم يكن إلا بشرا رسولا، ما ادعى يوما أنه ابن الله، وثالث الأقاتيم، فهو يرمي إلى الإبانة عن مخالفة للنصارى للمسيح في الأصول والفروع (١).

ومن خلال التدقيق في الآيات التي استدل بها عبد الجبار، واهتم بمناقشتها، يتضح أنه قد يحضّر الآية من الإنجيل لموقفين من الثلاثة المذكورة أعلاه؛ فالآية (ابن البشر رب السبت) (٢)، صنفتها في الموقف الأول ورفضها أصلا، ثم أعاد تصنيفها في الموقف الثاني وتأولها. ولا عجب، إذ الغاية تفنيد إلهيات النصارى لا غير.

إن عبد الجبار كان يهدف إلى تقرير منهج للتعامل مع نصوص الكتاب المقدس، ومن ثم كيفية التعامل مع النصوص المختلفة الدلالات العقديّة.

إن الاعتراف "ببشرية المسيح وعدم ألوهيته"، وأن تأليهه عملية تأويلية لاحقة، هو موقف حديث في دراسة الكتاب المقدس، توصلت إليه مؤخرا أبحاث كثيرة، بعد أن رفضه الفكر المسيحي القرون الطويلة (٣).

المطلب الثاني: رده على التأويل النصراني للقرآن

يوضح عبد الجبار أن التأويل النصراني لم يقف عند التوراة والأنجيل، بل امتد ليشمل القرآن، فألوه، ليفسرهما يتفق مع معتقدهم. ويذكر أنهم يؤكدون أن قولهم (أن الله ثلاثة أقاتيم، جوهر واحد، هو كقول المسلمين "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ" وكقولهم في الله إله حيّ قايّر عالم) (٤)، فيرد عبد الجبار قائلا:

و(هذا غلط على النصارى، وليس قولهم في التوحيد من قول المسلمين بسبيل، وإنما يقول هذا من يروم المغالطة والفرار من فحص القول، لأن الله عند المسلمين هو الرحمن وهو الرحيم، وهكذا العالم القايّر، وهي ذات واحدة لها صفات كثيرة، وأسماء كثيرة.

وعند النصارى، أن الله الوالد ليس هو الابن المولود، ولا يجوز أن يكون الابن الولد ابنا مولودا، ولا الابن المولود أبا ولدا، وكذا روح القدس، ومن قال غير هذا فليس من النصارى) (٥).

ويفرق ذلك عن قول المسلمين الذين يوحّدون الذات، ويجعلون لها صفات كثيرة في حين أن الأب عند النصارى لا يجوز أن يكون هو الابن، ولا أن يكون الابن هو الأب، ومن قال هذا، فليس

(١) المصدر السابق، ص ١٩٨.

(٢) لوقا، إنجيل لوقا، ٦.

(٣) راجع: Dufour, les Evangiles, pp818-822.

(٤) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ٩٢.

(٥) المصدر السابق، ص ٩٣.

من النصارى.

ويوضح عبد الجبار أمثلة من القرآن استدلل بها النصارى على تثليثهم، ومنها مايلي:

١. قال النصارى في قوله تعالى: ﴿بِئْسَ أَتْرُكْنَا فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ (١): فهذا خطاب من جماعة، لا من واحد (٢).

٢. (وقالوا في قوله عز وجل: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ﴾ (٣)، قالوا فهذا أحد الآلهة والأرباب يقسم بالأرباب) (٤).

٣. (وقالوا في قوله عز وجل: ﴿وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدٌ﴾ (٥)، قالوا: فإنما الإله يقسم بنفسه، وولده، فيقولون: محمد قد جاء بالنصرانية وبمذاهبها، ولكن أصحابه لم يفهموا عنه) (٦).

٤. ويقولون في قوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ (٧): (فهذا الذي نقوله نحن أنه من جوهر أبيه، ولا نريد بقولنا منه أنه بعضه، ولكنه من جنسه ومثله) (٨).

ويلاحظ عبد الجبار أن هذه التعليلات تخرج إلى التأويل، دون مراعاة لقواعد هذا الفن، ويقول في ذلك: (قد بلغ الجهل بالنصارى في بدعهم هذه أنهم يقصدون إلى ألفاظ في التوراة وفي كتب الأنبياء متحملة، يحملونها على ظنونهم السيئة، وبدعهم هذه الفاحشة) (٩). فهذا التأويل قد اعتمد مرجعا تأويليا من خارج النص المفسر، وهو ما كان له نتائج عقديّة خطيرة، كالقول بالتثليث وغيره.

ويوضح عبد الجبار أن لهذا التأويل النصراني خصائص، يقول: (يقصدون إلى أقوام كإبراهيم والأنبياء صلوات الله عليهم؛ وأمثالهم قد عرفت مذاهبهم ومقاصدهم، فيصرفون عنها بالتأويلات ومحتمل الألفاظ، ومذاهبهم قد تحصلت حصلا لا يحتمل التأويل، لأن العلم بأن المسيح كان في توحيده على منهاج إبراهيم وموسى وهارون وداود ومحمد صلى الله عليه لا يرتاب به من عرف أخبارهم وسيرهم ودعوتهم قبل العلم بنبوتهم) (١٠)، فيظهر من هذا النص أن التأويل النصراني عامة، وتأويلهم لآيات القرآن خاصة اتسم بثلاث خواص أساسية، وهي:

(١) سورة القدر، آية ١.

(٢) عبد الجبار تثبت دلائل النبوة، ج ١ ص ١١٥.

(٣) سورة المعارج، آية ٤.

(٤) عبد الجبار تثبت دلائل النبوة، ج ١ ص ١١٥-١١٦.

(٥) سورة ق، آية ٤.

(٦) عبد الجبار، تثبت دلائل النبوة، ج ١ ص ١١٦.

(٧) سورة النساء، آية ١٧١.

(٨) عبد الجبار تثبت دلائل النبوة، ج ١ ص ١١٦.

(٩) تمصير السق، ص ١١٥.

(١٠) تمصير السق، ص ١١٦.

- ١ - تأويل الألفاظ دون الإلمام بالمقاصد العامة للنص ووضعه.
- ٢ - الاهتمام بمحتمل اللفظ ومتشابهه دون المحكم منه.
- ٣ - اعتماد مرجع تأويلي غير معقول، وهو ما عبر عنه بالظنون السيئة.

وكل هذه الخواص تطيح بكل المشروع للتأويلي النصراني، وتجعله متهافتا.

ولا يخفى ما لذلك من أهمية في تخريج معاني النص الكامنة، إذ أن أهم شيء في تحديد مفاهيم ودلالات النص الإلمام بمقاصد واضع النص، ليسنى فهم ما يلتبس من نصه، ولا يبعد هذا عن المنهج المقاصدي في الدرس الأصولي الإسلامي، ولهذا فإن عبد الجبار يستخلص أنه لا حاجة بنا إلى أن نبين للنصارى تأويل الآيات التي استلوا بها، إذ أننا قد علمنا من قوله صلى الله عليه وسلم في التوحيد والتنزيه أن مراده في ذلك غير مرادهم وقصده غير قصدهم (١).

ويمكننا أن نستشف الاعتزالية من خلال هذا الرد وكيفية تقنيته للتأويل، إذ هي البديل للمقترح، كما أن الإشارة إلى الظن تلميح إلى الحق الذي عبر عنه عبد الجبار بأوائل العقول، وما تقتضيه من الأصول الخمسة الاعتزالية.

ولا يخفى عبد الجبار إعجابه بتحليلاته هذه، إذ يختم نقده هذا بقوله: (فاعرف هذا فإنه أصل كبير يعرفه من تأمل وأراد التبين وقد اغتفل في مثله خلق كثير من العقلاء) (٢).

ومحاولة النصارى للاستدلال بالقرآن على التثليث لها دالتان، وهما:

١ - دلالة ثقافية؛ أن نصارى العالم الإسلامي حاولوا أن يعرضوا عقائدهم في ثوب إسلامي ويشرحوا مفاهيمهم بمفاهيم قرآنية.

٢ - دلالة تواصلية؛ أن النصارى قد حاولوا أن يدخلوا في تواصل وتحاور مع للفكر الإسلامي مستخدمين مسلماته المنهجية.

وعبد الجبار برنوده على النصارى يكشف عن مطالعات دقيقة في تأويلاتهم وقراءاتهم التوظيفية للكتب المقدسة، ويكشف عن تصوره لكيفية قراءتها قراءة منهجية.

ويلاحظ عبد الجبار أن النصارى قد حاولوا التوفيق بين قناعاتهم الذاتية للمحصلة، وبين كتب الأنبياء، وجمعوا بين اقتناع بتصورات معينة، وبين كتب الأنبياء الأوائل، فكانت بذلك محاولة

(١) للمصدر السابق، ص ١١٨.

(٢) للمصدر السابق، ص ١١٦.

الجمع بين التوحيد والتثليث. ذلك أن الذي (يمنع النصارى من إطلاق القول بأنها ثلاثة آلهة متغايرة مختلفة، وإن كانوا قد أعطوا معنى ذلك، أنهم صدقوا بكتب الله عز وجل، التي صدق بها المسيح عليه السلام، وهي مملوءة بتوحيد الله وتفرده بالقدم، وأنه لا يشبه الأشياء، وإنما هذه البدع ابتدعوها بعد المسيح، فأرادوا حمل بدعتهم في الشرك على ما في كتب الله، فلم يتم ذلك، وحصلوا على محض الشرك والتشبيه^(١))، وهي محاولة معتبرة في تكوين نظرية حول تكون الإلهيات النصرانية.

إن عبد الجبار كان على وعي بأن التصور النصراني للألوهية هو قراءة تأويلية لاحقة لعقائد المسيح أدخلت تصورات غريبة عن المسيح إلى مفاهيم الإنجيل، وتعود بداية هذا الانحراف في التأويل إلى القرن الثالث الميلادي قرن المجمع الأول مجمع نيقية، حيث قررت شريعة الإمامة وأتسبيحة الإيمان، والتي هي مبعث كل التفسيرات الأخرى^(٢).

ومن قرائن تهافت هذه العملية التأويلية وجود الفرق الموحدة في عهود المسيحية الأولى، والتي تخالف الرأي الكنسي الرسمي، وينكر منها عبد الجبار فرقة آريوس، نسبة إلى آريوس الشمشاطي القس الكاهن^(٣)، فقد كانت ترى التوحيد^(٤). ووجود هذه الفرق يعني وجود تفسيرات أخرى للعقيدة والإلهيات النصرانية، وهي الوريث الشرعي في نظره التعاليم الأنبياء الأوائل والمسيح عليه السلام، والأكثر منهجية في التعامل مع النصوص المقدسة التي بين أيدينا.

إن أهم مانستنتج من مقارنة آراء هذا التحليل بالتراسات النقدية المعاصرة هو السبق العظيم الذي سجله؛ إذ أن النقد الحديث يؤكد مع عبد الجبار أن إطلاق هذه الألقاب هو تأويل لاحق بعد وفاة المسيح، وأن إطلاق الأناجيل صفة النبوة عليه لا يتعدى أسلوب حديث معين أو صورة بلاغية، فاليهود كانوا يطلقون عبارة خادم يهوه على كل إنسان يظنون لديه إلهاماً منه^(٥).

(١) المصدر السابق، ص ٩٥-٩٦.

(٢) المصدر السابق، ص ٩٣، ص ١١٣.

(٣) المصدر السابق، ص ١٦٣، حيث سماه إيرلس (Arius)، أدبت نظريته في مجمع نيقية سنة ٣٢٥م، إذ أنه يرى أن الكلمة مخلوقة؛

راجع: ((Arianisme))، Marguerite-Marie Thiollier, Dictionnaire des Religions.

(٤) راجع: Danielou, et Marrou, Nouvelle histoire de l'eglise, pp290-295.

صبحي الصالح وفريد جبر، فلسفة التفكير الديني بين الإسلام والمسيحية، ج ٢، ص ٢٨٦.

(٥) جبر: نشأة المسيحية وتطورها ص ٣٩.

على أولية الإلهيات الكلامية

اتضح لدينا أن عبد الجبار يعتقد أن القول بثلاثة أقانيم بدعة مفتراة، ليس لها أساس من الكتاب المقدس، وبكفيه هذا التقرير للإطاحة بهذه العقيدة. ورغم ذلك، فإننا نجد مع في رده يقدم على تحليل أدلة النصارى الكلامية عارضا لها وناقدا.

ويبدو أن عبد الجبار قد خلص إلى أن القول بالتثليث يرجع إلى أسباب كلامية، ويوجزها في النص التالي:

(فإن قال منهم قائل: إنما قلنا بالأقانيم الثلاثة، وإنه جوهر واحد، لأن الأشياء لا تخلو من جوهر وعرض، والعرض لا يصح منه الفعل، فيجب كون الإله جوهرًا والجوهر على ضربين: جسم وما ليس بجسم، فالجسم يحتمل التركيب والتجزئة، فيجب أن يكون الإله ليس بجسم.

ولا يخلو من كونه حيا أوليس بحي، والموات لا يكون منه اختيار ولا تمييز ولا فعل، وأثبتناه حيا، والحي ينقسم إلى ناطق وإلى ما ليس بناطق، فما ليس بناطق لا يكون موصوفا بتمييز ولا حكمة، فيجب كونه ناطقا، فنثبت كونه جوهرًا حيا ناطقا. ولا يخلو عند ذلك من أن يكون حيا ناطقا، لأنه جوهر وبحياة ونطق، وإن كان ذلك، لأنه جوهر، وجب كون كل جوهر ناطقا حيا، فثبت أنه ناطق حي بحياة ونطق، ويجب كونهما من نفس الجوهر، لأنهما ليسا بحادثين فيه، لأنه قديم غير محدث، قالوا: فيجب أن يكون الجوهر هو الأب، والحياة هي الروح، والنطق هو للكلمة، وهو الإبن.

وربما زانوا بأن قالوا: والحي على ضربين، ضرب يمكنه للولاد، وآخر لا يمكنه ذلك، فيكون منقوصا، فوجب أن يكون الإله يمكن فيه للولاد، وذلك يوجب كونه أبًا.

فلذلك قلنا: أب وابن وروح القدس، وجعلنا الروح هي الحياة، والابن هو

للنطق والكلمة(١).

والقاضي بهذا النص يبين أن النصارى يجعلون القول بالأقانيم نتيجة منطقية، يقبلها النقد الكلامي ويستسيغها، كما يبين أنهم يعتمدون على القسمة العقلية في إثبات الأقانيم، وكأنهم بذلك يقولون إن التثليث هو منطق للعقل والأشياء.

وردود عبد الجبار على أدلة إلهيات النصارى للكلامية تركز على ثلاثة محاور أساسية،

وهي:

- ١ - رده على القول بأن الله جوهر
- ٢ - رده على القول بثلاثة أقانيم متساوية أب وابن وروح قدس،
- ٣ - رده على علاقة الجوهر بالأقانيم.

المطلب الأول: رده على القول بأن الله جوهر

تلفت الانتباه أن النصارى قد وظفوا في عقيدتهم مصطلح الجوهر بغير معناه الفلسفي الشهير، أو على الأقل بغير المعنى المتعارف عليه عند الإسلاميين؛ فالجوهر في رسائل النصارى (هو غير المفتقر في وجوده إلى ذاته)(٢)، وهو ما يعرف به المسلمون بالواجب. كما أن النصارى يعرفونه: (بأنه القائم بنفسه)(٣)، وهو محتوى لا يعييه الإسلاميون(٤).

وما يستنكره المسلمون على النصارى هو إطلاق لفظة الجوهر على الله ووصفه بها، وقد خص عبد الجبار هذا الإطلاق بعدة انتقادات، ومنها مايلي:

أولاً: (إنه تعالى ليس بجوهر، إذ لو كان جوهرًا لكان محدثًا، وقد ثبت قدمه، ففسد قولهم أنه جوهر واحد ثلاثة أقانيم)(٤)، فيظهر من هذا النقد أن من خصائص الجوهر عند عبد الجبار الحدوث، ومن صفات الله تعالى القدم أو الأولوية - حسب الاصطلاح الشرعي -، لأنه تعالى لو لم يكن أولًا لكان محدثًا، فيكون مخلوقًا. واستنكار القاضي لإطلاق مصطلح الجوهر على الله،

(١) عبد الجبار، المعنى، ج ٥ ص ٩٨-٩٩.

(٢) صبحي الصالح وفريد جبر، فلسفة التفكير الديني بين الإسلام والمسيحية، ج ٢، ص ٢٩٧، وراجع للمقارنة: محمد شهبزستاني، الملل والنحل، (بغداد: دار المتنبى، ص ٦٠.

(٣) المصدر السابق، وراجع للمقارنة: الإيجي، الموقف، ص ٢٧٣.

(٤) المصدر السابق.

(٤) عبد الجبار شرح الأصول الخمسة، ج ١ ص ٢١١.

يعود إلى دلالاته، فهو يفيد ويلزم عنه الحدوث، وما كان كذلك لا يصح إطلاقه على القديم.

ثانياً: يرفض عبد الجبار كون الله جوهرًا بقوله: (إن الذي ذكرتموه من الاعتبار، إنما كان يجب لو لم يصح إثبات معلوم سوى الجوهر والعرض) (١). فهو يرفض قسمة الموجودات إلى هذين القسمين فقط، إذ ليس كل موجود عرضاً أو جوهرًا، فقد يكون غير ذلك، ويرد على هذا الرأي بقوله: (فأما وقد بينا أن القديم ليس بجوهر ولا عرض، فقد بطل أصل ما بنيتم عليه هذا السؤال، وقولكم إن الجوهر جسم وما ليس بجسم، فيجب أن يكون إله ليس بجسم، لأنه لا يحتمل التركيب، ويوجب عليكم القول بجواز كونه غير جوهر ولا عرض، لأنه إذا جاز لكم إثباته فاعلا مختارًا، وإن لم يكن جسمًا، بخلاف الشاهد، ليجوز إثباته ليس بجوهر ولا عرض، بخلاف الشاهد) (٢). ويظهر من خلال هذا النص أنه يلزم النصارى إلزامات على وصفهم الله بالجوهر؛ فلو جاز أن تثبت كون الله فاعلاً دون أن يكون جسمًا وهو مستحيل لمخالفته الشاهد، لجاز لنا أن نثبت الله ليس بجوهر ولا بعرض مع مخالفته الشاهد.

فالقاضي يرفض إدراج الألوهية تحت أحد القسمين، الجوهر أو العرض، مهما كان السبب، إذ أن إطلاق أحد الوصفين على الله يقتضي الإلتزام بمضامين الكلمتين ودلالاتها المختلفة، وهما لا تليقان به تعالى عن ذلك، وإلا لزمه الحدوث.

ثالثاً: يذكر عبد الجبار أن تسمية الله بالجوهر هي تسمية له بما لم يسم به نفسه، وهو مالا يجوز عنده إلا بشرطين، وهما:

- ١ - ثبوت التجانس بين اللفظ المنقول، والمسمى المنقول إليه.
- ٢ - المناسبة بين اللفظ المنقول والمسمى المنقول إليه (٤).

والوصف بالجوهر لم يتوفر فيه هذان الشرطان، إذ أنه لا يوجد تجانس بين لفظ الجوهر وبين الله تعالى عن ذلك؛ إذ أن الجوهر هو من أوصاف المحدثات التي تقبل الأعراض، والله ليس كذلك، كما أنه لا توجد مناسبة بينهما، إذ أن الجوهر محدث والله أول قديم.

وخلاصة القول أن عبد الجبار كان يرى أن إطلاق الجوهر على الله غير مقبول من الناحية العقلية، إذ أن ذلك يفضي إلى القول بحدوث الله بطريقة الإلزام، إذ أن ملو له الفلسفي يتناقض ومقتضيات التوحيد.

ويبدو أن النصارى وظفوا وصف الجوهر دون أن يتقيدوا بدلالاته الاصطلاحية كما ذكرنا في مطلع هذا المطلب، وهو ما جعلهم عرضة للرد والجدل.

(١) عبد الجبار، لمقى، ج ٥، ص ٩٩
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.
(٤) عبد الجبار، المحیط، ص ٢٢٥.

المطلب الثاني: رده على القول بثلاثة أقيانيم

ونحن بصدد عرض ردود عبد الجبار على العقيدة النصرانية نشير إلى إشكالية ترجمة مفاهيم النصراني، كالجوهر والأقيانيم، والقاضي كان عارفاً بذلك، إذ يقول: (واختلفوا في الأقيانيم، فقال بعضهم: إن الأقيانيم هي الخواص، وقال بعضهم: أشخاص، وقال بعضهم: وجوه وصفات، فكانهم يقولون جوهر واحد، ثلاثة خواص وثلاثة أشخاص)(١).

فالقاضي كان واعياً بكل الاختلافات النصرانية التي جعلت المترجم العربي يختار في اختيار المصطلحات اللازمة للدلالة على المفاهيم النصرانية، وهو ما جعله يقول: (وكفى بالمذهب بطلاً أن يصعب ضبطه)(٢).

وردود عبد الجبار قد حاولت أن تعطي الموضوع حقه، فعرض للاحتتمالات التي يمكن أن يقول بها الحضم موضعاً تهافتها. ورغم صعوبات عرضه الكلامي لنقد الأقيانيم إلا أنه يمكن أن نرتب مباحثها النقدية كما يلي:

١. مفهوم الأقيانيم
٢. أسماء الأقيانيم
٣. أفعال الأقيانيم
٤. اختصاص الأقيانيم
٥. عدد الأقيانيم

أولاً: مفهوم الأقيانيم

شكل مفهوم الأقيانيم مادة جدلية ثرية في ردود القاضي عبد الجبار، وحظي بعناية خاصة، بل عده أهم نقد يوجه إلى النظرية الأقيانيمية.

(١) عبد الجبار، المقفى، ج ٥ ص ٨٢.
(٢) عبد الجبار شرح الأصول الخمسة، ج ١، ص ٢١١.

وينكر وهو يتناول عقيدة القول بالأقنوم أنه كفى بالمذهب فسادا أن يصعب ضبطه(١)، وكأنه يشير إلى أن عقيدة النصارى لا يمكن أن تحمل على وجه يمكن تصوره، وكأنها صيغت بشكل يخالف المنطق، وأحسبه يلمح إلى ظاهرة تناقض المفاهيم النصرانية وتداخلها تداخلا يجعل تصورها مستحيلا.

فأساس النقد ابن عند القاضي أن ما لا يفهم لا تكلف أنفسنا مشقة الرد عليه، ودليله أن الله لا يمكن أن يكلفنا بمحال(٢)، ويكفي هذا للإطاحة بمفهوم الأقنوم، ولكن القاضي عبد الجبار يطرح القضية طرحا جدليا آخر، مبينا أن كل الاحتمالات التي يمكن أن يقول بها النصارى في طرح عقيدتهم تقضي إلى المحال، وكأنه بذلك يريد أن يثبت لامعقولية القول بثلاثة أقنوم، فيسأل النصارى عن حقيقة الأقنوم ناهجا طريقة التعريفات في دراسة مصطلحات الإلهيات، ويوضح أنهم يرجعون بأقنوم الأب إلى ذات الله كما تقرر تسيحة الإيمان، ويرد على ذلك قائلا: (هب أنكم رجعت بهذا الأقنوم إلى ذات البارئ تعالى على بعد هذه العبارة وفسادها، فإلى ماذا ترجعون بالأقنومين الآخرين)(٣)، فالقول بتساوي الأقنوم، مع رجوع أحدهما إلى الذات الإلهية، هو تخصيص لأحدهما دون وجود سبب داع إلى ذلك، وهنا يدرس ردين محتملين يمكن أن ينهجهما النصارى في التعريف بالأقنومين الآخرين، متاولا ذلك بمصطلحات علم الكلام الجاهزة، كالذات والصفات، وصفات المعاني، لتتحصل لديه الاحتمالات التالية:

١ - يتناول عبد الجبار إمكانية رجوع أقنوم الأب إلى الله والأقنومين الآخرين على صفتين، وهما الكلام والحياة، ويتلقاه بالرفض بدلالة بطلان التعدد بالصفات، فالتعدد يكون بالذات لا بالصفات، فلا يجوز أن تطلق الثلاثة على ذات وصفتيها، وحتى لو فرض جدلا قبول هذه الطريقة في الوصف، فإنه لا مبرر لحصر عدد الصفات بثلاث فقط؛ فالله له صفات كثيرة، فيلزم عدها أقنوم أيضا، يقول: (فإن قالوا: نرجع بهما إلى صفتين يستحقهما القديم تعالى، وهو كونه متكلمًا حيا، قلنا: إن الحي، وإن كان له بكونه حيا حال، فليس له بكونه متكلمًا حال، وإنما المرجع به إلى أنه فاعل للكلام على ما هو مبين في موضعه، على أن الذات لا تتعدد بتعدد أوصافها، فإن الجوهر الواحد، وإن كان موصوفا بكونه جوهرًا ومتحيزًا وموجودًا وكاننا في جهة، فإنه لا يتعدد بتعدد هذه الأوصاف ولا يخرج عن كونه واحدا، فكيف أوجبتم تعدد الله لتعدد أوصافه، ولم جعتموه واحدا و ثلاثة؟)(٤).

إن عبد الجبار يرفض القول بالأقنوم مهما كان تفسير النصارى له يوكل ذلك كان باعتزالية ملحوظة، فالله فاعل للكلام، وليس متكلمًا بكلام يليق به، وهو ما يؤكد مرة أخرى حضور المفاهيم

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق، ص ٢١٣.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق، ص ٢١٢.

الإسلامية والإعتزالية في عملية الرد.

٢ - ويتناول احتمال ارجاع الأتوميين الآخرين إلى معان قديمة، فيقول: (وإن قلوا: إنا إنما نرجع بها إلى معان قديمة هي الحياة والكلمة، فقد فسدت مقالاتهم بدلالة التمتع، وبما أوردناه على الكلابية) (١)، فافتراض كون الأتوميين صفات معان، يلزم عنه تعدد الآلهة، إذ أن صفة القدم توجب للتأليه للمتصف بها.

فعبد الجبار يتعامل مع أتوم للنصارى بعقلية المتكلم المجادل، وهذا ما جعله يتتبع المعاني المحتملة للفظة الأتوم، بتطبيق طريقة السبر والتقسيم.

ويوضح عبد الجبار أن أقرب وجه يحمل عليه كلام النصارى في هذا الموضوع، هو كون الأتوميين صفات قديمة، كالحياة والكلمة، أو صفات المعاني بتعبير الأشاعرة (٢).

ولم يتناول القاضي احتمال رجوع الأتوميين إلى ثلاثة نوات، لأنه يعلم أن النصارى لا تقول بثلاثة آلهة متميزة، وإن كان في رده على هذا الاحتمال الأخير رد على القول بثلاثة آلهة، بدلالة التمتع.

والملاحظ من خلال نصوص عبد الجبار اهتمامه بالبحث عن المقابلة والمشابهة بين تصورات المسلمين وتصورات النصارى في قضايا الأوهية؛ فقد أرجع مفهوم الأتوم إلى الذات، كما أرجعه إلى الصفات المعنوية، وأيضاً إلى صفات المعاني، حتى تتسنى له معالجة الموضوع بدقة، كما أن إشارته إلى أن أقرب وجه يحمل عليه معنى الأتوم هو صفات المعاني تكشف عن هذا البعد في منهجه.

وإذا أردنا المقابلة والمطابقة بين الأتوم وصفة المعاني فإنه بينهما بون شاسع؛ فصفات المعاني عند من يقول بها ليس من لوازمها الأوهية، فهي عندهم ليست عين الذات، وليست غيرها، خلافاً للأتوم الذي من صفاته الأوهية، وهو ما يؤكد أن مفهوم الأتوم مفهوم قائم بذاته. ولذلك فإننا نعيب على عبد الجبار مطابقتها بين قول النصارى وقول الكلابية والأشاعرة في صفات المعاني، إذ أنها تفرق عنها في المضمون والشكل، فالقائلون بها لا يصيرون إلى القول بالهية للصفة وانفراديتها بالفعل وتميزها عن الذات (٣).

ويمكننا القول أن مقابلة عبد الجبار بين تصور النصارى للأتوم والصفة كما هي في علم الكلام هي تعبير غير مصرح به عن البديل الإسلامي الذي يخص الأتوم. وتقديم البديل إحدى مهمات عالم الرد على الملل الأخرى؛ فعبد الجبار يرى أن البديل الشرعي والمنطقي للأتوم النصراني هو الصفة بمفهومها الاعتزالي.

(١) المصدر السابق، ص ٢١٢-٢١٣.

(٢) عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ج ١، ص ٢١٣.

(٣) المصدر السابق.

ويخلص عبد الجبار إلى رفض القول بثلاثة أقانيم متساوية أو مختلفة، مهما كان للتفسير الذي يمكن أن تعطيه النصارى له، سواء عادوا بمعناها إلى الذات، أو إلى الصفات، أو إلى المعاني القائمة بالذات، إذ أن دلالة التمتع **تَبَطِّلُهُ وَتَلْزِمُ تَعَدُّ الآلهة.**

ثانيا: أسماء الأقاتيم

ونحن مقدمون على دراسة مشكلة تسمية الله بما لم يسم به نفسه، يحسن بنا أن نذكر بأن هذه المسألة قد أخذت نصيبا وافرا في الدراسات الإسلامية، والتي انقسمت فيها إلى مدرستين، المدرسة العقلية والمدرسة النقلية، وعبد الجبار من لركان المدرسة العقلية التي تقول بإمكانية أن يسمى الله بغير ما سمي به نفسه، وهو يقول عن النصارى:

(إنهم يقولون: إنه تعالى جوهر واحد، وثلاثة أقانيم:
أقوم الأب يعنون به ذات البارئ عز اسمه،
وأقوم الابن أي الكلمة،
وأقوم روح القدس، أي الحياة) (١).

ويرد على ذلك قائلا:

(فأما وصف القديم بالأب، ووصف الكلام بالابن، فذلك خطأ في العبارة، لأن في هذه اللغة لا يعقل الأب في معنى القديم، ولا في معنى الكلام، بل الأب يفيد في حقيقته أن الولد مولود على فراشه أو هو مخلوق من مائه، والابن يقتضي في حقيقة اللغة أحدا ما ذكرناه من الوجهين، فمتى استعمل على غير هذا الوجه كان على طريق التجويز، ويفيد ضربا من الإكرام، وفي هذا أيضا لا بد من شرطين:
أحدهما: ثبوت التجانس،

والثاني: أن يكون الذي يتبنى أدنى سنا من المتبني، وتلك أعلى سنا منه، فإذا كنا قد عرفنا أن حقيقة الأبوة والبنوة في الله لا تتأتى، وكان الإكرام على هذا الحد ممتعا، بل يوجب أن لا يختص به عيسى نون غيره من الرسل، فقد بطل ما قالوه من كل وجه) (٢).

فخلاصة رأي عبد الجبار، أنه يمكن أن نسمي الله بما لم يسم به نفسه، إذا ما روعي الضابطان التاليان:

(١) عبد الجبار شرح الأصول الخمسة، ج ١ ص ٢١١.

(٢) عبد الجبار، لمعروف، ص ٢٢٥.

الأول: لاتراد الحقيقة من اللفظ إلا إذا وجدت مناسبة وتطابق بين اللفظ والمسمى.
الثاني: قد يحمل اللفظ على المجاز إذا لم يمكن إبقاء الحقيقة، فيصار إلى المجاز إذا توفّر
لشرطين التاليين:

- ١ - ثبوت التجانس بين اللفظ المسمى به والمسمى.
- ٢ - المناسبة بين اللفظ المسمى به والمسمى نفسه.

ويؤكد عبد الجبار أن هذه الضوابط لا تتوفر في الأقانيم، الأب والابن والروح القدس، إذ أنه لا يمكن أن يراد بها الحقيقة، وإلا، جاز وصفه بالحدث، وهو ما يقدر في الأهمية، فبطلت التسمية بالحقيقة.

كما أن القول بالمجاز يمكن أن تعثره صعوبات مختلفة؛ فإطلاق الأبوّة والبنوة على الذات الإلهية لا يصح، إذ أن الضابطين المشار إليهما سابقاً لم يتوفرا فيهما؛ فلا تجلس، إذ أن اللفظ الموظف لا يتفق مع المسمى المنقول إليه، فالأول له دلالات كالحدث والحركة والاجتماع والافتراق، والثاني لا يمكن أن يتصف بدلالات اللفظ ويتنزه عن تلك؛ ولا تناسب، إذ أن البنوة والأبوّة معان تقتضي التغاير في السن، فالأب أكبر من الابن بدهاءة، وهو ما يناقض القول بالجواهر الواحد، والأقانيم المتسوية كما هو معتقد النصراني، إذ الإلزام يقتضي تغايرهم في السن، كما أن ذلك لا يقدر في اختصاص المسيح وحده بهذا الوصف، إذ كل نبي ورسول-إذا افترضنا أن البنوة معناها الإكرام- يمكن أن تطلق عليه. ومع ذلك، فالنصارى لا يقولون بأن البنوة والأبوّة معان مجازية، بل تفيد الحقيقة، بل إنها تكفر من يقول بالمجاز في ذلك(١). فلما عدم التجانس والتناسب استنتج عبد الجبار أن هذه العقيدة متهافة، مهما كان تأويل الأتوم؛ فيتفاعل التفكير اللغوي والتفكير الكلامي بإلزاماته المختلفة، ليدل على تهافت القول بتلك الأقانيم.

وأما غير القاضي من المفكرين الذين يرون أنه لا يجوز أن يسمى الله بما لم يسم به نفسه، فقد نحوا نحو آخر في التليل على تهافت هذه المقالة، إذ أن من مسلماتهم العقديّة أنه لا يجوز أن يسمى الله بما لم يسم به نفسه، فإذا لم يسم الله نفسه بالجواهر، فلا يحق لنا أن نسميه به، وإذا لم يصف نفسه بالأقانيم، فلا يحق لنا أن نصفه بها، فوصف الله لا يكون إلا بالوحي المنزل(٢).

ويمكننا أن نستنتج أن النقد الإسلامي للكتب المنزلة هو نقد لهذا القول، إذ الوصف عند هؤلاء لا يكون إلا بالوحي(٣)، فالقرافي الأشعري يقول رداً على إطلاق هذه الأسماء: (وما اعتمد عليه من نص الإنجيل فقد تقدم أن إنجيلهم ليس شيئاً يعتمد عليه، ولا مضبوط

(١) المصدر السابق.

(٢) ابن حزم، الفصل في الملل والنحل، ج ١، ص ٥٠.

(٣) المصدر السابق.

لنقل، ولا مضبوط العين، ولا يوثق منه بشيء في الدين^(١)، ثم يضيف إعتقادا على هذا النقد: (إطلاقات الموهومات لما لا يليق بالريوبية يتوقف على نقل صحيح ثابت عن الله تعالى، وليس هو عندكم، فكنتم عصاة بهذا الإطلاق)^(٢).

ونستخلص من كل ما سبق، أنه مهما كان مفهوم الأفتوم، أو المحمل الذي يمكن أن تحمل عليه، فإن القول به باطل، ويفضي إلى إسقاط النظرية النصرانية في الإلهيات. كما أنه يمكننا أن نفهم أن أكبر نقد وجهه الإسلاميون عامة و القاضي عبد الجبار خاصة إلى العقيدة النصرانية هو أن مالا يمكن تصوره لا يتكلف للرد عليه.

ومهما يكن من أمر، فإن الرد لم يسلم من آثار علم الكلام، سواء كان اعتزاليا أو أشعريا أو غير ذلك، فبتأثير تبعا لمذهب الراد الكلامي، فعلم الكلام هو المصدر الأم لعلم الملل والنحل.

ثالثا: أفعال الأفتيم

إن القول بثلاثة أفتيم، متفقة غير مختلفة جوهر واحد، وهو المسيح بالاتحاد، تتجم عنه مشكلات مختلفة، كمشكلة من الفاعل من هذه الأفتيم الثلاثة؟ الأفتيم معا؟ أم أن أحدها فقط هو الخالق؟ أم غير ذلك؟.

ويدرس عبد الجبار هذا الإشكال، مستخدما طريقة السبر والتقسيم، فيبرز الاحتمالات التالية:

١ - الفاعل هو الإنسان

إذا افترضنا أن الفاعل من الأفتيم هو الإنسان، باعتبار أنه هو المتحد بالله، فيجيب عبد الجبار: (إنهم إن قالوا: إن الفاعل هو الإنسان، لزمهم أن يكون هو الإله، وفي ذلك إبطال قولهم بأن الجوهر هو أحد الأفتيم الثلاثة، ويكون قولهم بقول الكلايين في أن الموصوف هو الإله دون صفاته)^(٣)، فتعريف النصارى للمسيح، يجعل منه اللاهوت ومنه النسوت، فإذا افترضنا أن الإنسان هو الفاعل، فإن الألوهية تجب له فقط، وهو عين ما يرفضونه.

٢ - الفعل فعل الأفتيم الثلاثة

وإن افترضنا أن الفاعل من الأفتيم هو الأفتيم الثلاثة، باعتبار أن الجوهرية واحدة، فيجيب عبد الجبار: (إن هذا يوجب كون كل واحد منها فاعلا، ووجوب ذلك يوجب كل واحد حيا قادرا، وذلك يوجب كل واحد إلهيا، وذلك ترك قولهم)^(٤)، فهو يوظف دلالة الإلتزام ليندل على بطلان

(١) القرافي، الأجوبة الفاخرة في الرد على الأسئلة الفاجرة ص ٣٤.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٥.

(٣) عبد الجبار، لمقي، ج ٥ ص ٩٣.

(٤) المصدر سبق.

هذا القول، فكل الاحتمالات تفضي إلى القول بتعدد الآلهة.

ويدرس عبد الجبار احتمال رد النصارى على هذا الاعتراض، فيقول: (فإن قالوا: إن فعل الثلاثة فعل واحد، فلا يجب ما قلتموه، لأن الفعل إذا كان واحداً، لم يجب إثبات ثلاثة فاعلين، بل يجب اثباتهم فاعلاً واحداً. قيل لهم: إن الفعل الواحد يستحيل كونه فعلاً لفاعلين، لأن ذلك يوجب أن يصح من أحدهم أن يفعله، ومن الآخر أن يتركه، وهذا مما قدمنا فسادَه من قبل، فيجب فعل كل واحد منهم غير فعل صاحبه، كما أن كل واحد منهم غير صاحبه) (١)، فيوظف دلالة الإلتزام، ليدلل على اللوازم الفاسدة التي تنتج عن هذا القول؛ فالفعل لا يمكن بحال أن يصدر عن فاعلين، بل عن فاعل واحد، إذ أن هذا القول سيفضي أيضاً إلى القول بتعدد الآلهة.

٣ - الفعل فعل لواحد من الأفتانيم

فإن افترضنا أن الفعل هو فعل لواحد من الأفتانيم، يقول عبد الجبار: (قيل لهم: لا فرق بين إثباته فعلاً لثلاثة، وبين إثباته فعلاً لفاعل، هو ثلاثة في حقيقة إضافة الفعل إليهم) (٢)، فهذا القول في رأيه هو تسميق للفظ لا غير.

٤ - كل منهم فاعل مع الآخرين

فإذا افترضنا أن كل واحد من الأفتانيم فاعل، يقول عبد الجبار: (فإن قالوا: كل واحد منهم فاعل مع الآخرين، لا أن كل واحد منهم فاعل في الحقيقة، قيل لهم: هلا قلتم إنهم ثلاثة فاعلين، كما كان كل واحد منهم فاعلاً مع الآخر) (٣)، فنسبة الفعل للثلاثة جميعاً هو في حقيقته اعتراف بثلاثة آلهة متغايرة؛ إذ أن الفعل لا يمكن أن يصدر إلا عن فاعل واحد، فلا يكون من فاعلين إلا إذا تجزأ، وهو ما يجعل منه أفعالاً متغايرة، ومتكاملة؛ فهذا القول يقتضي تعدد وتغاير الفاعلين، وهو عين ما يرفضه النصارى.

٥ - كل واحد من الثلاثة بعض الفاعل، وثلاثتهم فاعل واحد

أما إذا افترضنا أن الفعل هو للثلاثة جميعاً، فيرد عبد الجبار: (قيل لهم: هذا يوجب التبعض على الإله الفاعل، ويوجب أن يجوزوا كون الحياة بعضاً، ويوجب كون الفعل بعضاً كجواز كون الحياة بعضاً له، لأن كونه فاعلاً ولا فعل مستحيل، كما أن كونه حياً ولا حياة يستحيل) (٤)، إذ يلزم عن ذلك أنه تعالى متبعض، ذو أبعاد ثلاثة، بل هو جسم متغاير، فهو محدث، ومما يتنافى مع الأوهية، كما تلزم عنه مستحيلات، كتبعض الحياة والفعل (٥).

فبعد الجبار تناول مشكلة الفعل ببعد فيزيائي، أو فلسفي طبيعي محللاً إمكانية صدور الفعل عن واحد أو عن أكثر في الآن ذاته، ليصل إلى استحالة الصدور عن أكثر، إذ الإلزام يقضي

(١) للمصدر السابق، ص ص ٩٣-٩٤.

(٢) للمصدر السابق، ص ٩٥.

(٣) للمصدر السابق.

(٤) للمصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

إلى تعدد الآلهة مهما كان المحمل، وهي اللفظة التي يرفضها جميع النصارى. وهذا ما يؤكد أن الرد هو تفاعل بين علوم العصر وعلم الكلام في الرد على النصارى.

رابعاً: اختصاص الأقانيم

قدم عبد الجبار في رده نصوصاً كثيرة محاولاً إبراز بطلان اختصاص أحد الأقانيم بشيء دون غيره، فقول النصارى بتساوي الأقانيم يلزمهم أن يكون لكل واحد منها ما يلزم الآخر، ويشرح ذلك بقوله: (وما قدمناه من أن ما شارك للقديم في كونه قديماً يستحيل أن يختص لذاته بما يفارق به الآخر يبطل قولهم أيضاً، لأن هذه الأقانيم إذا كانت قديمة، فيجب أن لا يصح أن يختص الأب بما يستحيل على الابن والروح، ولا يصح لاختصاصهما بما يستحيل عليه، ولا اختصاص كل واحد منهما بما يستحيل على الآخر؛ وهذا يوجب كون الابن أباً، وكون الأب ابناً، وكون الأب روحاً وللروح أباً) (١)، فالقول باختصاص أحد الأقانيم بوصف أو صفة هو في حقيقته إقرار بوجود اختلاف في الأقانيم، رغم أن النصارى يؤكدون على تساويها واتفاقها. فما الذي اختص به أحد الأقانيم حتى يكون أحدهما أباً؟ ولم لا يكون لكل واحد منهما ابناً؟.

فاتفاق الأقانيم في الجوهر ينتج عنه حسب عبد الجبار تماثل في الاختصاص، وإلزام الاختلاف في الجوهر، كأن تكون عدة جواهر. كما يؤدي هذا الاعتقاد إلى تعدد الجواهر والآلهة، وهو ما يرفضه النصارى.

ويضيف عبد الجبار في المغني، فيقول:

(وعلى هذه الطريقة ألزمهم شيوخنا القول بأن لابن ابن ونلك أن الابن إذا شارك الأب في كونه قديماً ووجب كونه مثلاً له في ذاته. فيجب أن كان الأب لا بد له من ابن هو العلم والكلمة أن يكون الابن بمنزلة في أن له ابناً هو العلم والكلمة، ولابن الابن ابن إلى ما لا نهاية له. ومن يثبت استحالة حاجة الابن لو كان هناك ابن إلى ابن، وجب مثله في الأب.

وكذلك يلزمهم في الروح أن يكون له روح لما له قالوا في الأب أن له روحاً وللروح الروح روحاً إلى ما لا نهاية له.

ويلزمهم أن يكون لابن روح وللروح ابن كما أن للأب ابناً وروحاً لمشاركتهما له في القدم الموجب للتماثل. فلا يصح أن يثبتوا للأب مع قولهم مشاركة الابن له في القدم ما لأجله احتاج إلى ابن دون الابن والروح) (٢).

فبعد الجبار يجعل اختلاف الأقانيم تليلاً على الاختصاص، فقولهم أقنوم أب، وآخر ابن، وآخر روح، يؤكد أنها مختلفة، رغم أن النصارى تقول باتفاقها وتساويها. ويظهر أنه في تحليلاته

(١) عبد الجبار، المغني، ج ٥ ص ٨٦.

(٢) المصدر السابق، ص ٨٧.

يوظف دلالة الإلتزام أو الموجب، ويؤكد من جديد على تناقض النسق العقدي النصراني.

فالقول بتساوي الأقانيم يُلزمُ به عبد الجبار النصراني أن يصفوا كل واحد منها بما يصفون به الآخر، فالمشاركة في القدم للصفة الإلهية الواجبة من لوازمها أن لا يختص للمشارك بشيء يستحيل على المشارك الآخر. ولذا، فاختصاص أحد الثلاثة بالأبوة دون الباقي هو نقد للقدم، وهو ما لا يرتضيه النصراني.

ودلالة الإلتزام توجب عليهم أن يجعلوا للابن ابنا حتى يكافئ الأب، كما يلزمهم ذلك في الروح، ويلزمهم أن يجعلوا للروح والأب أبا كما جعلوا للابن أبا، لكي يتكافأ جميعا، ويصح تساويها، رغم أن ذلك سيفضي إلى القول بتعدد الآلهة، ليفضي كل مرة إلى بطلان التسلسل.

ويلاحظ القاضي أن النصراني قد يعتلون أن الاختصاص لا يرجع على الذات، بل يرجع إلى علة، فيبين أنه لا يمكنهم كذلك أن يقولوا إن كونه أبا وكون الابن ابنا له لا يرجع إلى ذاته، وإنما يرجع إلى علة، فإن رجعوا بذلك إلى علة، فيلزمهم أن يقولوا إن هذا الاختصاص لما هو عليه في ذاته حتى يصح كونه أبا عالما، كما يلزمهم أن يجعلوا للابن ابنا وعلماء وكلمة لنفس العلة، فإن الابن لما شارك الأب في القدم يجب أن يثبتوا له كل ما أثبتوه للأب، وهو ما يوجب تعدد الآلهة وكثرة الأقانيم، ويبطل اعتقاد النصراني (١).

فاتفاق الأقانيم الذي تحكيه النصراني فاسد، حتى لو كان ذلك اعتمادا على أن الاختصاص راجع إلى علة غير الذات، فما يلزم الأب يلزم الابن، فإن كان يلزمه ابنا لزم الابن ابنا للمماثل، وأيضا إن لزم الأب الكلمة والعلم، لزم ذلك الابن، وينتج أيضا أن ابن الابن يلزمه ما يلزم الابن، لنصير في تسلسل لانتهائي، فإن نفي ذلك عن الابن وجب نفيه عن الأب للمماثلة أيضا، ونفس الكلام يقال للروح، فما شارك القديم يستحيل أن يختص لذاته بما يفارق به الآخر.

وعبد الجبار في رفضه لاختصاص الأقانيم لم يفرق في الحكم بين الذي يرجع إلى الذات، والاختصاص الذي يرجع إلى علة.

ويستخرج القاضي نتيجة منطقية أخرى من رفضهم استحقاق كل أقنوم من الصفات ما يستحقه الأقتومان الآخران، وهي انعدام الأقانيم جملة وسلب القدم عن الأب، يقول:
(وقد ألزموا على قولهم إن جوهر الأقانيم الثلاثة جوهر واحد القول بأن الابن يستحق كل ما يستحقه الأب من الصفات، من حيث كان جوهره كجوهره وإلا، فإن صح أن يكون مخالفا له، وإن كان جوهره كجوهره، ليجوز خروج الأب من أن يكون

(١) للمصدر السابق، ص ٨٧-٨٨

لأب، والابن من أن يكون أبنا، وإن كان إنما كان كذلك لجوهره، لأن إثبات مثل الشيء في جوهره مع مخالفته له في صفته للراجعة إلى جوهره، إذا صح، صح أيضا خروج الشيء عن جوهره وهذا يوجب عليهم أن لا يأمنوا عدم الأب والابن، وخروج الأب من أن يكون أباً قديماً(١).

فهناك اقتناع لدى القاضي أنه لا وجه لأن يختص أحد الأقاتيم بالأبوة وآخر بالبنوة و آخر بالروح في إطار النظرية اللاهوتية النصرانية؛ فهذا الاختصاص يفضي إلى نتائج فاسدة وغير مقبولة منطقياً، ولا يرتضيها النصارى، يقول:

(وعلى هذه الطريقة ألزمهم شيوخنا القول بأن كل واحد من الأقاتيم إليه، لأنه إذا كان الابن والروح مشاركين للأب في القدم، فما أوجب كونه إليها يوجب كونهما إليهم، وكون كل واحد منهما إليها يبطل أصل مقالتهم، لأنهم توصلوا إلى ذلك بأن القديم الفاعل، إذا استحال كونه حياً إلا بحياة، عالماً إلا بعلم، وجب إثبات أقتومين كلمة وروح. فإذا وجب بما فكرناه كون يوجب عليهم كونه موجوداً قديماً سميحاً مدركاً. وذلك يوجب إذا لم يصح كذلك لجوهريته أن يكون لمعان؛ وفي هذا إثبات أقاتيم كثيرة لمثل ماله أثبتوا حياة ونطقاً(٢).

وهكذا يتأكد عبد الجبار مرة أخرى بدلالة الإلتزام من تناقض النسق العقدي النصراني، إذ الإلتزام بثلاثة أقاتيم متساوية يفضي إلى القول بتعدد الأقاتيم، والخروج عن الحصر بثلاثة، والدخول في تسلسل لا نهائي؛ وفي ذلك نقض للتثليث.

خامساً: عدد الأقاتيم

إن عبد الجبار لا يفهم سبباً معقولاً لاقتصار النصارى على ثلاثة أقاتيم فقط؛ فإذا كان الوصف يوجب الزيادة في عدد الأقاتيم، فإنه يلزمهم أن يزيدوا في عددها بعدد صفات الله سبحانه وتعالى، يقول: (إن هذه الطريقة توجب عليكم أن تزيدوا في عدد الأقاتيم بعدد صفاته جل وعز، وأن تثبتوا له أقتوماً بكونه قادراً، وأقتوماً بكونه عالماً، وآخر بكونه مدركاً، ورابعاً وخامساً بكونه مريداً وكارهاً، حتى يبلغ عدد الأقاتيم ثمانية أو تسعة(٣).

ويحلل عبد الجبار الأسباب المنطقية الكامنة وراء القول بالأقاتيم الثلاثة، فالله كموجود يتصف بصفات كثيرة يكشف عنها الدرس الكلامي، وقد سبق أن عرضنا لجملة منها سابقاً(٤)، فهو موجود وحى وسميع وبصير وقادر، ومتكلم، وغيرها من الصفات؛ وتخصيص النصارى لصفتي

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ج ١ ص ٢١٣.

(٤) راجع الفصل الثالث، للمبحث الثالث، مطلب التوحيد.

للعلم والكلام بأقنومين فقط هو ما لا يقبله عبد الجبار، فإذا وجب إطلاق الوصف بالأقنومية على الصفات الإلهية، وجب إطلاقه أيضا على جميع الصفات الإلهية، فما يصح لصفة للكلام يصح لصفة السمع، ويصح لصفة البصر، كما يصح لغيرها من الصفات بدلالة الإلزام أو الموجب، إذ الحي لا يخلو عن تلك الصفات أبدا، فقياس الشاهد على الغائب أو قياس الغائب على الشاهد يقتضي المماثلة في الإطلاق والإيجاب لله عز وجل، بل إن هذا التعليل هو ألزم في غيرها من الصفات، فالحي هو أحوج إلى القدرة من العلم، فالأولى أن تكون أقنوما آخر، بدلالة قياس الأولى. ونفس الدليل يوظفه أبو علي، شيخ عبد الجبار، فيقول:

(إذا كنتم تثبتون الأقانيم الثلاثة من حيث استحالة عندكم كونه تعالى فاعلا إلا وهو حي عالم، فأثبتتم له علما وهو الابن والكلمة، وروحا وهي الحياة. فيجب أن تثبتوا له قدرة، لأن الفعل لا يصح إلا من قادر، وحاجة للفعل إلى كون فاعله قادرا أكد من حاجته إلى كونه حيا عالما. ويلزمكم إثبات سمع له وبصر وإدراك، من حيث كان الحي يجب أن يكون سميعا بصيرا مدركا، وتثبتوا له إرادة، من حيث كان الفاعل للأفعال مع علمه بها)(١).

ويوضح للقاضي في مقام آخر بعض الأدلة التي كان النصارى يستدلون بها على تعدد الأقانيم، فيذكر أنهم يعتلون للأقانيم أنها (ثلاثة في العدد، بأن الثلاثة تجمع نوعي العدد اللذين هما الشفع والوتر، وما جمع نوعي العدد، كان أكمل مما لم يجمعها، لأن أحد نوعي العدد مقصر عن كمال العدد، ووصفه بالتقصير لا يصح، فيجب أن يوصف بكمال العدد، وهو ما جمع الشفع و الوتر)(٢).

فيظهر جليا أن هذا الاستدلال يفضي بدلالة الإلزام إلى إزامات لا يقبلها النصارى، إذ يلزم عنه القول بأن الأب يجمع نوعي العدد حتى لا يكون منقوصا، وكذلك أقنوم الابن والروح، وهو ما يجعل الأقانيم تسعة، فإن لم يجمع أحد الأقانيم نوعي العدد، فهو منقوص على علتهم، وهذا يوجب في كل واحد من الأقانيم أن يكون منقوصا، وهو ما يسلب عن الأقنوم صفة الألوهية، كما يسقطها عن الجوهر الكل، إذ أن النقص يعمه كله(٣). فالإلزام يقتضي أن توصف باقي الأقانيم بما وصف به الأقنوم الأول.

وهذا الاستدلال يتناقض مع تعريف النصارى للجوهر، إذ أن الإله عندهم في جوهريته ليس بثلاثة، وإنما هو ثلاثة في أقنوميته، فيجب على علة نوعي العدد أن يكون منقوصا في جوهريته، لأنه لم يجمع نوعي العدد، على أن النقص عندنا بالضد مما ذكره، لأنه يجب لما جمع نوعي العدد(٤)، فإذا كان الإله هو الجوهر الواحد، فهو منقوص حسب هذه القاعدة، إذ أنه لم يجمع الثلاثة، فدلالة الإلزام، تقتضي أن يكون الجوهر ثلاثة أيضا، حتى لا يتصف بالنقص الذي يتنزه

(١) المصدر السابق، ص ٩٣.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق، ص ١٠١.

(٤) المصدر السابق.

ونخلص من هذه المداخلات النقدية للأقانيم النصرانية أن عبد الجبار لم يجد لها مسوغا منطقيا مقبولا، يسمح بإثبات التثليث الإلهي والقول به، وكأنه بذلك يعطن عن تهافت كل النسق العقدي النصراني العام الذي تشترك فيه جميع الفرق النصرانية. ويبقى الرد على النظريات الإلهية الخاصة بالفرق النصرانية.

المطلب الثالث: رده على علاقة الجوهر بالأقانيم

كان يمكن لعبد الجبار أن يكتفي بالنقد الذي وجهه إلى الجوهر والأقانيم، ولكننا نلغيه قد تتبع النصراني في الجزئيات والكليات. وقلنا في مبحث سابق أن عبد الجبار أبان في ردهه علاقة الجوهر بالأقانيم عند الفرق النصرانية، فاليعقوبية والنسطورية تقولان: (أن القديم جوهر، وأن الأقانيم هي الجوهر، والجوهر هو الأقانيم)، والملكانية تقول: (أن القديم جوهر واحد، ذو ثلاثة أقانيم، وأن الأقانيم هي الجوهر، والجوهر غير الأقانيم)(١).

واليعقوبية والنساطرة لم يحظيا باهتمام عبد الجبار، ويبدو أنه كان يرى أن هذا الرأي لا قدح فيه، إلا بما سبق عرضه في المباحث النقدية السابقة، إذ أن نقد أفعال الأقانيم، وإختصاصها، وإتفاق الأقانيم وإختلافها، كلها تصلح نقدا له. قالقول بأن الأقانيم هي الجوهر، ثم وصفها بالإختصاص هو مناقضة للتوحيد، إذ يلزم عن ذلك تعدد الآلهة(٢).

وأما الملكانية، فقد خصها عبد الجبار بعدة انتقادات، وهي:

١. نقد الهوية
٢. نقد العدد
٣. نقد تعريف الإله
٤. نقد الجوهر

أولا: نقد الهوية

أول نقد يسجله عبد الجبار هو أن الملكانية تقول إن الجوهر غير الأقانيم، وإن لم تكن الأقانيم غيره، فكيف يصح ذلك؟، فاعتبر ذلك ضربا من المحال، فكيف يصح

(١) صبحي وجبر، منطق فلسفة التفكير الديني بين الإسلام والمسيحية، ج٢، ص٢٨٣، ٢٩٠، ٣٢٢.
(٢) لمصر السابق، ص٩٦.

كون الجوهر غيرها، وهي ليست بغير له (١)، فكأنه أراد أن يقول كيف يكون الجوهر غير الأقسام من جهة، ومن جهة أخرى الأقسام هي الجوهر.

ثم يصعد القاضي للنقد بصفة منطقية، ويقول: (فهلا جاز أن يكون الجوهر غيرها في الحقيقة، وإن كانت هي هو على الحقيقة؟) (٢). ويصعب تصور هذا الإشكال المنطقي، إذ يعد من التجريد الرياضي، ولعل الرمز الرياضي هو خير عون لنا على فهم هذا النقد. فهب أننا رمزنا إلى:

- الجوهر بالرمز (أ)،

- والأقسام بالرمز (ب)،

- وعلاقة الإثبات بالرمز (هي)، وعلاقة النفي بالرمز (لا)،

فيمكننا اختصار مقالة الملكانية رياضياً، كمايلي:

(أ هي ب)، لكن (ب لا أ)، وإن كانت (أ هي ب) على الحقيقة.

(ومتى تناقض كونها هي الجوهر و كون الجوهر غيرها، فيجب أن يتناقض كونها ليست بغير الجوهر وكون الجوهر غيرها) (٣).

وبهذه القطعية وبهذا التسيق الرياضي، بنى عبد الجبار نقده الذي يعتمد بالدرجة الأولى على التحليل المنطقي، أي مبدأ الهوية.

ثانياً: نقد العدد

ثم يسجل مدخلا نقدياً آخر للنصاري، فيؤكد أنهم إن قالوا (أن الأقسام إن كانت ثلاثة، ثم جعلوا الجوهر غيرها، فيجب أن يكونوا مثبتين لرابع، وفي ذلك ترك لقولهم) (٤)، جرياً على مبدأ العدد، فلو كانت الأقسام غير الجوهر، لزم عدها جميعاً أربعة، لا ثلاثة، باعتبار المغايرة.

ويسجل عبد الجبار أنه توجد آراء يمكن أن يعتمدها النصاري لتبرير معتقدتهم، فتدرس من باب الاحتمال فقط، والتي تعكس عقله النقدي الكلامي، يقول في ذلك: (وإن زعموا أنهم يرجعون بالجوهر إلى واحد منها، فقد نقضوا قولهم أن الجوهر غيرها، ووجب كون الشيء غير لنفسه، وهذا تجاهل) (٥). فهذا الرأي لم يقله نصرائي - فيما نعلم الآن - بدلالة للكلمة (يزعمون)، ورغم ذلك، فقد درسها وسجل أن الرجوع بالجوهر إلى واحد من الأقسام خرق لمقولتهم ذاتها، إذ أنهم جعلوه واحداً منها، وهو باطل في نظرهم.

إن عبد الجبار في ترتيبه الأدلة قد استخدم منهج تصعيد، فقد كان واعياً بأن النصاري يعتبرون المعادلة السابقة - معادلة الأقسام والجوهر - تساوي ثلاثة، باعتبار (أن الجوهر غير

(١) المصدر السابق، ص ٩٦.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق، ص ٩٤.

الأقانيم، وأن الجوهر هو الأقانيم(١).

ويطرح عبد الجبار احتمالا آخر، فيقول: (و لا يصح أن يقولوا إن الجوهر ليس برابع، ولا هو بواحد من الثلاثة، لأن ذلك في الاستحالة في حكم ما قدمناه، لأنه لا فرق بين القول بأنه غيرها وليس برابع لها، ولا بواحد منها، وبين القول بأنه غيرها، وهو كواحد منها)(٢).

وبهذا النص يوظف عبد الجبار مبدأ تعدد علاقة الجوهر بالأقانيم، وموظفا المنطق وأدواته التحليلية، وهوبذلك يكشف عن علاقة بين مفاهيم علم الكلام ومفاهيم علم الرياضيات، إذ(أن هذا القول، يوجب عليهم أن ثلاثة وواحد، ليس بأربعة، بل يوجب أن يقولوا أن ثلاثة واحد هو واحد، وهذا يوجب أن قول القائل ثلاثة لا شيء غيرها، بمنزلة قوله ثلاثة و شيء آخر هو غيرها، ويوجب أن ثلاثة أشياء وشيئا هو غيرها ثلاثة، وذلك يوجب أن إثبات الغير والبقية سواء، و يوجب جواز القول بأن واحدا وواحدا هو واحد، وهذا يوجب أن لا يتزايد المعدود بزيادة الأعداد)(٣).

لن عبد الجبار جعل من قضية الجوهر والأقانيم الثلاثة قضية منطقية رياضية، ليبين تهافت النظرية الملكانية.

ثالثا: نقد تعريف الإله

يسجل القاضي مدخلا نقديا آخر للملكانية، مستخدما طريقة السيروتقسيم، فيقول: (فلا يخلو الإله من أن يكون هو الجوهر دون الأقانيم، أو الأقانيم دونه، أو هما)(٤)، والنقد الكلامي يقتضي تحليلا لكل هذه الاحتمالات وسبيرا لها كمايلي:

١ - إذا افترضنا أن الله هو الجوهر، يقول عبد الجبار: (فإن كان هو الجوهر، وعندهم أن الجوهر غير الأقانيم، لزمهم إخراج الآب و الابن والروح من الالهية)(٥)، فلما كان الجوهر غير الأقانيم، وكان الإله هو الجوهر، فينتج لدينا أن الأقانيم غير الإله، وهو ما لا يرتضيه النصارى.

٢ - وإذا افترضنا أن الله هو الأقانيم دون الجوهر، فيقول عبد الجبار: (فإن قالوا إن الإله هو الأقانيم دون الجوهر، لزمهم أن الجوهر القديم ليس بإله، وهذا ترك قولهم)(٦)، إذ هم يقولون إن الإله ذو ثلاثة أقانيم، فلما كان الإله هو الأقانيم فقط كان الجوهر ليس إليها بدلالة هذا

(١) المصدر السابق، ص ٨٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٩٧.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق.

التعريف، وهذا ما لا يرتضيه النصارى.

٣ - والقول بأن الله هو الجوهر والأقائيم معا يرفضه عبد الجبار أيضا، فيقول: (فإن قالوا: إن الإله هو هما، لزمهم القول بأن الأب والابن والروح القدس ليس ناله، و من عبد ذلك، لم يعبد إلهًا، ومن كفر به، لم يكفر بالإله) (١)، لأن الإله هو الكل الأب والابن والروح القدس، وهذه الثلاثة أجزاء لا تأخذ حكم الكل أي الإلهية، كما أن الإله لا يقبل التجزئة بحال.

٤ - أما الاحتمال الرابع؛ الله هو الجوهر ذو الثلاثة الأقائيم، فيرفضه عبد الجبار، إذ (يجب أن يكون قولكم أن الإله هو الأب والابن وروح القدس غلط، لأنه هذه مضافة إلى الإله، لا أنها الإله، وهذا ترك للنصرانية، و عدول منها للكلاية) (٢).

فالإله - حسب التوحيد الاعتزلي - منصف بالتنزيه العقلي، فلا صفات معان، ولا ثلاثة أقائيم باعتبار أنها كصفات المعاني الأشعرية.

رابعاً: نقد الجوهر.

وينتقد القاضي رأي الملكانية، مبيهاً أن القول بأن الله جوهر واحد، ثم القول بأن الجوهر غير الأقائيم هو إثبات لما ليس بجوهر قائماً بنفسه، وهو ما لا يصح عند النصارى، إذ الجوهر فقط عند النصارى هو الذي يقوم بنفسه (٤). وهو ما يلزمهم بإثبات جوهرين، فقولهم: (إن القديم جوهر واحد، ذو ثلاثة أقائيم، وأن الأقائيم هي الجوهر، والجوهر غير الأقائيم) (٥)، يوجب عليهم (أن يقولوا: أن الأقائيم جوهر، والجوهر جوهر آخر، وهذا يوجب عليهم إثبات جوهرين، هما الإله، وفي ذلك نقض للنصرانية) (٦). ويظهر من هذا التذليل أن عبد الجبار قد وظف دلالة البرهان بالخلف، ليؤكد تناقض النسق العقدي النصراني مستخدماً مسلمات ومفاهيم الخصم، لنقده والرد عليه.

ويوضح عبد الجبار أن القول بوجود جوهرين في الإله يطرح تساؤلات حول اتفاقهما في الفعل والإرادة واختلافهما؛ أيتفق الجوهران دوماً أم يختلفان؟

(١) المصدر السابق.

(٢) الكلاية، فرقة من فرق أهل السنة، تنتسب إلى ابن كلاب أحد أسلاف الأشعري، يقول بأن لله ذات وصفات وصفات معان، ولهذا فقد غمزها القاضي، إذ أنه ينفي صفات لمعاني (عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ج ١، ص ٢١١).

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق، وقرن ب: صبحي وجبر، ملحق فلسفة التفكير الديني بين الإسلام والمسيحية، ج ٢، ص ٢٩٣.

(٥) المصدر السابق، ص ٨٢.

(٦) المصدر السابق، ص ٩٨.

الإحتمال الأول: الاتفاق.

فإن قالوا يتفقان، فيسأل: (فلما صار أحدهما ذا أقانيم دون الآخر؟) (١)، مع أن كليهما جوهر.

ويخفى هذا التساؤل دلالة الإلزام، فما يلزم الجوهر الأول، يلزم الجوهر الثاني أيضا، فلا يصح أن ينفرد أحدهما بما لا يكون للآخر.

الإحتمال الثاني: الاختلاف.

أما (إن قالوا: يختلفان، لزمهم إثبات قديمين مختلفين، جوهر أحدهما مخالف لجوهر الآخر، وهذا يضارع قول الثوية) (٢)، فالاختلاف يقتضي التعدد والتنثية، وهو ما لا يرتضيه النصراني. وبهذه الطريقة يسبر عبد الجبار كل الاحتمالات والتقسيمات الجزئية لرأي الملكانية، ويبطله.

إن أهم ما نسجله على دراسة عبد الجبار لرأي الملكانية أنه يعتبره عصي التحصيل لا يمكن فهمه، وكفى بالمذهب فسادا أن يصعب تحصيله، ومع ذلك فقد درس الآراء النصرانية في الإلهيات سعيا لتقيضها، وموظفا منهجه الكلامي بأدواته الإلزام والسبر والقياس، في فحص العلاقات المنطقية.

المبحث الثالث:

١٥٥

على أولية الإلهيات النصرانية (التاريخية)

اتضح لدينا أن عبد الجبار كان يرى أن العقائد النصرانية لا ترجع إلى وحي، ولا إلى أخبار ثابتة عن المسيح، كما أنه ليس لها أساس من الأدلة الكلامية، ليؤكد أنها نوع من الابتداع، ويكفي ذلك للرد عليها. وقد تبين له أن المسيح كان يقول بالتوحيد، ولم يدع أبدا أنه ابن الله، أو أنه الله، ولذلك نجده يقدم على دراسة تاريخ نشأة العقائد النصرانية، ليدلل على تاريخية التحريف وأصالة الابتداع فيها.

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

ويؤكد للقاضي أن للتغير الذي طرأ على النصرانية لم يكن مرة واحدة، بل على مراحل، ونتيجة ظروف تاريخية وثقافية مختلفة، يقول: (واعلم أن دين المسيح وديانات الرسل عليهم السلام لم تتغير ولم تتبدل جملة واحدة بعد واحدة، ولكن شيئاً بعد شيء، وفي كل عصر، وفي كل حين، حتى تكامل تغيرها، وما زال أهل الحق فيها يقفون، وأهل الباطل يكثرون حتى غلبوا ومات بهم للحق) (١). ويرى أن هنالك عدة عوامل ساعدت على تكون هذه العقائد، وهي:

١ - العوامل السياسية.

٢ - العوامل الثقافية.

أولاً: العوامل السياسية.

يجعل عبد الجبار القول بالتثليث نتيجة ظروف سياسية وتاريخية مختلفة، نوجزها في النقاط التالية:

١ - يذكر عبد الجبار أن الإطار التاريخي الذي تكونت فيه الإلهيات النصرانية يرجع إلى عهد الروم الأوائل، حيث كان المجتمع آنذاك متكوناً من أعراق اجتماعية مختلفة، وأشهرها الروم والأقليات اليهودية (٢). والروم مجتمع وثني له قنائنه وتصوراتهِ المتميزة، ولا يتدخل في شؤون اليهود الخاصة، فكان لهؤلاء مجتمعهم ولهم قانونهم الخاص، وكان بينهم وبين الروم عهد الأيغوروا أديانهم (٣). والمسيح عليه السلام، ومن بعده أصحابه كانوا مع اليهود في مجتمعهم المنغلق، و(يقيمون صلاتهم وأعيادهم في مكان واحد، وبينهم الخلاف في شأن المسيح) (٤)، وهو ما يفسر به عبد الجبار عدم تدخل الروم في شؤون المسيحيين الأوائل، إذ كانوا يرون فيها مشكلة يهودية تخص اليهود فقط، وهذا الاختلاف الاجتماعي كان مشفوعاً بتباعد الثقافتين اليهودية الكتابية والرومية الوثنية، ويزيد هذا الاختلاف التباعد في العادات والتقاليد، كالتطهيرات والمحرمات من الأطعمة (٥).

٢ - وقع الاصطدام اليهودي النصراني من بداية الدعوة المسيحية، ليلحق الروم للعباد والتكثير بأصحاب المسيح، نكالا بالدين المسيحي وبمبشره الجديد، وهو ما تؤكدهُ الأناجيل الأربعة (٦)، فكان أتباع المسيح يشكون اليهود إلى ملوك الروم، ويبعدون لهم الضعف، ويسترحمونهم، فيعرض عليهم ملك الروم الإندماج مع الروم (٧)، فتمسك بعض المسيحيين

(١) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١٥٢.

(٢) راجع: Danielou, et Marrou, Nouvelle histoire de l'eglise, t1, pp229-238.

(٣) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١٥٢.

(٤) المصدر السابق، ص ١٥٢.

(٥) المصدر السابق، ص ١٥٤. وراجع ما يوافق ذلك في: Roth, Histoire des juifs, pp113-134.

(٦) على سبيل المثال قصة الصلب في الأناجيل الأربعة.

(٧) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١٥٢.

بالدين الجديد، وقبل للبعض الاندماج مع الروم (١).

٣ - وتدخلت السلطة الرومية لتقضي على أتباع المسيح الذين رفضوا الاندماج الاجتماعي والثقافي والسياسي مع الروم، فطاردهم بنواحي الموصل وجزيرة العرب، وقتلهم منهم الكثير (٢).

و بهذا انتقلت المسيحية من حيزها لليهودي لتصبح مشكلة رومية، وتعالج في الوسط الرومي، وتحكم بأحكامه.

وهذا الاندماج في نظر عبد الجبار قد انتهى بحوصلة خطيرة، فالأتقياء من أتباع المسيح قد قتلوا، وقتل علمهم معهم، ليصير الرأي والقول لغيرهم (٣).

٤ - يؤكد عبد الجبار أن هذا الخروج الطائفي لم يكن سهلا؛ فالمسيحيون لم يستطيعوا الاندماج حقا في المجتمع الرومي، إذ التقاليد غير التقاليد والثقافة غير الثقافة، والدين غير الدين، فكان الاندماج السياسي آنلا إلى الزوال، إذ أن المسيحية سيحكم عليها بالزوال بين أقوام وثنيين يخالفونهم الرأي في العقيدة والثقافة والفكر، وهو ما اقتضى مشروعا اجتهاديا لنشر المسيحية بين الروم، ويروي عبد الجبار نقلا عن كتاب افراكسس: (أن قوما من النصارى خرجوا من بيت المقدس، وأتوا أنطاكية وغيرها من الشام، فدعوا الناس إلى سنة التوراة، وإلى تحريم ذبائح من ليس من أهلها، وإلى الختان وإلى إقامة السبت، وإلى تحريم الخنزير، وإلى ما حرّمته التوراة، وأن ذلك شق على الأمم واستنقلوه، فاجتمع النصارى ببيت المقدس، وتشاوروا فيما يحتلون به على الأمم ليجيبونهم ويطيعونهم، فأوجب رأيهم مداخلة الأمم والترخص لهم، والانحطاط في أهواتهم، وترك مخالفتهم، والاختلاط بهم، والأكل من ذبائحهم، والتخلق بأخلاقهم، وتصويبهم فيما هم عليه) (٤). وبذلك بدأت تتكون معالم النصرانية الجديدة والهياتها الخاصة.

وتتوج هذه المرحلة بمشروع بولس، الذي يدخل تاريخ التشريع النصراني بمنهج تشريعي وعقدي خاص وجديد، ليقوم بتقديم النصرانية في نماذج تستسيغها الروم، فارتضى مشروع النصارى الذين سبقوه بكل أسسه، من تأويل وتساؤل في أحكام الناموس، وتوفيق بين الشرائع النصرانية والعقائد الرومية، وهو ما يمكن أن نسميه بنصرانيات بولس (٥). ويقبل ططس (٦) سعاية في اليهود، ويغزو اليهود ويكيل لهم العذاب، وقتل بعضهم وسلب أموالهم (٧)، فيكون الأمر للنصارى على اليهود، وهو ما جعل للنصرانية ملمحا خاصا، ومتميزا عن المسيحية.

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق، راجع، ديورانت، قصة الحضارة، ج ١١ ص ٢٤٥، حيث يوافق الرأي في ذلك.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق، ص ١٥٠. وقرن بأعمال الرسل، ١٥٠، إذ الرويتان متفتتان في الأحداث. والذي يترجح أن افراكسس كما اشرنا إليها سابقا هي أعمال، فذلك الكتاب هو أعمال الرسل.

(٥) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ص ١٥٠-١٥١. راجع تشريحه في لفصل الاخير من هذا البحث. راجع حول بولس: Thiollier, Dictionnaire des Religions. (PAUL)

(٦) ططس (Titus)، فتح القنس سنة ٧٠م، وصار إمبراطورا للروم سنة ٧٦م، وتوفي سنة ٨١م. (راجع حول ذلك:

(Daniélou et Marrou, Nouvelle Histoire d'eglise, t.1, p.69, 113, 573). يبدو أن عبد الجبار يقصد هنا فتح القنس الذي تم في سنة ٧٠م، إذ تم فيها تقبيل وتثريد.

(٧) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١٥٨.

٥ - انتهى الملك في القرن الثالث إلى قسطنطينوس (١)، الذي (كان ظاهره على ديانة الروم، غير أن والدته هيلانة هذه، قد غذته محبة للصلب، وعودته عادة النصرى وما يقولونه في المسيح) (٢)، فمال إلى النصرانية من الصغر، أضف إلى هذا أنه قد أصيب ببرص، والرأي عند الروم أن لا تملك الأبرص، فزاده تلك كراهة لأهله الروم، وحبا للنصرانية، إذ أن الهوى والمصلحة قد التقيا (٣). ويزداد أمر قسطنطينوس شدة، ويدخل في حملة تقتيل للفلاسفة والمنجمين، وأهل الدين الرومي، لتنتشر النصرانية وتسود العالم الرومي كله (٤)، ولكن هذا القضاء لم يكن جذريا، إذ أنه (أقام ديانات الروم على حالها كما كانت) (٥)، إذ أنه أبقى كثيرا من مظاهر الوثنية القديمة على حالها مع إعطائها ملمحا نصرانيا خاصا (٦).

٦ - يذكر عبد الجبار أن قسطنطينوس عقد مجمعا للنصرى، اجتمع عنده نحو ألفين من رؤسائهم وقرر أشياء من تسبيحة الإيمان، وكان فيهم من يخالف أولئك، ويقولون: كلمة الله مخلوقة، وأن المسيح كلمة الله، وأن الكلمة مخلوقة وكلام الله وقوله خلق من خلقه ومنهم أريوس، فشغبوا عليهم، وبطل ذلك التقرير (٧)، وهو ما جعل قسطنطينوس يعقد مجمعا ثانيا للم شمل النصرى على رأي واحد، يقول عبد الجبار (اجتمع بعد ذلك ثلثمائة وثمانية عشر رجلا، وعملوا تسبيحة الإيمان، فأتوا بها قسطنطينوس فأخذها وعمل عليها وأخذ الناس بها، فمن لم يقبلها قتله، حصل من كان على دين المسيح في كل مكروه، وأخذوا بتعظيم الصليب وأكل الخنزير وديانات الروم) (٨)، فبعد الجبار يجعل للروم دورا خطيرا في تقرير تسبيحة الإيمان والهيئات النصرى، وإقرار الناس عليها.

وما زال قسطنطينوس - كما يقول عبد الجبار - في الملك خمسين سنة يقتل كل من لم يقل بتسبيحة الإيمان، ولم يقل بربوبية المسيح، وواصل أولاده بعده، ينشرون الصليب والتثليث (٩).

ويمكننا بعد هذا التحليل أن نفهم ما يقصده عبد الجبار بقوله أن (الروم هم الأصل في الطوائف الثلاث من النصرى) (١٠)، فهو يجعل من النصرانية مشروعاً سياسياً رومياً لا غير، اهتم الروم بتدعيمها ونشرها والتمكين لها، وتقرير الراجح من أقوالها وفقاً لمصالحهم السياسية.

(١) قسطنطينوس (Constantin)، ولد سنة ٢٨٠م، صار إمبراطور روما كلها سنة ٣٢٤م توفي سنة ٣٣٧م في وقته تمت أكبر المنجزات الفكرية النصرانية وتطيرتها العنيفة

(راجع حول مجهودات الملك: Daniélou et Marrou, Nouvelle Histoire d'eglise, t1, pp117, 199, 214, 574.)

(٢) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج١، ص ١٦٠.

(٣) المصدر السابق، وراجع: لندريه إيمار وجاتين أوبوييه، تاريخ الحضارات العلم، روما وإمبراطوريتها، ط٢، ترجمة: يوسف داغر وفريد داغر، (بيروت-ساريس دار عويدات، ١٩٨١)، ج٢، ص ٥٦٢. حيث يوافق في ذلك.

(٤) المصدر السابق، ص ١٨٤.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق ص ص ١٦٢-١٦٤، وراجع: إيمار ولوبوييه، تاريخ الحضارات العلم - روما وإمبراطوريتها -، ج٢، ص ١٦٢-١٦٣. حيث يقره على ذلك، ويفصل فيه أكثر.

(٧) المصدر السابق، ص ١٦٣.

(٨) المصدر السابق.

(٩) المصدر السابق، ص ١٥٥. وقلرن ذلك بتيولى: (Constantin), Thiollier, Dictionnaire Des Religion.

(١٠) المصدر السابق، ص ١٥٤.

فانتصار النصرانية الأخير لم يتم في نظر عبد الجبار إلا بعد أن دفعت ثمننا باهضاً؛ قتلاً وحرقة وقضاء على معظم أصحاب المسيح، واضطهاداً شديداً للنصارى دام ثلاثة قرون، ورومنة للعقائد المسيحية.

ويبدو من هذا العرض أن عبد الجبار يرى أن التغير الذي طرأ على المسيحية والمسيح قد تم على مراحل، وتحت ظروف سياسية قاسية، لتكتمل العقيدة، وتصبح نصرانية بعد ثلاثة قرون، ويصير التوحيد تثليثاً.

إن عبد الجبار يعتمد على معطيات تاريخية، ليؤسس نظريته في العوامل التاريخية السياسية المساعدة على تحريف الديانة النصرانية، ولم يهتم بكل المراحل الاضطهادية الأولى (١)، فأشار إلى عهد اضطهاد القرن الأول، ثم انتقل إلى عهد قسطنطينوس، دون التفات إلى العهود الاضطهادية الأخرى، كاضطهاد تراجان (٢)، أو اضطهاد ديسيوس (٣)، ولا إلى اضطهاد دقلديانوس (٤)، رغم أنها جميعاً عهود لاقى فيها النصارى الاضطهاد الشديد والتشريد.

والنقد المعاصر يقر بدور السياسية والروم في التمكين للنصرانية البولسية، كما يقر بالدور السياسي الذي لعبته النصرانية في التاريخ السياسي الرومي، وإمدادها بالتراث الوثني والتصورات العقيدة كالأقانيم وتأليه المسيح والصلب، وغيرها (٥).

ثانياً: العوامل الثقافية

يرجع عبد الجبار تثليث المسيحية إلى صدى وضع ثقافي- فلسفي تولد في إطار الدولة الرومية، وقد أبرز في تحليله لهذه العوامل التي كانت وراء الإلهيات النصرانية عدة خصائص يمكن أن تكون وراء القول بتلك العقائد النصرانية. وقد ذكرنا في تمهيد هذا البحث أن القرآن قد رمى النصارى بمضاهاة الذين كفروا من قبل، وأنهم في ذلك تبع للحكام. ورغم ذلك، فإننا نجد أن هذه اللفتات النقدية لم تثر اهتمام الراديين المسلمين على النصارى، إذ أن الناحية الكلامية الإتساقية هي التي كانت محل اهتمام على حساب غيرها من المداخل النقدية.

ولكن عبد الجبار لم يغفل هذا الجانب، إذ نجده يثبت مخالفة النصارى للمسيح في الأصول والفروع، ومضاهاتهم قول الذين كفروا من قبل، وأن ذلك دليل صدق نبوة محمد عليه السلام (٦).

(١) راجع حولها: Daniélou et Marrou, Nouvelle Histoire d'eglise, t1, pp112-116, وأيضاً:

H.Gregoire, les persécution dans l'Empire romain, (Bruxelle, 1951), حيث اقتض في تحليلها وعرضها.

(٢) يؤرخ لهذا الاضطهاد ب١٠٦م، حيث أوقفه تراجان (٩٨-١١٧م). أهتم بملاحقة نصارى، حتى أخفوا الصلاة. (راجع: Daniélou et Marrou, Nouvelle Histoire d'eglise, t1, pp116-117)

(٣) يؤرخ لهذا الاضطهاد ب٢٤٩-٢٥٠م، أوقفه الملك ديسيوس (Dece)، تغن في تقتيل وتعذيب نصارى، وأبعد النصارى من الدولة. راجع: المصدر السابق، ص٢١٩.

(٤) يؤرخ لهذا الاضطهاد بسنة ٢٨٤م، سنة تولى الملك دقلديانوس الملك (Diocletien)، حيث أوقع القمع على نصارى مصر الذين أودوا التحرر، فقتل وحرقت منهم لثني العظيم. راجع: المصدر السابق، ص٢٤٢-٢٤٦م.

(٥) راجع: ليمار وأوبونيه، تاريخ الحضارات العلم، روما وإمبراطوريتها، ج٢، ص٥٦٢. وجبير، المسيحية، ص١٤٧-١٥٩ حيث يقره على ذلك (٦) عبد الجبار، تثبت دلائل النبوة، ج١، ص١٩٨.

ولذلك فالقاضي يرى أن هنالك مكونات ساهمت في نشأة العقائد النصرانية، هي:

١. الفلسفة اليونانية القديمة

٢. الوثنية القديمة

١ - الفلسفة اليونانية القديمة

نذكرنا أن عبد الجبار كان يرى في التثليث قراءة تأويلية لنصوص الأناجيل، والتأويل منهج يفترض مرجعا تأويليا ترجع إليه التأويلات، وهو ما يسمح بالقول بأن المرجع التأويلي الذي تؤولت به العقائد النصرانية كان تام التكوين والتنسيق قبل اعتماد التفسير النصراني الرسمي للأناجيل على أقل تقدير. والقاضي يجعل الإلهيات النصرانية والمسيحولوجيا تأويلا للأناجيل وفق الفلسفة الرومية القديمة التي مزجت بين ثقافات مختلفة يونانية وخصوصية وفارسية وهندية وغيرها، ليصير الرأي هو التثليث^(١)؛ فالقول بأن الله ثلاثة أقانيم، أب وابن وروح قدس هو استمرار للقول الرومي للعقل والعقل والمعقول شيء واحد، يقول عبد الجبار: (وهذا التثليث الذي للنصارى قد كانت فلاسفة الروم تتحو نحوه من العقل والعقل والمعقول تصير شيئا واحدا، ويقولون: هو من المثلث، وهو من فيلسوف قديم)^(٢).

ورغم أن عبد الجبار يجعل العقائد النصرانية جملة امتدادا للفكر الرومي، إلا أنه لم يفصح عن هوية وخصر هذا الفكر، فلم يوضح حقيقة هذا الفكر سوى أن الروم ينسبونه إلى فيلسوف قديم هو هرمس المثلث^(٣)؛ فالتثليث هو التثليث الرومي الذي انتشر في العالم الرومي، ولا يهم من وضعه أو من نظره.

ويمكننا أن نقول أن التثليث الذي يقصده عبد الجبار هو ذلك التثليث الذي كان سائدا في العالم الرومي، فهو قضية فلسفية روحية قديمة، ولم يكن جديدا على العالم الرومي، رغم أن النصارى يرون فيها قضية دينية مسيحية، فنجد التاريخ الفلسفي يسجل عدة محاولات سبقت النصارى بالقول بالتثليث، كما سبقت إلى وضع نظريات تثليثية، ومنها محاولة أمنيوس^(٤)، ومحاولة أفلوطين^(٥). وهذا الأخير سافر إلى الفرس والهند، ليطلع على المذاهب الفلسفية، كالبرهمية والبوذية، وغيرها من الفلسفات الهندية والفارسية، ثم عاد إلى وطنه بفلسفة جديدة، تتلخص فيما يلي:

(١) راجع للمقارنة: جنير، المسيحية، نشأتها وتطورها، ص ١٤٧-١٥٩.

(٢) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١٦٩.

(٣) سبق تعريفه في الفصل الثالث، بحث مناخه في الرد على النصارى، مضب منهج التكوين.

(٤) هو أمنيوس (Amélius)، فيلسوف يوناني جاء إلى روما في نحو ٢٤٦م، وتلمذ على أفلوطين قرابة العشرين سنة، في غاية ٢٦٩م، حيث ارتحل بعدها، واستقر بسوريا.

راجع: Albert Rivaud, Histoire de la philosophie. des origines a la scolastique

mise a jour par Albert Rivaud. 2ed. t1 (France: PUF, 1960), p563.

(٥) أفلوطين فيلسوف يوناني توفي سنة ٢٧٠م، تلمذ في مدرسة الإسكندرية. إحدى منارات العلم والحكمة على الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط (المصدر السابق، ص ٥٤٢)

١. عن الخالق الأزلي الأول تولد العقل، وليس ذلك كالولادة الحقيقية، وإنما هي

تنبثق.

٢. وعن هذا العقل تولدت الروح، لا كالولادة الحقيقية، وإنما هي تنبثق، والتي

هي وحدة وأسس الأرواح كلها.

٣. عن هذه الثلاثة: الخالق الأزلي والعقل والروح صدر العالم، وتكون بكل ما

فيه (١).

والتقارب بين تثليث النصرى وتثليث اليونان ظاهر، كما أن الإمكان التاريخي الجغرافي

باد أيضا؛ فالعالم الرومي هو عالم هيليني الثقافة، وتعتمد الدراسة في جامعاته على الفلسفات

اليونانية، وهو ما يجعل منها لغة الثقافة والنقد والبلاغة بين المتقنين، وذلك ما يسمح لنا بأن نستنتج

أن متقفي المسيحية الأولى كانوا هيليني الثقافة (٢).

ويبدو من خلال هذا العرض أن عبد الجبار قد اعتمد المقارنة بين العقائد والمذاهب

الفلسفية والإمكان التاريخي-الجغرافي، ليصل إلى ملاحظات نقدية تكوينية، هي أن الإلهيات

النصرانية امتداد ونتيجة تكوينية للفلسفة الرومية.

٢ - الوثنية القديمة

يذكر عبد الجبار أن الحيز الثقافي الرومي في العهد الأول من المسيحية كان يتكون من

أخلاق ثقافية دينية مختلفة، وهي:

١. الديانة الرسمية للدولة الرومانية، وهي الوثنية، وهذه أخلاط من وثنيات

مختلفة يونانية ومصرية وبابلية ومحلية وصابئة وهندية وغيرها.

٢. الديانة اليهودية، وهي دينانة منغلقة على أهلها فقط.

٣. الديانة للنصرانية، الدين الجديد في البيئة الرومية (٣).

والديانة الرومية خليط من وثنيات مختلفة، يقول عبد الجبار عن الروم: (وكانت ديانات

الروم إذ ذاك منتشرة، وأكثرهم يعظم الكواكب، ويعتقد فيها أنها تحي وتميت، وتنفع وتضر،

ولهم عندها هيكل وقرايين، ومنهم من كان على دين اليونانيين من أن هذه الكواكب حية ناطقة

رازقة، وهي الأرباب، ويعتقدون صحة السحر) (٤).

وعبد الجبار يجعل للأديان الوثنية الرومية دورا في تقرير عناصر العقائد النصرانية، يقول

عن قسطنطينوس: (أقام ديانات الكواكب على حالها كما كانت من الصلاة إلى المشرق، وغيرها مما

تقدم ذكره، فما أزال إلا عبادة الكواكب، وما زاد إلا تعظيم المسيح والقول بربوبيته، وتعظيم

الصلبان. ولم يكن هذا بالبعيد عن الروم، لأن من اعتقد في الكواكب وهي جماد موات أنها أرباب

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) عبد الجبار. تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١٥٨، وراجع للمقارنة: (بمبار، وأبو بويه. تاريخ الحضارات العلم، ج ٢، ص ٤٠٨)

(٤) المصدر السابق، ص ١٥٠، وراجع للمقارنة:

Danielou et Marrou, Nouvelle Histoire de l'eglise, pp88-97. وأيضا:

R Bultman, le christianisme primitif, dans le cadre des religions antiques. (France Payot, 1969) حيث يوثق في ذلك.

وتتفع وتضر لم يبعد عنهم أن يقولوا في آسمان حي عاقل مميز قد قيل لهم إنه كان يحي الموتى، وإبنة إله، وإبنة وأبوه وزوجته خلقوا للكوكب(١)، فالقاضي يجعل القول بالتثليث وتكليه للمسيح امتدادا للفكر الوثني الرومي القديم، ويوضح الدور الذي لعبته الوثنية في فهم الناس للعقائد النصرانية، وتقريب المفاهيم النصرانية في نماذج دينية رومية، كما يشير إلى أهمية الأفكار المكتسبة السابقة في فهم الأفكار الجديدة، فمن درج على شيء سيبقى عليه، فكل ثقافة تحاول أن تفهم الثقافات الأخرى بقولها الخاصة تقع في هذا الخطأ، وذلك لا يعدم من خطورة، إذ يطرح مشكلة الإسقاط والتفويل. ويظهر أن عبد الجبار جعل الرد يستعين بملاحظات نفسية اجتماعية حول التعلم والمعرفة ليؤسس نظريته للتكوينية للإلهيات النصرانية.

ويوضح عبد الجبار أن هذا التأثير بالوثنية الرومية تم تحت الظروف الاجتماعية والدينية

التالية:

١. عزوف بعض النصارى عن النصرانية ليصيروا وثنيين، نومي ميل

نصراني(٢).

٢. دخول بعض الوثنيين في الدين الجديد، دون أن يلقوا للتركية الكافية، إذ العهد

عهد اضطهاد، فكان لتبشير لسري(٣).

٣. أدى الاضطهاد الديني الرومي إلى القضاء على كثير من أصحاب المسيح

والمقربين منه، فيقوم بالتبشير أناس آخرون، وفي ظروف عصيبة من التشريد والتعذيب والمتابعة

الرومية(٤).

٤. اقتضى التبشير بين الوثنيين البحث عن صيغ ثقافية مفهومة لديهم يتم

بمقتضاها نشر النصرانية بين هؤلاء الأهالي(٥).

٥. أن تاريخ المجامع الكنسية يكشف عن تدخل السلطة الوثنية الرومية في

معالجة القضايا الكنسية والعقدية، للفصل في شؤون فهم الإلهيات والأقانيم النصرانية، لتقرر رأي

الأقلية(٦).

فالقاضي يؤكد أن التثليث لم يكن جديدا على الثقافة الدينية الرومية، بل هو امتداد وثني

يقول: (إذا تبين الأمر وجدت النصارى تروموا ورجعوا إلى بيئات الروم، ولم تجد الروم

تتصروا)(٧). وهذه الطريقة غير معتاد عليها في الرد على النصارى، فالنهج الكلامي يراجع أدواته

الاستدلالية، ليفرز طرق نقد جديدة للعقائد النصرانية، فكانت المقارنة والتكوينية، للطريقتان اللتان

لم يوظفها الرد الإسلامي على النصارى قبل القاضي(٨). وتعد هذه المحاولة من أهم النظريات

العلمية التي تفسر كيفية تكون الإلهيات النصرانية، وتتطلق من مفهوم التحريف القرآني،

(٢) المصدر السابق، ص ١٦٢، وفرن: نيورنت، قصة الحضارة، ج ١١، ص ٢٥٩-٢٦٩.

(٣) المصدر السابق، ص ١٥٦-١٥٧.

(٤) المصدر السابق، ص ١٥٨.

(٥) المصدر السابق، ص ١٥٩-١٦٠.

(٦) المصدر السابق، ص ١٦٢-١٦٣.

(٧) المصدر السابق، ص ١٥٨.

(٨) لشرفي، الفكر الإسلامي في الرد على النصارى، ص ٤٠٧-٤١٠.

لتشرح بعد ذلك كيف صار للتوحيد الذي لوثيه المسيح تثلثًا ثلاثة أقانيم.

والنقد المعاصر تبين له أن المسيح لم يأت بدين جديد، ولا بطقس من طقوس العبادة، إذ أنه كان يرى نفسه امتدادًا للديانة اليهودية، يقول جبير: إن المسيح (لم يأت إلا بتصوير شخصي فريد للتقوى في إطار الديانة اليهودية، تلك الديانة التي لم يزعم قط أنه يبغى التغيير من معتقداتها أو من شرعها وشعائرها)^(١)، كما أن المعاصر للأناجيل يقر بوثنية العقائد النصرانية، إذ إن العقائد التثليثية لها جذور تاريخية عريقة في الحضارة الرومية^(٢). ويكشف عن افتراق بين صورة المسيح - كما تتضح في النقد - وصورة مسيح النصارى التاريخية؛ فالإلهيات النصرانية لا يمكن اعتبارها إلا تحريفًا لفكرة المسيح، وأنه لم يكن ليرضى عنه أبدًا، لو نمي إلى علمه منها شيء^(٣).

ويمكننا أن نلاحظ أن النقد المعاصر متفق مع عبد الجبار والرد الإسلامي على النصارى أن المسيحية التاريخية هي تحريف تاريخي لعقائد المسيح، لم تحدث إلا بعده، فالإلهيات النصرانية هي صدى لواقع اجتماعي مأسوي، ونظريات فلسفية هلينية، وأساطير شرقية حول الإلهيات ومصالح سياسية أبدت الرغبة فيها^(٤).

إن رد القاضى على الإلهيات النصرانية هو نقد وتطبيق للمواقف القرآنية من النصرانية، ونخص بالذكر منها مفهوم التحريف والإعجاز، إذ كان لهما دور فى تحديد كيفية الرد عليها. فاعتماد عبد الجبار وبلورته لمفهوم التحريف بلورة جديدة فى ميدان الرد على إلهيات النصارى جعل الرد يهتم بالدراسة التاريخية والمقارنة والتكوينية للإلهيات، فبحث تحريفها، وكيفياتها، ومصادرها، وأغراضه، وظروف تكوينه، وهو بذلك يسجل فتحًا جديدًا فى الرد الإسلامى على النصارى، وهوما سماه القاضى بمنهج المخالفة للمسيح فى الأصول والفروع^(٥).

وأما المفهوم الثانى الذى اعتمده عبد الجبار فهو مفهوم إعجاز المواقف القرآنية من العقائد النصرانية، إذ أنه جعل من الرد على الإلهيات النصرانية درسا فى الإعجاز ودلائل النبوة؛ فالتناقض وعدم التناسق التاريخى والتكويني يدل على صحة المواقف القرآنية والنبوية من الإلهيات النصرانية؛ فهي إلهيات تكونت بعد المسيح، ومرت على مراحل تطورية متعاقبة، ومتأثرة بتقافات وثنية، يضاهاون بها قول الذين كفروا من قبل، وكلها مواقف قرآنية، ليخلص عبد الجبار أن موقف القرآن من الإلهيات النصرانية هو مظهر من مظاهر إعجازه، ودليل من دلائل نبوة الرسول عليه الصلاة والسلام.

(١) جبير، المسيحية نشأتها وتطورها، ص ٤٨.

(٢) Rivaud, Histoire de la philosophie. des origines a la scolastique, p542. وأيضا:

Dufour, Exegèse Biblique, p840. و، تشرنى، الديانة المصرية القديمة، ص ٢٠١-٢١٥.

(٣) جبير، المسيحية نشأتها وتطورها، ص ٤٨-٤٩.

(٤) المصدر السابق، ص ٥٩.

(٥) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١٩٨.

إن أهم ما يميز رد عبد الجبار على الإلهيات النصرانية هو تعدد طرقه الدراسية واعتماده للمقارنة والتكوينية والتاريخية النقدية في دراستها، بما لم يعرف له مثيل في القرون الأربعة الهجرية الأولى، بله القرون الثمانيّة الأولى- كما تضح من الدراسات الأولية التي أجريت في هذا الميدان-(١)، وأعظم من ذلك نتاجه النقدية التي صارت معتمدة في العصر الحديث، فقد صار مسلماً أن الإلهيات النصرانية هي استمرار لفكر أسطوري وثني. وهو ما يؤكد سبق عبد الجبار لكثير من النظريات النقدية في الإلهيات النصرانية.

(١) ارجع على سبيل المثال: pp120 Bouamama, polémique musulmane contre le christianisme.

الفصل الثامن

جامعة الأمير

مترجم عبد الجبار

في الرد على المسيحيين وبيان النصرانية

العلوم الإسلامية

تعرف المسيحولوجيا في اصطلاح النصارى بأنها العلم الذي يهتم بدراسة المسائل المتعلقة بالمسيح عليه السلام، ومن ذلك:

١. اتحاد الله بالإنسان
٢. طبيعة المسيح
٣. صلب المسيح
٤. فداء المسيح للبشرية
٥. قيامة المسيح بعد صلبه (١).

والمسيحولوجيا النصرانية تتبنى على أربعة عناصر عقديّة، وهي:

١. الإتحاد: أن الله اتحد بعيسى، ليصير مسيحاً واحداً.
٢. الصلب: أن المسيح قد صلب من أجل البشر.
٣. الفداء: أن الصلب تم لكي يفدى البشر من خطاياهم.
٤. القيامة: أن المسيح قد قام بعد صلبه.

وهذه العقائد تشكل المسيحولوجيا العامة التي تجمع كل الفرق النصرانية، ثم تختلف الفرق بعد ذلك في فروع تدرج تحت هذه العناصر، لتشكل مسيحولوجيات الفرق النصرانية الخاصة (٢).

ورغم أن عبد الجبار لم يعرف المسيحولوجيا النصرانية إلا أنه قد تناول كثيرا من المباحث التي تدرج تحتها، ولذلك سنعرض ما تناوله منها، ونقارنه، ثم نبين ردوده عليها.

(١) lauret et Refoule et autre, Initiation a la pratique de la théologie, t3;pp1-15.

(٢) صبحي و جبر، ملحق فلسفة التفكير البني بين الإسلام والمسيحية، ج٢، ص ٢٨٣-٢٨٥.

(٣) المصدر سبق

أولاً

المسيحولوجيا النصرانية

أولى عبد الجبار المسيحولوجيا اهتماماً بالغاً، وقد نهج في عرضها نهجاً، وصفه بأنه (يحكى من مذاهب النصارى مواضع، و يفصل بين ما اتفقوا عليه، و ما اختلفوا فيه، و بين ما يمكن تحصيله من مذاهبهم المتفق عليه)^(١)، وهو بذلك يميز تمام التمييز بين المسيحولوجيات الخاصة التي تميز الفرق المختلفة، و بين للمسيحولوجيا العامة التي يشترك جميع النصارى في القول بها، و تناولهما بالتحليل والرد، وهو ما يؤكد اطلاعه العميق على عقائدهم .

و عبد الجبار في تحليله للمسيحولوجيا، يجمع بين الدراسة الآنية و الدراسة الزمانية، فيبحث في التبلور التاريخي للعقائد المسيحولوجية، كما يبحث في التناسق الداخلي لهذه المفاهيم و الأحكام العقيدة.

ويرجع عبد الجبار تاريخ النظريات المسيحولوجية إلى عهد قسطنطينوس بن فيلاطس^(٢) ملك الروم، حيث جمع علماء النصارى بنيقية^(٣)، (ليعملوا تقريراً في إيمانهم، يحملون الناس عليه، و يأخذونهم به، فمن أبى قتله؛ واجتمع عنده نحو ألفي رجل، فقرروا تقريراً ثم رفضوه)، ثم كان بعد ذلك أن (اجتمع ثلاثمائة رجل و ثمانية عشر رجلاً، و هم يسمونهم الآباء، فقرروا هذا التقرير، و هم يسمونه سنهوس، فكان تقريرهم لهذه التسمية، و هي أصل الأصول عند جميع هذه الطوائف لا يتم لأحد منهم عندهم إيمان إلا بها)^(٤)، و يقصد بذلك تسبيحة الإيمان التي تضم مقاصد المسيحولوجيا كما سيأتي.

و أهم ما يمكن أن نستنتجه من هذا التحليل مايلي:

أولاً: أن للتقريرات المسيحولوجية تمت بعد مضي ثلاثة قرون من ميلاد المسيح، مما يشكك في قيمتها، إذ يلزم للجواب عن ماهية العقائد المسيحولوجية في تلك القرون الميلادية الثلاثة الأولى^(٥).

(١) عبد الجبار، لمقي، ج ٥ ص ٨١.

(٢) راجع: Danielou et Marrou, Nouvelle Histoire de l'eglise, t1, pp112-125.

(٣) راجع: المصدر السابق ص ٢٩٠. بنيقية (Nicée)، مدينة راجع: Thiollier, dictionnaire des Religios, ((Nicée)).

(٤) عبد الجبار، تثبت دلائل النبوة، ج ١ ص ٩٤.

(٥) قارن بشارل جبير، المسيحية منشأها وتطورها، ص ١٦٥-١٨١.

ثانياً: أن سبب الاجتماع لإقامة السنهوتة سياسية، إذ أن ملك الروم قسطنطينوس تولاها، وأراد إلزام الناس رأياً بعينه، وهو ما يخبر عن تعدد المواقف المسيحولوجية، وتدخل السلطة السياسية للفصل فيها، وكان عبد الجبار بذلك يتساءل عن نوايا هذا التدخل السياسي.

ثالثاً: أن هذا السنهوتس اجتمع فيه نحو ألفي رجل، فقرروا ما قرروا، ثم جاءت من بعدهم أقلية من الناس، يبلغ عددهم ثلاثمائة رجل، لتسخ رأيهم، وتقرض تسبيحة الإيمان^(١)، وهو ما يلزم به الناس^(٢).

وتسبيحة الإيمان هي أصل الأصول عند النصارى كما يقول عبد الجبار، وقد ذكر نصها في كتابه تثبيت دلائل النبوة، بقوله:

(نؤمن بالله الأب الواحد، خالق ما يرى و ما لا يرى، وبالرب الواحد يسوع المسيح بن الله بكر أبيه، وليس بمصنوع، إله حق من إله حق، من جوهر أبيه، الذي بيدد أتقت العوالم، وخلق كل شيء؛ الذي من أجلنا معشر الناس، و من أجل خلاصنا نزل من السماء، وتجسد من روح القدس، و من مريم البتول، وصار اساتنا، وحملت به مريم البتول وولدته، وأخذ و صلب و قتل أمام فيلاطس الرومي، ومات ودفن، وقام في اليوم الثالث كما هو مكتوب، وصعد إلى السماء، وجلس عن يمين أبيه، وهو مستعد للمجيء تارة أخرى للقضاء بين الأموات والأحياء.

ونؤمن بالرب الواحد روح القدس، روح الحق الذي يخرج من أبيه، روح معينة، وبعمودية واحدة لغفران الخطايا وجماعة واحدة قديسية سليحية، جاثليقية، و بقيام أبداننا، وبالحياة ابدانمة إلى أيد الأبدين)^(٣).

فالتقرير النيقى يفصل القول في إلهيات النصارى ومسيحولوجيتهم، وقد عرضنا منها في الفصل السابق ما يخص قواعد التثليث، ويبقى أن نعرض قواعد النسق المسيحولوجي.

وتسبيحة الإيمان جمعت كل عناصر النسق المسيحولوجي الغام، والتي (لا يتم لأحد منهم عندهم إيمان إلا بها)^(٤)، وتتمثل فيما يلي:

١. التجسد.

٢. الصلب.

٣. الفداء.

٤. القيامة.

و قد كان القاضي شاعرا بأن النصارى قد اتفقوا على القول بتسبيحة الإيمان، واختلفوا

(١) راجع حول هذا المجمع: Danielou et Marrou, Nouvelle Histoire de l'eglise, t1, pp112-125. وأيضا:

Thiollier, dictionnaire des Religios, ((Nicée))

(٢) عرفت بأسماء مختلفة ثقيل لقون الإيمان، مسرة الإيمان.

(٣) عبد الجبار تثبيت دلائل النبوة، ج ١ ص ٩٤.

(٤) المرجع السابق، ص ٩٤.

في تفاصيل منها، ككيفية الإتحاد وزمنه ومكانه، وغير ذلك من المسائل الفرعية (١).

وقد تناول عبد الجبار في رده على النصارى أربع مسيحوه بيات نصرانية، وهي:

١. المسيحولوجيا النسطورية.

٢. المسيحولوجيا اليعقوبية.

٣. المسيحولوجيا الملكاتية.

٤. المسيحولوجيا المارونية.

أولاً: المسيحولوجيا النسطورية (٢)

وأهم ما يميز النساطرة عن باقي الفرق النصرانية مايلي:

- ١- المسيح لاهوت وناسوت
- ٢- الإتحاد هو اتفاق اللاهوت والناسوت في الإرادة
- ٣- الصلب وقع على الناسوت

١- المسيح لاهوت وناسوت

فهم يرون أن للمسيح إله تام، فيه جزء لاهوتي وجزء آخر ناسوتي، واللاهوتي فيه من قبل الأب، وللناسوتي من قبل الأم مريم، ولم تنقص منه للولادة للناسوتية شيئاً (٣).

٢- الإتحاد هو اتفاق اللاهوت والناسوت في الإرادة

والإتحاد عند النساطرة معناه اجتماع الاثنين اللاهوت والناسوت بإرادتهما، لتصيرا إرادة واحدة (٤).

٣- الصلب وقع على الناسوت

فالنساطرة يرون أن القتل والصلب وقعا على الناسوت من المسيح فقط، أما اللاهوت فإنه يتعالى عن ذلك (٥).

فإذا عدنا إلى عبد الجبار فإننا نجدده مطلعاً عليها أدق اطلاع، يقول: إن النسطورية

(١) للمصدر السابق.

(٢) لراجع بخصوص هذه الفرق النصرانية وانتشارها في العالم الإسلامي ((orthodoxe)) ((Nestoriens))، Thiollier, dictionnaire des Religions, حيث لورد معلومات وخريطة انتشارها في العالم الإسلامي، أيضاً:

Louis Gardet et M M Anawati, Introduction a la theologie musulmane, pp 191 - 238

(٣) صبحي و جبر، ملحق فلسفة التفكير الديني بين الإسلام والمسيحية، ج ٢، ص ٣٠٥.

(٤) للمصدر السابق، ص ٢١٤

(٥) للمصدر السابق

تقول: (في المسيح إنه مركب من نوعين وأقنومين وطبيعيين، من إله ومن إنسان، وأن الولادة والقتل إنما وقعنا بالإنسان، وهو الذي يسمونه الناسوت)^(١)، و(المسيح عندهم على الحقيقة جوهران أقنومان، جوهر قديم لم يزل وهو الكلمة، التي هي أحد الأقانيم الثلاثة، وجوهر محدث كان بعد أن لم يكن، وهو يسوع المولود من مريم، [...])، والصلب وقع على المسيح من جهة ناسوته لا من جهة لاهوته)^(٢). وهوما يؤكد اطلاعه العميق على عقائد النساطرة في عصره.

ثانيا: المسيحولوجيا اليعقوبية

وثاني أهم فرقة نصرانية اليعقوبية، نسبة إلى يعقوب البردعي^(٣)، ولها تسمية أخرى هي المونوفيزية^(٤).

وتتميز اليعقوبية عن باقي الفرق النصرانية بالمعتقدات التالية:

- ١- المسيح طبيعة واحدة
- ٢- الاتحاد هو امتزاج اللاهوت بالناسوت
- ٣- الصلب وقع على الجوهر الجامع

١- المسيح طبيعة واحدة

تعتقد اليعقوبية أن المسيح جوهر واحد، مكون من جوهرين؛ جوهر الإله القديم، و جوهر الإنسان، اتحادا، فصارا جوهرًا واحدًا، وأن الصلب وقع على الجوهر الواحد، الناتج عن إله والإنسان^(٥).

٢- الاتحاد هو امتزاج اللاهوت بالناسوت

واليعقوبية تعتقد أن اتحاد الأب بالإنسان معناه امتزاج ماهوي بين الجوهرين الإلهي والناسوتي، فصارا جوهرًا واحدًا وحقيقة واحدة وإرادة واحدة وذاتًا واحدة^(٦).

٣- الصلب وقع على الجوهر الجامع

أما الصلب عند اليعقوبية، فوقع على الجوهر الواحد للكائن من الجوهرين، إذ هو المسيح الجامع^(٧).

(١) عبد قنبار، لمقي، ج٥، ص ٨٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) راجع: Danielou et ;Marrou, Nouvelle Histoire de l'eglise, t1,p414، وأيضاً:

Thiollier, dictionnaire des Religions,((Jakobites))

(٤) المصدر السابق

(٥) إسبى و جبر، ملحق فلسفة التفكير الديني بين الإسلام والمسيحية، ج٢، ص ٣٢٧.

(٦) المصدر السابق، ص ٣١٦.

(٧) المصدر السابق، ص ٣٢٠-٣٢٧ وأيضاً راجع: Danielou et ;Marrou, Nouvelle Histoire de l'eglise, t1,p414

و اليعقوبية عند عبد الجبار ترى أن (المسيح جوهر واحد قديم من جهة، محدث من جهة، مولود من جهة، مقتول مصلوب في جهة، غير مقتول مصلوب من جهة) (١)، وتقول أن (المسيح جوهر واحد، إلا أنه من جوهرين؛ أحدهما جوهر الإله القديم، والآخر جوهر الإنسان، اتحاداً، فصارا جوهرًا واحدًا) (٢)، و(أن الصلب والقتل وقعا علي الجوهر الواحد، الكائن من الجوهرين اللذين هما الإله والإنسان، وهو المسيح على الحقيقة؛ وزعم أكثر اليعقوبية، وهو الإله، وبه حلت الآلام) (٣). ويبين عبد الجبار أن هذا الرأي لا يقول به كل اليعاقبة؛ إذ يحكى عن بعضهم أنه (قال: إن المسيح جوهر واحد قديم من جهة، محدث من جهة، مولود من جهة، مقتول مصلوب في جهة، غير مقتول مصلوب من جهة) (٤)، وهو ما يجعل لليعاقبة رأيين مسيحولوجيين، وهما:

رأي أول لأكثرية اليعاقبة، مفاده أن المسيح جوهر واحد من جوهر الإله وجوهر الإنسان معا.
ورأي ثان، لأقلية من اليعاقبة، يؤكد أن المسيح جوهر واحد قديم من جهة، محدث من جهة أخرى.

قد تفسر لنا هذه المنطقات العقدية سبب تلقي اليعقوبية لأشد المعارضة من الفكر الإسلامي، إذ أنها أجازت اتحاد الذات الإلهية بغيرها من الذوات، وهو الأمر الذي لا يقبله للتوحيد الإسلامي، وما بالك بالتوحيد الإعتزالي (٥).

ثالثاً: المسيحولوجيا الملكانية

وثالث المسيحولوجيات الشهيرة المسيحولوجيا الملكانية، وتسمى للملكية والملكانية، نسبة إلى ملك الروم، إثر انفصالها عن باقي الفرق النصرانية في المجمع المسكوني الخلقيدوني الذي انعقد سنة ٤٥١م (٦).

وأهم ما يميز الملكانية عن باقي الفرق النصرانية المعتقدات التالية:

- ١- المسيح طبيعة واحدة
- ٢- الاتحاد هو اتفاق اللاهوت والناسوت في الإرادة
- ٣- الصلب وقع على اللاهوت والناسوت معا

(١) عبد الجبار، المعنى، ج ٥، ص ٨٣.

(٢) المصدر السابق ص ٨٤.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) الشرفي، الفكر الإسلامي في الرد على النصارى ص ٣٦٩.

(٦) راجع: Thiollier, dictionnaire des Religios, ((Melkites))، ص ١٦١.

١- المسيح طبيعة واحدة

فالمسيح عند الملكانية إله وإنسان، ولد من جوهر أبيه الإله، وصارت إرادتهما واحدة، وأن المصلوب هو هذا الجوهر الجامع، وهو أقنوم واحد(١).

٢- الاتحاد هو اتفاق اللاهوت والناسوت في الإرادة

والملكانية يقصدون بالاتحاد أن إرادة اللاهوت وإرادة الناسوت صارتا واحدة(٢)؛ فالإتحاد توافق في الإرادة لا غير.

٣- الصلب وقع على اللاهوت والناسوت معا

والملكانية تقر بالصلب للمسيح، وترى أنه وقع على الإله بكماله(٣).

وعبد الجبار بتحليلاته النقدية يكشف عن اطلاع عميق على المسیحولوجيا الملكانية، ويحلل معتقدتهم قائلا: ومسيح الملكانية هو (إله حق من إله حق جوهر أبيه، وأن القتل و الصلب و الولادة وقعت عليه بكماله)(٤).

ويبدو من المقارنة أن الملكانية هي أقرب الفرق إلى النساطرة، فلا يعدو أن يكون الخلاف بينهما، في أن يكون المسيح أقنومين لهما إرادة واحدة - كما ترى النساطرة - ، وأقنوما واحدا عند الملكانية، وأن المصلوب هو الإنسان فقط - كما يرى النساطرة - ، والمسيح بكماله - كما ترى الملكانية - .

رابعاً: المسیحولوجيا المارونية

وما يميز المارونية عن باقي الفرق النصرانية مايلي:

١- للمسيح طبيعتان

٢- الاتحاد هو توافق اللاهوت والناسوت في الإرادة

٣- الصلب وقع على اللاهوت والناسوت معا

١- المسيح طبيعتان

فالمارونية يرون أن المسيح طبيعتان، إذ هو جوهر الإله يتحد بجوهر الإنسان ويدخله في أوقات فعله الآيات، ويفارقه في سائر الأوقات(٥).

(١) صبحي و جبر، ملحق فلسفة التفكير الديني بين الإسلام والمسيحية، ج٢، ص ٢٨٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٨٥-٢٨٥.

(٣) المصدر السابق.

(٤) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج١ ص ٩٦.

(٥) لجم: ((Maronites))، Thiollier, dictionnaire des Religions.

٢- الاتحاد هو توافق اللاهوت والتناسوت في الإرادة
أن صار الجوهران جوهر الإنسان وجوهر الإله بمشينة واحدة.

٣- الصلب وقع على اللاهوت والتناسوت معا
والمارونية يرون أن الصلب وقع على الإله، كما وقع عليه القتل (١).

ويظهر جليا تقارب هذه المسيحولوجيا مع المسيحولوجيا الملكانية، إذ أنها لا تكاد تتميز عنها، لولا قولهم بأن الإله يدخل المسيح في أوقات فعله الآيات، وتفارقه في سائر الأوقات.

وقد اهتم بعرض عقائدهما عبد الجبار، فقال: (من أصناف النصارى طبقة، يقال لها للمارونية، قالت في المسيح: إنه جوهران أقنوم واحد، بمعنى أنه مشينة واحدة، وأن الإله صلب في الحقيقة من أجلنا ليخلصنا) (٢). كما ينكر أن منهم من قولهم: (أن الكلمة كانت تداخل للمسيح في أوقات فعله للآيات وتفارقه في سائر الأفعال، ومن متقدميهم من زعم أن الكلمة عند الاتحاد مرت في بطن مريم كما يمر السهم في الهواء والماء في الميزان) (٣).

إن للمسيحولوجيات كثيرة (٤)، والتمييز بينها وبين الأربعة السابقة لا يبين، إذ مرد الإفتراق إلى اعتبارات ثانوية، و مسائل جزئية. وقد خص القاضي عبد الجبار بعضها بالذكر من غير ذكر مدعيها، مما جعل مهمة البحث عن صاحبها وواضعها صعبة للغاية، فذكر منها:

١. (حكى عن بعض من تقدم منهم، أن الله واحد، وسماه أبا، وقال في المسيح: إنه كلمة الله وابنه على طريق الإصطفاء، و هو مخلوق، خلق قبل العالم، و جعل خلق الأشياء به، وسماه لذلك الها) (٥).

٢. (وزعم أن المسيح اتحد بانسان من مريم، وأنه صلب، وزعم أن الله روح مخلوقة أكرم من سائر الأرواح، وأنها واسطة بين الأب والإبن، يؤدي إليه للوحي من الأب، وزعم أن المسيح ابتدا جوهر لطيفا روحانيا خالصا) (٦).

٣. (وفيهم من زعم في المسيح أنه ابتدا من مريم ابتداء، وأنه نبي صالح، شرفه الله، وكرمه لطاعته، وسماه ابنا على طريق للتبني، لا على طريق الولادة) (٧). وقد يقصد الآريوسية.

(١) المصدر السابق.

(٢) عبد الجبار، المعنى، ج ٥ ص ٨٥.

(٣) المصدر السابق.

(٤) لشرقي، الفكر الإسلامي في الرد على النصارى، ص ٣٦٠-٣٦٩.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق.

(٧) المصدر السابق، ص ٨٠.

٤. (ومنهم من جعل له روحين، أحدهما محدث، وهو روح للناسوتية يشبه أرواح نفاس، وروح لاهوتي قديمة جزء من الله، صار في البدن)(١).

٥. (وآخرون جعلوا الروح الذي في المسيح الله لا الجزء، لكن فريقا منهم يجعل في البدن على كون الشيء في الشيء، وفريقا: التدبير لا على الإحاطة)(٢).

٦. (وفيهم من يقول: ليصل جزء من الله تعالى، ويصل جزء آخر)(٣).

وهذه العروض الوجيهة تجعل من العسير معرفة الفرقة المقصودة، إذ الإعزاز إلى المجهول يجعل الأمر صعب التحقيق، هذه المذاهب مندثرة، أو أن القائلين بها ينضون تحت لواء واحدة من الفرق النصرانية المشهورة.

ومن خلال هذا السياق ندرك مدى حرص القاضي عبد الجبار على عرض عقائد النصارى المزمع الرد عليها. ولا يخفى أن الاهتمام قد أولى للفرق النصرانية الأكثر انتشارا في العالم آنذاك، مما يجعل للرد وظيفة اجتماعية واقعية إضافة إلى وظيفته المعرفية.

ونلفت الانتباه إلى أن عبد الجبار يميز بين المواقف الرسمية المعتمدة من الكنائس المختلفة وبين التصورات الشعبية لتلك المعتقدات، فمع ذكره للمقررات المعتمدة أوضح أن (فجاج النصارى يعتقدون أن الله اختار مريم لنفسه ولولده، ويتحفظها كما يختار الرجل المرأة، ويتحفظها لشبوته لها)(١). وهذه المعتقدات الشعبية عادة ما تخالف تلك المعتمدة، إذ لم يهذب العقل والكلام ولا الأدب، مما يجعلها تتميز بالإنسانية والوحشية.

وبعد هذا، لا نستطيع إلا أن نقول إن عبد الجبار كان على علم بدقيق مسائل للمسيحولوجيا، وإذا قارنا عروضه بجدول غينو السابق (بيان رقم ٢)، فإنه لا يمكننا إلا أن نسلّم بذلك، وهو ما يدفع عنه رأي غينو أنه لم يكن على علم حقيقي بالمسيحيات النصرانية، وأما ما يراه من عدم فهم العقيدة النصرانية على حقيقتها، فقد ذكرنا مقالة عبد الجبار السابقة: أن عقيدة النصارى لا تكاد تحصل، إذ هي بأنساقها ومركباته عسيرة الفهم، فصعوبتها من ذاتها، ومن دلالتها العقيدية. وكل هذا يؤكد إطلاع عبد الجبار على عقيدة النصارى، وعن حيرته في تعقل معناها.

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق، وراجع حول مسيحيات: Thiollier, dictionnaire des Religions, ((Christ)) et ((christianisme)).

(٣) المصدر السابق، ص ٨٥.

(٤) عبد الجبار تثبت دلائل النبوة، ج ١ ص ١٤٨.

وعبد الجبار في رده على مسيحيولوجيات النصارى اهتم بالمشهور من مذاهبهم دون غيرها، واهتم بالتجسد والصلب، دون أن يعرض للفداء والقيامة بالنقد؛ ويبدو أن ذلك في رأيه أنه يمكن إرجاع وإدراج الفداء والقيامة تحت للصلب والإتحاد، فكان النقد لهذين نقدا للقيامة والفداء.

للمبحث الثاني:

على عقيدة التجسد

يعد التجسد من أعظم الأصول المسيحيولوجية، ذلك أنه يرتفع بالإنسان ليجعل منه الها، وينزل بالإله ليتحد بالإنسان. والنصارى (قد اتفقوا على القول به، وقالوا إنه تعالى اتحد بالمسيح فحصل للمسيح طبيعتان طبيعة ناسونية، وأخرى لاهوتية) (١)، وقد يقولون تجسد، إذ أن الاتحاد و التجسد لهما نفس الدلالة.

ورد عبد الجبار على التجسد اهتم بمطلبين، وهما:

- ١ - رده على أدلة التجسد النقلية
- ٢ - رده على أدلة التجسد الكلامية

(٢) عبد الجبار شرح الأصول الخمسة، ج ١ ص ٢١١.

المطلب الأول: رده على أدلة التجسد النقلية

رد عبد الجبار على الاستدلالات النقلية التي استدل بها النصارى على التجسد، وقد تبين له أنهم يستدلون عليه بالقرآن والكتاب المقدس، فخص كلاهما بالنقد.

أولاً: الرد على التأويل النصراني للقرآن

تناول للقاضي آيات من القرآن استدل بها النصارى على مسيحيولوجياتهم، وخصها ببحث، ولعل أهمها هي الثلاثة التالية:

١. فقالوا في قوله عز وجل: ﴿وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدٌ﴾ (١): (لا يقسم الإله بنفسه وولده) (٢)، يجعلون ذلك دليلاً، فالوالد هو الله، والمولود هو الإبن المسيح، كأنهم يدللون على إلهية المسيح، ونبوته، وأقنوميته كما يعتقدون (٣).

٢. وقالوا في قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ (٤) إنه كقولنا الله واحد ثلاثة أقانيم جوهر واحد (٥).

ويرد عبد الجبار على ذلك فيقول:

و(هذا غلط على النصارى، وليس قولهم في التوحيد من قول المسلمين بسبيل، وإنما بقول ذلك من الروم المخالطة والفرار من فحش المقالة، لأن الله عند المسلمين هو الرحمن، وهو الرحيم، وهكذا العالم القادر، وهو ذات واحدة لها صفات كثيرة وأسماء كثيرة، وعند النصارى أن الله الوالد ليس هو الإبن المولود، ولا يجوز أن يكون الأب الوالد ابناً مولوداً، ولا الإبن المولود أباً والداً، وكذا روح القدس، ومن قال غير هذا فليس من النصارى) (٦).

٣. وقالوا في قوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ (٧): فهذا الذي نقوله نحن إنه من جوهر أبيه، ولا نريد بقولنا منه أنه بعضه، ولكن من جنسه ومثله (٨).

وهذه التفسيرات النصرانية للقرآن الكريم هي محاولات تأويلية بغية تبرير تصوراتهم المسيحيولوجية، وهو ما يعيب عليه القاضي سوء المقصد والتفسير، إذ أنهم يقصدون إلى

(١) سورة البقرة، آية ٣.

(٢) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١١٦.

(٣) قارن ب: القرطبي، الأجوبة الفلخرية، ص ٣٤-٣٨.

(٤) سورة البقرة، آية ٣٠.

(٥) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ٩٣.

(٦) المصدر السابق.

(٧) سورة النساء، آية ١٧١.

(٨) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١١٦.

أقول، وأنبياء قد عرفت مذاهبهم ومقاصدهم، فيتصرفون في أقوالهم بالتأويلات(١).

وهذا النقد النظري للتأويل النصراني يكشف عن أساسيات النسق التفسيري عند القاضي عبد الجبار، الذي يقرر أن التفسير لا يكون إلا بما عرف عن الشخص، وما يقره المحكم من النص، فهو الذي يؤول وفقه محتمل الألفاظ، وكأنه بذلك يقرر مفتاحاً لقراءة الكتاب المقدس، ويتسع مجال علم الأصول ليقول قوله في نقد الكتاب المقدس.

ثانياً: نقد الأدلة الكتابية

يبدو من خلال تتبع ردود عبد الجبار على المسيحولوجيات النصرانية أنه اعتمد على ثلاثة مواقف متباينة من استدلال النصارى بالكتاب المقدس، وهي:

- ١ - رفض الاستدلال بالكتاب المقدس
- ٢ - تأويل الآيات المتشابهة من الكتاب المقدس
- ٣ - الاستدلال بالكتاب المقدس على عدم إلهية المسيح

١ - رفض الاستدلال بالكتاب المقدس

اتضح لدينا من خلال تحليل ردود القاضي على مصادر الدين النصراني أنه يرفض الاستدلال بالإنجيل، فقد تبين له أنها لم تحظ بتوثيق كاف، حتى يحتج بها(٢). ونجد هذا الحكم حاضراً في مناقشاته لأدلة التجسد الكتابية، فما أن يستعرض المسيحولوجيا العامة حتى يردد قائلاً: (وأما يتعلون به من أن في الإنجيل، "إني ذاهب إلي أبي وأبيكم"(٣)، واعتمادهم في ذلك في أنه تسمى ابناً له، وتسمى تعالى أباً، وأن المسيح أمر الحواريين أن يقولوا في صلاتهم: "يا أبانا الذي في السماء، تقدس اسمك"(٤)، وأنه قال لداوود: "يولد لك غلام يسمى لي ابناً، واسمى له أباً"(٥)، قالوا: فيجب أن يكون ذلك حكماً من الله أمرنا به، والله تعالى أن يتعبد بذلك(٦).

فيجيب القاضي: (إن لم يكن ذلك الاسم شائعاً في اللغة كقولكم في الأسماء الشرعية فغلط، ذلك أن ما ذكره يجري مجرى أخبار الأحاد في أنا لا نعلم صحته، فلا يجوز أن ندين به ونقطع بصحته(٧)).

(١) عبد الجبار، تثبت دلائل النبوة، ج ١، ص ١١٦.

(٢) التنوير السابق، ص ١٥٤.

(٣) يوحنا، إنجيل يوحنا، ٢٠/١٧.

(٤) متى، إنجيل متى، ١٤-٩/٦.

(٥) لوقا، صموئيل، ٢.

(٦) عبد الجبار، المعنى، ج ٥، ص ١٠٩-١١٠. نشر لنا أخصنا لترقيم والتقسيم على هذا النص، ليزداد وضوحاً.

(٧) التنوير السابق.

ومن خلال هذا التعليق يتضح موقف عبد الجبار الحازم في رفض كل استدلال على التجسد وألوهية المسيح بالأناجيل، والتي هي أخبار آحاد، وهي ما لا تفيد عقيدة بحال، فهو يطبق على الأناجيل معايير الصحة في الأخبار كما تبلورت في علوم الحديث، ويرفضها على أساس ذلك.

ويذكر القاضي في مقام آخر، أن النصارى (قالوا: إن المسيح قال: 'ابن البشر هو رب السبت' (١)؛ وقال أيضا: 'أنا أبني، وأبي بي، ولا يعرف أحدا الأب إلا الابن، و الابن لا يعرفه إلا الأب، وإنك إله بي، وأنا بك' (٢)؛ وقال: 'أنا في أبي، وأبي في' (٣)؛ وقال: 'أنا قبل إبراهيم، وقد رأيت إبراهيم، وما رأني، فقالت له اليهود: كذبت، كيف تكون قبل إبراهيم وأنت من أبناء ثلاثين سنة، فقال: أنا عجينة طينة آدم، وبحضرتي خلق، وأنا أجيئ وأذهب وأجيء، [...]، قالوا: وهذا القول عندنا للمسيح في الحقيقة، ولو كان قولاً للإله الذي ليس المسيح، لما كان له معنى (٤). فيرد قائلا: (فهذا برحمة الله كما ترى وتسمع، فلو لا أن رأينا قوما عقلاء يقولون هذا، وسمعتهم حين فتننا عما قاله الله وحكاه، فنطقوا به بعد الجهد، وأخرجوه من غوامض أسرارهم لما صدق الناس أن في الدنيا من قال هذا، أونطق به) (٥).

إن رفض القاضي للنصوص المثبتة لألوهية المسيح وتجسده قاطع جازم، بل يجعل من العجب القول بالعكس من ذلك، بله ذلك عجب بين عامة الناس وخاصتهم. ولا يخفى أنه يجعل أساس رفض هذه النصوص معارضتها للمعقول (٦)، وما بالك، وأنها تدهش العامة من الناس بغرابتها.

وما يرفضه القاضي في آيات التجسد أنه أضمنت معان لا تكاد تتحصل (٧)، ومن ذلك أنها لا تفرق بين الربوبية والإنسانية، ولا تعرف الله وقواعد صفاته، وتجهل الأصول الخمسة التي مدارها على العقل (٨).

٢ - تأويل الآيات المتشابهة

أول إجراء يفتنا في نقد عبد الجبار للإلهيات أنه افترض وجود محكم ومتشابه في الكتاب للمقدس، يقول: (فلا شك أن في هذه الكتب من المجازات ما يجري مجرى المتشابه في القرآن) (٩)، فمن أراد أن يفسر هذه الأناجيل لزمه (أن يكون عالما بما يصح على الله

(١) إنجيل لوقا، ص ٦٤.

(٢) إنجيل لوقا، ص ١٠.

(٣) تم لجد هذا اللفظ، وهي تشبه لية: يرحنا، إنجيل يوحنا، ١٧/٢٠، ولوقا، إنجيل لوقا، ١٠.

(٤) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١٠٣.

(٥) المصدر السابق، ص ١٠٥.

(٦) عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ج ١، ص ٢٠١.

(٧) المصدر السابق.

(٨) عبد الجبار، لمقي، ج ١٢، ص ٢٠١.

(٩) المصدر السابق، ج ٥، ص ١١١.

تعالى، وما لا يصح من جهة العقل، ويكون عالماً بحقيقة اللغتين و مجازهما (١)، ذلك أن معرفة خفايا النص لن يتأتى إلا بمعرفة الحقيقة والمجاز، والمحكم والمتشابه، ولن يتأتى ذلك إلا بمعرفة كيفية التأويل و حمل الحقيقة على المجاز. وتعتمد تفرقة القاضي بين هذه الثنائيات على العقل، فهو المقرر الوحيد للحقيقة والمجاز. ونأسف أنه لم يترك لنا سوى بضع أمثلة، ومن ذلك مايلي:

١. استدلّت النصارى على ابنية عيسى لله بأقواله، فقالوا: (قد جاء عنه أنه كان يقول في الله، أنه أبود، ويقول: أرسلني أبي، وقال لي أبي، ومثل هذا كثير، فما عندكم؟) (٢)، فيجيب عبد الجبار ويقول: (إن كان قد قُتوا إنه قال لنا: أنا ذاهب إلى أبي وأبيكم، وربي وربكم) (٣)، فلم يجعل لنفسه مزية عليهم، فإن أوجب هذا القول أن يكون إليها ورباً ومعبوداً، وجب أن يكونوا هم كذلك (٤)، فالنصارى يجعلون تأليه المسيح نتيجة نغلية كتابية، إذ الوصف بالابن ينتج عنه إثبات الابنية للمسيح حقيقة، والرأي عند عبد الجبار أن ذلك مجاز، ولو كان حقيقة، للزم أن تثبت نفس الوصف لكل شخص أطلق عليه هذا الوصف في الكتاب المقدس، وهو عين مايرفضه النصارى (٥).

٢. ومن ذلك أنهم قالوا: (قد حكى متى عنه في إنجيله أنه قال لتلاميذه: "سيروا في الأرض، وعمدوا العباد باسم الأب والابن وروح القدس" (٦)، وحكوا عنه أنه قال: أنا كنت قبل إبراهيم (٧)، وما أشبه ذلك) (٨). فيجيب القاضي: (ليس المسيح أول من كذب عليه) (٩).

وما يرفضه القاضي من خلال هذا التحليل هو تخصيص المسيح بالبنوة دون غيره، مع أن البنوة قد أطلقت على كثيرين في الكتاب المقدس، فقد أطلقت على بني إسرائيل، وقد علم المسيح الحواريين أن يدعوا ربهم: (ياأبانا الذي في السماء تقدس اسمك) (١٠)، فجعل الأبوة شاملة لكل الناس .

ويقول عبد الجبار: (قد بلغ الجهل بالنصارى في بدعهم هذه، أنهم يقصدون إلى ألفاظ في للتوراة وفي كتب الأنبياء محتلمة، يحملونها على ظنوتهم السيئة، وبدعهم هذه الفاحشة) (١١)، إذ أنهم يقومون بعمليات تأويلية واسعة التطبيق لنصوص الكتاب المقدس،

(١) المصدر السابق.

(٢) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ٢ ص ١١٩-١٢٠.

(٣) يوحنا، إنجيل يوحنا ١٧/٢٠.

(٤) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١١٩-١٢٠.

(٥) متى، إنجيل متى، ٢٢/٤٦-٤١، فتوراة، صموئيل ٤، ٧، ٢، مزمور، ٧، ٢.

(٦) متى، إنجيل متى، ٢٨/١٩.

(٧) فتوراة، سفر الأمثال، ٨/٢٢-٢٣.

(٨) المصدر السابق، ج ١ ص ١١٤.

(٩) المصدر السابق.

(١٠) عبد الجبار، المقفى، ج ٥ ص ١٠٩. الآية من لوقا، إنجيل لوقا، ١١.

(١١) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١ ص ١١٥.

تأويلا للفظه وإثباتا للتجسد وألوهية المسيح، وليس الأمر قاصرا على الإنجيل فقط، بل تعدى ذلك ليشمل التوراة، فهم (يقولون: إنما أراد إبراهيم و موسى و هارون و سائر الأنبياء من أن الله ثالث ثلاثة أن الرب جماعة، وأن الله يصعد وينزل، ويولد ويقتل)(١)، ويقصدون بذلك إثبات التثنية وألوهية المسيح.

و هذا التفسير يجد أساسا له في النسق التفسيري النصراني، إذ تعتمد على الفعل التأويلي لكل نصوص الكتاب المقدس، بما يتفق والقول بالتثنية، فالنص يجد معناه مع القارئ بأطره المعرفية، فيضفي أبعادا على الدلالة، ولايهم إن كانت حقيقة أو مجازا، إذ أن حدود الفصل بين القارئ و النص قد نقل شيئا فشيئا، ليصير النص خاليا من كل للمعنى حاملا لكل معنى، ولا يخفى ما لهذا الرأي من خطورة كما يذكر عبد الجبار، إذ أنه لا يفسر النص، بل يسقط مفاهيم على النص(٢).

ويؤكد عبد الجبار أن هذا المنهج لا يرتضيه كل النصارى، فمنهم قوم يرفضون هذه التأويلات حيث(استبصروا واسلموا، و تتبعوا المواضع والألفاظ التي تدعيها النصارى على المسيح، و قالوا لهم : أعلم المسيح قال ذلك، ولو قاله لما ضاق مجازة وتأويله، فقولهم إنه قال:(ابن البشر رب السبت)(٣)، و(إني قبل إبراهيم)(٤)، و(إني بأبي، وأبي بي)(د)، و ما أشبه ذلك، فقالوا لهم: في التوراة أن موسى اله فرعون و اله هارون، و أن هارون رسول موسى الى فرعون، وأن يوسف قال للمصريين : إن العزيز ربهم و ذكروا لهم عن إبراهيم و لوط و داوود و سليمان و عن غيرهم من الانبياء شيئا كثيرا)(٦). ويقصد بقوله (استبصروا واسلموا) الحسن بن أيوب و علي بن ربن الطبري، وغيرهم من النصارى للذين أسلموا، وكتبوا في الرد على النصارى؛ فقد كتب الحسن في ذلك يقول:

(إذا نظر في الإنجيل و كتب بولص و غيره ممن يحتج به للنصارى وجد نحو من عشرين الف آية، مما فيه اسم المسيح، و كلها تنطق بعبودية المسيح، و أنه مبعوث مروب، و أن الله اختصه بالكرامات، ما خلا آيات يسيرة مشكلات، قد تأولها كل فريق من أولئك الذين وضعوا الشريعة باختبارهم على هواهم، فأخذوا بذلك التأويل الفاسد، و تركوا المعظم الذي ينطق بعبوديته، فلو قصدوا الحق لردوا تلك المشكلات الشاذة السيرة التي يوجد بها من للتأويل خلاف ما يتأولونه في الواضحات الكثيرة، التي قد باتت بغير تأويل، لانه يجب أن يقاس

(١)المصدر السابق.

(٢)المصدر السابق، ص ١١٤-١١٥.

(٣)لوقا، تبجيل لوقا فقرة ٦.

(٤)لوقا، تبجيل لوقا فقرة ١٠.

(٥)لوقا، تبجيل لوقا فقرة ١٠.

(٦)عبد الجبار، تثبیت دلائل النبوة، ج ١ ص ١١٧.

لتجزء على الكل، ويستدل على ما غاب بما حضر، وعلى ما أشكل بما ظهر(١).

ولذا، فالعقيدة لا تؤخذ عند عبد الجبار إلا بالعقل، وكل تفسير لنصوصها لابد من إعمال العقل فيه، إذ أن (من عول منهم في هذا البيان على اتباع السلف والرجوع إلى الكتب و تقليد التلامذة الأربعة(٢)، فقولُه ساقط، لأن للكلام في صفة التقدير عز وجل، وما يصح عليه، و ما لا يصح، لا يجوز أن يرجع فيه إلى السمع، و لو ثبت ما ادعوه سمعاً، لوجب أن تتأول على وقف ما يقضيه(٣).

ويمكننا أن نستخلص أن تعامل عبد الجبار مع بعض النصوص النصرانية لا يكاد يفرق عن تعامله مع نصوص الوحي القرآني، وثقافته التفسيرية المستقاة من الدرس القرآني والدرس الأصولي بادية للعيان، إذ أنه وظف نفس الأدوات التحليلية في نقد التفسير، فالنص لا يمكن للوغل في خفاياه، ما لم تتحدد وتنضبط تلك القراءة بقواعد من المنطق وأوائل العقول؛ فهو المقر للحقيقة والمجاز فيه، والموضح لكيفيات التأويل.

٣ - الاستدلال بالكتاب المقدس على عدم الإلهية

ورغم الإعراف السابق بأن الأناجيل لا يمكن اعتمادها ولا الوثوق بها، إلا أننا نسجل محاولات إسلامية للإستدلال بها، ولا نعجب من ذلك والمنهج الكلامي آنذاك قد اعتمد طريقة مسلمات الخصم، كتنقية لإفحامه، ورب خصم لا يجادلك إلا بسلاحك.

ولما كان المسيح عند عبد الجبار: (عبد مربوب، مدير مصنوع، كما شهد عليهم أنهم كذلك، وأنه مثلهم في العبودية والضعف والحاجة)(٤)، فإنه انبرى يبحث في الأناجيل عن كل ما يؤيد هذا الموقف، ويطعن في العقيدة النصرانية الرسمية.

ويسجل عبد الجبار عدة نصوص إنجيلية تؤيد ما يذهب إليه من مواقف، وتبين أن المسيح يشر، لا يميزه عن البشر شيء، إلا أنه نبي، ومنها ما يلي:

١. (أما في الأصول، فقد قال لهم: "الله ربي وربكم، وإلهي وإلهكم"(٥)، و يشهد على نفسه أنه مربوب مدير مصنوع كما شهد عليهم أنهم كذلك، وأنه مثلهم في العبودية والضعف والحاجة)(٦).

(١) ابن تيمية، الجواب الصحيح لمن بدل الدين الصحيح، ج٢ ص٣٦١.

(٢) يفسد واضع الأناجيل الأربعة.

(٣) عبد الجبار، لمقى، ج٥، ص١٤٢.

(٤) عبد الجبار تثبت دلائل النبوة، ج١، ص١١١.

(٥) يوحنا إنجيل يوحنا، ١٧/٢٠.

(٦) عبد الجبار تثبت دلائل النبوة، ج١ ص١١١.

٢. (ذكر يوحنا في إنجيله أن يسوع المسيح قال في دعائه: "إن الحياة الدائمة إنما تجب للناس بأن يشهدوا أنك أنت الواحد الحق، وأنت أرسلت يسوع المسيح" (١)، فانتظر كيف يخلص التوحيد ويدعي النبوة) (٢).
٣. (وذكر أيضا أنه قال: "إني لم أجيء لأعمل بمشيئة نفسي، ولكن بمشيئة من أرسلني") (٣).
٤. ويروى عنه عليه السلام أنه قال: ("إن الكلام الذي تسمعون مني ليس هو لي، ولكن من الذي أرسلني، والويل لي إن قلت شيئا من تلقاء نفسي") (٤).
٥. وقال المسيح: (إن الله الواحد رب كل شيء أرسل ابن البشر إلى جميع العالم لينقلوا إلى الحق) (٥).

فبعد الجبار قرأ الأناجيل قراءة تأويلية اعتزالية، مفترضا النسق الكلامي الاعتزالي مرجعا لتأويليا، يرجع إليه في حل المشكلات للتفسيرية العقلية، فأقر المحكم منها عقلا ونقلا، وجعل هذه الآيات محكمة، إذ تؤيدها العقول، وكلها قرائن دالة على توحيد المسيح، وأنه كان دوما ينكر أنه عبد مخلوق، أرسله الله إليهم.

والخلاصة أن عبد الجبار يرى أن صورة للمسيح الإنجيلية مغايرة لصورته عند النصراني؛ فهو:

(إذا ذكر البعث والقيامة والحساب، يكون فيه البكاء والقلق والجزع ما لا يكون من أحد، ويكون من صلته وصيامه وعبادته وخشوعه ما لا يكون من حد في زمانه، ومثل هذا من أقواله وأفعاله أكثر من أن يحصى، وهمعهم في أناجيلهم، حتى لقد أحصى أهل المعرفة والعلم، فوجدوا المسيح عليه السلام له من الإقرار على نفسه بالعبودية والضعف والحاجة والفقر والطاعة، ولله عز وجل بالغنى والربوبية، ما لم يكادوا يجدونه لأحد من الأنبياء والصالحين) (٦).

إن القاضي يرفض كل استدلال نقلي على المسیحولوجيات النصرانية عامة، ويرجع ذلك إلى أسباب متضاربة، وهي:

١ - فمن جهة، وردت نصوص في الأناجيل تثبت للمسيح صفاتا وأحوالا و إقرارا بأنه عبد لله و رسوله، فأولى القاضي اعتمادها نصوصا محكما لموافقها المعقول.

٢ - ومن جهة أخرى، وردت نصوصا أخرى، تحتمل ما يقوله النصراني في المسيح، فاقترح القاضي أن يبحث لها عن مرجع تأويلي، نرجع إليه لتأويلها،

(١) يوحنا، إنجيل يوحنا، ١٢/٤٤.
(٢) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١ ص ١١٢.
(٣) المصدر السابق، الآية من: يوحنا، إنجيل يوحنا، ١٨/٣٧.
(٤) المصدر السابق، الآية من: يوحنا، إنجيل يوحنا، ١٤/٢٤.
(٥) المصدر السابق، ص ١١٢-١١٣، الآية من: يوحنا، إنجيل يوحنا، ٥/٣٦-٣٧.
(٦) المصدر السابق ص ١١٤، وقرن بالأناجيل، متى، ٢١، ولوقا، ٢٣، ويوحنا، ١٩، لوقا، ٢٣، مرقس، ١٥، ومتى، ١٣/٧.

٣ - ومن جهة أخرى، فقد وردت آيات تضيف على المسيح صفة الإلهية، أو بالأحرى تحتل مايقوله النصارى، ويقترح عبد الجبار حلين لهذا الإشكال، فإما أن ترفض كلية، وإما أن تؤول، إذ أن هذا الإجمال في النص لا بد له من مبین، والعقل مبین في نظر عبد الجبار لذلك، إذ أن النص المنزل لا يخاطب الناس بما لا يعقلون.

إن غرض القاضي النقدي هو التمييز بين الإلهية وبين الإلهية، والبحث عن كل الصفات والأحوال التي تجعل من المسيح بشرا ضعيفا، ورسولا إلى قومه، وفي ذات الحين تزيج عنه كل احتمالات الألوهية، فما هو إلا بشر، وتشهد لذلك أحواله الكثيرة التي ذكرتها الأناجيل؛ فكان إذا ذكر البيعة والقيامة والحساب يكون منه البكاء والقلق والجزع، ما لا يكون من أحد، وكان يرمي من فمه كعلق الدم جزعا من الموت، ويعرق ويقلق، ويكون من صلاته وصيامه وعبادته وخشوعه ما لا يكون من أحد من زمانه(١)

إن الاعتراف ببشرية المسيح وعدم ألوهيته هو ظاهرة حديثة في دراسة الكتاب المقدس ، فقد توصلت أبحاث كثيرة إلى إقرار أن المسيح بشر، لم يدع أنه إله، وأن التأليه له عملية تأويلية لاحقة(٢).

المطلب الثاني: رده على أدلة التجسد الكلامية

اتضح لنا أن القاضي قد توصل في تحليله لأدلة المسيحولوجيا النقلية أنها متهافئة، ليس فيها ما يصلح دليلا على التجسد، ولما كانت عقيدة التجسد تعتمد على أدلة عقلية إضافة إلى الأدلة النقلية السابقة الذكر، فقد انبرى عبد الجبار يرد عليها وينقدها .

ويكشف رد عبد الجبار عن عناصر نقدية مختلفة للمسيحولوجيا، يمكن أن نصنفها كما

يلي:

أولا: التجسد العام: الذي تتفق كل الفرق النصرانية على القول به.

ثانيا: النظريات الخاصة في التجسد: نظريات الفرق المختلفة،

وصيغها وخصوصياتها فيه.

(١) المصدر السابق.

(٢) جبر، المسيحية نشأتها وتطورها، ص ٤٩، وما يليها. وأيضا: Thiollier, dictionnaire des Religios,((Christ))

وقد وظف عبد الجبار في رده على النظرية العامة للتجسد المداخل النقدية التالية:

١. أسباب القول بالتجسد.
٢. نسب المسيح.
٣. اختصاص الابن بالتجسد.
٤. عبادة المسيح
٥. تاريخ القول بالتجسد

١ - أسباب القول بالتجسد

يجعل النصارى من خصائص المسيح الإلهية؛ أنه (إله حق من إله حق من جوهر أبيه) (١)، إذ هو لاهوت وناسوت متحدان، و(صار مسيحا و إليها خالقا رازقا معبودا، حين بشر الملك أمه وساعة الحمل به، فاتحد به الإله، فصارا جميعا مذ ذلك مسيحا واحدا وإلها واحدا، وأن الإتحاد ما انتقض عندهم ولا بطل، ولا خرج عن المسيحية والإلهية، ولا في حال الولادة ولا في حال النوم، ولا في حال الأكل، ولا في حال البول، ولا في حال المرض، ولا في حال القتل، ولا في حال الموت، وأنه في جميع هذه الأحوال مسيح وإله ورب معبود وخالق ورازق ومدبر) (٢)، وهذه الحثيات العقيدية الموظفة بعقيدة التجسد، والتي تخالف الرؤية الإسلامية للمسيح، تجعل الناقد يتساءل عن أسباب القول بالتجسد، ودواعي تأليه السيد للمسيح، ليتمكن أن يفهم هذا الاختصاص.

وأول شيء يلفت الانتباه أن القاضى قد توصل -كما ظهر من المبحث السابق- إلى حل هذا الإشكال، فهو يرى أن الذي أدهم إلى القول بالاتحاد، هو أنهم رأوا على يدي المسيح عليه السلام من المعجزات، كإحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص، وغير ذلك، فظنوا أنه لا بد من أن يكون قد تغير وخرج عن طبيعة الناسوتية إلى الطبيعة اللاهوتية (٣)، ويعقب على ذلك قائلا:

(وذلك يوجب عليهم أن يقولوا بأنه تعالى متحد بالأنبياء كلهم، كإبراهيم و موسى وغيرهم عليهم السلام، فقد ظهرت عليهم الأعلام المعجزة التي لا يدخل حينها تحت مقدور القادرين بالقدر، وللقوم لا يقولون بذلك، فيجب ألا يقولوا في المسيح أيضا) (٤).

فلربط بين ظهور الخوارق على يدي المسيح عليه السلام، وبين تأليهه كالربط

(١) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ٩٦.

(٢) المصدر السابق، ص ٩٨.

(٣) المصدر السابق، ص ٢١٦.

(٤) عبد الجبار، لمقي، ج ٥، ص ١١٥.

بين لللازم والملزوم بدلالة الإلتزام، ليس له أساس منهجى، إذ أن تلك لا يكفى فى نظر القاضى لكى يؤله للنصارى المسيح ويقولون بالتجسد والقول بذلك يقتضى أن تثبت للتأليه لكل من تظهر على يديه الخوارق، وكيف يكون ذلك، وأنبياء آخرون قد أوتوا معجزات وخوارق أيضا، ومع ذلك لم يؤلههم النصارى(١).

وما يرفضه عبد الجبار فى هذه الدعوى هو تخصيص النصارى المسيح بالتأليه دون داع، إذ أنه يجوز لنا - تماشيا مع علتهم - تأليه كل من أوتى معجزة.

و كلام النصارى كما يرى عبد الجبار يدل على أن المتحد بجسم عيسى إله قادر، وحتبتهم ما ظهر منه من أفعال لا يستطيعها إلا لله(٢)، وهو ما جعلهم يقولون قد اتحد به ابن لله و كلمته، وهذا ما أداهم (إلى ما يذهبون إليه من أن المسيح يعبد و يخلق الاجسام، ويرزق و ينعم، وأنه الخالق للعالم، و المستحق للعبادة بإنفراده، أو هو مع غيره)(٣).

ويتفاعل التفكير الكلامى مع هذه المشكلة مرة أخرى ليفرز نقدا و ردا على هذه الدعوى؛ فالله لا يمكن بحال أن يكون جسما، وينزل القاضى على ذلك بمايلى:

١. لا شك أن المسيح جسم، ولذا استحال أن يكون إلهاء، لأنه تعالى لو كان جسما لكان محدثا، وقد ثبت قدمه، إذ الأجسام كلها يستحيل انفكاكها من الحوادث، والتي هى الاجتماع والافتراق والحركة والسكون، وما لم ينفك من المحدث يجب حدوثه لا محالة(٤).

٢. (لو كان تعالى جسما - ومعلوم أن الأجسام كلها متماثلة - لوجب أن يكون لله تعالى محدثا مثل هذه الأجسام)(٥)، فالألوهية عند عبد الجبار المعتزلى مرادفة للتزويه، إذ لا يمكن أن تكون الجسمية من صفات الله، وإلا صار محدثا، وهو ما يرفضه النصارى؛ فالله قديم أول، ولا يمكن بحال أن يكون جسما.

ولذا، لم يصح أن يكون المسيح النسلوت إلهاء، ولا يصح أن يكون قد اتحد به لله، لأن الاتحاد والافتراق والحركة والسكون كلها من صفات الحوادث، والله يتعالى عن ذلك(٦).

والخلاصة أن المسيح لا يعدو أن يكون تساتا أوحى إليه، وأما ما تدعيه للنصارى من تأليه له وتجسد فهو(عمى قلوبهم و جهلهم بأحوال المعجزات، وإلا لعلموا أنها من جهة

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق، ص ١٤٧.

(٤) المصدر السابق، ص ١٥٠.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق.

الله تعالى يظهرها عليهم ليصدقهم بها(١)، وهو الأمر الذي تقرره كل الدراسات الإسلامية الكلامية(٢).

إن هذه النتيجة التي توصل لها القاضي من إنكار ألوهية المسيح، وتبرنته من ادعائها، هي النتيجة التي توصلت لها أبحاث المعاصرين، حتى أن اصطلاح تفكيك الأسطورة المسيحولوجية صار مستخدماً ومقبولاً في الدراسات المسيحية المعاصرة، كما صار مقبولاً أن المسيح لم يدع يوماً أنه ابن الله، ولم يكن هذا التعبير سوى خطأ لغوي فاحش وضرب من ضروب السفه في الدين(٣).

٢ - نسب المسيح

يقلب القاضي نسب المسيح على عادته، باحثاً عن منافده النقدية، ومطللاً احتمالاته الكلامية؛ فالقسمة المنطقية تقتضي إما أن تكون مريم أم المسيح حقيقة أو مجازاً، أو ليست أمه أصلاً، فيسأل قائلاً: (أخبرونا عن مريم، هل حملت بالمسيح في الحقيقة، وولدت المسيح في الحقيقة، وربت المسيح وأطعمت المسيح في الحقيقة، وهي أم المسيح في الحقيقة؟)(٤).

وبحسب نقدي يعرف القاضي أن النصارى سيؤولون النسب، حتى يبرروا موقفهم للعقدي. وتضييقاً على الخصم في الحجاج والزاماً له للوازم المذهبية، يقول: (إن قالوا: ولدت ناسوت المسيح أو حملت ناسوت المسيح)(٥)، فيعترض عليهم: (لم نسألكم عن هذا، فإن ناسوت المسيح عندكم ليس هو المسيح، وإنما المسيح هو اللاهوت، ولاهوت المسيح عندكم ليس هو للمسيح، إنما هما مجموعهما المسيح، أجييونا؟)(٦). فالسؤال يخص المسيح ككل، ناسوته ولاهوته.

ثم يشرع القاضي في مناقشة الاحتمالات الممكنة لنسب المسيح، مستخدماً طريقة للسبر والتقسيم، كما يلي:

١ - للقول بأن مريم أم المسيح حقيقة

والقول بأن مريم ولدت المسيح حقيقة يعترض عليه القاضي بقوله: (فإن كانت مريم قد ولدت المسيح في الحقيقة، وحملت بالمسيح في الحقيقة، فقد حبلت بالإله والإنسان، وولدت الإله والإنسان، وهي أم الإله والإنسان، وقد قتل الإله والإنسان، وألم الإنسان والإله،

(١) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ٢١٦.

(٢) لشرقي، الفكر الإسلامي في الرد على النصارى، ص ٣٤٠-٣٤٦.

(٣) جبير، المسيحية نشأتها وتطورها، ص ٣٩.

(٤) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ٩٦-٩٧.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق.

و مات الإله والإنسان(١)، فلما كان المسيح هو اللاهوت والناسوت، اقتضى ذلك أن تكون كل الأفعال الواقعة من المسيح أو عليه هي من فعل اللاهوت والناسوت معاً، وللولادة والألم والقتل والصلب هي أفعالهما أيضاً. فعبد الجبار يطمح إلى إثبات جهل النصارى بالتوحيد المحض، وأنها تصف الله بما تصف به المحدثات.

٢ - القول بأن مريم أم المسيح مجازاً

وأما القول بأن مريم هي أم المسيح مجازاً، فيقول فيه: (وإن قالوا: نقول هي أم المسيح على المجاز، ومات المسيح في المجاز، قلنا لهم لم نسألكم عن المجاز، إنما سألنا عن الحقيقة، فإنه على هذا التقدير، ربما أيضاً يكون حمل مريم من غير ذكر مجازاً، وإحيائه للموتى مجازاً، وجميع ما يدعونه له مجازاً، وهذا لا سبيل إليه، لأنه إذا أحيى الموتى وأظهر الآيات، فإنما ذلك فعل اللاهوت، واللاهوت وحده ليس بمسيح؛ والناسوت ما رآه الناس، فلا يجوز أن يقال رأى المسيح، وإذا أكل وشرب ونام واستيقظ، فذلك فعل الناسوت، والناسوت وحده ليس بمسيح، فقد وجب جميع ما قدمناه(٢).

ويظهر من هذا التحليل أن عبد الجبار يوظف أدلة النصارى ومسلماتهم ليرد عليهم، ليصير إلى الإلزامات؛ فالمناقشة لمفهوم المسيح تعتمد على مسلمة النصارى في ذلك، ليلزمهم بالحقيقة، أضف إلى هذا أن المجاز يستدعي بحثاً عن الحقيقة والقرينة الصارفة، وهذا يجعل كل العقائد النصرانية مجازاً، ورُبَّ سائل يسأل عن حقيقة هذه العقائد. ورغم ذلك، فإن القول بأن مريم هي أم المسيح مجازاً لا يقول به النصارى، ولا يعتمدونه، ومن صار إليه خرج عن النصرانية(٣).

٣ - القول بأن مريم ليست أمه في الحقيقة.

وأما القول بأنها ليست أمه. فيقول فيه عبد الجبار: (وإن قالوا ما ولدت المسيح في الحقيقة، ولا هي أم المسيح في الحقيقة، قلنا لهم: فليس هذا قول أحد من النصارى، ولا قول المسلمين أيضاً، بل قول اليهود، فإنهم قالوا إن مريم ما حملت به(٤)، ولذا لم يشتغل بالرد عليه، إذ أنه يخالف الرأي المتفق عليه بين جميع الفرق النصرانية.

إن أهم ما يثير الانتباه في هذا النقد هو محاولة القاضي إثبات تناقض المنظومة النصرانية؛ فقولهم إن المسيح لاهوتاً وناسوتاً هو ابن مريم، ثم يصفونه بصفات المحدث كالولادة والقتل والصلب والموت، ومع ذلك يدعون أنه هو القديم، كهو عين للتناقض. والله تعالى لا يجوز وصفه بهذه الصفات أبداً، إذ ليس كمثل شيء، لم يلد ولم يولد،

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

وهو ما يمنع عنه كل اتصاف بذلك، ولا يجوز له شيء من ذلك.

ثالثا: اختصاص الابن بالتجسد

يتناول القاضي الأمر على عادته من مختلف أوجهه بحثا عن منفذ نقدي، موظفا طريقة السبر و التقسيم، فيقول: (اعلم إن كلام النصارى يدل على أن المتحد بجسم عيسى هو إله قادر على ما لا يصح وقرعه إلا من الله جل وعز، لأنهم يعتمدون في ذلك على أنه ظهر منه وعليه فعل إلهي، فيجب أن يكون قد اتحد به ابن الله وكلمته، فلو كان عندهم أن الابن لا يجوز أن يفعل ما يختص به القديم بالقدرة عليه، لما صح هذا القول، فلا بد لهم من ذلك، أو للقول بأن للمتحد بجسم عيسى هو الأب نفسه، فلذلك صح أن يظهر منه وعلى يده الفعل الإلهي^(١)). ويظهر من هذا، أن القاضي يرغب في الوصول إلى النتائج اللامنطقية واللوازم غير المعقولة لعقائد النصارى تبيكينا لهم، وإلزاما لهم اللامعقولية.

ويلاحظ عبد الجبار أن القول بالاتحاد يفضي إلى البحث عن خصائص المتحد، أهو أقنوم الابن، أم هو أقنوم الجوهر المشتمل على الأقانيم الثلاثة؟ يقول: (لا يخلو قولهم بالاتحاد، إما أن يقولوا إن الابن من جملة الأقانيم اتحد بعيسى، أو يقولوا إن المتحد به الجوهر الذي هو ثلاثة أقانيم، فإن قالوا: إن الابن اتحد به، فلا يخلو من أن يقولوا: إن الابن خالق صالح إله، أو يجعلوا الخالق الإله هو الأب الذي الكلمة ابنه نون الأب^(٢)). وهذا التسخير الكلامي لاحتمالات القول النصراني هو نتيجة قسمة العقل وإجراء منهجي يقتضيه النقد، وليس حتما أن يكون النصارى قد قالوا بها، وسيتبع ذلك تحليل نقدي لكل عنصر من عناصر هذه الدعوى، كمايلي:

١- فإن كان المتحد هو أقنوم الابن -كما يرى اليعاقبة و النساطرة-، فإن عبد الجبار يؤكد أن ذلك يلزمهم أن يكون الابن الأقنوم له تمايز ماهوي عن باقي الأقانيم، بل له إرادة وقدرة وخصائص منفردة، (فلو كان القديم شيئا واحدا في الحقيقة، لم يصح لهم هذا القول بأن ما يتحد ليس هو ما يتحد)^(٣)، وهو ما يجعل نسق التثليث والقول بأن الله جوهر واحد ثلاثة أقانيم عرضة للتهافت والتناقض الداخلي، ويفضي إلى القول بتعدد الآلهة. وأما إذا افترضوا أن الابن ليس له خصائص كالإرادة والقدرة للخارقة، ويلزمهم أن يكون غير متصف بالصفات الإلهية، وهو ما يمنع من أن يكون المتحد هو الأقنوم الابن، ويكون الاتحاد فعلا للإله فقط^(٤).

(١) عبد الجبار، لمقي، ج٥، ص ١١٥.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق، ص ١٠٥.

(٤) المصدر السابق.

ويمكننا أن نلاحظ أن نفس الرد يمكن أن يثار على بقية الأقسام، إذ أن نقول بأن المتحد هو الروح أو الأب سيرد عليه بنفس الاعتراض الكلامي، ولا يسلم من هذا الاعتراض إلا لقول بأن الاتحاد هو فعل للجوهر المشتمل عن الأقسام الثلاثة.

٢. والقول بأن المتحد هو للجوهر المشتمل على الأقسام الثلاثة يرجع عبد الجبار الرد عليه إلى الرد على الاتحاد الذي عرضناه في مبحث أسباب القول بالتجسد؛ إذ أن النصراني ظنوا أنه بظهور الخوارق على يدي المسيح قد تغير و خرج عن طبيعته الناسوتية، وليس ذلك بلازم، وإلا لزمهم أن يقولوا بأنه تعالى متحد بكل الأنبياء، لظهور الخوارق على أيديهم أيضا، والقوم يرفضون ذلك، فوجب رفض هذا الاعتقاد في المسيح(١).

والقول بأن الاتحاد هو فعل للجوهر دون الأقسام لم يوله عبد الجبار اهتماما، رغم أنه رأي الملكانية؛ إذ أن الاتحاد عندها فعل الجوهر العام(٢).

ويصل عبد الجبار بعد هذا التقسيم إلى رفض كلي للصيغ النصرانية الممكنة، ومبديا تهافتها، وموظفا سبر كل ما يمكن أن تحصيله القسمة العقلية. فمهما كان تعريف الاتحاد، فالله يتعالى عنه، ولا يليق به.

رابعاً: عبادة المسيح

عالج عبد الجبار عبادة المسيح مع الاتحاد، لأن القول بها(مبني على قولهم في الاتحاد و للتأني(٣))، فلم يعبد المسيح إلا اعتقاداً منهم أنه إله، أو حل به الله، وهو ما يرفضه المفكرون المسلمون بالإجماع(٤). وإذا كان للنصارى -كما يرى عبد الجبار- يتفقون على القول بعبادة المسيح، فإنهم يختلفون في حقيقة المعبود منه وطبيعته، ويصنفهم تبعا كمايلي:

أولاً: فقسم يقول إن المسيح جوهر واحد، وشخص واحد، وأقوم واحد، وهم فرقتان:

١. اليعقوبية تقول: إنه إنسان وإله، وإن كان جوهرًا واحدًا، لكنه إنسان من وجه، إله من وجه.

٢. الوليانية(د) تقول: إن المسيح هو إله من حيث هو إنسان، ولا يعقل لاهوت إلا من هذا الوجه الذي هو ناسوت.

(١) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج١ ص١١٥.

(٢) المصدر السابق.

(٣) عبد الجبار، لمقى، ج٥، ص١٤٦.

(٤) لشرقي، الفكر الإسلامي في الرد على النصراني، ص٣٤٦-٣٥٠.

(٥) الوليانية نسبة إلى القديس غريغوريوس (Grégoire)، مبشر أرمني في القرن الرابع الميلادي، راجع حول ذلك: Daniélou et

Marrou, Nouvelle Histoire d'eglise, t1, pp324

وهاتان الفرقتان تقولان إنه يعبد في الحقيقة (١).

ثانياً: وقسم يقول: إن المسيح جوهران اثنان: لاهوت و ناسوت معا، وإن اختلفوا فيما بينهم إلى قسمين، كما يلي:

١. فالنسبورية تقول: إن إرادتهما واحدة.

٢. والملكانية تقول: إنه ذو إرادتين (٢).

ورغم أن النصارى قد اختلفوا في المعبود من المسيح، وفي الوجه الذي يعبد، إلا أنهم أظبقوا مجمعين على للتدين بعبادة المسيح.

ورد عبد الجبار على عقيدة عبادة المسيح يعتمد على الانتقادات التالية:

أولاً: أول ما يشير إليه القاضي أن هذا التعبد (مبني على قولهم في الإتحاد والتأنس) (٣)، فكان ذلك يعني منهجياً أن نقد التجسد والرد عليه فيه إبطال عقيدة عبادة المسيح؛ فلما استحال التجسد لتعالى الله عنه، لم تصح عبادتهم للمسيح اعتماداً على أنه إله بظهور الخوارق عليه التي ظهرت عليه، لأنها لا تزيد عن كونها معجزة كمعجزات باقي الأنبياء عليهم السلام، ولا توجب له تأليها للمسيح، وإلا وجب لباقي الأنبياء، فوجب سلبه إذن عن المسيح، وهذا ما يبطل (ما يذهبون إليه من أن المسيح يعبد ويخلق الأجسام، ويرزق، وينعم، وأنه الخالق للعالم، والمستحق للعبادة) (٤).

ويربط عبد الجبار العبادة بالنعم والإنعام، إذ العبادة لا تستحق إلا (بقدر من النعم عظيم أن توازنها نعمة) (د). ولا وجه للمقارنة بين نعم المحدثات كالاتسان وبين نعم الله، فبينهما فروق كثيرة، ومنها ما يلي:

١ - أن الله هو الأصل، فهو خالقها وواهبها، ونعم المحدثات ليست كذلك، فهي حيازة فقط.

٢ - أن نعم الله من الكثرة، بحيث لا يمكن إحصاؤها، ونعم المحدثات مهما كثرت، يمكن إحصاؤها.

٣ - لما كان الله هو أصل للنعم كلها، فهو الخالق والواهب لها، فنعم غيره نعم منه أيضاً، وأما هذا للغير المنعم فهو مالك لها، لا غير (٦).

وبتعداد هذه المفارقات يظهر أن (هذه الوجوه يستحيل حصولها إلا للقديم تعالى، فيجب

(١) عبد الجبار، لمقى، ج ٥، ص ١٤٧.

(٢) المصدر السابق، ص ١٤٦. بقصد بذلك بالأولى النسبورية، وبلثانية الملكانية، وسنهتم بمناقشتها مع المسيولوجيا لاحقاً.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق، ص ١٤٧.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق، ص ١٤٧-١٤٨.

أن يحظى باستحقاق العبادة دون غيره^(١)، فالعبادة لا تكون إلا لله شكرا لإنعامه؛ إذ (أن العلم بحسن شكر المنعم، وبأن المنعم يستحقه، وأنه يجب على المنعم عليه، ضروري في كثير من الأحوال)^(٢).

ويبدو من خلال هذا التحليل التنفيذي أن العبادة في نظر عبد الجبار لا تجب إلا لله تعالى، وقد استحقها بخلقه وإنعامه^(٣).

ثانياً: يرفض عبد الجبار عبادة المسيح مع أنه جسم في الحقيقة، والذي من خصائصه -أي للجسم- عدم القدرة على فعل النعمة والخلق والحياة والقدرة، فكيف يصح أن يفعل ما يستوجب به العبادة على الأجسام الحية، فهو لا يستطيع أن ينعم عليها الإنعام الذي تستحق به العبادة؟^(٤).

وعبد الجبار في رفضه لعبادة المسيح، لا يفرق في ذلك بين رأي النساطرة وبين رأي اليعاقبة، إذ أنها كلها غير معقولة، ومرفوضة.

فمن قال: إنه إله حق، وإن الجوهرين قد صاروا واحداً، أدى قوله هذا -كما يرى عبد الجبار إلى (كون الإله جسماً محدوداً أكلاً شارباً)^(٥)، إذ اللاهوت على رأيهم قد مزج للنسوت، والذي من صفاته الأكل والشرب كما هو مشاهد، وهو ما يتناقض مع التوحيد، إذ أن ذلك يوجب أن يكون الإله محتاجاً محدثاً.

وأما من قال: إنه جوهران وطبيعتان، فيبطله أن ذلك يوجب أن يصرفوا العبادة إلى اللاهوت دون النسوت، وهو ما يبطل قولهم في أن المعبود هو المسيح، إذ يلزمهم أن يكون المعبود هو الأفتوم الإلهي، وفي كلا الحالتين عدول عن القول بأن المعبود هو المسيح، كما يلزمهم أن الإله كائن من النطفة، أو مولود من مريم على ما يذهبون إليه^(٦).

و ثمة قول ثالث للنصارى في المسيح يرى أنه لا يعبد لأنه لاهوت، لو اتحد به لاهوت، ولكن لكونه الوسيط بيننا وبينه^(٧).

وفي مناقشة القاضي لهذا القول، يستدل بما استدل به على إبطال التجسد الذي تعرضنا له سابقاً، فإذا حسنت عبادة المسيح لأنه وسيط بين الناس وبين الله، لزم أن تحسن أيضاً عبادة الأنبياء جميعاً وعبادة كل من عظمت نعمته، فليس لهم أن يخصوا المسيح بالعبادة

(١) المصدر السابق، ص ١٤٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق، ص ١٤٧.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق، ص ١٤٩.

(٧) المصدر السابق.

فلقول عبادة المسيح في نظر القاضي ينم عن جهل النصراني بالعبادة ومستحقها، وعدم التفريق بينها وبين الشكر؛ فالعبادة لا يستحقها إلا الله تعالى، فهو المنعم الذي لا تحصى نعمه، وأما الشكر والعبادة والمدح والتعظيم فيكون لله وللمحدثات معا.

والمعنى الوحيد الذي يراد عبد الجبار يستقيم في حق المسيح هو الشكر، والذي استحقه بقيامه بوظيفته ورسالته الدينية(٢).

٥ - تاريخ القول بالتجسد

نكرنا أن عبد الجبار كان يرى في العقائد النصرانية نتيجة تكوينية لظروف مختلفة سياسية وثقافية، كالإرهاب الثقافي الرومي للمسيحيين، والفلسفة الدينية الشرقية(٣)، وهنا نريد إثبات قضايا جزئية من هذا التراث أسهمت في تكوين المسيحولوجيات النصرانية، ومن ذلك:

١. الوثنية الرومية

٢. الفلسفة اليونانية.

أولا: الوثنية الرومية

يري عبد الجبار أن القول بالهية المسيح عليه السلام هو نتيجة تكوينية لأفكار وثقافات وثنية شرقية، يقول: (لم يكن هذا بالبعيد عن الروم، لأن من اعتقد في الكواكب وهي جماد موات أنها أرباب وتنفع وتضر لم يبعد عنهم أن يقولوا في إنسان حي عاقل مميز قد قيل لهم إنه كان يحي الموتى، وإبه إله، وإبه وأبوه وزوجته خلفوا الكواكب، وكان هذا سهلا على أهل المغرب، ألا ترى أن القبط ومن بمصر كانوا يعتقدون إلهية فرعون، وأنه لا إله لهم غيره(٤))، فالقاضي يضاهي بين قول النصراني وقول الروم واليونان في الكواكب، ويضاهي بينهم وبين قول القبط في فرعون.

ويظهر من هذا التحليل أن عبد الجبار يجعل من أسباب اندثار للفهم الديني الصحيح للعقائد المسيحية أنها فهمت أو أفهمت بمفاهيم وثنية، جعلت التوحيد يتلاشى جيلا بعد جيل(٥).

(١) المصدر السابق، ص ١٥٠.

(٢) المصدر السابق

(٣) راجع الفصل الرابع، مبحث النقد التاريخي والمقارن للإلهيات النصرانية، حيث تم تفصيل وتحليل العوامل التاريخية والثقافية لتكوينية الكلمة وراء القول بالإلهيات النصرانية.

(٤) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١٦٢.

(٥) المصدر السابق، ص ١٥٠.

ثانيا: الفلسفة اليونانية

يربط عبدالجبار بين النظريات المسيحولوجية والأفكار الفلسفية السائدة في الحيز الثقافي الرومي، ليكشف عن مضاهاة النصارى للذين كفروا من قبل، ويتضح لديه تقارب النظرية التثليثية المسيحولوجية ونظرية هرمس التثليثية، يقول: (وهذا التثليث الذي للنصارى قد كانت فلاسفة الروم تنحو نحوه من العقل والعقل والمعقول تصير شيئا واحدا، ويقولون: هو من المثلث، وهو من فيلسوف قديم) (١)، فالنثرات اليوناني الرومي يقيم أيضا علاقات تثليثية بين ثلاثة أقاتيم هي واحدة في الجوهر لا أكثر، والعلاقة بينها علاقة تولد، وليست كالولادة المعروفة، وهو ما جعل القاضي يؤكد أن قول النصارى في تأليه المسيح والتجسد، واتحاد الإبن أحد الأقاتيم بالإنسان عيسى هو تعبير أمينوسي عن الإلهيات النصرانية، وتفسير لعقائد الاناجيل تفسيراً هلينياً.

ونؤكد أن نظرة القاضي التكوينية لم تؤسس إلا بعد فحص الإمكان التاريخي- الجغرافي لهذا التكوين، ليصير ممكناً ومنطقياً وواقعياً وتاريخياً (٢).

إن النقد الحديث صار موقفاً كالقاضي أن عقيدة التجسد امتداد للفكر الوثني الرومي القديم، ذلك الفكر الذي تأسس على فكرة الاتحاد الإلهي وتأليه الإنسان الذي ساد في الفكر الشرقي القديم للمصري والسوري واليوناني، وغيره (٣).

وأهم ما يميز التحليل النقدي المعاصر عن عبدالجبار أنه يصور الحواريين بالسذج الذين لم يتمكن منهم عقيدة المسيح، بينما يرى عبد الجبار أنهم كانوا على علم وتقوى، وأن هذا للتأويل لم يتم إلا بعد هلاكهم إثر الإضطهاد المتعاقب لهم كما توضح في تحليل العوامل السياسية المساعدة على تغيير الإلهيات في الفصل السابق، ولا يخفى أن تلك أعقل، إذ أن الإضطهاد المتعاقب والذي دام زمناً طويلاً كان أعون على اندثار أفكار المسيح، واختفائها بين الأفكار الوثنية (٤).

ثانيا: الرد على النظريات الخاصة في التجسد

أدرك القاضي في رده على التجسد أن النصارى لا يتفقون في جزئيات تلك النظرية العامة، فعمد إلى الملكانية والنسطورية واليعقوبية، وخصها بنقد إضافي، نبينه كمايلي:

- (١) المصدر السابق، ص ١٦٩. حيث يقصد بالثلاثة ماكان معروفا عند الروم من فلسفة أفلوطين ولمينوس.
- (٢) راجع ما أثير حول نقد قنبري والمقارن للإلهيات في الفصل السابق، حيث تعرضنا لظروف هذا القنبر.
- (٣) جببر، مسيحية نشأتها وتطورها، ص ص ٧٠-٧٤.
- (٤) ديورنت، قصة لحصارة، ج ١١، ص ٢٦٤، ليمار وجانين، تاريخ الحضارات- روما، ج ٢، ص ٦٢٦، وأيضا: جببر، المسيحية ص ص ١٠٨-١١١.

١ - نظرية الملكانية

سبق أن أوضحنا للمسيحولوجيا الملكانية في المبحث الأول من هذا الفصل، وقد أثار عبد الجبار حولها للنقد التالي:

أولاً: مناقشة الاتحاد من حيث الإرادة

رأينا أن الملكانية ترى أن الله قد اتحد بالمسيح بمعنى أن مشيئة للقديم سبحانه غير مشيئة المسيح عليه السلام، فهما إرادتان مختلفتان، وهو ما يلقى رفضاً لدى عبد الجبار، فالقول بأن إرادة القديم وإرادة المسيح مختلفتان، سي طرح إشكالات على مستوى التصور، إذ أنه يفترض أن الإرادتين ترغبان نفس الرغبة، كما تكرهان نفس الكراهية، وهو ما لا يصح، إذ أنه (من حق كل قادرين أن تصح عليهما الإرادة و المشيئة، أي لا يتمتع أن يريد أحدهما خلاف ما يريده الآخر، ولا يتمتع أن يكره أحدهما ما يريده الآخر، كما لا يتمتع اختلاف دواعيهما في الأفعال)^(١)، فبأن الناسوت أراد النوم، وأراد اللاهوت القيام بمعجزة، فأى الإراديين أحق بالتفديد؟.

ولا يمكن للنصارى في نظر عبد الجبار السكوت عن ذلك، وإلا، وجب القول بأن إرادتهما تتفقان أبداً، حتى يصح على كل واحد منهما من الفعل ما يصح من الآخر، وهو الأمر الذي لا يلبث أن يتهاقت، إذ أن من حق القادر أن يختص بإرادة خاصة، يستطيع بها مخالفة غيره، لإختلاف الدواعي .

إن القول بأن هاتين الإرادتين دوماً متفقتان يفضى بنا إلى محالات، ويفضى بنا إلى مخالفات للأسس العقدية الكلامية؛ فالإرادة - كما يلاحظ القاضي - من لوازمها العلم بالشيء المراد وأسباب تفضيله، وهو ما يحق له تعالى فالله عالم بكل المحدثات وأسبابها^(٢). والمسيح بإنسانيته لا يتأتى له من العلم إلا القليل، وهو ما يجعل دواعيهما وإرادتهما تختلفان، لإختلاف علمهما، يقول: (و قد علم أن القديم عز و جل عالم بنفسه، يعلم ما سيكون في المستقبل من مصلح و غيرها، والمسيح بعلم بعلم، و كما لا يجب أن يعلم كل ما يعلمه القديم تعالى، فلذلك لا يجب أن يريد كل ما يريده)^(٣)، و تتجلى نزعة الاعتزالية من جديد، فالله عالم بنفسه، والإنسان عالم بعلم؛ فكان علمه منته ومحدود.

ويظهر أن الرد والمواقف للمعمدة متلازمان أبداً، ولم يكن ذلك عائقاً للبحث، بل كان موجهاً له وهادياً له.

(١) عبد الجبار، لمقى، ج ٥، ص ١١٧

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

ويجر هذا الموقف الملكاني عبد الجبار إلى التحري عن مفاهيم دقيقة؛ فالمسيح في إرادته، لا يخلو من أمرين:

١. قد يكون شائيا لكل ما شاءه الله
٢. وقد يشاء حالا بعد حال بحسب ما يشاء الله تعالى(١).

١ - أما للقول بأن المسيح قد شاء كل ما قد شاءه الله تعالى فيتعارض مع الاعتقاد في الصفات وخاصة الإرادة؛ إذ يلزم أن يكون الله في هذا الحال ليس مريدا لكل ما يشاؤه، ويريد الأمور التي هي من فعله، كما يريد التي هي من فعل العباد على الترتيب(٢). فإذا كان الأمر لله، فكيف نقول إن المسيح يريد ما أراد الله؟، وهو ما يتناقض مع مسلمات عقيدة أخرى، كتأثير الله في الكون، وإشكالية القضاء والقدر الإلهيين، إن في الإسلام، وإن في النصرانية. إن عبد الجبار يريد إثبات تهافت وتناقض عقائد الملكانية، وأنها قيلت على وجه لا يعقل.

٢ - أما للقول بأن المسيح يشاء حالا بعد حال، بحسب ما يشاؤه تعالى، فيرده عبد الجبار لإفضائه إلى تناقضات ولوازم غير معقولة، ذكر منها مايلي:

١. (فإن كان قد شاء الله وقدر ما بداله، ثم شاء عيسى ما كان قد شاءه الله، فهو في ذلك الحال شائيا لنفسه، فكيف يقال بأنه اتحد بمعنى اتحاد المشيئة؟)(٣)، فالقول بأن الأمر كله لإرادة الله يجعل النقد يتساءل عن وجه تعلقها بالإرادة الثانية؟ وما الداعي لذلك؟

وكلها أسئلة تبتكت الخصم وتفحمه، وتتحو إلى الإبانة عن فساد عقائده في صيغة التجسد.

ويبدو من هذا العرض أن عبد الجبار ينهج طريقة التعريفات، فيحلل المصطلحات بحثا عن أبعادها الدينية والفلسفية، ليدرس بعد ذلك بطريقة الإلزامات ما يمكن أن تفضي إليه من محالات.

٢. إن القول بأن التجسد موافقة في المشيئة للتقديم لا يمكن أن يفهم منه سبب جعله خاصة لعيسى، فإذا كان التجسد هو موافقة لله في إرادته، فكل من وافق الله في إرادته لمكن أن نقول فيه أن الله متجسد فيه، (فهذا القول يوجب أن في سائر الأنبياء مثل قولهم في عيسى، وأن يكون متحدا بجمعهم)(٤)، وليس الأمر قاصرا على الأنبياء فقط، (بل لا يمتنع أن يكون في المكلفين من يعلم للمصالح ويشاء ما شاءه الله من الطاعات وغيرها، فيجب أن يكون

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق، ص ١١٨.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق، ص ١١٥.

فما يرفضه عبد الجبار في صيغة الملكانية، هو تخصيصها عيسى بالاتحاد، مع أنه موافقة في الإرادة فقط، وهو ما يسمح باتحاد غيره، ويبين ذلك بطريقة السبر والتقسيم، فيحلل الصيغة إلى عناصرها الأولية الممكنة، ليدرسها بعد ذلك بطريقة الالتزامات، كمايلي:

فإثبات الاتحاد للمسيح أصل،

والعلة، أن وافق الله في الإرادة،

فيلزم أو يجب إثبات هذا الوصف في كل فرع تتوفر فيه هذه العلة، فيثبت في باقي الأنبياء، إذ أن هذه العلة تتوفر فيهم أيضا، فهم يوافقون القديم في إرادته.

ثانيا: مناقشة الاتحاد من حيث الذات:

تقول الملكانية إن اللاهوت اتحد بعيسى، بمعنى أنه حل فيه، وسيكون هذا القول محل مداخلة ونقد مختلف الأشكال.

وتبدأ مداخلة القاضي بطريقة التعريفات، فيحدد الاصطلاحات أولا، ثم يحلل محتوى الألفاظ إذ الحلول له معان مختلفة وأنواع متباينة، ثم يستخدم السبر والتقسيم بعد ذلك، فالحلول:

إما حدوث العرض في الجوهر،

وإما انتقال كانتقال الجوهر، وإضافة الانتقال إلى الجوهر لها دلالة، إذ أن

الانتقال لا يصح على ما لا حيز له - كما يفيد علم الكلام الإعتزالي - (٢).

ومهما يكن التعريف الذي يرتضيه النصارى، فإن عبد الجبار يرفضه، إذ تنتج عن ذلك إلتزامات باطلة، ومن ذلك:

١. إن القول بأن الله حل فيه وانتقل فيه يقتضي أن الله جوهر، إذ الانتقال من خصائص الجوهر. والبحث الكلامي يؤكد أن الله يستحيل أن يكون كذلك، وإلا صار محدثا، إذ أن كل جوهر متحيز، وكل متحيز محدث (٣).

٢. والقول بأن الله (حل فيه، وحدث كحدث العرض، فهذا يوجب حدوثه) (٤)، على أن الانتقال إذا استحال عليه، فالحدث لولى أن يستحيل عليه، لأن حدوث الموجود أكثر استحالة من انتقال ما ليس بجوهر (٥).

ويظهر من تتبع هذا التحليل أن للقاضي يوظف المفاهيم الطبيعية من انتقال وحيز وجوهر، كما هي معروفة في درس الفلسفة الطبيعية في عصره، وهو ما يكشف عن تعامل

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق، ص ١٢٦.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

ويكشف التحليل الكلامي أن استقراء الموجودات التي تقبل الحلول نوعان، وهي:

١. فنوع لم يكن (موجودا من قبل لا فيه، ثم صار فيه) (١).

٢. ونوع (لم يكن موجودا من قبل أصلا، فحدث فيه) (٢).

وهو ما يستلزم مناقشة لكلا الاحتمالين.

ولما كان الله موجودا قبل عيسى كان ذلك يعني أن اتحاده -تعالى الله عن ذلك- من للنوع الأول، أي أنه لم يكن موجودا من قبل لا فيه، ثم صار فيه.

ويؤكد عبد الجبار أن هذا القول يلزم عنه لولزم كثيرة فاسدة، منها أن الحلول لا يحصل إلا لمعنى سواء، كالحاجة والكمال، وغيره، وهي سبب أو غاية الحلول. ولا يمكن تجنب ذلك لو العدول عنه، فالحلول قد يكون لضعف أو حاجة أو غير ذلك، وهو ما يستحيل على الله.

ترى بماذا يمكن أن يرد عبد الجبار لو سمع مقالة النصارى المعاصرين، أن الإنسان لم يصر إليها، بل الله هو الذي تفضل بلطفه، فاتحد بالمسيح (٣)!!!؟.

ولا يمكن بحال -حسب عبد الجبار- أن نخرج عن هذين الاحتمالين لمعنى الإتحاد، كأن نقول: (أنه اتحد به لأعلى وجه الحلول، ولا على سبيل المجاورة) (٤)، فالتوظيف اللغوي للألفاظ يقتضي إلتزام بمعناها اللغوي، والأصار لغوا، أو إعمالا للفظ في ما لا يفيد، فكون الشيء (في غيره لا يصح أن يثبت إلا على وجه معقول، فكما يجب إبطال كل قول يوجب إثبات ما لا يعقل، كذلك يجب إبطال القول بوجود الشيء في الشيء على وجه لا يعقل) (٥)، ولا يصير أمرا معقولا إلا إذا أمكن التلليل عليه.

ويخلص عبد الجبار إلى أن مقالة الملكانية قد قيلت على وجه لا يعقل، فهي توظف ألفاظا، ثم تفرغها من معانيها، من غير دليل ولا قرينة، والمعقول الإلتزام بأحد الحلين التاليين:

١. فإما أن لا يكون الحلول أصلا،

٢. وإما أن يكون الحلول، وتكون معه لولزمه من حيث مجاورة، وهو ما يستحيل في

حقه تعالى بدلالة الإلتزام، إذ ذلك من خصائص المحدثات، فالله سبحانه موجود لا في محل، و ليس على الوجه الذي توجد عليه المحدثات من جوهر وعرض.

(١) المصدر السابق، ص ١٢٧

(٢) المصدر السابق.

(٣) Monnot, Islam et Religions, p243.

(٤) عبد الجبار، المقتضى، ج ٥، ص ١٢٧.

(٥) المصدر السابق.

وفي كلا الحالتين يخلص القاضي إلى تهافت هذا للرأي.

فكل قول بأنه تعالى حال في عيسى لا بالمجاورة ولا بالحلول هو غير مقبول، إذ أن إثباته تعالى موجود لا في محل، هو نفي لكل تلك للمجاورة، وحتى لو كان ذلك على وجه لا يعقل (١).

ويخلص عبد الجبار إلى تناقض مسيحيولوجيا الملكانية، وقد أبدى مهارة في تطبيق مناهج المسلمين في الرد على النصارى.

٢ - نظرية النسطورية

تقول للنساطرة إن الله اتحد بعيسى بمعنى أنه مزاجه و جاوره و اتخذته هيكلًا و محلاً، و صارت مشيئة عيسى مشيئة له (٢).

وقد أثارَت هذه التصورات والمفاهيم تساؤلات مختلفة عند القاضي عبد الجبار، فخصص لذلك فصلين نقديين، أحدهما للإرادة، والآخر للذات (٣)، نطلهما كما يلي:

أولاً: مناقشة الإتحاد من حيث الإرادة

إن الحديث عن الإرادة عند الإنسان ينجر عنه تحليل لهذا المفهوم وتعلقاته، فالإرادة من حيث هي مشيئة حالة في بعض الإنسان، ولهذا تنسب إليه، وإلا لم يكن لها تعلق به واختصاص. فإذا كانت إرادة المسيح هي إرادة الناسوت عيسى، فهي حالة في بعضه، إذ أنه لا يجوز أن نوجب هذا الحكم لله، إذ أنه لا يختص ولا يتعلق به، كما أنه يوجب أن سائر ما يحل في قلب للناسوت وما يتصف به يتصف به الله تعالى عن ذلك (٤)، كما يلزم أن يكون جاهلاً بجهل لو وجد في قلب الناسوت، ومشتبهاً لما يوجد في قلب الناسوت، ويلزم كونه ظاناً نادماً إن كان للناسوت نادماً، وكل ذلك يستحيل عليه تعالى (٥).

ولاختصاص مشيئة عيسى بكونها مشيئة لله، يطرح سؤالاً عند القاضي؛ فلم صارت مشيئة المسيح فقط مشيئة للرب من بين مشيئات الأنبياء وللعباد مع توفر نفس العلة؟

فإذا اتحد لله بعيسى تم لعة الشكر أو الاصطفاء أو الصلاح، فإن الأنبياء يشاركونه فيها. وقياس للطرد يقتضي أن نحكم لمشيئتهم بما نحكم على مشيئة عيسى

(١) المصدر السابق، ص ١٣٠.

(٢) مسبحي وجبر، ملحق فلسفة التفكير الديني بين الإسلام والمسيحية، ج ٢، ص ٣٠٥ وراجع: عبد الجبار، المقفى، ج ٥، ص ١٢١.

(٣) عبد الجبار، المقفى، ج ٥، ص ١٢١.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

عليه السلام، وهو ما لا ترتضيه النساطرة (١).

والقول بأن مشيئة المسيح هي مشيئة الله، يجيز لنا أن نحكم بكونه (تعالى مريدا للقيح و مريدا كارها للشئى الواحد إذا أراد زيد وكرهه عمرو، بل يوجب صحة كونه عالما جاهلا، وما أدى إلى ذلك يجب فساده) (٢)؛ فالمسيح يحب ويكره ويرغب في أشياء ويحزن ويفرح ويعلم ويجهل، فهل نحكم بذلك كله لله؟.

ولم يخف عبد الجبار في هذا النقد اعتزاليته، إذ أن الله لا يريد القبيح، جريا على مذهبهم، وإلا فإن الله مريد للخير، كما هو مريد للشر كله.

ولهذا القول أبعاد عقديّة خطيرة تجعل من هذا الرأي مستحيلا، فعيسى عليه السلام باعتبارها انسانا، له تاريخ ميلاد، وهو ما يجعلنا نفر أن الله تعالى مريد للأمور كلها بإرادته قبل ذلك للتاريخ. وإلا، فمن خلق العالم وأوجد المحدثات؟

إن عبد الجبار يؤكد على تمايز الإرادة الإلهية عن إرادة عيسى المسيح، ويبطل كونه مريدا لذلك بإرادة المسيح، وإلا فهو ليس بموجود حي (٣)، إذ أن من خصائص المحدث الحي الإرادة، ولله المثل الأعلى، وعليه فالله مريد بإرادة لا في محل حسب للتصور الاعتزالي، ولا يعقل أن يقال إنه عز وجل يريد بإرادة حي آخر، إذ الشاهد يكذب ذلك، (وما أوجب ذلك في حال يوجبه في كل حال، من حيث علم أن تعلق العلل بما يوجب للحكم له لا يتغير) (٤).

ثانياً: مناقشة الإتحاد من حيث الذات

يفسر النساطرة الإتحاد بأن الله (مأزج عيسى وجاوره واتخذ هيكلا ومحلا) (٥)، وهو ما يشكل مادة ثرية للنقد الإسلامي.

وأول ما يطرحه للقاضي أن حقيقة هذه الأفعال للممازجة والمجاورة واتخاذ الهيكل والمحل إنما تصح بين الجواهر والأجسام (٦)، وهو ما يستحيل في حق الله تعالى، إذ أنه ليس بجوهر ولا بجسم، كما يدل للتخريج الكلامي بدلالة الإلتزام، ولو كان جوهرًا، لأخرجه ذلك من أن يكون لها قديما، ولا يعقل خلقه للأجسام (٧).

(١) المصدر السابق، ص ١٣١.

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق، ص ١٣١-١٣٢.

(٤) المصدر السابق، ص ١٣٢.

(٥) المصدر السابق، ص ١٢٣ صبحى و جبر، ملحق فلسفة التفكير الدينى بين الإسلام والمسيحية، ج ٢، ص ٢٩٨.

(٦) المصدر السابق.

(٧) المصدر السابق، ص ١٣٠.

ويدرك عبد الجبار أن النصارى تتخلص من هذه الإلزامات، فتقول إن المجاورة والممازجة تقع منه على صفة غير الصفة المعروفة من الجواهر، وهو ما يجعله يقرر أن التوظيف اللغوي ينجر عنه الإلتزام بمعنى الألفاظ، إذ (المجاورة لا تعقل الا من هذا الوجه، ولا تصح إلا في الجواهر) (١)، فهو يرفض كل تأويل مجازي أو عقلي لتلك الألفاظ، إذ أن الاختيار للغوي ينم عن قصد صاحبه.

ويلاحظ عبد الجبار أنه لا يمكن بحال تأويل الاتحاد، كأن نقول إنه تعالى في كل مكان من غير مجاورة، ونريد بذلك التدبير أو معنى مجازيا آخر، إذ أن هذا معقول المعنى معلوم المجاز، وليس كذلك قول النساطرة، فهم يريدون بالاتحاد الحقيقة، ولذا لم يعلنوا عنه إلى لفظ آخر، ويشرح ذلك موضحا أن مثلهم كمثل أن تقول: (الله متحد بالمجاورة، ومختص بجسم عيسى في هذا الوجه دون غيره، ثم نقضت ذلك بقولك إنه لا يجاوره كمجاورة للجواهر، وهذا نفي لما أثبتته) (٢).

وتوظيف طريقة الإلزامات، تلزم النساطرة أن لا يخصصوا عيسى بذلك دون غيره من الأنبياء، ويجوزونه لهم، فهم في مقامه نبوة وإخلاصا؛ وهذا الإلزام لا تلتزم به النساطرة، وهو ما يبطل قولهم، ويجعله متناقضا.

ويستخدم القاضي عبد الجبار تقنية استدلالية أخرى، وهي الاستفهام الإستكاري، بغية إفحام الخصم وتسويش عقيدته، حتى لا يقر له قرار على رأي، يقول:
(لم خصصتم عيسى، بأنه اتحد به دون غيره؟
وهلا جوزتم أن يتحد به في وقت دون وقت، بأن يجاوره في حال دون حال؟
وهلا جوزتم كونه مجاورا للجمادات، ومتحدا بها؟
وأي فضيلة لعيسى بهذا الاتحاد مع أن حاله وحال ساثر الأجسام فيه
بمنزلة؟، [...])

ولم صار بأن يكون متحدا بعيسى لهذه العلة بأولى من أن يكون متحدا بالجسم الذي لحياء الله على يده، وفي عين الأكمة الذي أنزله الله على يده؟ (٣).
وكلها أسئلة يطرحها عبد الجبار تبكيًا للخصم وكشفا لجهله.

ويلاحظ عبد الجبار أن للمجاورة معنيين يمكن أن يحمل عليهما مذهب النصارى:

- ١ . فيما مجاورة لكل الإنسان.
- ٢ . وإما مجاورة لبعض أجزائه.

(١) المصدر السابق، ص ١٢٤.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

١ - فأما القول بأن الله يجاور كل الإنسان، فإن عبد الجبار يرفضه، إذ أنه لا يصح أن يكون لله مجاورا لجميع أجزاء الإنسان، لأن ذلك يوجب كونه أجزاء كثيرة، وقد ثبت بالدليل كونه واحدا، كما يوجب أن يكون في حال واحدة وفي أماكن مختلفة، فالتوحيد يقتضي عدم المجاورة (١).

٢ - وأما القول بأن الله يجاور جزء من عيسى، فلا يصح أيضا، إذ يلزم أن يكون هذا الجزء هو المعنى بالاتحاد، وقاصرا عليه، وله من الاختصاص والأفضلية ما ليس لغيره من الأجزاء الأخرى، وهو الذي يظهر عليه المعجز دون عيسى، وهو المسيح والابن والكلمة دون باقي عيسى، وهو ما يبطل رأي النساطرة من أصله (٢).

إن عبد الجبار قد توصل إلى أن رأي النساطرة لا يمكن أن يقبل بحال، إذ أنه يفضي إلى لوازم لا يقبلها النصارى، وهكذا يتأكد مرة أخرى بطريقتي التعريف والإلزام أن مذاهب النصارى لا تستقيم على وجه معقول.

٣ - نظرية اليعقوبية

تقول اليعقوبية إن الله حل في عيسى (بأن صارت مشيئة اللاهوت مشيئة الناسوت) (٣)، وأن (جوهر الإله وجوهر الإنسان اتحادا، فصارا جوهرًا واحدًا) (٤). وعبد الجبار في رده على هذا للرأي اعتمد على نقدين، وهما:

أولاً: الاتحاد من حيث الإرادة

يوضح عبد الجبار أن الإرادة باعتبارها خاصة النفس، لها تعلقات مختلفة باعتبار النسبة، فنقول إرادتي وإرادتك وإرادتهم، فتسبب في كل مرة الإرادة إلى معين، كخاصة داخلية وقسوة تمكنه من الاختيار وغيره، ولها تعلق بصاحبها لا تفارقه أبداً، إذ أن (الجسم لا يصح أن يريد إلا بإرادة تحل في بعضه) (٥)، وبهذا التصور للسيكولوجي للإرادة يلج عبد الجبار مفهوم اليعقوبية حول الاتحاد، بحثاعن منافذه النقدية.

واليعقوبية ترى أن إرادة اللاهوت هي إرادة الناسوت، وهو ما ينتج مشكلات تعريفية - كما يرى عبد الجبار -، إذ تجعل إرادة الله إرادة للمسيح، مع أنها لم توجد في نفسه، وهم بذلك لا يراعون دلالات الألفاظ، كما لا يراعون الخصائص الوجودية للإرادة، إذ أن الجسم لا

(١) عبد الجبار، المقى، ج ٥، ص ١٢٥.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق، ص ١١٩، راجع: صبحي وجبر، ملحق فلسفة التفكير الديني، ج ٢، ص ٣٠١-٣٠٥.

(٤) عبد الجبار، المقى، ج ٥، ص ١٢٥.

(٥) المصدر السابق.

يصح أن يريد إلا بإرادة تحل في بعضه، فإذا صح ذلك لم يجز أن تكون إرادته جل وعز إرادة للمسيح، مع أنها لم توجد في بعضه(١).

ومقارنة الإرادة بالفعل تكشف عن تجانسهما في العلة، فلو صححنا رأي اليعقوبية، وقلنا إن إرادة الله هي إرادة للمسيح، فمن اللازم أن (يصح أن يكون فعله فعلا للمسيح مع أنه لم يوجد من جهته، [...])، كما لا تكون الإرادة إرادة للجسم إلا بوجودها في بعضه، فمن أجاز أن تكون إرادة القديم إرادة له، لزمه تجويز كون فعله محلا له(٢)، فعبد الجبار يعمد في هذا للنص إلى المقايضة بين الفعل والإرادة، فإذا كان لا يصح أن ننسب فعل الله إلى المسيح، فكذلك لا يصح أن ننسب إرادة الله إلى الإنسان، كما لا يصح العكس، إذ أن الإرادة لا تفرق عن الفعل في شيء، ولذا فلا داعي للتمييز بينهما في الحكم.

ويشكل اختصاص عيسى الناسوت بالاتحاد مدخلا نقديا آخر، يقول عبد الجبار: (فلم صارت إرادته، بأن تكون إرادة للمسيح أولى من أن تكون إرادة لسائر الأجسام مع أن تعلقها به كتعلق سائر الاجسام)(٣)، فليس للناسوت عيسى ميزة تميزه عن غيره من الأجساد، حتى يكون له هذا الإختصاص، وإن جعل النصراني سبب ذلك ظهور المعجز على المسيح، لزمهم أن يجطوا الاتحاد خاصة لكل نبي قياسا عليه، وهو ما يرفضه اليعاقبة ولا يلتزمون به.

والإرادة الإلهية - عند عبد الجبار - تنحو نحو الخير فقط، ولا تعلق لها بالقيبح، وهو ما لا يستقيم مع قول اليعاقبة؛ فقولهم إن مشيئة اللاهوت هي مشيئة الناسوت، ينتج عنه أن الله مرید للخير والقيبح، وأن المسيح بإنسانيته سيقع في القبيح من حيث لا يدري، وهو ما يستحيل في حقه تعالى، إذ أنه (يوجب أن يريد أحدهما القبيح من حيث يستحيل ذلك في الله جل وعز)(٤)، وهو إلزام آخر لا يقبله النصراني.

ويرى عبد الجبار أن من لوازم هذا الرأي أن ما يريده الإنسان هو ما يريده الله، (ولا يصح أن يريد أحدهم خلاف ما يريده تعالى، ولا يكره ما يريده، ولا تختلف أحوالهم في ذلك إذا أراد القديم تعالى)(٥)؛ فما أراده للناسوت هو ما أراده لللاهوت، ولو أخطأ فهو خطأ لللاهوت، ولو اشتهى أكلًا، فهي رغبة لللاهوت، وذلك ما لا يتفق مع التوحيد الكلامي.

ثانيا: الاتحاد من حيث الذات

يرى لليعقوبية أن (جوهر الإله وجوهر الإنسان اتحادا، فصارا جوهرًا واحداً، أقنوما واحداً، طبيعة واحدة)(٦)؛ فالإتحاد امتزاج ماهوي بين الجوهرين، ليصيرا جوهرًا واحداً.

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق، ص ١٢٧، وصحفي و جبر، ملحق فلسفة التفكير الديني بين الإسلام والمسيحية، ج ٢، ص ٣٠١-٣٠٥.

وهذه المقالة أثارت ردودا عنيفة من الفكر الإسلامي، إذ هي - في نظره - أبعد في الضلال، فقد أجازت امتزاج واتحاد للذات الإلهية بالجسم والمحدثات؛ فينتج عنه أن الله جسد، ويقبل مخالطة الأجساد؛ فاليعقوبية قد أغرقت في التجسيد، وهو ما يفسر استفادها جهود النقد الإسلامي في الرد عليها(١).

وعبد الجبار أفاض في الرد عليها؛ فالقول بأن جوهر الإله وجوهر الإنسان صارا جوهرًا واحدًا يمكن أن يعترض عليه في نظره من جهات مختلفة، ومنها مايلي:

أولاً: (أن الشئيين يستحيل أن يصيرا شيئًا واحدًا في الحقيقة، كما يستحيل أن يصير الشيء الواحد شيئين)(٢)؛ فالشيء له خاصة للتمايز عن الغير، ولا يمكنه بحال الامتزاج الماهوي به. صحيح أنه يمكنه الاختلاط، ولكن التمازج الماهوي هو ما لا تقبله فلسفة عبد الجبار الطبيعية والإلهية.

ثانياً: (أن اللاهوت لو جاز له أن يتحد بالناسوت ويصير شيئًا واحدًا، لجاز أن يصير الجوهران بالمجاورة جوهرًا واحدًا، [...])، فإذا بطل ذلك، ولم يؤثر تعلق الشيء بغيره في هذا الباب على اختلاف وجوه التعلق فيه، بطل القول بأن اللاهوت باتحاده بالناسوت صار شيئًا واحدًا(٣)؛ فعبد الجبار بطريقة التعريفات يلزم النصراني أن كل مجاورة هي اتحاد، وعليه فكل متجاوران فهما متحدان، وهو ما يلزم القول بالاتحاد مع كل الناس بدلالة الإلتزام، وهو عين ما يرفضه النصراني(٤).

ثالثاً: يلاحظ عبد الجبار أنه (يجب على هذا القول أن يكون للمسيح قد صار بعد ما كان محدثًا قديماً باتحاد اللاهوت فيه، ويستحيل أن يصير المحدث قديماً، كما يستحيل أن يصير القديم محدثاً)(٥). فالقول بأن الله القديم قد اتحد بالناسوت المحدث هو جمع بين النقيضين وتغيير للماهياتين بما لا يتفق مع طبيعتيهما؛ فلا القديم يصير محدثًا ولا المحدث يصير قديماً، وفي ذلك مناقضة بدلالة طريقة التعريفات.

ويظهر من هذا النقد أن عبد الجبار يرفض تعريف اليعقوبية للاتحاد، إذ بدا له أن طريقتي الإلزام والتعريفات لا يمكنهما بحال أن تقبله، والعقيدة لا تؤخذ إلا بالعقول كما تبين من قبل.

ويمكننا الآن أن نقيم جملة ردود عبد الجبار على مسيحولوجيا للفرق النصرانية

(١) لشرفي، الفكر الإسلامي في الرد على النصراني، ص ٣٦٩.

(٢) عبد الجبار، المقنى، ج ٥، ص ١٢٧.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق، ص ١٢٧.

(٥) المصدر السابق، ص ١٢٨.

المختلفة، فقد تعامل معها على أساس أنها نسق استدلالى كلى ومترابط، ينظر إليه بعين النقد من زاويتين:

١. أن التجسد نظرية عقديّة متكاملة لها مسلماتها، ومصادرها، وهو مايسمح بفحص تناقضها، واختلافها الداخلى، كأنها نسق رياضى؛ فالمفاهيم المسيحولوجية هي الكائنات المنطقية، والتقريرات للعقدية هي العلاقات الكامنة بين هذه الكائنات. والرد مختص بفحص هذه العلاقات، إثباتا ونفيا، صحة وخطأ، إسلاما وكفرا. فنفحص النظرية على أنها كل متكامل، ليكتشف التناقض و التضارب، واللامعقول فيها.

٢. أن التجسد نظرية يفترض فيها الاتساق مع المعقول والوجود، بل المعقولة، وهو ما يسمح بإحكام للعقل في فحص هذا الاتساق مع المعقول، ولذلك أدرج القاضي القياس في جملة أدوات الاستدلال والنقد؛ فالمقايسة تفترض الاتساق في الوجود، وتكرر النتائج والأحكام وأطرادها، بتكرر العلل.

وهاتان الزاويتان قد سمحتا لعبد الجبار بإعطاء تصور عقلى ونقدي متكامل للتجسد، وفحص اتساقه، ومخالفاته للمعقول. ويبقى علينا أن نتناول العنصر الثانى من المسيحولوجيا، وهو الصلب.

المبحث الثالث

١٥٥

على عقيدة الصلب

لم تحظ عقيدة الصلب باهتمام كبير من المفكرين المسلمين، إذ أن أغلبهم لم يتناولها بالنقد، ويبدو أن مرد ذلك إلى عدم إيمانهم بصحة الأناجيل، فمشكلة الصلب هي مشكلة نقلية تاريخية قبل كل شيء، ويعنى هذا أن نقد الكتاب المقدس كفيلا بأن يسقط كل مصداقية لهذه العقيدة (١).

وقد أولى عبد الجبار عقيدة الصلب أهمية، فعرض لها

(١) لشرقي، الفكر الإسلامى في الرد على النصرى، ص ٣١٢-٣١٣

في كتابه المغني(١)، وأفاض فيها في كتابه التثبيت(٢). والقاضي في تحليلاته للصلب كان واعيا بأن الصلب عند النصارى ليس مجرد واقعة تاريخية، وإنما هو نظرية عقديّة لها خصائصها، ولم تعد من وجود اختلافات بشأنها بين الفرق النصرانية المختلفة(٣)، كما يلي:
١. فالنسطورية تقول: (إن الصلب وقع على المسيح من جهة ناسوته لا من جهة لاهوته)(٤).

٢. والملكاتية تقول: (إن الصلب وقع على المسيح بكماله، والمسيح هو اللاهوت و الناسوت)(٥).

٣. واليعقوبية فيقولون: (إن الصلب والقتل وقعا في الجوهر الكائن من الجوهرية، اللذين هما الإله والإنسان، وهو المسيح في الحقيقة)(٦).
والخلاف في ذلك راجع إلى قولهم بالتجسد، كما سبق عرضه(٧).

ويبدو من عروض عيد الجبار أنه كان على وعي بالتاريخي والتأويلي من قضية الصلب، كما يلي:

١. فالتاريخي من الصلب هو إثبات وقوع والصلب على شخص يدعى للمسيح عيسى، وعده مسلمة وحقيقية تاريخية.

٢. والتأويلي هو التفسير للنصراني المدرسي لتلك الحادثة، ومعناه في العقيدة، أن يفسر على أنه قتل للجوهر الجامع، أو للناسوت أو غير ذلك، فداء للناس، وعده تأويلا عقديا لرسالة المسيح.

والمنتبع لنقد القاضي يفييه قد أهمل الدراسة التأويلية، فلم يورد على النصارى اعتراضات عقلية كلامية بينة، وإن لم يخف تعجبه من عقائدهم، يقول(وقالوا: وقد وصفوا صنيع اليهود بالمسيح: إنهم لطموا الإله، وضربوه على رأسه، وعجب لإله يضرب على رأسه، وتعالوا فاتظروا إلى الإله ينظم و يضرب على رأسه)(٨). و يقول أيضا: (قالوا وفي بشارة الأنبياء: أن الإله يجيء، وتحبل به امرأة عذراء، وتلد، ويؤخذ، ويصلب، ويقتل)(٩)، ويضيف معلقا: (فهذا يرحمك الله كما ترى وتسمع، فلولا أن رأينا قوما عقلاء، يقولون هذا، وسمعنا منهم حين فتننا عما قاله الله وحكاه عنهم، فنطقوا به بعد الجهد، وأخرجوه من غوامض أسرارهم، لما صدق الناس أن في الدنيا من قال هذا أو نطق به)(١٠).

(١) عبد الجبار، المقى، ج ٥ ص ١٤٢-١٤٣.

(٢) عبد الجبار تثبیت دلائل النبوة، ج ١ ص ١٣٧-١٤٤.

(٣) راجع: Danielou et Marrou, histoire de l'église, t1, pp290-310.

(٤) عبد الجبار، المقى، ج ٥، ص ٨٤.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق.

(٧) راجع ما كتبناه في مبحث عرض المسیحولوجيا.

(٨) عبد الجبار، تثبیت دلائل النبوة، ج ٢ ص ١٠٤.

(٩) المصدر السابق، ص ١٠٥.

(١٠) المصدر السابق.

ويستحتمهم مرة أخرى، فيقول: (وإذا تأمل العاقل الأمور، وفتش وطال بحثه وجهد، رأى للجهل في الأمم والأقوام المشتعلة على الحق، كانت في الأمم قبل الإسلام) (١)، ومرد هذا الحق أن هذا الكلام لا يليق بالله تعالى - كما يفيد التخريج الكلامي -؛ فالله واحد و متعال، وليس كمثل شيء، و لقول بصلب لله جهل به وبالطرق المؤدية إليه (٢).

وقد يكون إهمال القاضي لمناقشة الصلب التأويلي أنه عده من قضايا التثليث والتجسد، والدليل أنه لم يتناوله إلا مع التجسد (٣)، إذ أن كل دليل أورده على التثليث أو على التجسد يصلح رداً على الصلب التأويلي، فالرد على الأقانيم وعلى طبيعة المسيح وعلى جزئيات التجسد، كلها رتود عليه

وأما الجانب التاريخي من الصلب، فقد أولاه القاضي اهتماماً قل أن نجد له نظيراً بين المفكرين المسلمين في القرون الأربعة الهجرية الأولى (٤)، إذ استعرضه بتوجه نقدي مميز.

وبتتبع جزئيات رتود عبد الجبار على النصراني نلني أن ما أثاره في الصلب التاريخي هو الجانب النقلي منه، ويتمثل فيما يلي:

١. نوع رواية الصلب.
٢. توثيق روايات الصلب الآحاد.
٣. هوية المصلوب.
٤. ظروف التعرف على المصلوب.

أولاً: نوع رواية الصلب

إن موقف القاضي من رواية الصلب هو امتداد لموقفه من مصادر الدين النصراني، فلما كانت هذه غير مقبولة من الناحية التوثيقية، علم أن كل مضامينها غير مقبولة أيضاً.

ويلاحظ عبد الجبار أن رواية الصلب لم تبلغ حد التواتر، رغم أن اليهود والنصارى يدعون العلم بذلك والمعانية والمشاهدة، (وأنهم قد تلقوا ذلك، الجمهور عن الجمهور، والأمم عن الأمم، وصار النصراني خاصة يسخرون من المسلمين، إذا قالوا ما كان هذا من شيء) (٥).

ويؤكد عبد الجبار أنه ليس لهم من الأدلة على ذلك شيء، ويدل على ذلك، أنه لو كان

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق، ص ١٤١.

(٣) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١٤٩.

(٤) لشرقي، الفكر الإسلامي في الرد على النصراني، ص ٣٨١.

(٥) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١٢٢.

حقاً ما يقولون، لما سكت العرب واليهود والنصارى عن الرسول، وهو الذي تحداهم بأن يأتيوا بمثله، وأنه لا ينطق إلا عن وحي يوحى، (فتأمل إلى إقدامه على أمتين عظيمتين من أهل التحصيل والعقل، قد أجمعوا على أمر وسبقوه في الزمان، وهو أشد الناس حرصاً على تآلفهم وإجابته واستمالتهم، فأكذبهم وردهم، ولو كان منقولاً لتهيب، ولم يقدم على ذلك خوفاً من أن يكون الأمر كما قالوا، وكما ادعوا، فيبين كذبه، ويرجع عنه من كان قد تبعه) (١)، فيستغل عبد الجبار عدم تشكيك العرب في قول النبي وسكوت اليهود والنصارى كي يثبت أن ليس لهم علم بالصلب، ولو كان لهم به علم لاستكروا ذلك عليه وطعنوا فيه، وهم الذين اتهموه بالسحر والشعر.

وكل هذا يبين به عبد الجبار أن النصارى ما عاينوا الصلب، وما شاهدوه، (لأن تلك الجماعات لو قد كانت شاهدت ذلك وعلمته، لكان من لقيهم وسمع منهم في مثل حالهم في العلم بذلك، فكان يكون كل من لقي النصارى و اليهود وسمع ذلك منهم عالماً بذلك، فكنا نكون في مثل حالهم في العلم بذلك) (٢)؛ فالصلب لم تنقله الجماعة الكثيرة العدد، ولذلك لم تصلنا أخباره، ويكون عدم انتشار خبره دليلاً على عدم صحته.

وقد يكون في هذا الحكم تعسف إذ أنه قد توجد دواعي الانقطاع الثقافي، فأخبار الصين المتواترة مثلاً، لا علم للعرب بها، وليس ذلك داعياً لرفضها، ولذلك لا يصلح دليلاً بهذه الصفة.

وأما إذا كان يقصد أن الصلب لم تتوفر له دواعي التواتر، فيؤيده النقد التاريخي، إذ أن مرد هذه الاعتقادات إلى الأناجيل الأربعة، وهذا دليل على عدم تواتره.

فحادثة الصلب في نظر عبد الجبار لا تعدو أن تكون خير آحاد. ولما كان الصلب للتاريخي أساساً للصلب للتأويلي، لم يصح اعتماده دليلاً في العقائد، إذ لا يؤخذ فيها بالآحاد، إذ أنه يمكن أن يعترى هؤلاء الرواة للخطأ والنسيان والكذب، وغير ذلك من الدواعي والصفات التي يمكن أن تسقط قيمة الرواية (٣).

ويلاحظ عبد الجبار أن النبي عليه السلام يدعي الإعجاز في كلامه، فلو كان مدعياً في نفيه للصلب لما سكت عنه العرب، وهم الذين كانوا ينشدون كل سبيل يشككون به في نبوته عليه السلام، ولردت عليه اليهود والنصارى أجمعين، يقول:

(والأوس والخزرج واليهود والنصارى مع كثرتهم في جزيرة العرب، وهم يسمعونه يكذب ويبهت، وهو يعلم أنهم يعلمون أنه قد كذب في ذلك، وهذا لا يكون مثله ولا يقع من العقلاء. ومن تدبر الأمور يعلم جهل من ادعى علم لليهود النصارى بما قدمنا بأدنى تأمل، وكيف لم يجر في هذا القول معه، فيقول له أعداؤه من قریش وغيرهم: ادعيت للصدق والنبوة، ثم كذبت الكذب الظاهر وبهت

(١) المصدر السابق، ص ١٢٣.

(٢) المصدر السابق، ص ١٢٤.

(٣) المصدر السابق، ص ص ١٢٤-١٢٥.

الأمم البهت المكشوف.

فقلت: المسيح لم يقتل ولم يصلب، وهذه الأمم كلها تعلم ذلك علما لا يرتاب به كما تعلم أن موسى وعيسى كانا في الدنيا، ومن كانت هذه سبيله لم يصدقه عاقل، ولم يكن له رئاسة، وكيف لم يقولوا لمن اتبعه: يا هؤلاء، أكفرتم آباءكم، وضللتم أسلافكم، وأنفقتم أموالكم، وعاديتم ملوك الأرض وجبايرتها وجميع الأمم، وسفكتم دماءكم في طاعة كذاب قد عرفتم كذبه و بهته(١).

فهذا النص يفيد أنه لم يثبت تاريخيا أن أحدا رد على النبي عليه السلام في نفيه الصلب، فقد خالف الأمم الكثيرة النصارى واليهود، وليس في ذلك من دلالة سوى أن هذا الصلب مشكوك في صحته عندهم. فسكوتهم عن الرد هو اعتراف بصحة قول النبي عليه السلام، إذ أن للدواعي متوفرة للرد عليه، فلم يمنعهم شيء عنه، وهم الذين اتهموه بالسحر والكذب، و(هذا أمر ظاهر بين، يستتركه رعن النساء فضلا عن عقلاء الرجال، فأين كانوا عنه، وقد خرجوا معه وفي عدائوته إلى شدائد الأمور من شتمه ومجره والغدر به ومساعدة قريش في محاربهه وبذل الأموال، والمهيج في مكارهه؟)(٢)، فعبد الجبار في التلليل على نبوة محمد عليه السلام، وإثبات تهافت قول النصارى في الصلب يوظف ملابسات للقول النبوي ليثبت فساد المقالة النصرانية.

والحق أن التاريخ لم يحفظ لنا ردا نصرانيا على نفي النبي عليه السلام للصلب في عهده، رغم وصول خبره إليهم، فهذا النجاشي وهو الملك النصراني لم يعرف له رد. وأما بعد ذلك العصر مع نشأة الردود الإسلامية على النصارى، فقد عرفت ردود كثيرة على هذا القول(٣)، ويبقى أن نقول أن ما ذكره عبد الجبار لا يكذبه التاريخ المعرفي.

فالقاضي يخلص إلى إنكار ثبوت تواتر الصلب، إذ للتواتر قرائن، كانتشار العلم بالأمر، واشتهار ذلك، ومعقولية الحدث، فالفعل له خصائص وجودية معقولة وممكنة، ولا يمكن أن تخرق إلا بمعجزة. ولذلك، للصلب لا تزيد عن كونه رواية أحاد، ويحتاج إلى دراسة نقدية أخرى لقبوله.

(١) المصدر السابق، ص ١٢٢.

(٢) المصدر السابق، ص ١٢٣.

(٣) لاجع: قشرفي، الفكر الإسلامي في الرد على النصارى، ص ٣٧٨-٣٩٥.

ويظهر من خلال هذا العرض أن عبد الجبار تعامل مع قضايا روايات الصلب التاريخي على أنه قضايا حديثة، حيث وظف أدوات الدراسة الحديثة، فالرواية آحاد أو متواترة كما هي في درس مصطلح الحديث، وهو ما يفتح ميدانا تطبيقيا جديدا لعلم مصطلح الحديث، و يجعل له وظيفة أخرى لم تدرس بعد.

ثانيا: توثيق روايات الصلب الآحاد

وتكفي الدلالة على آحادية الصلب لرفض الاحتجاج بها؛ إذ الإعتقاد في العقائد على الأخبار للمتواترة.

ونلقي عبد الجبار مرة أخرى يقدم منللا أن هذا الخبر الآحاد لم يصل درجة القبول حتى يحتج به، إذ لا يكون ذلك إلا بتطافر مواصفات مختلفة، أخلاقية وضبطية تتوفر في ناقل الخبر. تلك التي لم تتوفر في رواة الأناجيل كما تبين لنا في دراسة مصادر الدين النصراني سابقا(١)، فصار الاعتماد عليها في الاحتجاج على الصلب هو مجازفة واتباع للظن.

فالعلم لا يقع بخبر رواة الأناجيل الأربعة، إذ أنه (قد علم أن الأربعة يجوز عليهم التغيير والتبديل والتهمة للكذب، فكيف يصح الاعتماد على نقلهم فيما يجوز على الله تعالى، وما لا يجوز، [...])، وبهذه الطريقة أبطلنا مانقلوه من قتل عيسى وصلبه، لأن أصل نقلهم هو هؤلاء الأربعة(٢). وتظهر اعترالية عبد الجبار من جديد، فخير الآحاد لا يفيد اليقين بحال، وعلل ذلك بأن الآحاد من الرواة يجوز عليهم الكذب والخطأ، إذ لا رقيب عليهم.

أضف إلى هذا، أن هؤلاء الأربعة يوحنا ومتى ولوقا ومرقس لم يروا المسيح ولم يعاصروه، واختلفوا فيما بينهم وتناقضوا، فيلزم الإحتياط ورفض الاحتجاج بأخبارهم، إذ لا وثوق بها(٤).

(١) عبد الجبار تثبت دلائل النبوة، ج ١ ص ١٣٤.

(٢) راجع الفصل الثالث، مبحث نقد توثيق المتب للمقدسة

(٣) عبد الجبار، لمقى، ج ٥ ص ١٤٣.

(٤) المصدر السابق.

إن عبد الجبار يستنكر اعتماد النصارى على الأناجيل الأربعة في تقرير الصلب،
فالمسيح لم يقتل ولم يصلب، بل حفظه الله منهم.

ثالثا: ظروف التعرف على المصلوب

من المداخل النقدية التي وظفها عبد الجبار في الرد على عقيدة الصلب ظروف التعرف على المصلوب، ناهجا نهجا تحليليا لأحداث الصلب، بحثا عن منفذ نقدي آخر لها، يقول: (إن النصارى لو رجعت إلى أخبارها وإلى ما في أناجيلها الأربعة لعلمت أن المقتول المصلوب غير المسيح، إذا كانت هذه الأناجيل معولهم)(١)، ويشرح ذلك في صفحات طويلة، نوجز منها مايلي.

تبدأ قصة الصلب مع توجه اليهود في خميس الفصح إلى هيريدس صاحب فيلاطس ملك للروم، وقالوا له: (ها هنا رجل منا قد أفسد أحداثنا وغرهم، ولنا عليك في الشرط أن تمكثنا ممن هذه سبيله لتنفذ حكمنا فيه)(٢).

فأمر الملك أعوانه أن احضروا المسيح، فخرج الأعوان مع اليهود بحثا عنه، يسألون الناس: هل تعرفون خصمنا، فما وجنوا أحدا سوى يهوذا سرخوطا أحد خواص المسيح وأحد الاثني عشر، فرفض أن يدلهم إلا بعوض، و(قال: فمالي عليكم إن أنا دللتكم عليه؟ فحل بعض اليهود عن دراهم كانت معه فعد ثلاثين درهما وسلمها إليه، وقال: هذه لك. فقال لهم: هو كما قد علمتم صديقي، واستحي أن أقول هذا هو، ولكن كونوا معي، وانظروا إلى الذي أصحابه وأقبل رأسه، فإذا أرسلت يدي من يده فخذوه)(٣).

فقصدوا بيت المقدس واجتمعوا إليه لإقامة هذا العيد من كل مكان. (فصافح يهوذا سرخوطا رجلا وقبل رأسه، وأرسل يده من يده، وغاص في الناس، فأخذه اليهود والأعوان،

فقال المأخوذ: مالي وما لكم، وجزع جزعا شديدا، فقالوا له: السلطان يريدك، فقال: مالي وللسلطان؟ فجاجعوا به، فأدخلوه على هيريدس، وقد طار عقله خوفا وجزعا، وهو يبكي، فما يملك نفسه، فرحمه هيريدس لما رأى به من الخوف)(٤). ثم كان أن سأله، فقال له: (ما تقول فيما يدعي هؤلاء عليك من أنك المسيح ملك بني اسرائيل، هل قلت هذا أو دعوت إليه؟. فأنكر أن يكون قال هذا لو ادعاه، ومع هذا فما يسكن قلقه، وهيريدس يسكنه،

(١) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١٣٧.
(٢) المصدر السابق، ص ١٣٨ - مشهد من: لوقا، إنجيل لوقا، ١/٣٢-١٥.
(٣) المصدر السابق - مشهد من لوقا، إنجيل لوقا، ٤٧-٥٣.
(٤) المصدر السابق - مشهد من لوقا، إنجيل لوقا، ١/٣٢-١٥.

ويقول له: اذكر ما عندك من حجة إن كان لك، فلا يزيد على إنكاره، وأنه لا يقول ذلك، وأنهم هم الذين يقولون ذلك لا هو، وأنهم قد ظلموه بهذه الدعوى، وتقولوا عليه(١). فاستنكر هيريدس مقالة اليهود فيه، وقال: (ما أراه يوافقكم، ولا يقول ما تدعون، وما أراكم إلا متقولين عليه ظالمين له)(٢).

ويبدو أن اليهود لم يعجبهم هذا الأمر، فرفعوا أمرهم واستجدوا بفيلاطس ملك الروم، فيكتب هذا إلى هيريدس، يقول له: (بلغني أن اليهود رفعوا إليك خصما لهم فيه أرب ومعرفة، فأنفذه إلي لأفاته، وانظر ما عنده، فأنفذه إليه)(٣)، فلما جاء فيلاطس كان أن سائله عما ادعاه عليه اليهود من أنه المسيح، فأنكر المصلوب ذلك(٤). فرد على اليهود قائلاً: (ما وجدت في هذا الرجل ما قيل فيه، وما عنده خير، ونسبه إلى النقص وللغباء)(٥)، وأدخل السجن(٦).

(فلما كان من الغد بكر اليهود وأخذوه وشهروه تلك الشهرة، وعذبوه ونالوه بأنواع العذاب، ثم ضربوه في آخر النهار بالسوط، وجاؤوا به إلى مبطخة ومبقة، وصلبوه وطعنوه بالرمح ليموت بسرعة، وما زال يصيح بأعلى صوته وهو مصلوب على خشبة: يا إلهي، لم خذلتني؟ يا إلهي، لم تركتني؟ إلى أن مات)(٧). وبهذا المشهد الختامي تنتهي مأساة مسيح النصارى بالصلب.

ويمكننا أن نستنتج من عرض عبد الجبار مايلي:

أولاً: أن عبد الجبار بقناعاته السابقة المتعلقة بتوثيق الأنجيل لا يمكنه أن يقبل الاحتجاج بها في مسألة تاريخية، ورغم ذلك فقد سمح لنفسه بقراءتها قراءة تأويلية للكشف عن هوية المصلوب.

ثانياً: أن هذه الرواية التي استدل بها عبد الجبار لا يمكن إرجاعها إلى إنجيل معين، ولراجع أنها إعادة تركيب لأحداث الصلب من الأنجيل المختلفة، إذ أن الأحداث التي ترويها لا يمكن إرجاعها إلى إنجيل بعينه.

وتبقى مشكلة تعيين الأنجيل المعتمدة في هذا النقد، أمي الأنجيل الأربعة فقط، أم أدخل غيرها أيضاً؟ أم هي نقل من مصادر إسلامية أخرى؟ أم هي صدى لفرق نصرانية غير الثلاثة المشهورة؟ أم من فرق يهودية أخرى؟ وكلها احتمالات واردة.

(١) المصدر السابق، ص ١٣٩. والمشهد من متى: إنجيل متى، ١١/٢٦-١٧.

(٢) المصدر السابق، يشبه ذلك إنجيل متى، ٢٦/٢١-٢٧.

(٣) المصدر السابق، المشهد من توما، إنجيل لوقا، ٢٣/١-١٥.

(٤) المصدر السابق، والآية من إنجيل لوقا.

(٥) المصدر السابق، والآية من إنجيل لوقا.

(٦) المصدر السابق، والآية من إنجيل لوقا.

(٧) المصدر السابق، ذكر هذا المشهد: متى، إنجيل متى، ٢٧/٤٦ ومرقس، إنجيل مرقس، ١٥/٣٤.

والأكيد أن عبد الجبار قد اعتمد في هذه الصياغة على الأناجيل الأربعة، فكثيراً من عناصر روايته قد نكرت فيها، وتتفق جملة مع لوقا، في كثير من أحداث الصلب (١)، وكلامه يفيد أنه اعتمدها جميعاً، فقد قال في مطلع استدلاله: (على أن للنصارى لو رجعت إلى أخبارها، وإلى ما في أناجيلها الأربعة لعلمت أن المقول المصلوب غير للمسيح، إذا كانت هذه الأناجيل هي معلوهم) (٢).

وهناك اختلافات تفرق روايات الأناجيل الحالية عن رواية عبد الجبار، ومن ذلك جعله بيلاطس هو الذي بعث إلى هيرودس، وليس العكس، وإكثار نص الإنجيل من ذكر كلمة يسوع، واختفاؤها في نص عبد الجبار، فقد استخدم بنقلها كلمات أخرى كالرجل، والمأخوذ بصيغة المجهول، وقد جعلها الشرفي سبباً للطعن في قيمة عبد الجبار وأمانته العلمية. وذلك أمر غير مقبول، إذ لا يمكن الوثوق بنتائجه (٣)، حيث توجد عوامل قد أهملها، ولها دور خطير وفعال على نتائجه، ومن تلك الترجمة، فنص الإنجيل قد تعرض لترجمات متعاقبة، ولا يمكننا معها أن نتعرف على ألفاظ النص الحقيقي. كما أن الترجمة التي بين أيدينا ليست هي التي كانت في عهد عبد الجبار، ولا تخفي أهمية هذه النقطة، إذ تكمن وراءها مشكلة الألفاظ والإضمار والإخفاء وغير ذلك من التقنيات الأسلوبية (٤). أضف إلى هذا التعديلات المتعاقبة التي تجرى على نص الأناجيل من حين إلى آخر، وهو ما يجعل الوثوق بأسلوب الإنجيل الحالي صعباً للغاية، فأولى بنا إن رمنا تحقيق هذه المسألة أن نعود إلى الأناجيل المترجمة والسائدة في عهد عبد الجبار، حتى نعطي الرجل حقه.

ومهما يكن من أمر، فإننا في حاجة إلى معرفة نتائج عبد الجبار بعد هذا العرض لأحداث الصلب، والتعرف على هوية المصلوب. فبعد أن ذكر الرواية السابقة، أطبق يبحث عن مداخل نقدية للرواية، أو الروايات الإنجيلية، ومن ذلك مايلي:

١ - للدال على المسيح

لا يمكن في نظر عبد الجبار أن نثق بمن دل على المسيح، إذ هو راو مجروح بمعايير المحدثين، ورواية المجروح وإخباره مردود، فمعلوم (أن الذي دل عليه، لو كان ظاهر العدالة لما عرف بخبره ولا بشهادته شيء) (٥)، أضف إلى هذا أن فعلته هذه خيانة، وسبب لتجريح عدلته، وهو ما يسقط الإحتجاج به؛ فالمجروح مردود للرواية.

(١) لوقا، إنجيل لوقا، ٢٣/١-١٥.

(٢) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١ ص ١٣٧.

(٣) الشرفي، الفكر الإسلامي في الرد على النصارى، ص ٣٨٩. حيث أحصاها، ولستكر على عبد الجبار هذه الاختلافات، وعدها تصرفاً في النصوص غير آمنة.

(٤) جبير، نشأة المسيحية وتطورها، ص ١٤-٣٤.

(٥) عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١٤١.

٢ - عدم تعرف الروم واليهود على المسيح

اتضح لعبد الجبار من روايات الأناجيل المختلفة أن الروم واليهود لم يتعرفوا على المسيح، وكان أن استجدوا بمن يدلهم عليه، وهو قرينة دالة على أنهم ما عرفوه. فإذا كان فعل القتل والصلب قد وقع حقاً، وإذا كان هنالك مقتول حقاً، فإنه ليس لدينا ما يؤكد أن المصلوب هو المسيح(١).

٣ - إنكار يهوذا لهوية المصلوب.

يذكر عبد الجبار أن يهوذا سرخوطا لقي اليهود بعد للصلب ، وقال لهم:
(ماذا صنعتكم بالرجل الذي أخذتموه أمس؟
قالوا: صليناه،

فتعجب من هذا، واستبعده،

فقالوا له: قد فعلنا، وإن أردت أن تعلم ذلك فصر إلى المطبخة الفلانية،
فصار إلى هناك، فلما رآه،

قال: هذا دم بريء، هذا دم زكي(٢).

كما يروى(أن يهوذا سرخوطا قال: هذا دم بريء، وبريء منهم، ورد الدراهم، ورجع إلى بيته، وقتل نفسه ندماً على ما كان منه(٣).

فيوظف عبد الجبار هذا المشهد، مشهد حيرة يهوذا، وقوله "هذا دم بريء"، ليثبت أن يهوذا عرف أن المقتول غير المسيح، يقول: (فكم في هذا من دلالة على أن المقتول المصلوب غير المسيح، فأنتم لا إلى حجج العقول ترجعون، ولا إلى ما كتبتم وسترتم تتدبرون، ولا ما نعلم تعملون، ولكنكم تمشون مكبين على وجوهكم(٤).

٤ - أحداث الرواية مع السلطان

نكر عبد الجبار أن من مداخل نقد هذه الرواية جزع المصلوب حينما سئل، و(قلقه وإنكاره، ولو كان هو المسيح لأخبر بذلك، ولقال: أنا هو الذي بشر بي الأنبياء، وإني كذا وكذا، سيما والحاكم بينه وبين اليهود ملك الروم، وهم أعداء لليهود، وكان قد أقام الحجة عليهم، هذا لو كان نبياً، فكيف وهو عند النصارى إله؟!، فإن الأنبياء يبتدون الدعوى والحجة عند من لم يسأل ذلك، فكيف بمن يسأل ويرغب إليهم(٥)؛ فالنبي كشخص غير عادي نفترض فيه مواصفات نفسية وأخلاقية عالية، وهو ما لا يتفق مع وصف الأناجيل للمصلوب وحاله أمام السلطان؛ إذ تصفه بما لا يليق به.

فعبد الجبار وظف أحداث رواية الصلب ليثبت أن المصلوب غير المسيح. فالمسيح بالوهيته- كما يرى النصارى- لا يتصور منه الإنكار؛ فكيف ينكر أنه جاء بدين جديد، لو أنه الإله حقاً، فهذا المقال لا يتماشى مع شخصيته التي تصورها الأناجيل؛ أنه إله، وأحد الأقانيم،

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر سبق، ص ١٣٧.

(٣) المصدر سبق، ص ١٤١.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

وله صفات للربوبية، فجزعه يدل على خوفه، ويدل على ضعفه، وإنكاره يدل على كذبه، وهو ما تتعلل عنه الألوهية والنبوة.

ويظهر من هذه المداخل المتعاقبة على رواية الصلب أن عبد الجبار يرفض الصلب التاريخي من أصله، فليس هناك من دليل مثبت له سوى هذه الأناجيل الأربعة التي لم تلق للتوثيق الكافي؛ فليست متواترة، ولا حتى خبراً أحاد مقبول؛ إذ لم تتميز بالسند القوي كما اتضح في دراسة مصادر الدين النصراني، كما أن مضامينها معلولة.

إن ما يطرحه عبد الجبار جدير بالدراسة، فروايات الأناجيل تطرح عدة إشكالات نقدية، إذ أنها لم تختلف في مسألة، كاختلافها في تفاصيل مسألة صلب المسيح وقتله (١).

ويظهر من هذا العرض أن عبد الجبار قد اهتم بالتحقيق في النصوص النصرانية المعتمدة، ليستخرج منها عناصر نقدية للصلب التاريخي. ولا يخفى أن الصلب التاريخي قد حوى كثيراً من الجزئيات التي تطرح تساؤلات على المعرفة، فاختلاف الأناجيل الأربعة حوله يجعل للنقد يحتل في أمره (٢)، ورغم ذلك فإن القاضي لم يهتم بالاختلافات الواردة والمتعارضة بين الأناجيل الأربعة بخصوص الصلب، معتمداً على دراسة نقدية للأحداث، من غير التفات للمقارنة بينها للكشف عن ثغرات الرواية.

إن عبد الجبار قد حاول أن يعطي مفتاح قراءة أخرى وممكنة لأناجيل الصلب تكون نتيجتها أن المصلوب غير المسيح، بل شخص آخر شبه عليهم، لتتفق النتائج النقدية مع التصورات القرآنية للصلب.

إن رد عبد الجبار على المسيحولوجيا اعتمد منطلقات القرآن ومواقفه من المسيح في البحث، ونخص بالذكر منها مفهوم التحريف ومفهوم الإعجاز، فقد كان لهما دور في تحديد كيفية استكشاف المسيحولوجيات النصرانية، وجعل الرد يهتم بالدراسة التاريخية للعقائد، فبحث تحريف المسيحولوجيات وكيفياته، ومصادره وأغراضه، ليكون دالاً على نبوة محمد عليه السلام، وهو النهج الذي سماه عبد الجبار بمنهج المخالفة في الأصول والفروع، مسجلاً بذلك فتحاً جديداً في الرد الإسلامي على النصراني، وهو ما يفسر لنا تنوع وكثافة الطرق والأدوات للدراسة الموظفة في الرد على النصراني، كالتاريخية النقدية، والتكوينية، والمقارنة، ويفسر لكم الهائل من النتائج النقدية التي توصل إليها عبد الجبار في الرد على الإلهيات والمسيحولوجيا وسبقه إليها؛ فالقول بأن المسيح كان إنساناً لا غيراً، وأن التأليه النصراني له نشأ بعده، وأن للفكر الوثني القديم قد لعب دوراً في تكوين هذه المعتقدات، وأن الصلب ليس له مستند نقلي، هي نتائج سبق بها عبد الجبار النقد المعاصر.

(١) عبد الرحمن بلجج جي زيادة، الفارق بين المخلوق و الخلق، (القاهرة: ١٩٠٤)، من ٢٨١-٢٨٢.
(٢) أنجلر، قصص الأنبياء، من ٣٩٥-٤٧١.

إن هذه النتائج النقدية التي توصل إليها عبد الجبار لا نجد لها مثيلاً في القرون
الثمانية الأولى- كما يتوضح من الدراسات الأولية في هذا المجال-(١).

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(١) راجع على سبيل المثال دراسة الشرفي وبوعلمة التي تحيل عليهما دوما.
شرفي، الفكر الإسلامي في الرد على النصارى، ص ٣٤١-٣٧٧.

Bouamama, la littérature polémique musulmane contre le christianisme, pp189-194.

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية
تونس

يمكننا بعد أن وصلنا إلى نهاية البحث أن نعطي تلخيصاً لمسائل هذا الجهد ونتائجه في النقاط التالية:

١ - إن عبد الجبار في دراسته للعقائد النصرانية كان واعياً بالمفارقات الموجودة بين عقيدته الإسلامية وبين العقائد النصرانية المدروسة؛ والدليل المقارنات التي أجراها بين مضامين النص القرآني وتفسير المسلمين له، ومحاولات للتفسير النصرانية، التي ارتضاها النصارى للقرآن، ليكشف عن التمايز والتفارق بين العقيدتين.

٢ - إن عبد الجبار اعتمد الطريقة الآنية في تناول العقائد النصرانية، كما اعتمد الطريقة الزمانية؛ فقد نظر إليها نظرة استنباطية كلامية، كما نظر إليها نظرة تكوينية وتاريخية ومقارنة، بحثاً عن التاريخي في العقيدة والتطورات المتعاقبة التي مرت بها في إطارها التاريخي والتكويني، ليصير مقدس النصارى ودينهم صيرورة عادية للتاريخ وامتداداً للفكر الوثني القديم. وهو ما ينم عن اطلاع عميق على الفكر والعقائد النصرانيين بجوانبه المختلفة، الكلامية والتاريخية والتكوينية والمقارنة. وإذا كانت عروضه الآنية لا تكاد تتميز عن عروض غيره من علماء الرد في القرن الرابع الهجري، فإن عروضه التي اعتمدت الطريقة الزمنية لا نجد لها نظيراً بينهم^(١)؛ فهو بحق نموذج فريد في الاطلاع على العقائد النصرانية وعرضها.

(١) لم يكن هذا التعميم ممكناً لو لم توجد الدراسات الأولية التي أجراها باحثون معاصرون في هذا الميدان، خاصة دراسة الشرفي، الفكر الإسلامي في الرد على النصارى، وروعة *bouamama, polémique musulmane contre le christianisme*.

٣ - تبين لنا أن عبد الجبار قد اعتمد ثلاثة منطلقات وثلاثة مفاهيم في رده على النصارى، وكان للقرآن فضل كبير في تكوينها وصياغتها؛ أما المنطلقات، فهي التوحيد والعدل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. والمقارنة بينها وبين المنطلقات التي اعتمدها الرد الإسلامي لا تكشف عن كبير اختلاف، إلا في جزئيات من تفاصيلها، والتي مردها إلى محصلات نتائج المدارس الكلامية المختلفة. وأما المفاهيم، فهي 'النصرانية إسلام محرف'، و'إساقية المسيح'، و'الإعجاز'. وإذا كانت تلك المنطلقات تشكل وتؤسس الإطار العام لرد عبد الجبار، فإن المفاهيم تفود خطى بحثه فيه، وتوجهه؛ فالمفاهيم موجّهات للبحث والرد ومحددة لمجال النقد وعناصره.

٤ - إن مفهوم التحريف قد انفرد عبد الجبار بتأسيسه تأسيساً جديداً، وهو ما سماه بمنهج 'المخالفة في الأصول والفروع'؛ ورغم تأكيد القرآن على هذا المفهوم، إلا أن الدراسات الإسلامية في القرن الرابع في الرد على النصارى ارتضت لنفسها الدراسة الآتية للكلامية مع غض الطرف عن مفهوم التحريف كمفهوم لاس في البحث. ويمكننا أن نجد تطبيقات إسلامية لهذا المفهوم في دراسة الكتب المقدسة، لكننا لا نجد له تطبيقاً في دراسة الدين النصراني ككل، وهو ما يميز عبد الجبار، إذ أنه بحث مصادر التحريف التي دخلت النصرانية، والعوامل التاريخية التي ساعدت عليه، كما بحث الدخيل عليها؛ في شرانعتها وإلهياتها ومسيحولوجيتها، وهو ما جعل من منهجه منهجاً تكوينياً، وهو بذلك له فضل في توسيع مضمون هذا المفهوم وتعميمه، ليشمل الدين النصراني ككل، ومسجلاً فتحاً جديداً في الرد الإسلامي على النصارى.

٥ - إن مفهوم الإعجاز الذي أسس به عبد الجبار رده في 'التثبيت' كان له دور في تغيير النسق الإسلامي في الرد على النصارى؛ إذ جعله ومقارنة الأديان درساً في الإعجاز ودلائل النبوة؛ وصارت تناقض عقائدهم وعدم تناسقها التاريخي والكلامي والتكويني عند القاضي مؤشراً ودليلاً تحريفهم لدينهم، وهو ما يثبت به إعجاز القرآن ونبوة محمد صلى الله عليه وسلم.

٦ - إن رد عبد الجبار على النصارى متعدد المناهج؛ وهي المنهج الكلامي والمنهج التاريخي والمنهج المقارن والمنهج التكويني؛ أما المنهج الكلامي، فقد لاحظنا حضوره في كتبه الكلامية، 'المعني' وشرح الأصول الخمسة، والمجموع. ويتميز بتوظيف أدوات تحليلية مختلفة؛ وهي التعريف والإلزام والقياس، وإنتاج المقدمات النتائج، والسير والتقسيم. وتهتم بالبحث عن الاتساق والاختلاف بين مفاهيم النسق العقدي النصراني داخلياً من جهة، وبينه وبين مبادئ العقل من جهة أخرى. وشغف عبد الجبار بطريقتي الإلزام والتعريف يؤكد أن رده هو استمرار تطبيقي لمنهج القرآن في الرد على النصارى.

وأما المنهج التاريخي، فقد اقتص به كتاب عبد الجبار 'تثبيت دلائل النبوة'، ووظف فيه إجراءات مختلفة، تناولناها في الفصل الثاني؛ تثبت من الرواية ونقد لها سنداً وممتناً. وأهم ما يميز منهجه هو خصوصيات النسق الكلامي الاعتزالي، حيث يحيل عليها كل ما من شأنه أن يمس العقيدة والقطعيات.

وأما المنهج المقارن، فقد أبان عبد الجبار عن مقدرة عجيبة في توظيفه كمنهج رد على النصارى، حيث إننا لانجد له مثيلاً في القرون الأربعة الهجرية الأولى. كما وظفه في دراسة أصول عقائدهم ودعاويهم، كما اعتمده ليثبت إعجاز المواقف القرآنية من العقائد النصرانية، ومخالفة النصارى للمسيح في الأصول والفروع، ومصادر هذا الانحراف، وهو ما يضيف على دراسته خصوصيات 'علم مقارنة الأديان'.

وأما المنهج التكويني، فقد كشف به عبد الجبار عن تميز خاص في دراسة العقائد النصرانية. وهو تعامل مع كليات التكوين المعرفي للعقائد النصرانية وأطره للمعرفة والتاريخية والمكونات الثقافية التي ساهمت في تكوينها. ويمكننا أن نقول إن عبد الجبار بتوظيف المقارنة والتكوينية قد أثرى المنهج الكلامي بمناهج نقدية جديدة، وهو ما يفسر لنا سبقه إلى كثير من النتائج النقدية التي توصل إليها النقد المعاصر.

٧ - إن أهم نتيجة يمكن أن نستخلصها من قراءة عبد الجبار للكتاب المقدس أن الأناجيل الأربعة هي محاولة بشرية رواية وتحمل لصياغة مضامين إنجيل المسيح، وهو ما يؤكد أنه قد سبق إلى كثير من النظريات النقدية المعاصرة، 'كالاعتراف بالبعد البشري في الأناجيل'، و'الاعتراف بعدم كتابة المسيح للأناجيل الحالية'، و'الاعتراف بحضور الفكر الوثني في الأناجيل'.

٨ - كشف عبد الجبار عن حضور مكونين تاريخيين لهما دور فعال في تكوين العقائد النصرانية، وهما الوثنية الرومية، والفلسفة الرومية-اليونانية؛ فالنتائيت للرومي والتجسد للفلسفي اليوناني صارا نتائيتاً نصرانياً واتحاداً مسيحولوجياً، وهو ما يعد ابتكاراً وسبقاً في دراسة العقائد النصرانية، إذ أنها رؤية نقدية وردية معاصرة لم تقرر إلا حديثاً. وهو ما يؤكد به عبد الجبار إعجاز القرآن ونبوة محمد صلى الله عليه وسلم، إذ أن القرآن قد اتهم النصارى بمضاهاة الذين كفروا من قبل.

٩ - قد تأكدنا أن كثيراً من النظريات النقدية التي حيكت حول أصول الفكر النصراني قد سبق بها عبد الجبار؛ كمنظرة 'النصارى لم يكونوا أبداً متمسكين بالشرع المسيحي'، ومنظرة 'تأثر النصارى بالروم والثقافات الوثنية القديمة'، ومنظرة 'حضور الوثنية في للتصراية'، ومنظرة 'الابتداع البولسي في النصرانية'، وهو ما يعد سبقاً ومعاصرة فائقة للنقد الحديث.

إن هذه التصورات هي التي كانت وراء قول عبد الجبار إن المسيحية هي التي
ترومت لتصير نصرانية، ولم يتمسح للروم أبداً.

أحسب أننا قد وصلنا إلى آخر المطاف مطاف البحث، لنعيد النظر مرة أخرى في
مواقفنا، وتبدأ الكرة من جديد.

وزخر وعورفا
زفا لعمه ننا رب السالمين

مراجع البحث:

القسم الأول: المراجع العربية

أولاً: الكتب المقدسة

1. القرآن الكريم.
2. الإنجيل: بشري المسيح يسوع لمسيح، بقلم لوقا، (بيروت: جمعيات الكتاب المقدس المتحدة، 1992).
3. الإنجيل: كتاب العهد الجديد لرَبنا ومخلصنا يسوع المسيح، (القنص: المركز العالمي للكتاب المقدس بجبل الزيتون، 1977)
4. التوراة: العهد القديم (القنص: المركز العالمي للكتاب المقدس بجبل الزيتون، 1977)

ثانياً: كتب علم الكلام والرد على النصارى

1. أبو زهرة، محمد: محاضرات في النصرانية، (الجزائر، دار الشهاب، 1986)
- 2-3. ابن تيمية شيخ الاسلام أحمد بن عبد الحلِيم. -الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، (مصر: مكتبة المنفى، دت). -ردّ عرض العقل و النقل، بتحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، (الرياض: جامعة الامام محمد بن مسعود بالرياض)
3. الباجي علي الشافعي: على التوراة- نشر وتحقيق د. أحمد السقا- (القاهرة: دار الانصار، 1980م).
4. ابن حزم أبو محمد علي: الفصل في الملل والاهواء والنحل، (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1321هـ)
5. ابن القيم الجوزية: هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، نشرة حامد الفقى، (القاهرة، مكتبة الرياض الحديثة).
6. الباجي ابو الوليد سليمان بن خلف القاضي : جواب القاضي الباجي على رسالة راهب فرنسا التي المقتدر بالله صاحب سرقسطة -تحقيق د. محمد عبد الله لشرقاوي - مجلة المعهد العالي للدعوة الاسلامية ، العدد لسادس 1984، (السعودية، دار الصحوة 1986).
7. أنتشيوس البطريرك سعيد بن البطريق: التاريخ المجموع على التحقيق و التصديق، (بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين، 1910).

8. لترجمان عبد الله:
تحفة الاريب في الرد على أهل الصليب - نشرة د. محمود حماية، (القاهرة-دبت)..
9. الجاحظ أبو عمرو:
المختار في الرد على النصارى، تحقيق الدكتور محمد عبد الله لشرقاوي، (القاهرة، دار 1985)
10. الجويني أبو المعالي:
شفاء الخليل في الرد على من بدل التوراة والانجيل، (الرياض: الرئاسة العامة للبحوث العلمية، 1403هـ)
11. الخزرجي أبو عبيدة:
مقامع هامات للصليبان و مراتع روضات أهل الايمان، حققه و نشره الدكتور محمد شامة بعنوان "بين المسيحية و الاسلام"، (مصر: مكتبة وهبة، 1972).
12. الدهيري عبد العزيز:
ارشاد الحيارى وردع من ماروي في اختلاف النصارى، (مصر، مطبعة التمدن، 1904)
14. الطبري علي بن رين المطيب:
الدين و الدولة في اثبات نبوة سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم، نشرة عادل نويهض، (بيروت: دار النهضة، 1972)
15. الشهرستاني محمد:
الملل و النحل ، مطبوع على هامش الفصل لابن حزم، (مصر: طبعة دار الندوة الجديدة، دت)
16. العامري ابو الحسن:
الاعلام بمنابغ الاسلام، تحقيق د. أحمد عبد الحميد غراب (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1967).
17. عبد الوهاب أحمد:
للمسيح في مصادر العقائد المسيحية، (مصر: مكتبة وهبة، 1978).
- 18-22. عبد الجبار، أحمد:
تثبيت دلائل النبوة، تحقيق د. عبد الكريم عثمان، (بيروت: دار العربية دبت).
المقنى في أصول الدين، ج5، تحقيق محمود الخضيرى، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة)
شرح الأصول الخمسة، تحقيق عبد الكريم عثمان، (الجزائر: سلسلة أنيس، موفم للنشر و التوزيع، 1990)
متشابه القرآن، تحسق: عنان زرزور، (القاهرة: دار التراث دبت)
المجموع في المحيط بالتكليف، جمع ابن متويه، تحقيق: جين اليسوعي، (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 1962).
23. القرافي أحمد بن ادريس الصنهاجي
الأجوبة الفالخرة في الرد على الأسئلة الفالخرة، (بيروت ندر للكتب العلمية، 1986)
24. المتطيب نصر بن يحيى بن عيسى بن سعد:
النصيحة الایماتية بفضح الملة النصرانية، تحقيق محمد عبد الله لشرقاوي، (مصر: دار الصحوة، 1986)

25. الهندي رحمت الله:
أظهار الحق، (الجزائر دار الشهاب، 1990)

ثالثا:المراجع التاريخية.

26. أبو الفداء إسماعيل،
المختصر في أخبار البشر، (بيروت: دار الفكر - البحار 1953).
27. ابن الأثير علي،
الكامل في التاريخ - صححه: عبد الروهاب النجار- (القاهرة: دار الطباعة المنيرية، 1353).
28. ابن الجوزي عبد الرحمن،
المنتظم في تاريخ الأمم، ط 1، (حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، 1358)
29. ابن العساق، الحنبلي،
العبر في أخبار من ذهب، تحقيق: فؤاد سيد، (الكويت: دائرة المطبوعات و النشر، 1961)
30. الأسنوي جمال الدين،
طبقات الشافعية - تحقيق: عبد الله الجبوري، ط 1 (بغداد: ديوان الأوقاف، 1972 م).
31. أوبوايه جانين وإيمار أندريه،
تاريخ الحضارات العلم، روما وإمبراطوريتها، ط2، ترجمة: يوسف داغر وفريد داغر،
(بيروت-باريس: دار عويدات، 1981).
32. إيمار أندريه و أوبوايه جانين،
تاريخ الحضارات العلم، روما وإمبراطوريتها، ط2، ترجمة: يوسف داغر وفريد داغر،
(بيروت-باريس: دار عويدات، 1981).
33. البغدادي الطيب،
تاريخ بغداد أو مدينة السلام، (بيروت: دار الكتاب العربي، دت).
34. ديورانت ول،
قصة الحضارة، ترجمة محمد بدوي، (مصر: لجنة للتأليف والنشر والترجمة، دت)
35. لأذهبي محمد،
ميزان الاعتدال في نقد الرجال - تحقيق: علي محمد البجاوي، ط1 (القاهرة: عيسى البابي الحلبي،
1963).
36. لرونر لوري ظهر الدين،
قول كتاب تجارب الأمم - صححه: ه. ف. أندروز (القاهرة: شركة لتمدن الصناعية، 1916).

الأنساب، ط 1، (حيرد أباد الدكن : دائرة المعارف العثمانية، 1962).

38. السبكي تاج الدين،

طبقات الشافعية الكبرى ، ط 1، (مصر: المطبعة الحسنية المصرية - دت).

39. الياقني عبد الله،

مرآة الجنان و عبدة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوائث الزمان ، ط 1 (حيدر آباد الدكن : دائرة المعارف النظامية ، 1338هـ).

رابعا: المراجع العامة.

40. أمزيان محمد محمد ،

منهج البحث الإجتماعي بين الوضعية والمعارف، ط 1، (الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1991)

41. باشا أحمد فؤاد،

تسقى اسلامي لمناهج للبحث العلمي " محاضرة قدمت الى ندوة قضايا المنهجية في الفكر الاسلامي ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية ، قسنطينة - الجزائر (1989).

42. بوكاي مورييس :

الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة- ترجمة و نشر دار المعارف، (القاهرة: دار المعارف، 1974).

43. خليفة حسن أحمد،

علاقة الاسلام باليهودية - رؤية إسلامية في مصادر التوراة الحالية، (القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 1988).

44. خليفة عبد الرحمن إبراهيم،

النخيل في علوم التفسير، (مصر: دار الأزهر، 1977)

45. الراوي عبد الستار،

العقل والحرية، - دراسة في فكر القاضي عبد الجبار المعتزلي ، ط 1 (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980)

46. عثمان عبد الكريم،

قاضي القضاة عبد الجبار المعتزلي، (بيروت: لدار العربية للطباعة والنشر، 1967).

47. السعالوطي نبيل محمد،

الدين والبناء الاجتماعي، (الرياض: لدار السعودية للنشر والتوزيع، 1986).

48. العلوي حزمة عبد الله،

الموازنة بين المتقين و المتأخرين في تصحيح الاحاديث و تعليها، ط 2، (قسنطينة: دار الهداية للنشر والتوزيع، 1993).

49. المسدي عبد السلام،
التفكير اللساني العربي، (تونس: الدار التونسية للنشر والتوزيع، 1986)

50. النجار عبد الوهاب،
قصص الأنبياء، (الجزائر: مكتبة رحاب، نت)

51. قباري محمد اسماعيل،
الأنثروبولوجيا العامة، (مصر: دار المعرفة الجامعية، 1985)

القسم الثاني: المراجع للغات الأجنبية

1. Arkoun ,M ;
essaie Sur la pensee islamique ;
(FRance:Maison noeuve, 1986)
2. bouamama Ali,
la léttrature polémique musulmane contre le christianisme depuis ses origines j'usqu'au
8siece
(Alger: Entreprise nationale du livre, 1984)
3. Bultman. R,
le christianisme primitif. dans le cadre des religions antiques,
(France: Payot, 1969)
4. Danielou Jean , et Marrou Heuri ,
Nouvelle Histoire de l'Eglise, t1,
(Paris: Editions du Seuil , 1963)
5. Dufour Leon-X,
les Evaugiles,
in encyclopoedia universalis , (Paris , E. U, 198)
6. Duplacy, J,
Ou on est la critique textuelle du nouveau testament,
(Paris: Gabalda, 1959)
7. Eliade Mercia ,
la nostalgie des origines,
(france:)
8. Ferré .A.,
L'historien al-yarqubi et les evangiles,
in Islamochristiana, n°3, 1977, pp65-83.
9. Frey Louis,
Analyse ordinaire des evangiles Synoptiques,
(Paris: EPHÉMouton-Villars/Gautier Louis ;, 1972)
10. M . F,
Jean le Thologien,
(PARIS 1959-1966)
11. Monnot Guy ,
Islam et Religions,
(Paris: Maison noeuve, 1986), p 243.
12. Mislin Michel,
pour une science des religions,

- (Paris: Le Seuil, 1977).
13. LaGrange. J.,
L'évangile selon saint Mathieu ,4ed,
(Paris: 1927)
 14. LaGrange . M.J.,
l'évangile selon saint Marc,5ed,
(Paris: 1929)
 15. lauret Bernard et Refoule francois et autre ,
Initiation a la pratique de la théologie,
(Paris: cerf, 1987);
 16. Vaganay. L
Introduction a la critique textuelle neo-testamentaire,
(PARIS: 1934)
 17. Guenon René ,
la crise du monde moderne,
(Alger: Bouchene, 1990)
 18. Grawitz Madeline,
methodes des sciences sosiales,5ed,
(France: Dalloz, 1981)
 19. Gregoire .H.,
les persécution dans l'Empire romain,
(Bruxelle, 1951)
 20. Piaget Jean,
Psychologie et Epistimologie-pour une theorie de la connaissance,
(Paris edition gouthier, 1970)
 21. Rivaud Albert,
Histoire de la philosophie. des origines a la scolastique
mise a jour par Albert Rivaud; 2ed; (France: PUF, 1960).
 22. Refoule francoiset lauret Bernard et autre,
Initiation a la pratique de la théologie,
(Paris: cerf, 1987)

الفهرس التحليلي للمحتويات

4	الإهداء
5	الفهرس العام للمحت
6	المقدمة
17	تمهيد: منهج القرآن في الرد على النصارى
19	المبحث الأول: أسس المنهج القرآني في الرد على النصارى
20	المطلب الأول: الأسس المعرفية لمنهج القرآن في الرد على النصارى
20	أولاً: العقل
20	ثانياً: الوحي
21	المطلب الثاني: الضوابط الابدستيمولوجية لمنهج القرآن في الرد على النصارى
21	أولاً: الاعتراف بوجود أديان أخرى
21	ثانياً: الطبيعة المعرفية للرد على النصارى
22	المطلب الثالث: قيم ومسلمات منهج القرآن في الرد على النصارى
23	أولاً: التوحيد
23	ثانياً: المسيحولوجيا القرآنية
25	1 - الأئمة
25	2 - الكلمة
26	3 - الروح
26	4 - الرسولية
27	ثالثاً: الإعجاز
28	1 - المعرفة التاريخية

28

2 - التكامل القصصي القرآني

29

3 - النقد القرآني للعقائد النصرانية

30

المطلب الرابع: مناهج القرآن في الرد على النصارى

30

أولاً: المنهج العقلي

31

ثانياً: المنهج التاريخي النقدي

32

1 - نقد الرواية

32

أ. نقد العدالة

32

ب. نقد الضبط

33

2 - نقد المضمون

33

أ. مخالفة العقل

33

ب. عدم الإتساق

33

ثالثاً: المنهج المقارن

34

(المبحث الثاني): نتائج (نقد) (القرآني) للعقائد (النصرانية)

34

المطلب الأول: نقد الكتب المقدسة

35

أولاً: نقد العدالة

35

ثانياً: نقد الضبط

36

1. التحريف

36

2. التبديل

36

3. الإخفاء

36

4. الكتمان

36

5. إلباس الحق بالباطل

36

6. الكذب

36

7. لوي الألسنة بالكتاب

36

8. التعطيل

36

9. الإيمان بالبعث والكفر بالبعث

36

10. الإهمال

37

11. الظن

37

12. النسيان

37

المطلب الثاني: نقد التثليث والتجسد

37

الدليل الأول: دليل السبحانية

37

الدليل الثاني: دليل الصاحبة

38

الدليل الثالث: دليل تعدد الآلهة

38

المطلب الثالث: نشأة القول بالعقائد النصرانية التاريخية

38

أولاً: لظور في التقدير

39

ثانياً: لتأثر بالتقافات القديمة

39

ثالثاً: التحريف

المبءء الأول: عبصر رئفاضي، عبء رئببار

المطلب الأول: الحالة السياسية

المطلب الثاني: الحالة الإقءصاءية

المطلب الثالث: الحالة الإءءماعية

المطلب الرابع : الحالة الفكرية

المبءء الثاني: حباءء وئفائفء

المطلب الأول: ئرءءمه

المطلب الثاني: مراءل حبااءه

أولا: مراءلة النشاءء وئئففي

ئابيا: مراءلة النضء وئءرئس

ئالئا: مراءلة العزلة

المطلب الثالث: ئفافة عبء الببار

أولا: علم الأصول

ئابيا: علم الكلام

المبءء الثالث: رءرءه عبء رئنصارئ

أولا: مؤلفاء عبء الببار فئ الرء عبء رئنصارئ

1 - المصاءر الأساسية

الكئاب الأول: شرح الأصول للخمسة

الكئاب الثاني: المغفئ فئ أبواب العءل وئءوءء

الكئاب الثالث: ئئببء ءلائل النبوءة

2 - المصاءر المكملة

ئابيا: منهءه فئ ءصئف الرءوء عبء رئنصارئ

1. المناهء الإءلامية فئ ءصئف

1 - منهء ءصئف الكلامئ

أ - الطرئقة الموسوءعة

ب - الطرئقة الأحلاءة

2 - منهء ءصئف علم الأءبان

3 - منهء ءصئف ءءارئء

أ - الطرئقة ءءارئءة

ب - الطرئقة الإءءولوجية

4 - المنهء المقارن

2. مناهءه

1 - نهء المغفئ والأصول والمبء

2 - نهء ئئببء ءلائل النبوءة

ئالئا: مصاءره فئ ءراءة رئنصارئة

66	أولاً: المصادر الإسلامية
66	1 - القرآن
66	2 - الكتابات الإسلامية
66	أ. المصادر المصرح بها
67	ب. المصادر غير المصرح بها
67	3 - ملاحظات المسلمين للواقع المسيحي
67	ثانياً: المصادر المسيحية
67	1 - الأنجيل
67	2 - الكتابات الدينية المسيحية
68	رابعاً: المباحث النقدية لرموده على النصارى

69 الفصل الثاني: (أسى منبر) عبد الجبار في الرد على النصارى

71 المبحث الأول: (الأسى) (اسم في) لمنهج) في الرد على النصارى

73	الصف الأول: المعرفة الضرورية
73	أولاً: البديهيات
73	1 - البديهيات الوجدانية
73	2 - البديهيات العقلية
74	ثانياً: المدركات
74	1 - الإدراك الحسي
76	2 - الخبرة

76	الصف الثاني: المعرفة المكتسبة
76	1 - الإرادية
77	2 - القصد
77	3 - الجزئية
77	4 - النظرية

78	الصف الثالث: المعرفة النقلية
79	أولاً: أهمية الوحي في دراسة للنظم والمعتقدات الدينية
80	ثانياً: ضوابط التعامل مع الوحي
80	1 - ضوابط الإثبات
81	2 - ضوابط التفسير

82 المبحث الثاني: (ضوابط) (الإبسنيمو) لوجيباً لمنهج) في الرد على النصارى

82	أولاً: موضوعية الحقيقة الدينية
84	ثانياً: علاقة الرد بالعلوم

86	المبحث الثالث: (المفردات - الأساسيات لمنهج رثر و حلي و نصارى
87	المطلب الأول: المنطلقات الأساسية لمنهجه في الرد على النصارى
87	أولاً: التوحيد
90	ثانياً: العدل
91	ثالثاً: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
94	المطلب الثاني: المفاهيم الأساسية لمنهجه في الرد على النصارى
95	أولاً: المسيحية إسلام محرف
96	ثانياً: إنسانية المسيح
97	ثالثاً: مفهوم إعجاز القرآن
98	1 - كونه من جهة الله
99	2 - كونه واقعا عقيب دعوى المدعى للنبوّة
99	3 - كونه مطابقاً لدعواه
100	4 - كونه ناقضاً لعادة من بين ظهرانيهم
101	المبحث الرابع: مناقب (المتنزه من) في (رد و حلي و نصارى)
102	أولاً: المنهج الكلامي الجنبلي
103	أنواع المنهج الكلامي
103	1 - لتعريف
104	2 - للقياس الإسلامي
106	3 - للسبر والتقسيم
106	4 - للإلزامات
108	ثانياً: المنهج التاريخي النقدي
108	1 - لمعرفة المتواترة
109	2 - روايات الأحاد
110	النقد الأول: نقد توثيق السند
110	أولاً: البحث عن مصدر الخبر
110	ثانياً: للتحقق من نسبة الخبر إلى قائله
111	ثالثاً: توثيق الراوي
111	1 - نقد العدالة
111	2 - نقد الضبط
112	النقد الثاني: نقد المضمون
112	أولاً: جمع النصوص
113	ثانياً: التفسير
113	ثالثاً: معرفة الصحيح من الزائف
113	رابعاً: للتعليل وصياغة النظريات التفسيرية
114	ثالثاً: المنهج المقارن
115	رابعاً: المنهج التكويني

118 الفصل الثالث: منهج عبد الجبار في الرد على مصارو (الدين) النصراني

122 للمبحث الأول: هر صا لمصارو (الدين) النصراني

126 للمبحث الثاني: رده على مصارو (الدين) النصراني

126 للمطلب الأول: رده على توفيق الكتب المقدسة

126 أولا: واصلع الأناجيل

129 ثانيا: هوية رواة الأناجيل

130 ثالثا: نوع رواية الأناجيل

133 رابعا: محتوى الأناجيل

133 1 - الباطل

134 2 - السخف والمحال

134 3 - الكذب الظاهر

134 4 - التناقض البين

134 خامسا: ترجمة الأناجيل

137 للمطلب الثاني: رده على تفسير الكتابات المقدسة

138 أولا: نسخ العمل بالتوراة

139 ثانيا: إهمال العقل

142 ثالثا: تحريف المعاني

144 رابعا: إعمال الرأي في النص

147 الفصل الرابع: منهج عبد الجبار في الرد على اللاهيات (النصرانية)

151 للمبحث الأول: رده على أولئك اللاهيات (نقلية) صر (هية)

151 للمطلب الأول: رده على الأئمة الكتابية

151 أولا: رفض الإستدلال بالكتاب المقدس

152 ثانيا: تأويل الآيات المتشابهات

155 ثالثا: إثبات آيات التوحيد

157 للمطلب الثاني: رده على التأويل النصراني للقرآن

161 للمبحث الثاني: رده على أولئك اللاهيات (كلامية)

162 للمطلب الأول: رده على القول بأن الله جوه

164 للمطلب الثاني: رده على القول بثلاثة أقاتيم

164 أولا: مفهوم الأقسام

167 ثانيا: أسماء الأقسام

169 ثالثا: أفعال الأقسام

228	المبحث الثالث: ربه على حفيدة الصلب
230	أولاً: نوع رواية الصلب
233	ثانياً: توثيق الروايات الأحاد
234	ثالثاً: ظروف التعرف على المصلوب
236	1 - لئال على المسيح
237	2 - عم تعرف لليهود والروم عليه
237	3 - إنكار يهوذا لهوية المصلوب
237	4 - أحداث الرواية مع السلطان

240	خاتمة:
245	قائمة المراجع:
251	الفهرس التحليلي للمحتويات

تمت

بمصر (لدا) و جونا